

الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر
القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما

مغازي سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم

تأليف الشيخ الإمام العدل الثقة

موسى بن عقبة المدني

(ت ١٤١ هـ)

رواية ابن أخيه

إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة المطرفي

تحقيق

محمد الطبراني

عضو المجلس العلمي الأعلى بالمملكة المغربية

المجلد الأول



مَغَازِي سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
الْمَوْقِعُ الرَّسْمِيُّ
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ
عَمْرُو بْنُ هَيْمَانَ بْنِ نَصْرِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ تَوْفِيقٍ
الْمِصْرِيُّ السَّلَفِيُّ الْأَثَرِيُّ



الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر
القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما

www.qsa.gov.kw

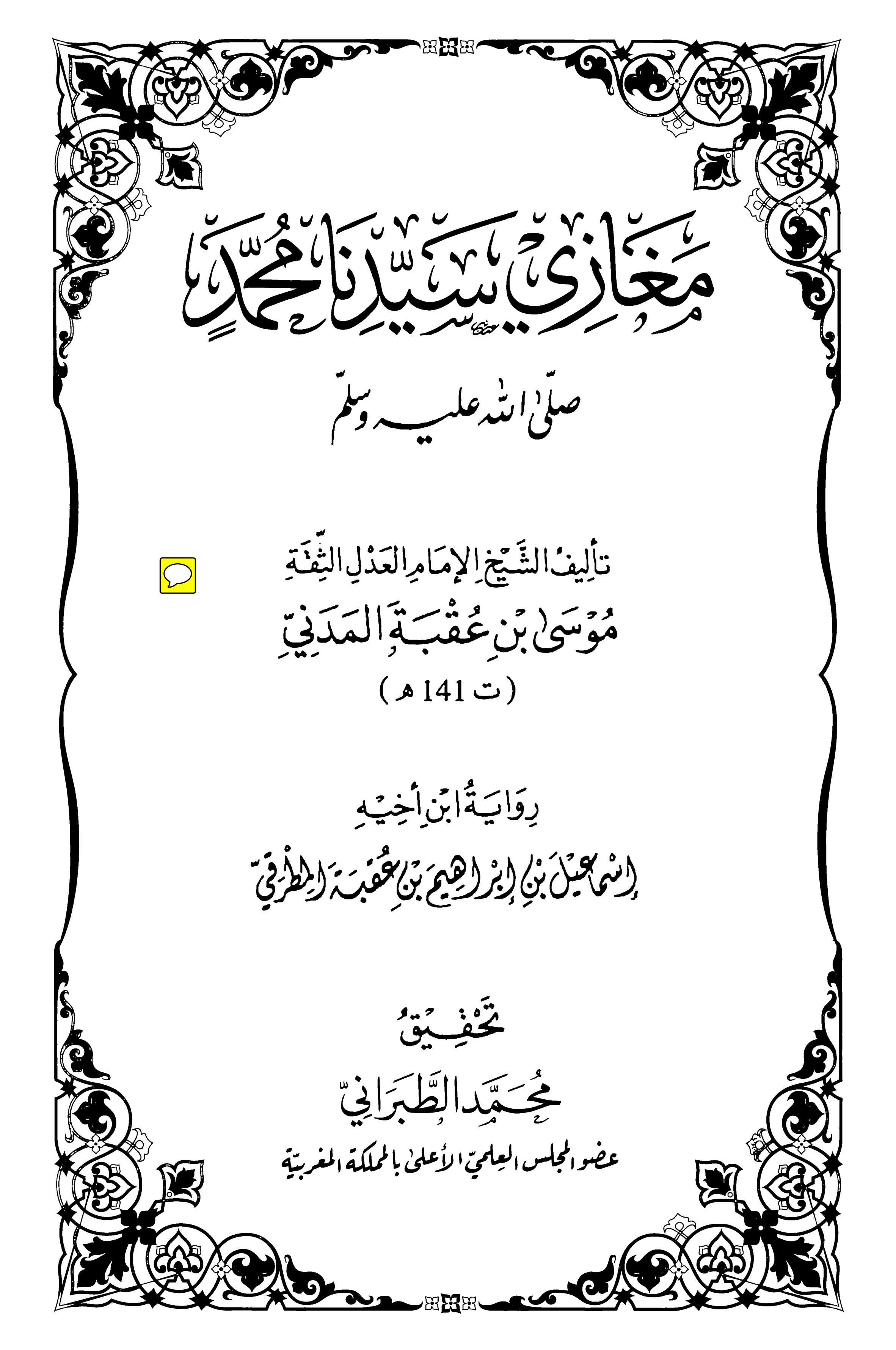
qsakuwait

الطبعة الأولى
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

كتاب: مغازي سيدنا محمد ﷺ

ردمك: **978-9920-9254-8-8**

رقم الإيداع القانوني: **2023MO0866**



مغازي سيدنا محمد ﷺ

صلى الله عليه وسلم

تأليف الشيخ الإمام العدل الثقة

موسى بن عقبة المدني

(ت 141 هـ)

رواية ابن أخيه

إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة المطرقي

تحقيق

محمد الطبراني

عضو المجلس العلمي الأعلى بالمملكة المغربية



بسم الله الرحمن الرحيم
المَوْقِعُ الرَّسْمِيُّ
أبو عبد الرحمن
عمرو بن هيمان بن نصر الدين بن محمد توفيق
المصري السلفي الأثري

الإمام مالك: عليْك بمغازي الرّجُلِ الصّالحِ موسى بْنِ عُقْبة؛ فإنّه أصحُّ الْمَغَازي.

المعرفة والتاريخ: 3/ 371؛ الجامعُ للخطيب: 2/ 195؛ ر: 1593.

الشافعي: ليْس في المغازي أصحُّ منْ كتاب موسى بْن عُقْبة، مع صِغَرِه وخُلُوِه منْ أكْثر ما يُذْكرُ في كتب غيْره.

الجامعُ للخطيب: 2/ 164؛ ر: 1498.




المَوْقِعُ الرَّسْمِيُّ
أبو عبد الرحمن
عمرو بن هيمان بن نصر الدين بن محمد توفيق
المصري السلفي الأثري

المقدِّمة

نَـوْرُ الْكَمائـم

ـ 1 ـ

الْحمْد لله ما وحَّدَه مُنِيب، وصلّى على سيدنا محمّد مُصِيب؛ وبعْد:

فكثيراً ما أتأمّلُ فضْلَ الله عليّ وعلى النّاس، فيرُدُّني ذلك إلى أُمّ النِّعَم التي هي الانْحياشُ إلى زُمْرة الْمسْلمين، ويُسْلِمُني إلى أنْ يأْخذَ منّي الإشْفاقُ كلّ مأْخذ، أنْ لو كنْتُ منْ أولئك الْهَمَل الضُّلّالِ الذين لـمْ يسْبقْ لهمْ في أُمّ الْكتاب اكْتسابٌ للدّين ولا انْتساب، فكيْف بي حينئذٍ وقدْ تقاذفتْني ضروبُ الشّكوك، وانْسحَقتْ نفْسي تحْت وطْأةِ التِّيهِ عنْد فُقْدان الْبوْصلة، ورَضَخَتْ حَالةَ السَّوَاء صخورُ الْخَواء، وتعلّقتِ الْهِمّةُ بحُظىً دُنْيَا لا تزيدُ الْمُسْتزيدَ منْها إلّا عطشاً، كالْعَابِّ منْ ماء الْبحْر. . . ويشُقُّ عليّ الاسْترْسالُ في ما يسوقُني إليْه الْمِخْيالُ الْواعي، فأسْتعيذُ بالله وقوّته منْ شرّ ما أجدُ وأُحاذر، ويلْهجُ لساني بالشّهادتيْن، فرحاً بما سيقَ إليَّ منْ نعْمة التّوْحيد والتّمْجيد. . . مع

اعْتقادي التّقْصيرَ في جنْبِ الله، والْإهْمالَ في الْوفاء بحقوقِ الله، ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾(1).

أفليْستْ إذاً لسيّدنا محمّدٍ على كلّ مسْلمٍ يدٌ باسطةٌ، ومِنّةٌ سابغة، اسْتحقّ بها أنْ يُصَلّى عليْه في كلّ صلاة؟؛ إذْ هو الذي أخْرجَنا منْ غياهبِ الضّلالة، وانْتشلَنا منْ غَيَابَاتِ الْجهالة، وأخذَ بِحُجَزِنا عن النّار، وساقَنا سوْقاً رَفيقاً إلى دار الْقرار، ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾(2).

وأخْبارُه ﷺ مبْدأً ومبْعثاً وتبْليغاً عنِ الله وجهاداً في سبيلِه وإنابةً إلى ربّه بعْدَ تسْديدِ الْعقائد، وتمْهيد الْقواعد، وبيانِ الْفرائض، وتصْحيحِ الْمقاصد: ذكْرٌ يَطيبُ بتَرْدادِه، وتذْكيرٌ بأيّام الله، ودعْوةٌ خالدةٌ قائمةٌ إلى رَجْعةٍ صادقةٍ إلى رُوح الدّين، بما يقْتضيه ذلك منْ مُكَابرة للأنْداد، وسبْقٍ إلى الْمدنيّة، واسْتصْحابٍ للأحْكام الْقطْعيّة دون انْفكاكٍ عنِ رُوح الْعصْر، ولا ارْتكاسٍ في وهْدةِ الْماضَويّة، ولا تَفَصٍّ ماكرٍ من التّكاليفِ بدعاوى الاجْتهادِ الْمُرْسل. . .

(1) آل عمران: 154.

(2) الأحزاب: 43.

ـ 2 ـ

لَمْ يدُرْ بخَلَدي قطُّ أنْ يُساق إليّ في ساعة سعْدٍ - والصُّدُور مكْظومةٌ بطاعون كوفيد 19 - سبْعةُ أجْزاء من نسخة عُشاريّة هي أقْدم سيرةٍ عنْ نبيّنا الْأكْرم تصلُ النّاسَ الْيوْمَ، والنّسْخةُ إذْ لُقِّيتُها كانتْ على عيْنٍ منْهمْ، يُطرّزُ كلَّ جزْءٍ منْها الْعنْوانُ الْمجوّدُ بقلم الرِّقاع - وهو جليٌّ هاهنا؛ لضرورة الْعَنْونَة -، ولكنَّ نداءَها لمْ يعْطفْ إلّا على سمْعي، حين صُمَّتِ الآذانُ طرّاً عنْ أنْ تُصيخَ إليْه، وما ذاك عنْ صَمَمٍ ولكنَّه لمْ يبْلُغْها.

فهذا إذاً أقْدمُ كتابٍ سِيريٍّ صحيحِ النّسْبة يظْهرُ بعْد ثلاثةَ عشر قرْناً، وهو فوْق ذلك أصحُّ كتابٍ في الْمغازي بإطْلاق، يشْهد له قوْلُ إمامِ دار الْهجْرة: «عليْك بمغازي الرّجل الصّالح موسى بْن عُقبة فإنّها أصحُّ الْمغازي»[1]، وقوْلُ الْمُطّلبي بعْدَه: «وليْس في المغازي أصحُّ منْ كتابِ موسى بْنِ عقْبةَ، مع صِغَرِه وخلوِّه منْ أكْثرِ ما يُذْكَرُ في كتبِ غيْره»[2].

ويكادُ يكونُ بهذا الاعتبار تتمّةَ الثّالوث الْمدنيّ الْمُعْتَبَرِ عنْد الْمغاربة: قراءة نافع، وموطّأ مالك، ثمّ سيرة ابْن عُقْبة، وقدْ آنَ لها

---

(1) الجامع للخطيب: 2/ 195؛ ر: 1593.

(2) الجامع للخطيب: 2/ 164؛ ر: 1498.

بإظْهارٍ من الله، أنْ تبْرُزَ في منصّتها عروساً غانيةً تُعْشي الْأنْظار، بعْد غيْبتِها التي ضاهتْ بلْ فاقتْ غيْبةَ الْحارثِ بْنِ مَضَاضٍ. . .

وهو بعْدُ كتابٌ يدْلُفُ بك في دروبِ الزّمن لا على آلة وِيلْزْ، ليُسْلِمَكَ إلى ثاني الْقرون الْخِيَرَةِ الأُوَل، وأنْتَ على طرفِ الثُّمام منْ مدينة النُّور، ويُدْنيكَ رويْداً رويْداً لتَشُقَّ الزّحام إلى حلْقةِ علْمٍ بالمسْجد النّبويّ، اقْتعدَها تابعيٌّ منْ صغارهمْ - نَهَدَ على كَبْرةٍ ليَلُمَّ شَعَثَ مرْويّات السّيرة فيُقيّدَها في سِفْر، ضَنانةً بها على افْتئات الْمُنْتَحلين الْمُبْطِلين -، فيُطالعُكَ وجْهُه الْمُسْفِرُ بنضْرة الْبلاغ وهو ينصُّ مراسمَ الْمَعْلَم السّيريّ، وعَلَتِ الْفتْيةَ الْقرشيّين الْمتحَلّقين مَسْحةُ رضاً خالصةٌ قريرةٌ لا تُخْطئُها الْعيْن المتفرّسة، وآحادُهمْ يسْمعون شهادةَ الصّدْق تأْتي على ذكْرِ آبائهم الأعْلينَ وقدْ شهدوا بدْراً أو اسْتُشْهدوا بها، وإيماءاتُهُمُ الْمتبادَلةُ تتْرَى، دليلُ فخْرٍ باذخٍ وعَلاءٍ إنْ ذُكِرَ الْجاه؛ تلْك الْمَكارم! : [الكامل]

نسبٌ كأنّ عليْه منْ شمْس الضّحى

نُوراً، ومِنْ فَلَقِ الصّباح عَمُودَا[1]

وأوّلُ ما قَرَعَ اسْمُ موسى بْنِ عقبةَ سمْعي قبْلَ عِرْفاني به، حينَ

---

(1) البيت لأبي تمام في أخباره للصولي (107)، من قصيدة مطلعها:

أَحْلَى الرّجالِ منَ النّساءِ مَواقعاً مَنْ كان أَشْبهَهُمْ بهنّ خُدودَا

الْتحقْتُ بدار الْحديث الحسنيّة بالرّباط سنة 1998[1]، وكانتْ مغازيه تمثّلُ في مِخْيالِ الْمتلقّين يوْمئذٍ الْغُرابَ الْأعْصمَ، لتمالُؤِ الْعُصْبة أولي الْقوّة منْ أهْل الْعلْم على التّنْقير عنْها، ولغلبةِ الْيأْسِ منْ وِجْدانها، ولِمَا أَوْرَثَهُ فقْدُها عنْد الْعالِمين منْ غُصّةٍ على الْفَوت.

وبقي الْعلماءُ ردْحاً من الدّهْر يسْترْوحون منْهجَ الْمِطْرَقيّ من خلال النّقول الْمُنْبثّة عنْ وضْعِه في تضاعيفِ أُمّاتِ كتبِ السّيَر، لكنّ الصّورةَ الْمركَّبَةَ أيّاً ما كان حِرْصُ ناعِتِها، ليْس تُنَزَّلُ قطُّ منْزلةَ الْأصْل، ولا هي تنوبُ مَنَابَه إلّا على سبيلٍ من التّجوّز عظيمٍ، ولذلك يمثّلُ هذا النّصُّ أكْملَ صورةٍ ممْكنةٍ عنْ تركيب الْكتاب وسياقاتِه وتبْويبِه وترْتيبِه، بما ينْفعُ في مُحاكمتِه إلى عصْره السّابقِ وهيئة التّأليفِ فيه، وهو فتْحٌ عظيمٌ في الْكشْف عنْ أنْماط التّأليف التّاريخيّ المتقدّم.

وأنْت حين تسْبُرُ النّصوصَ السّيريّة المؤسِّسةَ كهذا الذي بيْن يديْك، ترى أنّه ونظائرُه قدْ خلا منْ تهوُّكات الضَّعَفَة، وتخرُّصاتِ الْبطّالين، وشَطَحَات الْقعَدَة، وأنّه يضمُّ أخْبارَ النّبوّة الرّشيدة مُساوِقةً لمنْطقِ السّننِ والْأخْذِ بها، وأنَّ أحْوالَ المسْلمين فيها قد خضعتْ لمنْطقِ التّدافع وهمْ في خِضَمّ تقلّباتٍ أمْلتْهَا ظروفٌ شتّى، فجابهوها - متوكّلين - بما دخل في طوْقهمْ، واعْتمدوا على الله فيما لمْ يسعْهُ

(1) كان ذلك في درس السيرة، لأستاذنا العلّامة الدكتور سيدي محمّد يسّف - حفظه المولى -.

إمْكانُهمْ، فكسّروا دوْرةَ التّاريخ ليصيروا مُنْتصفَ قُطْرِها في أمدٍ هو في اعْتبار المؤرّخين غيْرُ ذي خطر، ﴿فَانقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾(1): وكلُّ سيرةٍ لا يُنْصَبُ إزاءَها الْمعْنى المذْكور، فليْستْ غيْرَ تَغَنٍّ غيْرِ مُغْنٍ، وحَكْيٍ غيْر حيّ، وأُمْنياتٍ غيْرِ أَمِينة.

وأزْعمُ صادقاً أنّ الْوُصْلةَ بالنّصوص المؤسّسة، ضرْبٌ عالٍ من التّجْديد، غفل عنْه النّاس، وأتى عليْهمْ زمانٌ وقَرَ في أذْهانهم أنّهمْ لا يُنْسَبون إلى التّجْديد إلّا بأحد أمْريْن: بمُتَاركَةِ ما بأيْديهمْ منْ تراث الْأوّلين، وأمْعَنوا في الْقِحَةِ فركّبو لذلك عبارةً داعرةً على وِزانِ المعْنى لمْ يَسُكَّها أرْباب البلاغة الْخُلَّصُ، فقالوا: «الْقطيعةُ مع التّراث». أوْ بالنُّقْلةِ عنْه رُويْداً والتّردّدِ إلى غيْره لمنْ لمْ تُسْعِفْهُ الْمُنّةُ بالْبَتّ الْكامل، وبقي في قَرارةِ نفْسِه ما يُخامرُه منَ الْخيْر: لكثْرةِ ما رَدَّدَ ذلك على آذانهمْ، وحشَرَه في أفْئدتهمْ، وألحَّ في قذْفِ النّاس به: أغْمار مُغْترِبون أُتُوا منْ جهة الْإصاخةِ غيْرِ الْواعية لمقْترَفات ومُفْترياتِ الْمتربّصين بالدِّين منْ عُداته السّافرين والْمُتلفِّعين، يُرْخون لهمُ الْقيادَ بدعْوى الْإنْصاتِ للآخَرِ والدّفاعِ عنْ حقّه في الْجهْر برأيْه وما هو برأْي، وإنْصافِه بـ - الموْضوعيّة -، وليْستْ سوى حِبالةٍ يعْلَقُ في خُيوطها ناشبٌ غبيٌّ مُرْتبك، فإنْ صار يتخبّطُ فيها فهو هالك، إلّا أنْ يشاء الله.

(1) آل عمران: 174.

ـ 3 ـ

والْحسْبةُ عنْد الله فيما نابني منْ خدْمة الكتاب، فهذا النّمطُ الْعالي من النّصوص الْمؤسِّسة الْعُتُق، مُنْزفٌ للجهْد، باعثٌ عند التّصحيح على السَّآمة؛ لأنّه يُحْوجُكَ في كلّ حرْف أنْ ترجع إلى الأمّات للتحقّق منْه والنّظرِ فيمنْ نقله، ويترقّى المحقّقُ في سُلّم الْعَناء حين تسْتغْلقُ عليه عبارةٌ يراها قلقةً ولا يجدُ فَكَّهَا عنْد ناقل، فلَا أقلَّ منْ أنْ يسْتقْريَ كثيراً من المصادر، عساهُ يسْتهْدي بعبارةٍ قريبةٍ ترْفع الْإشكال، ويرْتادُ لها نظيراً مقارباً فيخونه الْوِجْدان... والْمُمِضُّ أنّ كلَّ ذلك مطْويٌّ عن القارئ، فهو لا يرى إلّا أنَّ النّصَّ قدْ ذُلّلَتْ قطوفُهُ، وليْس يسعُه أنْ يتخيّلَ مبْلغَ ما أنْفقه الْقارئُ الْأوّلُ ليُخْرِجَه ميْسورَ التّناوُل والتّداول.

وآكَدُ ما احْتذيْتُه في قراءتي، ألاّ أعدِلَ عنْ صورة ما في الأصْلِ ما دام له وجْه متّجهٌ وإنْ مع بُعْد، حتّى ولوْ خالفتْه جميعُ المناقل؛ ولا أبْغي بَدَلاً عنه إلّا إنْ تمحّض أنّه تصْحيفٌ صريح، أوْ لمْ يتّفِقْ لي توْجيهُه، وأخْرُجُ مع ذلك من العُهدة بالدّلالة على ما في المخطوط كيْف كان.

ولا تجْعلُ النّشْرةُ منْ وكْدِها تخْريجَ النّصّ في شتّى تصاريفِه، وإنّما الْقصْدُ تقديمُ نصٍّ مباشرٍ يعْتمد على المخطوط دون وسائط، بعْد أنْ كان النّاسُ إنّما يُدْلُون إلى موسى بن عقبة بمناقلَ تخْتصرُ وتتصرّفُ

وتحْذفُ وتُقدّمُ وتؤخّر، فهمْ معنا بحوْل الله يقرؤون المغازي على حالِها لأوّل مرّة، بعد انْقطاعِ خبرِها وبُعْدِ الْعهْدِ بها.

ولمْ أُطِلْ حبْلَ الكلام في التّعْليق إلّا في الْمُعْضل الْمُشْكل، للتّنْبيه على وَهَمٍ خفيّ، أو التّوْجيه لما يلزمُه الْخبْءُ، وما سواه ممّا يصحُّ النصُّ دونه حتى مع حَذْفِه، فقدِ اسْتعْفيْتُ قبْلَ القارئ منْه؛ لأنّه ممّا أتاه الْبعضُ منْ بدائع التّحْقيق، تلك التي يفْزعُ إليها المتكثّرون المتعالمون، يبْغون بذلك أنْ يَجُوزَ تسْويدُهم للصّحائف على الأغْرار.

وما ألوْتُ جهْداً في تصْحيح النّصّ على حسب ما تقتضيه صنائعُ التّحْقيق العالية، شافعاً ذلك بمعارضته بمنقولاتِ الْأئمّة عنه على وجْهٍ من الحيطة للنّسْخة، في تقديمِ روايتها ما صحّتْ واتّجهتْ، ولا أعْدِلُ عمّا فيها إلّا حين تَشيلُ كِفّتُها في ميزان الْمَعْدَلة، منْ غيْر تأوُّل ولا تمحُّل. وثنيْتُ الْعنانَ إلى تخْريجِ مُسْنَداتها - وإنْ كان مرْكباً صعْباً مُعْنِتا؛ لغلبةِ الْإرْسالِ عليْها وقلّة طُرُقها -، متنزّلاً إلى طلبِ الشّواهد الْعاضدةِ منْ غيْر فتْحٍ لذرائعها إلّا بضمائم منْضبطة، تقْصيداً لوظيفة التّخْريج.

وتخلّل المغازيَ أضْرابٌ من الْأغْربة الدّالّة على علوّ بيانِ أهْل المدينة، لا هي منَ الْمبْذول الذي تواردتْ عليْه الْألسنةُ حتّى صار نهْباً للسُّوقة، ولا هي من الْحوشيّ الْوالِغ في غياباتِ الإعْضال والحَكْرِ على مُرْتادي المتكلّف الْممْجوج، وتلْك مرْتبةٌ عند البلغاء تنْدَقُّ دونها

الرّقاب، لِمَا يلوحُ منْ يُسْرها باديَ الرّأْي، وما يتحقّقُ منْ مَنَعَتِها عنْد الاعْتبار. . . فعطفْتُ عليْها بالشّرح، ولمْ أتولّ كِبْرَ ذلك إلّا بالتُّكَأة على المعاجم المتقدّمة، خروجاً منْ عُهْدةِ الْقوْل المرْسَل.

ونُميَ إلى ابْنِ عُقْبةَ منْ سلَفِه عرْوةَ بْن الزّبيْر، اسْتعْمالُ الشّعْر في السّيرة، مع اسْتصْحابِ اخْتيارِه ونقْدِه، فتضمَّنَ كتابُه فنوناً منه هي منْ أعْجبِ الْقريض وأصحّه، عارضْناها برواياتها ما وجدْناها، وقوّمْنا مِنْآدَ ما زلَّ منْها عنْ سُلَّم الْخليل.

وسُمّيتْ في التّضاعيف مَحَالُّ شتّى لا يسْتقيمُ ضبْطُها إلّا بالرّجوع إلى كتب الْبلْدان، وبعْضُها عَنَّانا حتى مع تلْك، فلمْ نتفصَّ من اضْطرابه إلّا بعْد لأي.

ثمّ قدّمْتُ النّصَّ المقْروّ بدراسةٍ أوْعبْتُ في قسْمِهَا الْأوّل التّعْريفَ بموسى، ومصادرِ ترْجمتِه، ومشْيخته، وحالِه عنْد النُّقّاد، وطبقتِه منْ أهْل المدينة، ورُتْبتِه في المدْرسة النّافعيّة، ومقْدارِ حديثِه، وتلاميذِه. . . وخصصْتُ الْقسْمَ الثّاني للْكتاب وما إليْه، فألْممْتُ بذكْر المؤلفات في المغازي إلى حُدود القرن الرابع، وأردفْتُه على الوِلاء بعنوان الْكتاب، ثم منْهجِه - وهو من أطْول فصول الدراسة -، وخصائصِه ودواعي صحّته وتقْديمه، ودلالةِ الزّعْمِ فيه، ثمّ بيّنْتُ أنّ صنيعَ موسى امْتدادٌ طبيعيٌّ متطوّرٌ لعُرْوةَ وابْنِ شهابٍ عمودَيِ المدْرسةِ السّيريّة المدنية (وفيه: مسالكُ تأْدية مرْويّات عُرْوة إلى موسى. ومرْكزيّة الزهري في كتابه. وتجوُّز ابْنِ شهاب في قبولِ الْكتاب يُرْوى

عنْه بعد النّظر فيه. وقضيّةُ تعْليقِ موسى عن ابْنِ شهابٍ في السّيَر، وبراءتُه منْ شُبْهة التّدْليس. وقضيّةُ طلبه للْعلْم على كَبْرة. وكيْف أنّ نمطَ الإرْسال التّاريخيّ مقْصدٌ تأْليفيٌّ لا خُروجٌ منْ رِبْقة المنْهج. وسلامةُ مغازي ابن عقبة من النّقْد المدنيّ مع وجودِ دَوَاعيه).

ثمّ قَفَّيتُ على ما مرّ بأثرِ الْكتاب في حركة الْعلْم، فضمّنْتُه: روايتَا الْمغازي وأسانيدُ النَّقَلة. رواتُه والنّقَلةُ عنْه سوى منْ مَرَّ. سَندي إلى الْمغازي. انتخابُ أحاديثَ منْه. اعْتمادُ بعْض المؤلّفين سياقَ ابْنِ عقبة لترْتيب الْبُطون. الْمغازي في أعْيُن النَّقَدة.

وأفردْتُ لأثر النّسْخة في تأْسيس العلْم وتأْكِيدِه فسْحةً معتبرةً، فانْدرجَ تحْته: ما رفعَه النّصُّ من أوْهَام المؤلفين. وما أفاده من تصْحيح بعْضِ التّعقُّبات المغْلوطة. وما كشَفُه عراضُ النّسخة على ما انبَثَّ منْها في الْمناقل، ممّا اعْترى هاته من الأسقاط والتصحيفات والأوْهام. وظهورُ قيمة النّسْخة في حفْظِها لسياقات نصوص كثيرة نَقَلَها العلماء عبر العصور، منْ غيْر إناطتِها بمواضعها الأصْليّة. وكْشفُ نصِّ روايتِنا عنْ خطأ بعْض ما نَسبه بعْضُ المؤلّفين لموسى بْن عقْبة، وهو بَرَاءٌ منه. وما أفْصحَ عنْهُ النّصُّ منْ سوء قراءةِ بعْض المحقّقين للْأصول أو تصرُّفهم فيها بتساهُل. ثم نفْعُ ما في المناقل في تصْويبِ ما لحِقَ نسْخةَ المغازي منْ تصْحيفٍ أوْ وَهَم. وختمْتُ هذا القسْمَ بالْوِزان بيْن أشْهر روايتي الْكتاب عن إسماعيل بْن إبراهيم بْن عقبة، ومحمّد بن فُليْح.

وتمحّضَ القسْم الأخير لدراسة النسْخة الْخطّية وصْفاً وتجْزئةً وإفْصاحاً عنْ نظام الترْميز للْإشارة إلى فرُوق الرّواية فيها، وتنْبيهاً على ملْمَح كوديكُولوجيّ فريد بها، مع ذكْر سَنَدِها ومُشجّره، وما عليْها من تعاليق وسماعات ووقْفيّة. . . وأتبعْتُ كل ذلك ببحث مُسْتفيضٍ عنْ مشْكلات النّسْخة، ومنْهجِ تحقيقها، واصْطلاحي فيه، ونمط التّخْريج. . . ليكون ذلك آخر المقصود من تقْدمة النّصّ.

ـ 4 ـ

ولربّما سيقتْ إليَّ قبل هذا الكتاب على وجْه الاختصاص نصوصٌ فاردةٌ لمْ تكْتحلْ بها آماقُ غيْري، فضْلاً من الله ومِنّة، والْجوابُ عنْ هذا إنْ طُلبتْ له تَعِلّةٌ، كما عهدْتُ شيْخَنا ابْنَ عبد الملك المراكشي يعْتذرُ به - عنْ إهْداره السّماعَ من ابْن قُطْرالٍ وكان لصقَ داره، لَقِفَه عن الإمام الْفلّاس-: «السّماعُ رزْق». وقدْ صاغه على نحْو بديع، مادحُ الْجناب النّبويّ الشريف، الشّرفُ الْبوصيريّ عندما صَدَحَ: [البسيط]

قـلْ لـلْـمـحـاول شـأْواً فـي مـدائِـحِـهِ
هـي الْـمـواهـبُ لـمْ أَشْـدُدْ لـهـا زِيَـمِـي

ولا تـقـلْ لـي بـمـاذا نـلْـت جـيّـدَهـا
فـمـا يُـقـالُ لـفـضْـلِ الله ذا بِـكَـمِ؟

ـ 5 ـ

وثمّةَ رجالٌ رجالٌ نبلاءُ لَمْ يدّخروا عنّي منْ سعْيهمْ وجاههم ودعائهمْ شيْئاً، يتلقّوْنني بالْبِشْر، ويترفّقون بي في الْخطاب، وينْتشلونني بفضْلِ الله منْ أَوْهُدٍ وأشْراك، ويُحِلُّونني منْ أنْفُسهمْ محلَّ أنْفُسهمْ ومكاناً عليّا، فاللّهمّ أتمّ عليْهمْ نعْمتَك، وأحْسنْ خواتيمهم، وأنِلْهُمُ الرّضا فيما تحبُّ ويُحبّون.

ويلْزمني أنْ أزْجيَ الشُّكْرانَ سابغاً لكلّ منْ أعان في شيْءٍ من الْكتاب جلّ أوْ دقّ، ولاسيما صاحبَنا النّاقدَ المتمكّن د. أحمد الْحِيمَرْ، فقدْ أفدْتُ منْ مُذاكراتِه وتنْبيهاتِه الْحديثيّة، مقْروناً إلى واحدٍ منْ نبهاء طلبتي وهو الشّاعر د. عبْد المجيد أيْت عبّو.

واللهَ أسْألُ بما بذلْتُ في هذا السّفْر الجليل، أنْ يغْفرَ لي خطيئتي يوم الدّين، وأنْ يَشْفَعَ لي عنْد صاحب السّيرة فلا يَذُودَني عنْ حوْضِه، وأنْ يُباركَ لي في الصُّبابة الْباقية منْ مُنّتي، حتّى أخْدُمَ سنّتَه وشريعتَه، ويوفّقني للْعمل بها والْوقوفِ عنْد حدّها. وصلّ اللّهمّ على سيّدنا محمّد في الْأوّلين والآخرين، وصلّ عليْه في الملأ الْأعْلى إلى يوْم الدّين.

وكتب في 28 غشت 2021م/ 20 محرم 1443هـ بحمى مراكش؛

محمّد بْن محمّد بْن محمّد بن شعيب الطّبَراني لقبا، الْحُسيْنيّ الصّقّليّ نسبا

أستاذ التعليم العالي بكلية اللغة العربية

جامعة القاضي عياض/ عفا الله عنْه





القسم الأول

عن المؤلِّف

أولاً - من مصادر ترجمة ابن عقبة:

230 هـ - الطبقات الكبير، لابن سعد: 7/ 519؛ ر: 2068.

- الطبقات الصغير: 1/ 242؛ ر: 729.

233 هـ - تاريخ يحيى بن معين؛ رواية الدوري: 3/ 239؛ ر: 1122؛ 4/ 363؛ ر: 4802.

- سؤالات ابن الجنيد ليحيى: 309؛ ر: 151؛ 382؛ ر: 440.

- رواية ابن محرز (معرفة الرجال): 339؛ ر: 1390.

234 هـ - تسمية من روي عنه من أولاد العشرة، لابن المديني: 107؛ ر: 31.

240 هـ - التاريخ، خليفة بن خياط: 411؛ 419.

- الطبقات: 267.

241 هـ - العلل ومعرفة الرجال، لابن حنبل - رواية المرّوذي -: 116 - 117؛ ر: 193.

- رواية ابنه عبد الله -: 3/ 118؛ ر: 4498.

249 هـ - علل الحديث، لأبي حفص الفلاس: 114 - 116؛ ر: 21.

- التاريخ: 319 - 320.

251 هـ - الطبقات، لحميد بن زنجوية النسوي: 244.

256 هـ - التاريخ الكبير، للبخاري: 9/ 25؛ ر: 10457.

- التاريخ الأوسط: 3/ 443؛ ر: 662.

261 هـ - الطبقات، لمسلم: 1/ 262؛ ر: 1022.

261 هـ - معرفة الثقات، للعجلي: 2/ 305؛ ر: 1820.

277 هـ - المعرفة والتاريخ، للفسوي: 3/ 371.

279 هـ - التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة: السفر الثاني: 2/ 996؛ السفر الثالث: 1/ 281 - 282؛ 2/ 312 - 313.

301 هـ - التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، للمقدمي: 97؛ ر: 426.

303 هـ - الطبقات، للنسائي: 131.

327 هـ - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: 8/ 154 - 155؛ ر: 693.

354 هـ - الثقات لابن حبان: 5/ 404؛ ر: 5423.

- مشاهير علماء الأمصار: 131؛ ر: 584.

381 هـ - مسند الموطأ، للجوهري: 255؛ ر: 268؛ 497.

385 هـ - تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين: 221؛ ر: 1343.

398 هـ - الهداية والإرشاد، للكلاباذي: 2/ 697 - 698؛ ر: 1146.

405 هـ - معرفة علوم الحديث، للحاكم: 320.

428 هـ - رجال صحيح مسلم، لابن منجوية: 2/ 263؛ ر: 1650.

463 هـ - التمهيد، لابن عبد البر: 1/ 93 - 94؛ 13/ 155.

- التقصي: 210.

463 هـ - المتفق والمفترق، للخطيب: 3/ 1893؛ ر: 1314.

- الجامع: 2/ 164؛ ر: 1498؛ 2/ 195؛ ر: 1593.

- ما ورد به الخطيب دمشق، للمالكي: ر: 298.

474 هـ - التعديل والتجريح، للباجي: 2/ 778؛ ر: 612.

562 هـ - الأنساب، للسمعاني: 12/ 313؛ ر: 3833.

571 هـ - تاريخ دمشق، لابن عساكر: 60/ 456 - 468؛ ر: 7738.

575 هـ - الفهرسة، لابن خير الإشبيلي: 286؛ ر: 432.

580 هـ - تجريد الأسماء والكنى، لابن أبي يعلى: 2/ 231 - 232.

597 هـ - تلقيح فهوم أهل الأثر، لابن الجوزي: 458.

636 هـ - أسماء شيوخ مالك، لابن خلفون الأونبي: 241 - 243؛ ر: 35.

654 هـ - مرآة الزمان، لسبط ابن الجوزي: 12/ 106.

742 هـ - تهذيب الكمال، للمزي: 29/ 115 - 121؛ ر: 6282.

744 هـ - طبقات علماء الحديث؛ لابن عبد الهادي الصالحي: 1/ 231؛ ر: 132.

748 هـ - سير أعلام النبلاء، للذهبي: 6/ 114 - 118؛ ر: 31.

- تذهيب تهذيب الكمال: 9/ 149؛ ر: 7033.

- تاريخ الإسلام: 3/ 986؛ ر: 433.

- تذكرة الحفاظ: 1/ 111 - 112؛ ر: 141.

- الكاشف: 2/ 306؛ ر: 5717.

- العبر: 1/ 148.

761 هـ - إثارة الفوائد، للعلائي: 1/ 243 - 246.

762 هـ - إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي: 6/ 403 - 404؛ ر: 4983.

774 هـ - التكميل، لابن كثير: 1/ 261 - 262؛ ر: 401.

842 هـ - بديعة البيان، لابن ناصر الدين: 31؛ ر ب: 99.

- التبيان؛ شرحها: 1/ 346 - 347؛ ر: 145.

852 هـ - تهذيب التهذيب، لابن حجر: 10/ 360 - 362؛ ر: 638.

- هدى الساري: 1/ 446.

- تقريب التهذيب: 552؛ ر: 6992.

- المجمع المؤسس: 1/ 278 - 279؛ ر: 192.

855 هـ - مغاني الأخيار، للبدر العيني: 3/ 93؛ ر: 2405.

874 هـ - النجوم الزاهرة لابن تغري بردي: 1/ 345.

909 هـ - بحر الدم، لابن المبرد: 157؛ ر: 1049.

911 هـ - إسعاف المبطأ، للسيوطي: 28.

1067 هـ - سلم الوصول، لحاجي خليفة: 3/ 356؛ ر: 5099.

1094 هـ - صلة الخلف، للرّوداني: 393.

1098 هـ - شذرات الذهب، لابن العماد: 2/ 192 - 193.

1307 هـ - أبجد العلوم، للقنوجي: 2/ 514.

1931 م - المغازي الأولى ومؤلفوها، ليوسف هورفتس: 85 - 89.

1345 هـ - الرسالة المستطرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني: 106.

1396 هـ - الأعلام، للزركلي: 7/ 325.

1399 هـ - هدية العارفين، للبغدادي: 2/ 477.

1408 هـ - معجم المؤلفين، لكحالة: 13/ 43.

1431 هـ - نشأة علم التاريخ عند العرب، لعبد العزيز الدوري: 24؛ 142 - 148.

1439 هـ - تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين: 2/ 84 - 86؛ ر: 19.

- الرواية المغربية للسيرة النبوية، لأستاذنا عميدِ الْمَعْلم السّيري، د. محمد يسف: 130 - 134.

- المغازي (النسخة المستخرجة)، جمع واستخراج د. محمد باقشيش: 17 - 42.

- أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة، لابن قاضي شهبة (ت 789 هـ): 7 - 20.

ثانياً - تنْبيهٌ لازم: موسى بن عقبة ثلاثة:

- أوّلُهم: صاحبنا، وعنْهُ يدارُ الحديث.
- والثّاني: موسى بْن عقبةَ الْبصْريّ، يُعرفُ بالْغريب.
- والثّالث: موسى بْن عقبة بْنِ موسى[1].

---

(1) ن المتفق والمفترق للخطيب: 3/ 1893-1894؛ ر: 1314-1316؛ وعنه باختصار في تجريد الأسماء والكنى لابن أبي يعلى: 2/ 231-232؛ وتلقيح فهوم أهل الأثر: 458.

ثالثاً - ذرْوٌ من ترجمة المؤلف:

هو أبو محمّد موسى بْنُ عُقْبة بْنِ أبي عَيّاش؛ موْلى آلِ الزّبيْر بْن العوام الْقُرَشِيّ الأسدي الْمِطْرقي[1] الْمَدَنِيّ، وقدْ يُنَاطُ رأْساً بجذْمِ الزّبيْر فيُقال - كما عند ابن زنْجويةَ في الطبقات[2] -: «موْلى بني أَسد».

ولعلّ مَوْئِلَهم اليمنُ قبْل قَرَارهم بالْمدينة؛ فقد قال الرُّشاطيّ في اقْتباس الْأنْوار[3]: ««مِطْرَق» كثيرٌ ما يذْكُرُه الهمْدانيّ[4] فيقول: «منْ أهْل مِطْرَق»، و«يَسْكُنُون مِطْرق»؛ وأحْسَبُه موْضعاً بالْيمن، يُنْسَبُ [إليْه] كذلك موسى بْنُ عُقْبة».

وهو «بكسْر الميم وسكونِ الطّاء المهْملة وفتْح الرّاء وفي آخرها الْقاف»، لدى السّمْعاني[5]، وضَبَطَه ياقوت «بالضّمّ ثم السّكون وكسْر الرّاء وقافٍ، بلفْظِ اسْم الْفاعل منْ «أطْرق يُطْرِقُ فهو مُطْرِق»»[6]،

---

(1) ن: التاريخ الكبير: 2/ 27؛ ر: 1072؛ تقييد المهمل: 2/ 464.

(2) 244. ون أيْضاً في رسْمِ ابن أخيه: 253؛ 419.

(3) و83 و.

(4) لم أجد فيما طبع من الإكليل ذكرا للمطرقيين، لكن وجدته يذكر آل مطرف - بالفاء - في الجزء العاشر منه (طبع محب الدين الخطيب: 216)؛ وهم آل مطرف بن حمانة بن الغلام بن مجلد بن عليان.

(5) الأنساب: 12/ 313؛ ر: 3833.

(6) معجم البلدان: 5/ 148.

وجعله مَوْضعاً منْ عارِضِ الْيمامة[1]، و«الْعارضُ جبالٌ مسيرةُ ثلاثةِ أيّام»[2].

ويبدو أن موسى لم يقطّعْ تمائمَه إلاّ وقدْ أدْرك أنّ ولاءَ الزبيريين - وهو ولاء عَتَاقَة، فقد أعتق الزبير أبا عيّاشٍ جدَّه لأبيه[3] - يعْتنقُه منْ طَرَفيْن:

- من جهة والده عقبة بن أبي عياش الأسدي، فقد كان مولى لأم خالد أمة بنت خالد بْن سَعْد بْن العاص القرشيّة الأمويّة[4]، وهي زوْجُ الزّبيْر بْن الْعوّام[5]، وهي الصحابية الوحيدة التي أدركها وكانت

---

(1) معجم البلدان: 5/ 149.

(2) معجم البلدان: 4/ 65.

(3) الطبقات الكبير: 7/ 519؛ ر: 2067.

(4) تاريخ ابن أبي خيثمة: س 3: 2/ 312؛ ر: 3087. وقد قال ابن عبد البر في التمهيد (1/ 93): «كان يحيى بن معين يقول: «همْ [يعني: بني عقبة الثلاثة] موالي أمّ خالدِ بنْتِ خالد بن سعيد بن العاص، ولمْ يُتَابَعْ يحْيى على ذلك. والصّوابُ أنّهم موالي آل الزّبيْر؛ كذلك قال مالكُ وغيْرُه، وكذلك قال الْبخاريّ». ولا جناح على أبي عمر في هذا إن شاء الله، فمن جعل ولاءهمْ لأم خالد راعى جهة الوالد، ومن جعله للزبير، راعى جهة الأم، مع أن الجهتين معا تؤولان إلى الولاء الزبيري فيما أحسب، والله أعلم.

(5) المنتخب من نسب قريش، لعبد الله بن عيسى المرادي الإشبيلي: 232؛ معرفة الصحابة: 6/ 3267. وفي تاريخ ابن أبي خيثمة (س 2: 2/ 780؛ ر: 3379) أنها أمةُ امرأةِ الزبير. وهي عبارة موهمة؛ لأن اسمها «أَمَة»، مثلما في كنى البخاري.

عُمّرتْ، وروى عنها؛ فمن ذلك، قال: «حدّثتْني ابنةُ خالدِ بنِ سعيدِ ابن العاص، أنها سمعت النبي ﷺ: وهو يتعوّذ من عذاب القبر»[1]. وأظنّه سمع منها - كما سمع منها أخوه إبراهيم[2] - حالَ صغره للقرْب الذي يتيحه الولاء؛ قال موسى: «لم أسمع أحدا يقول: «قال النبي عليه السلام» إلا أم خالد»[3].

- ومن جهة أمه، بنْت أبي حَبيبةَ[4] موْلى الزّبيْر، وحاجبِ عبْدِ الله ابنه[5]، ورسوله إلى عثمان يوم الدار؛ وقد أدركه موسى وروى عنه؛ فمن روايته عنه: «قال: أتيت عثمان برسالة الزبير. وهو محْصور، فلما أديّتُها، وعنده أبو هريرة، قام أبو هريرة فقال: أشهد لسمعْتُ رسولَ الله ﷺ، يقول: «تكون بعدي فتنٌ وأحداث» أو «أمور وأحداث»، شكَّ موسى، قال: قلنا: «فأين المنْجَا منها يا رسول الله؟» قال: «إلى الأمين وحزْبه» وأشار إلى عثمان، قال: فقام الناس إلى عثمان، فقالوا: «قد أمكنتنا البصائر؛ فائْذَنْ لنا في الجهاد»، «قال

(1) صحيح البخاري: 2/ 99؛ ر: 1376. ون مثالا آخر في التاريخ الكبير: 2/ 532؛ ر: 1901.

(2) ن أنموذجاً لذلك في الاستيعاب: 2/ 421؛ ر: 599.

(3) تاريخ ابن أبي خيثمة: س 3: 2/ 313؛ ر: 3088.

(4) مصنف ابن أبي شيبة: 18/ 48؛ ر: 34219.

(5) ن الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: 4/ 106-107؛ ر: 2054.

أبو حبيبة: قال عثمان: «عزمت على من كانت لي عليه طاعة ألا يقاتل»[1].

وهو يحكي عن جده أيضاً محاورةً شهدها بين الحبر ابن عباس والزبير بن العوام، تشي بإفادة آل موسى من خدمتهم للزبيريين، في معرفة العلماء وأحوالهم، قال موسى: «قال أبو حبيبة: أتانا ابن عباس بالبصرة في يوم شديد الحر. فلما رآه الزبير قال: مرحباً بابن لبابة؛ أزائراً أم سفيراً؟. قال: كل ذلك!. أرسلني ابن خالك يقول لك: ما عَدَا ممّا بَدَا، عرفْتني بالمدينة وأنكرتني بالبصرة. قال: فجعل الزبير ينقر بالمروحة في الأرض، ثم رفع إليه رأسه فقال: نرفع لكم المصاحف غدا، فما أحلّتْ حللنا، وما حرّمت حرمنا. قال: فانصرفت. فناداني ابن الزبير وهو في جانب البيت: يا ابن عباس؛ أقبلْ عليّ. قال ابن عباس: فأقبلت عليه وأنا أكره كلامه. - قال مصعب: أشك في قول ابن عباس في حديث منْ هو - . فقال عبد الله ابن الزبير: بيننا دم خليفة، وعهد خليفة، وانفراد واحد، واجتماع ثلاثة، وأم مبرورة، ومشاورة العامة - أو قال: الجماعة -»[2].

---

(1) نسب قريش: 103؛ وبنحوه في مصنف ابن أبي شيبة: 18/ 48؛ ر: 34219.

(2) حديث مصعب الزبيري للبغوي: 36-37؛ ر: 11؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: 4/ 107؛ ر: 2054. ون تفصيل الرسالة بأوعب مما مر في حديث مصعب: 92-93؛ ر: 122.

ويبدو من خلال هاتين الحكايتين أنّ موسى كان ميّالاً إلى الأخبار وحفْظها[1] على فَتَاءٍ من سنّه، ولعل جدّه قد تنبه إلى ذلك فخصّه بالحكي لِمَا تفرّسه فيه من نجابة وذكاء.

وكما روى عن جده أبي حبيبة فقد روى عن أبيه[2]، وأمه[3]، وأخيه محمّد الأسنِّ منه[4].

واكتنفه آل الزبير فارتضع أَفاويقَ الرواية عنهم، فكان أن سمع من عُرْوة بْن الزّبيْر بْنِ الْعوّام الْقرشيّ الْأسديّ (ت94هـ)[5]، وعبْدِ الْواحد ابْن حمْزةَ بْنِ عبْد الله بْنِ الزّبيْر الْحجازي[6].

ولا بدّ أن تمييزه في هذه البيئة المسعفة كان مبكّراً للغاية، فقد

---

(1) بمعنى أن قد كان له استعداد لاكتساب حسّ تاريخي في الرواية، سرعان ما سينضج أكثر عند تعاطيه للسيرة النبوية.

(2) مسند أحمد: 45/ 246؛ ر: 27276؛ الغرائب الملتقطة: 8/ 295؛ ر: 3297. وقد وقع في مخطوطتي الغرائب وجمل من مخطوطات المسند: «عن أبيه»؛ وغيّرها المحققون إلى «أمه»؛ ولم ينظروا في إمكان الجمع، ويبقى هذا الموضع للتحرير.

(3) الطبقات الكبير: 10/ 93؛ ر: 11038.

(4) مصنف عبد الرزاق: 4/ 75؛ ر: 7052.

(5) تاريخ المدينة لابن شبة: 1/ 147. والوفاةُ من تاريخ ابن زبر (1/ 225)، وكان ذكَرَه في وفيات 92، ثم تلافاه في أربع وقال: «هذا أثْبت من الأوّل».

(6) صحيح مسلم: 2/ 668؛ ر: 973. ون نموذجاً من روايته للأخبار عنه في أنساب الأشراف: 10/ 22.

أخبر أنه حجَّ «وابن عمر بمكة عام حَجَّ نَجْدَةُ الْحروريُّ»[1]. وذلك واقعٌ بعد وفاة ابن عباس بالطائف سنة 68هـ[2]، أو عام 66هـ، كما عند خليفة بن خياط[3]، فينبغي أن يكون سنُّه حينَها كما يقتضي الأقلُّ خمسَ سنين[4] أو نحوها، فيُتخرّص بظَنٍّ غالبٍ أنّه ولد تقريباً سنة 55هـ، أو بعدها بسنتين أو ثلاث.

وتكفّل ظهورُ موسى في بيئة علمية حاضنة، وانْتسابُهُ إلى آل الزّبيْر، بإكْسابِهِ قدْرةً مبكّرة على مُحاورة الأعْيان والعلماء لم تكنْ لِلِداتِه من الأحْداث، فقدْ حكى عن نفسه أنّه قدم الرُّصافةَ[5] وهو فتىً، فلقيَ جريراً الشّاعر فانْتسبَ له وسأله عن كُثَيِّر عَزّة وعديّ بن الرّقاع أيّهما أشْعر، ففاوَضه واسْتظْرفه[6].

---

(1) تاريخ ابن أبي خيثمة: س 3: 2/ 313؛ ر: 3089؛ التمهيد لابن عبد البر: 13/ 155؛ أسماء شيوخ مالك لابن خلفون: 243.

(2) ن الطبقات الكبير: 7/ 104؛ ر: 6818.

(3) التاريخ: 69.

(4) قياساً على سن محمود بن الربيع حين عقل مجة النبي ﷺ في وجهه؛ مثلما عند البخاري.

(5) كان موسى ليدْخُل في شرْط تاريخ بغداد للخطيب بمقتضى هذا الخبر، لكنّه لم يترجم له ثمّة، وترجم له في المتفق والمفترق بشرْطِه، وعنه نقل ابن عساكر ذرْواً من ترجمتِه لابن عقبة لمْ يُسَمّ موْرِدَها. ن تاريخ دمشق: 60/ 461.

(6) منتخب من كتاب الشعراء: 35-36؛ ر: 8. وسياتي لنا تحليل هذا الخبر عند العروض لدعوى تأخر طلبه للعلم حتى اكتهاله.

وما منْ شكّ أنه طلب القرآن على جرْيِ العادة - فقد انْدَرج في خبرٍ لاحق في «الْقُرّاء» -، ثم جلس إلى حلق العلم في المسجد النبويّ، فإذا حمله أهله معهم للحج رأى بقية الصحابة، مثلما أخبر أنه رأى ابن عمر وسهل بن سعد الساعدي[1]، ولعله سمع ممن كان ينتابُ آلَ الزبير من كبار الْوجُهَاء والعلماء، ثم لما كبر قصد عن بيّنةٍ علماءَ آخرينَ في مجالسهم، فتأتّى له بذلك أن ينوّعَ مواردَ التحمّل التي أسعفته لمّا استشرف للرواية، وقد عددتُ له نحواً من تسعين شيخاً، بعضُهم قديمُ الوفاة يعلو بهم إسناده، كأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري (ت94هـ)، وكُرَيْبِ بن أبي مسلم (ت98هـ)، ونافع بن جبير (ت99هـ)، وعامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري (ت104هـ)، وعكرمة (ت105هـ). . . . وغالبُهم مدني، وأقلُّهم كوفيّ[2].

ولم تكنْ أحوالُ موسى غريبةً عن بني أبيه، فقد كان أخواه إبراهيم ومحمد - وهما أكبرُ منه والثاني أسبق وفاة[3] - شركاء له في التلقي والرواية[4]، وهو ما أفضى وترقّى بهم بعدُ أن تكون لهم «حلقة في

---

(1) ن: تاريخ أبي زرعة: 558؛ تاريخ ابن أبي خيثمة: س 3: 2/ 313؛ ر: 3089. وقد أدرك أنس بن مالك أيضا. ن تاريخ دمشق: 60/ 462.

(2) سيأتي مسردهم وشيكاً.

(3) طبقات خليفة: 464.

(4) ن التاريخ للفلاس: 259-260؛ التاريخ للمقدمي: 97؛ ر: 426؛ ووقع =

مسجد رسول الله ﷺ»؛ لا غرْو، فقد «كانوا كلهم فقهاءَ محدّثين» على حد وصف الواقدي[1]، وتصديقُه في قول مصعب بن عبد الله الزبيري - أحد رؤوس بيته -: «كان لهم هيبة وعلم»[2]؛ إذ لا معنى لتصدُّرهم في المسجد النبوي إلا أن يكونوا وجهاء في القوم، زَيِّدا على علمهم، ولمكانهم من الرواية ذَكَرَهُمْ علي بن المديني في الإخوة مِن «تسمية من روي عنه الحديث من أولاد العشرة»[3]، لكنه قدَّم موسى وإن كان أصغرَهم لشفوفه وكثرة حديثه.

واستطاع أبو محمد أن يفرض نفسه في «تابعي أهل المدينة ومحدثيهم»، مثلما سماه يحيى بن معين[4] فيهم، بل أن يكون من أعيانهم، فيدلّ لِشَرَافَتِهِ واشتهار ذكره وعلمه، ما حكاه محمد بن عبد الله الإسحاقي قال: «رأيت موسى بن عقبة في مسجد رسول الله ﷺ دخل الروضة حتى جلس إلى عبيد الله بن عمر، فتتبعته حتى جلست معه، فقال له عبيد الله بن عمر: يغفر الله لك؛ لم تعنَّيْتَ إلي؟، لو أرسلت إلي لجئتك في منزلك. قال: إنه بلغني أنك تحدث عن نافع أحاديث لم أكن

= فيه تصحيف من جهة المؤلف والمحقق: «ولد عتبة بن أبي عائشة». وصوابه: «ولد عقبة بن أبي عياش».

(1) الطبقات الكبير: 7/ 519؛ ر: 2067.

(2) تاريخ ابن أبي خيثمة: س 3: 1/ 281؛ ر: 988.

(3) 107؛ ر: 31.

(4) تاريخ دمشق: 60/ 458.

سمعتها منه، فأحببت أن أعرضها عليك. قال: فأخرج صحيفة من كُمّه فيها أحاديث لنافع، فقرأها على عبيد الله بن عمر»[1].

وينبغي أن يكون اسمه قد تكَرَّسَ في الصفوة من علماء المدينة، حتى يتحرَّجَ عبيْدُ الله بن عمر من جلوسه إليه على معنى الأدب، ويقترح عليه أن يَطْرُقَهُ في منزله.

وبلغ من جلالته عند هشام بن عروة صاحبِه وتلْميذِه - وقريبِه منْ جهة الْولاء -، أنه إنما كان يجيء إلى المدينة من أجله ليلْقاه، فلما مات موسى بن عقبة تركَ هشامُ المدينة[2].

وثمّة ملْمحٌ آخرُ وقع الإغْضاء عنْه في ترجمته، وهو نشاطُه في الْغزْو عند صلابة عوده وانْتصافِ عمْره، فإنّه «غزا مع سالم بْن عبد الله ابن عمر الرُّومَ في زمن الوليد بْن عبد الملك»[3]، أخْبر عنْهُ بذلك أبو إسحاق الْفَزَاري[4] - وهو من تلاميذِه -، فيكونُ ذلك قدْ حدث في مجالٍ زمنيّ ممْتدّ لعشْر سنواتٍ، ما بين سنة 86 هـ، و96هـ؛ وهو أمدُ خلافةِ الْوليد؛ لأنّ وفاةَ سالم تأخّرتْ إلى سنة 106 هـ[5].

(1) الكفاية: 267.

(2) ن تاريخ دمشق: 60/ 466.

(3) ن تاريخ خليفة بن خياط: 72.

(4) مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني: 3/ 1062؛ ر: 1707.

(5) تهذيب الكمال: 10/ 153.

وأخيراً، فقد نَبَّهَتْ عبارة مالك في توثيقه على شيء زائد على مجرّد العدالة، وهو الصّلاح، فإن انضاف هذا إلى ما تقدّم من لزوم الرجل لِغَرْزِ العلم، وتحلّق الناس عليه لطلبه، وتعاطيه للفتوى، وانتهاضه للتأليف سدّاً لذرائع فساد الأخبار والأنساب، علمنا أن موسى كان من رؤوس المدرسة المدنية في الحديث وأحْلَاسِ فنّ المغازي، ولذلك اعْتُبِرَ وريثاً جديراً لعروة بن الزبير وابن شهاب الزهري.

لكنَّ هذا لم يفض إليه إلاّ بمشيخة حفيلة جليلة، تعاقبت على تشكيل شخصيته؛ وذلك يُسْلِمُنَا إلى الحديث عن:

رابعاً - شيوخ موسى بن عقبة:

وقد سلكت في جمع مَسْرَدهم نمطا لم أُقْدِمْ عليه خالصاً إلا هاته المرّة، وهو ارتياد أسماء الشيوخ والتلاميذ من الأسانيد رأساً، دون التعويل على المصادر التي كَفَتْ أكثرَ المؤونة، إلّا لماماً حين لا تسعفني الأسانيد، وهذا المركب تحفُّهُ محاذيرُ أوْبَقُها أنّ بعض الأسماء في الأصول قد غالها التحريف والتصحيف، فإن تكررت في أكثرَ من كتابٍ كان التهدّي إلى وجهِ الصواب فيها يسيراً، وقد لا تقعُ إلا مرّةً فاردةً فيكون من شأنها الْعُسْرُ والإعضال؛ لِمَا يلزم من التحقق وهو لا يكونُ على الوجه المرْضيّ والخيم الصالح إلّا بأحدِ أمريْن: وجدان النص على مشيخةِ أو تلمذةِ الراوي في واحد من كتب الرجال

المعتمدة - وهذا أَبْيَنُ -، وإلّا ترقى البحث إلى جمع طرق الحديث المعني بورود اسم الراوي، وذاك مرهقٌ ولا سيما إن تمحَّضَ أنه من الغرائب والأفراد، وليس يسعُني هذا الصنيعُ في كل الموارد.

ومن أعسر ما يكتنف هذا المسلك أيضاً، أنَّ سلاسل الإسناد تقتصر غالباً على اسم الراوي وأبيه، وقد تجتزئ أحياناً بالاسم مجردا، أو الكنية أو النسبة[1]، وقلّما تزيد على ذلك بما يرْفعُ بُهْمةَ الإشكال، وكلّما كان اسْمُ الرّاوي كثيرَ الدّوْر كعبد الله وعبد الرحمن ومحمد وعلي، كلّما كان تعْيينُه مشكلاً، وقدْ لا تنْفعُ في التّحْديدِ كتبُ المتّفق والمفْترق، أوْ تضيقُ عنِ الاسْتيعاب لوائحُ الرّواةِ والمرْويّ عنْهمْ للْعَلَم الواحد في الْأمّات المشهورة كتهذيب الحافظ المزي رَحِمَهُ اللَّهُ، فيُلْجئُ ذلك إلى ضبْطِ طبقة الراوي، وتقْليبِ النظر فيمن ينتمي إليها من مُجَايِلِيه المتفقين معه في الاسم والنّسْبة والكنية: أيُّهمْ تنْطبقُ عليه ضمائمُ ما تحصَّلَ بالْيد في الْإسْناد؟. وقدْ يقعُ التّرقّي في الحاجة إلى النَّظَر في حديثِ هؤلاء المشْتبِهين لتتبُّع من يروي منهم عن موسى بن عقبة، ولذلك لا تبدو تسميتنا لهؤلاء الشيوخ على الهيئةِ التي تكشف عنهم، يسيرةً بحسب ما يَبْدَهُ الناظرَ.

---

(1) تعوّل كثير من الكتب على أسانيد النُّسَخ، فلشدة تكَرارِها فيها، تتخفف تِباعاً إلاّ من الآكد وهو اسْمُ الراوي، فإذا نَقَل ناقلٌ ما سبيلُه هكذا من الأحاديث دون أنْ يُفصّلَ مجْملَ إسْنادها، أعْضل ذلك في تعْيينِ أفْراده على منْ لمْ ينْظرْ في الأصل، ولمْ يعْلمْ موْئِلَ الاخْتصار.

وقد تقع بعض الأسقاط في الأسانيد، فيجمح الظن ببعض الرواة إلى أن يصيروا تلاميذ للمؤلف أو مشايخ مع سقوط الواسطة إليهم، ولاسيما عندما يثْبُتُ أن موسى مثلاً روى عن الرّاوي وأبيه أو جده، مثلما في رسم علْقمة بْن وقّاصٍ اللّيْثيّ المدنيّ.

وأياً ما كان، فهذا مسردٌ أوَّليٌّ يحتمل الإلحاق بعد والتنقيح؛ فلزم البيان، على أنه أوْعبُ لائحةٍ للحين.

وإليك المشيخة:

1. أبان بْن تَغْلِب، أبو سعْدٍ الرَّبَعِيُّ الكوفي (ت141هـ)[1].

2. أبو حَبيبةَ جدُّ موسى بْنِ عقْبة[2] لأمّه: موْلى الزّبيْر، وحاجبُ عبْدِ الله بْن الزّبيْر[3].

3. أبو سَلمةَ بْنُ عبْد الرّحْمن بْنِ عوْفٍ الزّهْريّ (ت94هـ)[4].

4. أبو علْقمة؛ موْلى طلْحة بْنِ عُبيْد الله: لمْ يرْوِ عنْه إلاّ موسى بْنُ عقْبة؛ قاله مُسْلم[5].

---

(1) ما انتقى ابن مردوية على الطبراني: 263؛ ر: 124.

(2) مصنف ابن أبي شيبة: 18/ 48؛ ر: 34219.

(3) ن الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: 4/ 106-107؛ ر: 2054.

(4) صحيح البخاري: 8/ 98؛ ر: 6464.

(5) المنفردات والوحدان: 213؛ ر: 1025.

5. أبو علْقمة؛ موْلى عبْد الرّحْمن بْنِ عوْف[1].

6. إسْحاقُ بْنُ يحْيى بْن الْوليد بْنِ عُبادةَ بْنِ الصّامت الْأنْصاريّ المدنيّ (ت131هـ)[2]: وقدْ يُكْنى عنه بالْقوْل: «رجلٌ منْ ولدِ عُبادة»؛ مثْلما في الْغرائب الملْتقطةَ[3].

7. إسْحاق بْنُ يحْيى بْنِ طلْحة التّيْميّ المدنيّ[4]: وفي النّفْس شيْءٌ منْ تَعْداده في المشْيخة؛ فإنّه توفي سنة 164هـ، فيكونُ موسى أكْبر منه، وهو ضعيفٌ عنْدهمْ، يرْوي في هذا الحديثِ عنْ أبي هريْرة ولمْ يسْمعْ منْه.

8. إسْماعيلُ بْنُ أبي خالد، أبو عبْد الله الْبَجَليّ الْكوفيّ (ت146هـ)[5].

9. إسْماعيلُ بْنُ مسْعودِ بْنِ الْحَكَم الزُّرَقيّ الْأنْصاريّ[6]. وفي شرح معاني الآثار[7]: «إسْماعيل بن الحكم بن مسعود الزرقي». وما

---

(1) الطبقات الكبير: 3/ 71؛ ر: 3007.

(2) سنن ابن ماجه: 2/ 746؛ ر: 2213. والوفاة من التاريخ الكبير: 2/ 154؛ ر: 1292.

(3) 4/ 214؛ ر: 1391.

(4) ما انتقى ابن مردوية على الطبراني: 360؛ ر: 172.

(5) معرفة الصحابة لأبي نعيم: 1/ 134؛ ر: 507.

(6) التاريخ الكبير: 10/ 50؛ ر: 11780. ما انتقى ابن مردوية على الطبراني: 263؛ ر: 124.

(7) 1/ 488؛ ر: 2802.

عنْد الْبخاريّ هو الصّواب، وكذاك وقع في غُنْية الملْتمِس للْخطيب[1].

10. أمُّ موسى بْنِ عُقْبة، بنْتُ أبي حَبيبة[2].

11. أَمَةُ بنْتُ خالد بْنِ سعيدِ بْنِ الْعاص، أمّ خالدٍ القرشيّة الأمويّة[3]: زوْجُ الزّبيْر بْن الْعوّام[4].

12. أيْمن بْنُ نابل، أبو عِمْران الْحَبشيُّ: نزيلُ عَسْقلان، وهو منْ أقْران موسى ومات قبْلَه[5].

13. بُكيْر بْنُ مسْمار[6]. قال الخطيب: «بُكيْر بْن مسْمار اثْنان: أحدُهما: موْلى سعْدِ بْنِ أبي وقّاص؛ وهو أخو مُهاجر بْن مسْمار، مدنيٌّ. والآخَرُ: بُكيْر بْن مسْمار الرّياحيُّ»[7] اهـ. والظّاهر أنّه الْأوّل، ولمْ أظْفرْ بجازمٍ.

14. بِلالُ بْنُ سعْدٍ الْكِنْديّ الْأشْعريّ[8]: توفي في إمْرةِ هشامِ بْنِ

(1) 134؛ ر: 88.

(2) الطبقات الكبير: 10/ 93؛ ر: 11038.

(3) صحيح البخاري: 2/ 92؛ ر: 1376.

(4) معرفة الصحابة: 6/ 3267. وفي تاريخ ابن أبي خيثمة (س 2: 2/ 780؛ ر: 3379) أنها أمةُ امرأةِ الزبير.

(5) تهذيب الكمال: 3/ 448؛ ر: 599.

(6) شعب الإيمان للبيهقي: 5/ 229-230؛ ر: 3346.

(7) المتفق والمفترق: 1/ 548-549؛ ر: 263-264.

(8) مصنف ابن أبي شيبة: 19/ 351؛ ر: 37314.

عبْد الْملك (ت125هـ)[1].

15. حرْب بْنُ قيْس[2]: مدنيٌّ، موْلى يحْيى بْنِ طلْحة[3]. ممّنْ أخذ عنْ نافعٍ إسْوةً بالمؤلّف.

16. الْحُسيْنُ بْنُ عليّ بْنِ الْحسيْن بْنِ عليّ: يُقال له حسيْنُ الْأصْغر[4].

17. حَكيمُ بْنُ أبي حرّةَ الْأسْلميّ المدنيّ[5].

18. حمْزةُ بْن عبْد الله بْنِ عمر بْن الْخطّاب[6].

19. دِينار، أبو حازمٍ التّمّارُ المدنيّ؛ موْلى الْغِفاريّين[7].

20. دينار، أبو عبْد الله الْقرّاظ الْمدني[8].

21. زيادُ بْنُ أبي زيادٍ الْمخْزوميّ المدنيّ (ت135هـ)[9].

---

(1) تهذيب الكمال: 4/ 293.

(2) شعب الإيمان للبيهقي: 5/ 397؛ ر: 3606.

(3) التاريخ الكبير للبخاري: 3/ 413؛ ر: 3100.

(4) تهذيب التهذيب: 2/ 345؛ ر: 614.

(5) صحيح البخاري: 8/ 143؛ ر: 6705.

(6) تاريخ الإسلام: 3/ 986؛ ر: 433.

(7) التاريخ الأوسط: 3/ 47؛ ر: 80.

(8) مسند أحمد: 3/ 158؛ ر: 1605.

(9) مسند أحمد: 36/ 36؛ ر: 21704. والوفاة من أسماء شيوخ مالك لابن خلفون: 176؛ ر: 18.

22. زياد، أبو بِشْر[1]: ذكره البخاريّ وابن أبي حاتم ولم يُشْبِعا في اسْمه.

23. سالمُ بْنُ عبد الله، أبو النّضْر التّيْميّ المدني: موْلى عمرَ بْن عُبيْد الله - وكان كاتبَه -[2].

24. سالم أبو الْغيْث الْمدني: مولى عبْدِ الله بْنِ مُطيع الْقرشيّ الْعَدَويّ[3].

25. سعْدُ بْنُ إبْراهيم بْنِ عبْد الرحمن بْن عوْفٍ الزّهْري[4].

26. سَعيدُ بْن عبْد الرّحْمن بْنِ أبي عَيّاشٍ الزُّرَقي الْأنْصاريّ[5].

27. سُليْمان بْنُ عمْرو بْنِ ثابت[6]. لعلّه أبو دواد النَّخَعيُّ الْكوفيّ

---

(1) التاريخ الكبير: 4/ 265؛ ر: 4032؛ الجرح والتعديل: 3/ 553؛ ر: 2500.

(2) موطأ مالك، من رواية يحيى: 1/ 378؛ ر: 937؛ مسند الحميدي: 2/ 288؛ ر: 649.

(3) تهذيب الكمال: 29/ 116؛ ر: 6282.

(4) السنن الكبرى للبيهقي: 16/ 544؛ ر: 16665. وترقّى الخُلْف في وفاته من سنة خمسٍ إلى سبْعٍ وعشرين ومئة. ن تهذيب الكمال: 10/ 246؛ ر: 2199.

(5) التاريخ الكبير: 4/ 287؛ ر: 4489.

(6) غريب الحديث للحربي: 2/ 580. ووقع تصحيف اسمه في المجالسة للدينوري (5/ 425؛ ر: 2296): «سليمان بن ثابت عن عمرو». وهو على الصواب في الصمت (361؛ ر: 259)، والغيبة والنميمة لابن أبي الدنيا (111؛ ر: 122).

الْكذّاب[1].

28. سُهيْلُ بْنُ أبي صالح، أبو يزيد السّمّان المدنيّ: وهو منْ أقْرانه[2].

29. صَالحُ بْنُ كيْسان، أبو محمّد الْمدنيّ (ت بعد 140هـ)[3].

30. صالح موْلى التّوْأَمة، أبو محمّد بْنُ أبي صالح نبْهان الْمدنيّ (ت 125 هـ)[4].

31. صفْوانُ بْنُ سُليْمٍ الْقرشيّ الزّهْريّ (ت 132 هـ)[5].

32. صفيّةُ بنْت أبي عُبيْد[6]: امْرأةُ عبْد الله بْنِ عمر بْنِ الْخطّاب[7].

33. طاوسُ بْنُ كَيسان، أبو عبْد الرّحْمن الْيَماني[8]. ولم أجدْه

---

(1) ن: الضعفاء للبخاري: 69؛ ر: 147.

(2) تهذيب الكمال: 12/ 225؛ ر: 2629. ن التنبيه الخامس بعد مسرد الشيوخ.

(3) مصنف عبد الرزاق: 2/ 57؛ ر: 2473. ون تهذيب الكمال: 13/ 83.

(4) جامع الترمذي: 1/ 95؛ ر: 39. والوفاة من تاريخ الفلاس: 260.

(5) صحيح البخاري: 1/ 64؛ ر: 279. ون تهذيب الكمال: 13/ 190؛ ر: 2882.

(6) مصنف عبد الرزاق: 7/ 311؛ ر: 13312.

(7) ن تهذيب الكمال: 35/ 212؛ ر: 7875.

(8) مصنف عبد الرزاق: 5/ 156؛ ر: 9234. وتوفي على الخلاف المترقي سنة ثلاث أو أربع أو خمس أوست ومئة. ن إكمال تهذيب الكمال: 7/ 54-55؛ ر: 2576.

يرْوي عنْه إلاّ في مْوضعٍ فاردٍ من مصنّف عبْد الرّزّاق؛ وهو يحْتاجُ إلى ما يشُدُّه.

34. عاصِمُ بْنُ أبي عُبيْد[1].

35. عامرُ بْنُ سعْد بْنِ أبي وقّاصٍ الْقرشيّ الزّهْريّ (ت104هـ)[2].

36. عبْد الرّحْمن بْن زيْد بْنِ عُقْبة بْنِ كُدَيْم الْأنْصاريّ؛ يعْرف بأبي الْبيْذَق[3].

37. عبْد الرّحْمن بْنُ عبْد الله بْن محمّد بْنِ عبْد الرّحْمن بْنِ أبي بكر الصّدّيق، أبو عَتيق[4].

38. عبْد الرّحْمن بْنُ هُرْمُزٍ الْأعْرجُ، أبو داود المدني (ت117هـ)؛ منْ موالي ربيعةَ بْنِ الْحارث بْنِ عبْد المطّلب[5].

---

(1) التاريخ الكبير: 7/ 578؛ ر: 9000؛ ثقات ابن حبان: 5/ 238؛ ر: 4655.

(2) مسند أحمد: 3/ 166؛ ر: 1619. والوفاة من التاريخ للفلاس (247)، وقيل غيرها.

(3) موطأ مالك، من رواية يحيى: 1/ 116؛ ر: 64؛ التاريخ الكبير: 6/ 362؛ ر: 6922.

(4) تاريخ ابن أبي خيثمة: س 2: 2/ 887؛ ر: 3748.

(5) سنن ابن ماجه: 2/ 1269؛ ر: 3861. ون التاريخ للفلاس: 238.

39. عبْدُ الله بْنُ أبي لَبيدٍ، أبو الْمُغيرة المدنيّ، منْ بني زُهْرة[1].

40. عبْدُ الله بْنُ الْفضْل بْنِ ربيعةَ بْنِ الْحارث الْهاشميّ الْمدنيّ[2].

41. عبْدُ الله بْن دِينَار، أبو عبْد الرّحْمن الْعَدوي الْمَدِينِيّ[3]: موْلى عبْد الله بْنِ عمرَ بْنِ الْخطّاب.

42. عبْدُ الله بْن ذكْوان، أبو الزّناد الْقرشيّ (ت 311 هـ)[4]: وبهذا اللّقب شُهِر.

43. عبْدُ الله بْن سَلْمان الْأغرُّ المدني[5]. وسياتي عُبيْدُ بْنُ سَلْمان، وقدْ نصّوا على انْدراجِ هذا في مشْيخة المؤلّف، فلا أدْري بالنّسْبة للرّسْم هُنا أهو اشْتباهٌ جاز في هذا الموْضع منْ جامع الْبيان، أمْ أنّ الأخويْن معاً منْ مشايخ موسى؟. ثمّ تحقّقْتُ صحّةَ الأمْر الْأخير،

---

(1) التاريخ الكبير: 5/ 219؛ ر: 5134؛ تاريخ ابن أبي خيثمة: س 2: 1/ 233؛ ر: 805؛ معرفة الصحابة لابن منده: 501.

(2) صحيح البخاري: 6/ 154؛ ر: 4906.

(3) صحيح مسلم: 4/ 2097؛ ر: 2739. وفي وفاته اختلاف؛ جعلها سنة 127 ابن منجوية في رجال صحيح مسلم (1/ 360؛ ر: 780)، وترقى بها ما بيْن واحد واثْنين وستٍّ وثلاثين، مُغلطاي في إكماله (7/ 331-332؛ ر: 2910).

(4) صحيح مسلم: 2/ 709؛ ر: 1022.

(5) تفسير الطبري: 6/ 655.

بمتابعةٍ لنفْسِ حديث الطبري، عنْ موسى بْنِ عُقْبة عنْ عبْد الله بْن سلْمان في التّقاسيم والْأنْواع[1]؛ قال ابْنُ حبّان عَقيبها: «لِسلْمان الأغرّ ابْنان: أحدُهما عبْدُ الله، والآخرُ عُبيْدُ الله، وجميعاً حدّثَا عنْ أبيهما، وهذا عبْدُ الله»؛ أي في هذا الموْضع.

44. عبْدُ الله بْنُ عليّ بْنِ إسْحاق الْمؤمَّلي[2]: انفرد به إسنادٌ في السنن الكبرى للبيهقي، ووقع التردّد في نسخها بين «المؤمّلي»، و«الموصلي»، ولمْ أجدْ له ترجمة.

45. عبْد الله بْنُ عليّ بْنِ الحسيْن الْقرشي الْهاشمي[3].

46. عبْد الله بْنُ عليّ بْنِ مِهْران[4].

47. عبْد الله بْنُ عليّ، أبو أيّوب الْأزْرق الْإفْريقي ثمّ الْكوفي[5].

48. عبْدُ الله بْنُ عمْرو الْأوْديّ الْكوفيّ[6].

49. عبْد الله بْنُ كَيْسان، أبو عمر المدنيّ[7].

50. عبد الله بن مُحَيْريز الجُمحي، أبو مُحيْريز القرشي الشامي.

---

(1) 1/ 245؛ ر: 225.

(2) السنن الكبرى للبيهقي: 8/ 344؛ ر: 7871.

(3) تهذيب الكمال: 15/ 321؛ ر: 3434؛ الكاشف: 1/ 576؛ ر: 2866.

(4) التاريخ الكبير: 6/ 185؛ ر: 6465؛ الجرح والتعديل: 5/ 114؛ ر: 523.

(5) الجرح والتعديل: 5/ 115-116؛ ر: 526.

(6) جامع الترمذي: 4/ 235؛ ر: 2488.

(7) مستخرج أبي عوانة: 12/ 141؛ ر: 5369.

وقع في مصنف ابن أبي شيبة[1]: «موسى بن عقبة قال: سمعْتُ ابْنَ مُحَيْريز ونحْنُ معه بالرّمْلة». «مات في ولاية الْوليدِ بْنِ عبْد الملك»[2].

51. عبْد الله بْنُ يزيد الْقرشيّ الْمخْزوميّ المدنيّ الْأعْور[3].

52. عبْدُ الملك بْنُ إبْراهيم بْنِ قَارِظٍ الزّهْريّ[4].

53. عبْدُ الْواحد بْن حمْزةَ بْنِ عبْد الله بْنِ الزّبيْر الْحجازي[5].

54. عُبيْدُ بْنُ سَلْمان الْأغَرُّ[6]: تقدم أخوه عبد الله.

55. عُثْمانُ بْن الْوليد، ويقال: بْنُ أبي الْوليد الْمدنيّ[7].

56. عُرْوةُ بْنُ الزّبيْر بْنِ الْعوّام الْقرشيّ الْأسديّ (ت94هـ)[8].

57. عطاءُ بْنُ أبي رَبَاح، أبو محمّد الْقرشيّ الْمكّيّ (ت115هـ)[9].

---

(1) 20/ 41؛ ر: 36633.

(2) التاريخ الكبير: 6/ 245؛ ر: 6623.

(3) مصنف عبد الرزاق: 10/ 227؛ ر: 18931.

(4) التاريخ الكبير للبخاري: 6/ 535؛ ر: 7318.

(5) صحيح مسلم: 2/ 668؛ ر: 973.

(6) مسند البزار: 4/ 244؛ ر: 1412؛ 7/ 107؛ ر: 2664؛ ثقات ابن حبان: 7/ 156؛ ر: 9446.

(7) التاريخ الكبير: 7/ 320؛ ر: 8298.

(8) تاريخ المدينة لابن شبة: 1/ 147. والوفاةُ من تاريخ ابن زبر (1/ 225)، وكان ذكَرَه في وفيات 92، ثم تلافاه في أربع وقال: «هذا أثْبت من الأوّل».

(9) مصنف عبد الرزاق: 5/ 63؛ ر: 9011؛ شرح معاني الآثار: 2/ 188؛ ر: 3870. والوفاة من تاريخ الفلاس: 258.

58. عطاءُ بْنُ أبي مرْوان، أبو مُصْعب الْأسْلميّ[1]: قال ابْنُ سعْد: «توفي في أوّل خلافةِ أبي الْعبّاس [السّفّاح][2]»[3].

59. عطاءُ بْنُ يَسَار، أبو محمّد الهلاليّ المدني (ت103هـ)[4].

60. عُقْبةُ بْنُ أبي عَيّاش الأسدي: والد موسى[5].

61. عكْرمة أبو عبْد الله الْبرْبريّ (ت105هـ)[6]؛ موْلى ابْنِ عبّاس. وفي كبرى النّسائي[7] تصْريحُ موسى بالسّماع منْه: «سمعْتُ عكْرمةَ يحدّثُ عنِ ابن عبّاس. . .».

62. علْقمةُ بْنُ وقّاصٍ اللّيْثيُّ المدنيّ[8]: لكنّ النّسائي قال في كُبْراه[9]: «موسى لم يسْمعْ منْه»؛ يجْعلُ بيْنهما حفيدَه محمّد بْن عمْرو

(1) سنن النسائي: 3/ 73؛ ر: 1316.

(2) وهي واقعة سنة 132 هـ. ن المعارف: 372.

(3) الطبقات الكبير: 7/ 489؛ ر: 1986.

(4) مصنف ابن أبي شيبة: 8/ 12؛ ر: 13709. والوفاة من تاريخ الفلاس: 244.

(5) مسند أحمد: 45/ 246؛ ر: 27276؛ الغرائب الملتقطة: 8/ 295؛ ر: 3297. ون ما تقدم من التعليق على رواية المؤلف عن أبيه.

(6) الوفاة من تاريخ الفلاس: 244.

(7) 10/ 194؛ ر: 11290.

(8) التاريخ الكبير: 9/ 25؛ ر: 10457.

(9) 10/ 79؛ ر: 11770.

ابْن علْقمة بْن وقّاص، مثْلما عنْده في موْضعٍ آخر[1]، لكنّ ذلك مُعارَضٌ بتصْريح موسى بالسّماع في تاريخ ابن أبي خيثمة[2]، فلعلّ كلا الْوجْهيْن واقعٌ، فقدْ روى ابن طَهْمان[3] عنْ موسى عنْ محمّد بْن عمْرو عنْ جدّه علْقمة، وروى ابْنُ المبارك عنْ موسى عنْ علْقمةَ رأْساً في معْرفة الصّحابة لابْن منْده[4]. ورفع ابْنُ المدينيّ الْخلافَ فقال: «قدْ سمع موسى بْنُ عُقْبة منْ علْقمةَ بْن وقّاصٍ»[5].

63. عمرُ بْنُ سليْمان بْن زيْدِ بْنِ ثابت[6].

64. عمرُ بْنُ عبْد الله الأنصاري: كذا وقع في إسناد حديث عند الطبري في صريح السنة[7] - ومن طريقِه عبْدُ الْخالق بْنُ أسد في المعجم[8]، وابْنُ عساكر في تاريخ دمشق[9] -، وكذاك هو في أمالي الْيزيديّ[10] لولا أنّه قال: «الغسّاني» بدلا من «الأنصاري»، ووقع في

---

(1) الكبرى: 10/ 379؛ ر: 11772.
(2) س 3: 2/ 141؛ ر: 2102.
(3) مشيخته: 75؛ ر: 24.
(4) 272.
(5) التاريخ الكبير: 9/ 25.
(6) التاريخ الكبير: 7/ 193؛ ر: 8007؛ الجرح والتعديل: 6/ 112؛ ر: 599؛ وفيه: «عمر بن سليمان بن ثابت».
(7) 28؛ ر: 38.
(8) 217؛ ر: 156.
(9) 37/ 253.
(10) 110.

ثلاث مواضع من التّوبيخ والتنبيه لأبي الشّيْخ[1]: «محمد بن عبد الله الأنصاري». والحديثُ عنْد جميعِهم: «. . . عن موسى بن عقبة، عن عمر بن عبد الله الأنصاري، عن أبي الدرداء، عن رسول الله ﷺ: «من ذكر امرأ بما ليس فيه ليعيبه، حبسه الله في جهنم حتى يأتي بنفاذ ما قال فيه». وأخرجه الطبراني أيضاً في المعجم الأوسط[2]؛ وفيه: «عمْرُو بن عبد الله الأوْديّ»، فإنْ لمْ يكنْ مقْلوباً فيه عنْ «عبْد الله بْنِ عمْرو الأوْدي»، فيؤولُ الاسمُ أعلاهُ إلى أن يكونَ لشيْخٍ مجْهولٍ خفي أمْرُه.

65. عمْرو بْنُ عبْد الله، أبو إسْحاق السَّبِيعيُّ الهمداني (ت127هـ)[3].

66. عوْف بْنُ مالك بْنِ نضْلة، أبو الْأحْوص الْكوفيّ[4]: قتلتْه الْخوارج في أيّام الْحجّاج بْن يوسف[5]. فيكونُ توفي قبْل سنة 95هـ.

67. عيسى بْنُ مسْعودِ بْنِ الْحَكَم الزُّرَقيُّ الْأنْصاريّ[6].

68. عيسى بْنُ مَعْقِلِ بْنِ أبي معْقلٍ الْأسدي[7].

---

(1) 156؛ ر: 126؛ 222؛ ر: 196؛ 222؛ ر: 197.

(2) 8/ 380؛ ر: 8936.

(3) سنن أبي داود: 2/ 53؛ ر: 1387. والوفاة من تاريخ الفلاس: 398.

(4) الإبانة لابن بطة: 5/ 243؛ ر: 18.

(5) تهذيب الكمال: 22/ 446.

(6) التاريخ الكبير: 7/ 493؛ ر: 8730.

(7) التاريخ الكبير: 7/ 479؛ ر: 8677.

69. الْقاسمُ بْن محمّد بْنِ أبي بكْر الصّدّيق التّيْميّ (ت108هـ)[1].

70. الْقعْقاع بْنُ حَكيم الْكنانيّ الْمدنيّ[2].

71. قيْسُ بْنُ مسْعودِ بْنِ الْحَكَم الزُّرَقيُّ الْأنْصاريّ[3].

72. كُريْبُ بْنُ أبي مُسْلم؛ أبو رشْدين (ت98هـ): موْلى ابْنِ عبّاس[4].

73. مالكُ بْنُ أبي عامرٍ، أبو محمّدٍ المدنيّ[5]: والد أنس جدّ الْإمام مالك.

74. محمّد بْنُ أبي بكْرِ بْنِ عوْفٍ الثّقفيُّ الْحجازيّ[6]: نسبه موسى ابْنُ عُقْبَةَ نفْسُه فقال: «هو محمّد بْنُ أبي بكر بن عوْف بْنِ رَبَاح»[7].

75. محمّدُ بْنُ الْمُنْكَدِر بْنِ عبد الله، أبو عبد الله التّيْميّ (ت130هـ)[8].

---

(1) السنن الكبرى للبيهقي: 9/ 361؛ ر: 8963؛ التفسير الوسيط للواحدي: 2/ 155؛ نسب قريش: 27. والوفاة من تاريخ الفلاس: 271.

(2) مصنف عبد الرزاق: 8/ 333؛ ر: 15425.

(3) مصنف عبد الرزاق: 3/ 459؛ ر: 6312.

(4) موطأ مالك، من رواية يحيى: 1/ 443؛ ر: 1193.

(5) تاريخ المدينة لابن شبة: 3/ 1019.

(6) صحيح مسلم: 2/ 934؛ ر: 1285.

(7) حلية الأولياء: 6/ 336.

(8) سنن أبي داود: 4/ 232؛ ر: 4727.

76. محمّدُ بْن عبْد الرّحْمن بْنِ أبي ليْلى، أبو عبْد الرّحْمن الأنْصاريّ الْكوفيّ (ت148هـ)[1].

77. محمّدُ بْنُ عبْد الله بْنِ أبي حُرّة الْأسْلميّ المدنيّ[2]: وهو أكْبرُ منْ موسى[3].

78. محمّد بْنُ عقْبةَ بْنِ أبي عيّاشٍ الْأسديّ الْمِطْرَقيّ[4]: أخو موسى.

79. محمّد بْن عمْرو بْنِ عطاء، أبو عبْد الله الْعامريّ الْقرشيّ الْمدينيّ[5]: توفّي في خلافة الْوليد بْن يزيد بْن عبْد الملك[6].

80. محمّد بْنُ عمْرو بْن علْقمةَ بْنِ وقّاص اللّيْثي (ت145هـ)[7].

81. محمّد بْنُ كعْب، أبو حمْزةَ الْقُرَظيّ الْمديني (ت117هـ)[8].

---

(1) سنن الدارقطني: 3/ 413؛ ر: 2862.

(2) تهذيب التهذيب: 9/ 252؛ ر: 414.

(3) تهذيب الكمال: 25/ 464؛ ر: 5337.

(4) مصنف عبد الرزاق: 4/ 75؛ ر: 7052.

(5) غريب الحديث للحربي: 2/ 616.

(6) تهذيب الكمال: 26/ 211؛ ر: 5512.

(7) مشيخة ابن طهمان: 75؛ ر: 24. والوفاة من تاريخ الفلاس: 262.

(8) مصنف ابن أبي شيبة: 9/ 97؛ ر: 16396. والوفاة من تاريخ الفلاس: 248. وجعل أبو نعيم وفاته واقعة سنة ثمان ومئة. ن التاريخ الكبير: 1/ 572؛ ر: 679.

وقدْ وقع هذا في إسْنادٍ لابن أبي شيبة في المصنّف[1]: «حدثنا الْعُكْليّ، عنْ موسى بْن عُقْبة، عنْ محمّد بن كعْب الْقُرَظي». الْعُكْليّ هو زيْدُ بْنُ الْحُباب، وقد يقع في الظّنّ ها هنا أنّ موسى بْنَ عقبة تصْحيفٌ عن «موسى بن عبيدة الرَّبَذيّ»، فإنّ هذا على الحقيقة روى عنْه الْعُكْليّ، وروى هو عن الْقُرَظي[2]، لكنَّ ما يذهب بالرِّيبة أنَّ ثمّة سندا ثانياً في سنن الدّارِمي[3] يرْوي فيه موسى بْن عُقْبة عنْ محمّد بْن كعْب.

82. محمّد بْنُ مسْلم بْنِ تَدْرُس، أبو الزّبيْر الْمكيّ (ت128هـ)[4].

83. محمّد بْن مسْلم بْنِ عُبيْد الله، ابْنُ شهابٍ الزّهْريّ (ت124هـ)[5].

84. محمّدُ بْن يحْيى بْنِ حَبّان، أبو عبْد الله الْمازني (ت121هـ)[6].

85. مُرَقِّعُ بْنُ صيْفي التّميميّ الْحنْظليّ الْكوفي[7].

---

(1) 9/ 97؛ ر: 15913. (2) ن تهذيب الكمال: 29/ 105.

(3) 2/ 1090؛ ر: 3648.

(4) صحيح مسلم: 1/ 416؛ ر: 594. والوفاة من تاريخ عمرو بن علي: 263.

(5) صحيح البخاري: 3/ 147؛ ر: 2537.

(6) صحيح مسلم: 2/ 1062؛ ر: 1438. ون الوفاة في تاريخ ابن زبر الربعي: 1/ 286.

(7) التاريخ الأوسط: 1/ 726؛ ر: 449.

86. المطّلب بْنُ عبْد الله بْن حَنْطب المخْزوميّ المدني[1].

87. الْمُنْذرُ بْنُ الْجهْم الأسْلمي[2].

88. نافعُ بْنُ جُبيْر بْنِ مُطْعم الْقرشيّ النّوْفليّ (ت99هـ)[3].

89. يحْيى بْنُ عبّادِ بْنِ عبْد الله بْنِ الزّبيْر الْقرشيّ الْأسدي[4]: مات قديماً وهو ابنُ ستّ وثلاثين[5].

90. يوسفُ بْنُ مسْعودِ بْنِ الْحَكَم الزُّرَقيّ المدني[6].

خامساً - تنبيهات تتعلق بهذا المبحث:

1 - وقع في السّنن الْكبرى للْبيْهقيّ[7]: «... حدّثنا مُسْلم بنُ خالدٍ الزّنْجيّ، عنْ موسى بْن عقْبة، عنْ أُمّ كُلْثوم...»؛ وفيه سقطٌ، والصّوابُ: «موسى بْن عقْبة، عنْ أمّه، عنْ أمّ كلْثوم»؛ لأنّ موسى لمْ يدرك أمّ كلثوم بنت أبي سلمة ربيبة رسول الله ﷺ[8]، فهو يُدْلي إليْها بأمّه.

---

(1) شرح مشكل الآثار: 14/ 494؛ ر: 5785.

(2) الطبقات الكبير: 8/ 15؛ ر: 8045.

(3) صحيح البخاري: 1/ 104؛ ر: 484.

(4) مسند أحمد: 43/ 293؛ ر: 26245.

(5) الجرح والتعديل: 9/ 173؛ ر: 710.

(6) مسند البزار: 3/ 123؛ ر: 909.

(7) 11/ 403.

(8) ن الاستيعاب لابن عبد البر: 4/ 1953.

2 - وقع في الطّبقات الْكبير لابن سعْد[1]: «أخْبرنا هاشم بْن سعيد الْبزّاز؛ قال: أخْبرنا ابْن لَهيعة، عن موسى بن عقبة، أخبرنا بُسْرُ ابن سعيد، أخْبرني زيد بن ثابت: «أنّ النّبيّ ﷺ احْتجمَ في المسْجِد»، وأخرجه الإمام أحمد في المسند[2] من طريق إسحاق بن عيسى عن ابن لهيعة. وهذا ينتجُ أنّ بُسْراً منْ مشْيخة موسى، والخطأُ في إسْنادِ روايةِ ابْنِ لهيعةَ عنْد قوْله: «كتب إليّ موسى بْنُ عقْبة يقول: حدّثني بُسْرُ ابْنُ سعيد»، وموسى إنّما سمع هذا الحديثَ من أبي النّضْر، يرْويه عنْ بُسْر بْنِ سَعيد»؛ قاله مسلم، وشدَّد النّكيرَ فيه غايةً على ابْنِ لهيعة[3].

وقد ورد لابْن سعدٍ على الصّواب منْ طريقِ وهيْب عن موسى، والواسطةُ فيه أبو النّضْر، والظّاهرُ منْه أنَّ ما في الطريق الْأولى غيْرَ الْوهم في الإسناد تصحيفٌ في متنه صوابُه «احْتجَرَ» بالرّاء؛ بدلالةِ هذا: «أنّ النّبيّ ﷺ اتّخذ في المسْجد حُجْرةً منْ حَصِيرٍ...»[4].

3 - ورد في الطبقات الكبير[5]: «أخبرنا محمّد بْنُ معاوية

---

(1) 1/ 383؛ ر: 1243.

(2) 35/ 484؛ ر: 21608.

(3) التمييز: 188. لم يفت الإمام مسلماً أنَّ سماع موسى من بسر غير بعيد للمعاصرة والْبلديّة وطولِ أمدِ اللُّقِيّ عند الاحتمال، فجزْمهُ عزيمةٌ إذن.

(4) الطبقات الكبير: 1/ 402؛ ر: 1375. ثم وجدت -بعد مسلم- تنبيه ابن حجر عليه في إتحاف المهرة: 4/ 608؛ ر: 4730؛ وإطراف المسند المعتلي: 2/ 384؛ ر: 2442.

(5) 1/ 383؛ ر: 1244.

النّيسابوري؛ أخبرنا ابن لَهيعة، عن موسى بْن عقبة، عنْ سعيدِ بْن المسيّب، أنّ النّبيّ ﷺ احْتجم في المسْجد». فأوهم أن يدخل ابن المسيب (ت94هـ) في مشْيخة موسى، وما لمْ يَهِمِ ابن لهيعة في الإسناد، فالسماع ممكن جدا، لكن الإسناد منكر، فابن معاوية كذاب عند أحمد، وقال عنه البخاري: «روى أحاديث لا يتابع عليها»[1].

4 - سليْمان بْن ثابتِ بْن عمْرو: منْ مشايخ المؤلّف. تصحّف اسْمُه في المجالسة للدِّينَوَريّ[2] إلى: «سليْمان بْن ثابت، عنْ عمْرو». وهو على الصّواب في الصّمْت[3]، والْغِيْبة والنّميمة لابْن أبي الدّنْيا[4].

5 - وقع في إسْناد كفارة المجْلس انْدراجُ سُهيْل بْنِ أبي صالح ذكْوان أبي يزيدٍ الْمدنيّ ضمن مشايخ ابن عقبة[5]، لكنّ فيه علّةً فاحشة، فقد قال البخاري في الأوسط[6]: «لم يذكر موسى بن عقبة

---

(1) الضعفاء للعقيلي: 4/ 181-182؛ ر: 1716.

(2) 5/ 425؛ ر: 2296.

(3) 361؛ ر: 259.

(4) 111؛ ر: 122.

(5) جامع الترمذي: 5/ 371؛ ر: 3433. واختلف في وفاته سنة 138هـ أو 141هـ. وقيل غير ذلك. ن إكمال تهذيب الكمال: 6/ 152-153؛ ر: 2281.

(6) 3/ 379. ون معرفة علوم الحديث للحاكم: 174.

سماعا من سهيل»، وهو على شرطه من طلب دليلِ اللّقاء، لكنّ المعاصرةَ الزمنية والمكانيّة والزّمنَ الممْتدّ بين الرجلين تجعلُ الْحديث صحيحاً على الْأقلّ باعتبارِ شرط الإمام مسلم.

6 - تصحّف «كُديْم» بالْكاف والدّال في اسْم شيخ المؤلف: عبْد الرّحْمن بْن زيْد بْنِ عُقْبة بْن كُدَيْم[1] الْأنْصاريّ، إلى «كريم» بالرّاء في الْجرْح والتّعديل لابن أبي حاتم[2]، وثقاتِ ابْن حبّان[3]، وإلى «دُريْهم» في كنى مُسْلم[4].

7 - في مستخرج أبي عوانة[5]: «. . . عن مُوسى - يعنِي أبَا قُرَّةَ - قال: ذكَر موسى بن عقبة، عنْ عُبيْد الله بْن عمر، عن نافِع، عنْ عبْد الله ابن عمر «أنَّ عبَّاسَ بْنَ عبد المُطَّلبِ اسْتأْذنَ النَّبِيَّ. . .». وصوابه: «ذكر موسى بن عقبة وعُبيْدُ الله بْنُ عمر»، على الاقْتران، قُلِبَتْ «عنْ» فيه إلى واو، وهو تصْحيف.

8 - وقع في الاسْتذْكار[6]: «ومنْ طُرُق هذا الحديث مرْفوعاً ما رواه جماعةٌ، عنْ موسى بْنِ عُقْبة، عنْ عمر بْن سعيد، عنْ زيْد بْنِ ثابت، عن النّبيّ أنّه قال: «أيّها النّاس، صَلُّوا في بُيُوتكمْ؛ فإنّ أفْضل

(1) ن المؤتلف والمختلف للدارقطني: 4/ 1962.

(2) 5/ 233؛ ر: 1105. (3) 5/ 88؛ ر: 3982.

(4) 1/ 160؛ ر: 464. (5) 10/ 298؛ ر: 4141.

(6) 5/ 329؛ ر: 7067.

صلاةِ المرْءِ في بيْته إلاّ المكْتوبةَ». وقد سَقَطَ منْه بعد قوْله «عنْ موسى ابن عقبة»: عبارةُ [قال: سمعْتُ أبا النّضْر يحدّثُ][1]. وتصحّفَ فيه «بُسْرُ بْنُ سعيد» إلى «عمر بن سعيد».

سادساً - حالُ موسى عنْد النّقّاد:

توثّقتْ حالُ موسى لا بأحْكام النّقَدةِ فحسْب، بلْ بما تأتّى للمتأخّرين من استقراء مروياته، فظاهروا المتقدمين على أحكامهم، وتناقلوها جيلاً بعد جيل، لتُطْبق الأمة على تزكيته، واشترك ثلاث من الأئمة الأربعة المتْبوعين في اللَّهَج بها، وأكد ذلك إصفاقُ الأئمة الستة على الإخراج له. وبعضهم أثنى عليه استقلالاً، وبعضهم قَرَنَهُ إلى إخوته وأناطه بجِذْمه، تعليلاً سائغاً في الدلالة على زكاء المنبِت، وكلٌّ ذلك وجه مسفرٌ لمجالي النضرة النبوية التي ضمِنتْ لحمَلة البيان النبوي إسفارَ الوجه حالَ حياتهم، ونضْرةَ الذكر بعد مماتهم، ونضرة النعيم عند لقاء ربهم، فاللهم احشرنا في زمرتهم واجعلنا على أثرهم.

وأولُ ما يلوح للناظر في أقوال النقدة، مقالة مالك الإمام (ت179هـ)، التي طارت كلَّ مَطار: «الرّجُل الصّالح: موسى بْن عُقْبة»[2]. وقال الواقدي (ت207هـ) - رديفُه في الصنعة[3] - عنه وعن

---

(1) اعتماداً على تخريج الحديث.

(2) المعرفة والتاريخ: 3/ 371.

(3) على ضعف يعرفه المشتغلون بنقد الرجال.

أسرته: «كان لإبراهيم، وموسى، ومحمد بني عقبة، حلقة في مسجد رسول الله ﷺ، فكانوا كلهم فقهاء محدثين، وكان موسى يفتي»[1]. وتلقّف هذا عن اختبارٍ تلْميذُه محمّدُ بن سعد (ت230هـ)، فقال: «كان ثقة، ثبتا، كثير الحديث»[2].

وسئل عنه يحيى بن معين (ت233هـ) فقال: «مدني، ثقة»[3]، لكنه في سياق الموازنة بينه وبين إخوته جعله بذيلهم، وذلك قوله: «أقدم الإخوة سنا محمد بن عقبة، ثم إبراهيم بن عقبة، ثم موسى، وأحبهم إلي محمد وإبراهيم، ثم موسى بعد، وكان موسى أكثرهم حديثا»[4]. وقال: «وإبراهيم بن عقبة أحبُّ إلي من موسى»[5]. «وذكر أبو داود السجستاني عن يحيى في بني عقبة؛ قال: موسى أكثرهم حديثا... ومحمّدُ وإبْراهيم أثْبتُ منْ موسى»[6]، فعللت هاته الرواية تقديم يحيى للأخوين على موسى بأنهما أثبت منه.

ولئن كان رأي ابن معين في تقديم الأخوين معللاً في الظاهر

(1) الطبقات الكبير: 7/ 519.
(2) تاريخ دمشق: 60/ 459.
(3) سؤالات ابن الجنيد: 309؛ ر: 151.
(4) التاريخ من رواية الدوري: 4/ 363؛ ر: 4802.
(5) تاريخ دمشق: 60/ 463.
(6) التمهيد لابن عبد البر: 1/ 94.

بهذا، وبأنه أكثرهم حديثا كما قرره بلفظه، فذلك على معنى أن المقِلَّ مُتَفصٍّ من الخوارمِ الطارئةِ على الضبط - إذ الكلامُ ليس في عدالته قطعاً -، لكنَّ ذلك يبقى اعتبارياً، وقد وقع في رواية ابن طهمان عن ابن معين[1] وعند ابن شاهين عنه أنه قال: «ليس به بأس»[2]، وحتى هذه لا تشكل من جهة التنزيل الاعتباري، ولو جاءت في غير سياق الموازنة بغيره؛ لأنها لا تدل في الغالب عنده إلا على معنى التدلي عن رتبة الوثاقة إلى مرتبة بينها وبين الضعف، كما توحي تقييداته لها في بعض الموارد[3].

وتبدو نبرة الاعتزاز بموسى وإخوته عند مصعب الزبيري (ت236هـ) في قوله: «كان لهم هيئة وعِلْمٌ»[4]، وذاك مفهومٌ بالنظر إلى أنّ موسى يكاد يكونُ نتاجا خالصا للمدرسة الزبيرية المدنية ومؤثراتها العلمية.

---

(1) سؤالاته: ر: 353.

(2) تاريخ أسماء الثقات: 221؛ ر: 1343.

(3) قال (ابن محرز: 100؛ ر: 137) عن يحيى بن يمان: صدوق، ليس هو بذاك القوي. وقال (ابن محرز: 121؛ ر: 258) عن السكن بن نافع: ليس به بأس، صدوق. وقال عن يزيد بن أبي حكيم (121؛ ر: 261): ليس به بأس، يقوونه.

(4) تاريخ ابن أبي خيثمة: س 3: 1/ 281؛ ر: 988.

ثم تواتر الحكم له بالوثاقة بعد ذلك؛ فقال: أحمد (ت 241 هـ): «ثقة»[1]. وقال عنه كرة أخرى[2]: «لا أعلم إلا خيْراً». «وقال في رواية ابن إبراهيم: صالح الحديث»[3].

وبمثل قول أحمد الأول قال العِجْلي (ت 261هـ)، لولا أنه تفطّن إلى العبارة المالكية فضمّنها حكمَه وقال: «مدني ثقة، رجل صالح»[4].

وكأنّما اطّلع أبو حاتم الرازي (ت277هـ) على مقايسة يحيى الآنفة الذكر فلم يرضها وقال: «ثقة، وله أخوان إبراهيم ومحمد؛ وهو أوثق الإخوة»[5].

وروى البيهقي[6]: أخْبرنا أبو بكر بْن الْحارث الْفقيهُ؛ أخْبرنا أبو محمّد بْن حيّان الأصْفهاني؛ حدّثنا محمّد بْن حمْزة؛ حدّثنا يعْقوب بْن سفْيان؛ حدّثنا عبْد الْعزيز بْن عِمْران؛ حدّثنا خالدُ بْنُ نِزارٍ الْأيْليّ - وكان ثقةً -؛ حدّثنا إبْراهيم بْن طَهْمان - وهو ثبْتٌ في الحديث -؛ حدّثنا موسى بْنُ عُقبة وهو مِنَ الثِّقات، وكان مالكٌ يُمْلِي عليْه». قال

---

(1) العلل ومعرفة الرجال (المروذي): 117؛ ر: 193؛ وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: 221؛ ر: 1344.

(2) العلل ومعرفة الرجال (عبد الله): 3/ 118؛ ر: 4498.

(3) بحر الدم: 157؛ ر: 1049.

(4) معرفة الثقات: 2/ 305؛ ر: 1820.

(5) الجرح والتعديل: 8/ 154-155؛ ر: 693.

(6) السنن الكبرى: 2/ 463؛ ر: 1602.

ابن عساكر[1]: «كذا قال؛ وأراه: «وكان مالكٌ يُثْني عليْه»[2]، وأظنّ هذا قوْلَ يعقوب بن سفيان (ت277هـ)». ويدلّ له أيضاً أنَّه لم يكنْ منْ عادةِ الإمام أنْ يُمْليَ على أحد.

ويلقى ابن عقبة من الثناء في العدوة الأندلسية ما تتضمخ به المعاطف، فيقول عنه حافظها ابن عبد البر (ت463هـ): «كان مالك يثني عليه... وكان لموسى علم بالمغازي والسيرة، وهو ثقة فيما نقل من أثر في الدين، وكان رجلاً صالحاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[3].

وعلى كثرة من وقّع في طباق التزكية هذا، لم أجدْ من أبدأ الثناء عليه وأعاده مثل الذهبي (ت748هـ)[4]، فقد قال عنه: «الإمام الثقة الكبير»[5]، «المفتي»[6]، «احتج الشيخان به عن نافع، - ولله الحمد -»[7]، «وكان بصيراً بالمغازي النبوية، ألَّفَها... فكان أول من صنف في ذلك»[8] «سمعناها، وهي في مجلد صغير»[9]،

---

(1) تاريخ دمشق: 60/ 464.
(2) تعقب أبي القاسم وجيه؛ فإن مالكا تلميذ موسى، فكيف يملي عليه؟!.
(3) التمهيد: 13/ 155.
(4) سبكنا كلامه المتفرق في مساق واحد.
(5) سير أعلام النبلاء: 6/ 114.
(6) الكاشف: 2/ 306؛ ر: 5717.
(7) سير أعلام النبلاء: 6/ 117.
(8) سير أعلام النبلاء: 6/ 114؛ ر: 31.
(9) تاريخ الإسلام: 3/ 986.

و«قرأتها بالمزة على أبي نصر الفارسي»[1].

وبإثره قال ابن ناصر الدّين (ت842هـ) في «بديعة البيان»[2]:

مـوسـى فـتـى عُـقْـبـةٍ الْأريـبُ إسْـنـادُهُ مُـحَـرّر قـريـبُ

وأما ابن حجر (ت852هـ)، فقد نسفَ بوادر التضعيف بإسناد الإجماع فقال: «مشهور من صغار التابعين. . . ووثقه الجمهور»[3]، «ولم يصحّ أنّ ابْنَ معينٍ ليَّنه»[4].

وثمّة غيْرُ هؤلاء توارَدوا على هذا الْمهْيع، لكنَّ المسمّين هنا أشد خطرا، وأشهر ذكراً.

وإذ كان المؤلف بهاته الوثاقة، فقد استحق أن يتبوأ في أهل المدينة متبوأ حسناً؛ وذلك يسلمنا إلى الكلام عن:

سابعاً – طبقته منْ أهْل الْمدينة:

سمّاه مسلم في الطّبقة الثّانية من أهل المدينة[5]؛ أي منْ تابعِيهم.

وعدّه في الطبقة الثالثة منهم: الهيثمُ بْنُ عديّ؛ يرْويه عنْ صالح بْنِ حسّانٍ وغيْرِه[6].

---

(1) تذكرة الحفاظ: 1/ 112؛ ر: 141.

(2) 31؛ ر ب: 99.

(3) فتح الباري: 1/ 446.

(4) تقريب التهذيب: 552.

(5) الطبقات: 1/ 262؛ ر: 1022.

(6) تاريخ دمشق: 60/ 457.

وسَلَكه ابْنُ زَنْجويَةَ في الطبقة الرّابعة من أَهْل المدينة بعْدَ الصحابة[1].

وإلى الرّابعة ممّنْ تأخّر موْتُه منها: نَمَاهُ ابن سعْدٍ في صُغْرى طبقاته[2]، ثمَّ جعله - بأخَرَةٍ في الغالب - في الطّبقة الخامسة منْ تابعي أهل المدينة في الطبقات الكبير[3]، وما أقْربَ ما بين الطّبقتيْن، لكنّ الْعملَ على ما في الْكُبْرى؛ لأنّها الآخرُ تأليفاً بحسب الظّاهر، اعْتماداً على خلُوِّها من كثْرة النّقول عن الهيْثم بن عدي (ت207هـ)، فلعلّ ابْنَ سعْدٍ انْتُقِدَ على ذلك في الصّغير، فتفصّى منْه لما ألّف الْكبير[4].

ومن الخامسة: عدّهُ خليفة بن خياط[5]؛ وقال: «إنّها قريبةٌ من الرابعة»؛ وهذا في معْنى كلام ابْنِ سعْدٍ أيضاً، وهو الذي اسْتقرّ عليه الحافظُ ابن حجر في التّقْريب[6] - لعله على معْنى كثْرةِ الآخذين بهذا التّرْتيب - وهاته الطبقةُ كما هو معْلومٌ لصغار التّابعين «الذين رأوا الْواحدَ والاثْنيْن، ولـمْ يثْبُتْ لبعْضهم السّماعُ من الصّحابة»[7].

---

(1) طبقاته: 244.

(2) 1/ 242؛ ر: 729.

(3) 7/ 519؛ ر: 2068.

(4) ن مقدمة الطبقات الصغير: 1/ 18.

(5) الطبقات: 267.

(6) 552؛ ر: 6992.

(7) تقريب التهذيب: 75.

وإذ كان هذا تأطيراً له في مدرسة المدينة جملة، فثمّة تأطير أخصّ، يتعلق بـ:

ثامناً - رُتْبته في المدرسة النافعية:

لَمْ يكنْ لموسى أنْ يصْدِفَ عنِ الْورُود من منْبعٍ سائغٍ في المدرسة المدنية، يَنْميه بحبْلٍ وثيقٍ إلى عبْد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيْره؛ فلذلك اقْتعد له مكاناً في مجْلس نافعٍ أبي عبد الله، وزاحم نفراً معْلومين منْ كبارِ الآخذين عنه أيضاً، حتّى عُرف بالانْضواء إليهم، والانْدراجِ في زُمْرتهم، فشَارَكهم في نافعٍ ما حيِيَ، فلمّا مات سنة 117هـ تعقّب ما لمْ يسْمعْه منه، فطلبه عنْد منْ يخِفُّ عليه منْ أقرانه أوْ حتّى ممّنْ هو دونه في الطّبقة، ولذلك رآه الإسْحاقيّ يقْصد الرّوضة النّبويّة الشريفةَ فيجْلس إلى عُبيْد الله بْن عُمر - وهو منْ سادات أهْل المدينة شَرَافةً وعلْماً -، فيعْتذِرُ له هذا ويقول: «يغْفرُ الله لك؛ لِمَ تعنّيْتَ إليّ؟، لوْ أرْسلْتَ إليّ لجئْتُكَ في منْزلك». فقال له موسى: «إنّه بلغني أنّكَ تحدّثُ عنْ نافع أحاديث لمْ أكنْ سمعْتُها منْه، فأحْببْتُ أنْ أعْرضَها عليْك. قال: فأخْرج صحيفةً منْ كمّه فيها أحاديثُ لنافع، فقرأَها على عُبيْد الله بْن عمر»[1].

ولم يخْتلفْ أحدٌ أنّه مثْلَما قال الطّحاويّ: «منْ جلّة أصْحابِ نافعٍ

(1) الكفاية: 267.

وقدمائهم»[1]، لكنّهم اخْتلفوا في منْزلته منْهم، فأحلّه ابْنُ المديني الطّبقةَ الرابعةَ من جملة تسْعةٍ بحسب تقسيمه[2]، ولربما كان من السُّبّاق إلى هذا التّصْنيف المنهجي، ثمّ تلاهُ فيه النسائي، فعدّه من الطّبقة الثالثة منْ جُمْلة عشْرِ طبقاتٍ، مع أيّوب بْن موسى، وإسْماعيل بن أميّة، وكَثير بْن فَرْقد[3]. وقد عاد أبو عبد الرحمن فرتّبه كرّةً أخْرى - في سياقٍ أخصّ - ثامنَ أحدَ عشرَ ممّنْ سمّاهمْ على الْوِلاء منْ كبار تلاميذِ نافع فقال: «أثْبتُ أصْحابِ نافع: مالك بن أنس، ثمّ أيّوب، ثمّ عُبيْدُ الله بْن عمر، ثمّ عمر بْن نافع، ثمّ يحْيى بْن سعيد، ثمّ ابْن عوْن، ثمّ صالح بْن كَيْسان، ثمّ موسى بْن عقبة، ثمّ ابْن جُريْج، ثمّ كَثير بْن فَرْقد، ثم اللّيْثُ بْن سعْد، ثمّ أصْحابُه على طبقاتهم»[4].

ورقّاهُ ابنُ خلْفون الْأوْنبيّ إلى الطّبقة الثّالثة[5] منْ تسْعٍ طبقاتٍ آخِرُها للضّعفاء والمتْروكين بحسب ما تقدّمَ لعليّ، وقال عَقيبَ ذلك: «وذكر بعْضُهم في الطّبقة [الرّابعة] موسى بْن عُقْبة المطرقي، وقدْ تقدّم ذكْرُه في الطبقة الثالثة، وهو الْأوْلى فيه عنْدي»[6].

---

(1) شرح معاني الآثار: 1/ 378؛ ر: 2219.

(2) شرح علل الترمذي: 2/ 615.

(3) طبقات النسائي: 131.

(4) تهذيب الكمال: 29/ 304.

(5) أسماء شيوخ مالك: 255.

(6) أسماء شيوخ مالك: 256.

وعنْ أحمد في إحْدى الرّوايتيْن عنْه - نَقلها ابن هانئ -: «أوْثقُ أصْحاب نافع عندي أيّوب، ثمّ مالك، ثمّ عُبيْد الله». وزاد الرّاوي: «قال: ومحمّدُ بْن إسْحاق ليْس بذلك الْقويّ، وموسى بْنُ عقْبةَ صالحُ الْحديث، وصخْرُ بْن جُوَيْرِيةَ صالحُ أيضاً»[1]. قلت: وأرى أنّ قوْله «موسى صالحُ الْحديث»، يؤمُّ به إلى رُتْبته في الرّواة عن نافعٍ إذا ما قيس بمالكٍ وأيّوب السختياني، وليْس هو حُكْما نقديا مطلقاً عليه، وعلى هذا تُحْمَلُ روايةُ الْمفضّل بْن غسّان الْغلاّبي: «سمعْتُ ابن معين يضعّفُ موسى بعْضَ الضّعْف»، وقوْلُ يحْيى أيْضاً: «. . . يقولون: روايتُه عنْ نافع فيها شيْءٌ»[2]، فإنّ ما فيهما هو تضعيفٌ اعْتباريٌّ في سياق الموازنة، وقدْ يشْهدُ له بعْد ذلك منْ كلامِ يحْيى نفْسِه: «ليْس موسى بْن عقْبة في نافع مثْل مالك وعبيْدِ الله بن عمر»[3]، وهو تصْريحٌ لائحٌ.

وانْبرى الذّهبيّ رَحِمَهُ اللهُ لتوْجيه ما مرّ فقال: «قدْ روى عبّاس الدُّوري، وجماعة عنْ يحيى توْثيقَه، فلْيُحْملْ هذا التّضْعيف على معنى أنّه ليْس هو في القوّة عنْ نافع كمالك ولا عُبيْد الله، وكذلك روى إبراهيمُ بْنُ عبد الله بن الْجُنيْد عنْ يحيى بن معين؛ قال: «ليْس موسى

(1) شرح علل الحديث لابن رجب: 2/ 475.

(2) سير أعلام النبلاء: 6/ 117.

(3) سؤالات ابن الجنيد: 309؛ ر: 151.

ابن عقبة في نافع مثل عبيد الله بن عمر، ومالك». قلت[1]: احْتجّ الشّيْخان بموسى بن عقبة، عن نافع - ولله الحمد -. قلنا: ثقةٌ، وأوْثقُ منه، فهذا من هذا الضّرْب»[2]. ويعْني بعبارته الأخيرة اشتراكه في الوثاقة عن نافع مع عبيد الله ومالك، لكنّه يأْتي دونَهما فيه.

وبقريبٍ من كلام الذّهبي، نَحَا ابن حجر فقال: قال ابن معين مرّةً: «في روايته عنْ نافع شيْء؛ ليس هو فيه كمالك وعبيد الله بن عمر». قلت[3]: فظهر أنّ تلْيين ابْنِ معين له، إنما هو بالنّسْبة إلى رواية مالك وغيره، لا فيما تفرَّدَ به، وقد اعْتمده الأئمّةُ كلُّهمْ، وقد وثّقه مُطْلقاً في رواية عبّاسٍ الدّوري وغيْرِ واحدٍ عنه، والله أعلم»[4].

وينْبغي الاحْترازُ ها هنا بالْقوْل: إنَّ ما أُثِرَ عنْ يحْيى وأحْمد - خلافاً للْمشْهور من توثيقهما -، إنّما هو في حديثه عن نافع خاصّة، ولا تعلُّقَ له الْبتّةَ بالْمغازي، فهذه لها شأْنٌ آخرُ سياتي معنا وَشيكاً.

ولا معنى لتحديد طبقته في أهل المدينة في نهاية الأمر، ولا لرتبته قياساً إلى من شاركه الأخذ عن نافع، إلاّ بتقدير حجم مروياته، وذاك هو المبحث الموالي:

---

(1) الكلام للذهبي.

(2) سير أعلام النبلاء: 6/ 117.

(3) أي: الحافظ.

(4) فتح الباري: 1/ 446.

تاسعاً - مقدار حديثه:

قال ابن سعد في الطبقات الكبير[1]: «وكان ثقة قليل الحديث».
ولعله اعترى النقل شيء، فلذلك تعقب هذا الموضع أبو عبد الله الصُّوري فقال: «هذا غلط فاحش؛ لأن موسى حديثه كثير، وهو يُجْمَع، ولعلّه كان تخريجاً في الأصل[2]، فكتبه ابن حيوية[3] في غير موضعه. وكان في الأصْل الْعتيق: «وكان ثقةً ثبْتاً كثيرَ الْحديث»؛ وهذا هو الصّوابُ»[4].

ويؤيد هذا أن مروياته في الكتب الستة شاهدة بأنه لم يكن مقلاً، فقد تكرر اسمه في أسانيدها على الأقل نحواً من ثلاثين ومئتي مرة؛ وزيدا على ذلك، فقد جمع حديثه الْحافظُ أبو بكر محمّد بْن إسْماعيل ابْن مِهْران النيسابوري المعروف بالإسماعيلي (ت290هـ)[5]، لكنه لم يصلنا.

وأمّا أنه أكثر إخوته حديثا فمقطوع به؛ قال يحيى بن معين: «كان موسى أكثرهم حديثا»[6].

---

(1) 7/ 519؛ ر: 2068.
(2) أي لحقا.
(3) من رواة الطبقات الكبير، وهو أبو عمر محمد بن العباس بن محمد، ابن حيّوية الْخزّاز (ت 382 هـ). ن تاريخ بغداد: 4/ 205؛ ر: 1405.
(4) تاريخ دمشق: 60/ 459.
(5) تذكرة الحفاظ للذهبي: 2/ 184؛ ر: 703.
(6) تاريخه من رواية الدوري: 4/ 363؛ ر: 4802.

وحالُ موسى التي وصفْنا بإطلاق، ومكانُه في الآخذين عن نافع، أغرى كثيراً من الرواة فأخذوا عن أبي محمد وطلبوا حديثه؛ وهم:

عاشراً - تلاميذُه:

معْلومٌ أنّ هؤلاء لم يُذْكَروا بالهيئة التي سُقْنا في رسُومهم على عادة كُتّاب التّراجم، بلْ غالبُهم ذُكِرَ باسْمه مُجرّداً، أو منْسوباً إلى أبيه فحسْب، أو ارْتُفِع به إلى جدّه، أو ذُكِر بكُنْيته أوْ نسْبته إلى جِذْمِه أوْ بَلَدِه، وقلّما يجتمع هذا في موْرِد الأسانيد، وبعْضُهم عَنَّانَا في معْرفته على الْوجْه المرْضيّ، حتى لربّما ركِبْنا مرْكبَ تخريج الآثار التي وقع ذكْرُهُ فيها، فراراً من الخطإ في التّعْيين، ومع ذلك فقد لا تسْلَمُ لنا بعْضُ المواضع؛ لأنّ اسْتخْراج الأسماء من الأسانيد أوْبَقُ منْ جرْدِها من كتب الطبقات، ولا سيما وهاته تنصُّ بالْقطْع على العلاقات بين الرُّواة، وقد تمحّض لديْها السّلامةُ من السّقط والتّصْحيف والتّدْليس.

1. إبْراهيمُ بْنُ إسْماعيل بْنِ أبي حَبيبة، أبو إسْماعيل الْأشْهليّ (ت135هـ)[1].

2. إبْراهيم بْنُ طَهْمان، أبو سعيدٍ الْهرويّ الْخُراسانيّ ثمّ الْمكّيّ (ت168هـ)[2].

---

(1) الكاشف: 1/ 208؛ ر: 114. والوفاة من تهذيب الكمال: 2/ 43؛ ر: 146.

(2) صحيح البخاري: 1/ 64؛ ر: 279؛ 4/ 167؛ ر: 3443.

3. إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، أبو إسحاق الأسلمي المدني[1].

4. إبراهيم بن محمد بن الحارث، أبو إسحاق الفزاري الكوفي ثم المصيصي (ت186هـ)[2].

5. أبو الْهيْثم الْقُرشي[3]: «عنْ موسى بْنِ عُقْبة. قال الْأزْديّ: كذّاب». كذا وقع عند الذّهبيّ[4] وابْنِ كثير[5] وابن حجر[6]. ولسْتُ أتحقّق هلْ هو عيْنُه خالدُ بْن إلْياس بْنِ صخْر أبو الهيْثم القرشيّ الْعَدويّ المترْجم عنْد ابْن عديّ في الْكامل[7] أمْ غيْرُه؟. ولعلهما واحدٌ بقرائن وحدة الطبقة والنّسَب والبلديّة ثم الإجْماعِ على ترْكه، ناهيك أنّ ابن أبي حاتم[8] وابن حبان[9] وابن عدي لم يعدّدوا ترجمته.

---

(1) مصنف عبد الرزاق: 2/ 79؛ ر: 2576؛ 5/ 63؛ ر: 9011؛ مسند الشافعي: 1/ 289؛ ر: 267.

(2) صحيح البخاري: 4/ 22؛ ر: 2818؛ السير للفزاري: 130؛ ر: 76. ون في وفاته تهذيب الكمال: 2/ 170؛ ر: 225.

(3) التكميل: 4/ 22؛ ر: 2514؛ لسان الميزان: 9/ 186؛ ر: 9134.

(4) ميزان الاعتدال: 4/ 584؛ ر: 10713.

(5) التكميل: 4/ 22؛ ر: 2514.

(6) لسان الميزان: 9/ 186؛ ر: 9134.

(7) 4/ 239؛ ر: 573.

(8) الجرح والتعديل: 3/ 321؛ ر: 1440.

(9) المجروحين من المحدثين: 1/ 509؛ ر: 294.

6. أبو بكْر بْنُ عبْد الله بْنِ أبي سَبْرَةَ الْقرشيّ المدني (ت162هـ)[1]: وهو عيْنُه «أبو بكْر بْن محمّد»؛ رَفَعه عبْد الرّزّاق إلى جدّه[2].

7. أُسامةُ بْنُ حفْصٍ الْمَدنيّ[3].

8. إسْماعيلُ بْنُ إبْراهيم بْنِ عُقْبة بْن أبي عيّاش الْقرشي[4]: ابن أخي موسى الْمِطْرَقي، مات بعد السّتّين ومئة[5].

9. إسْماعيل بْن جعْفر بْنِ أبي كثير، أبو إسْحاق الأنْصاريّ الزُّرَقي المدني (ت180هـ)[6].

10. إسماعيل بن حفص[7]: لم أعرفه.

11. إسْماعيل بْن عيّاش بْنِ سُلَيْم، أبو عُتْبَةَ الْحِمْصيّ (ت181هـ)[8].

---

(1) مصنف عبد الرزاق: 8/ 333؛ ر: 15425. والوفاة من تهذيب الكمال: 14/ 108.

(2) مصنف عبد الرزاق: 3/ 53؛ ر: 4760.

(3) الكاشف: 1/ 232؛ ر: 261.

(4) صحيح البخاري: 3/ 147؛ ر: 2573.

(5) إكمال تهذيب الكمال: 2/ 144؛ ر: 457.

(6) صحيح البخاري: 3/ 106؛ ر: 2336. والوفاة من تهذيب الكمال: 3/ 60؛ ر: 433.

(7) فوائد تمام: 1/ 51؛ ر: 106.

(8) سنن الترمذي: 1/ 194؛ ر: 131. ووفاته من تهذيب المزي: 3/ 181؛ ر: 472.

12. إسْماعيلُ بْنُ يَعْلى، أبو أميّة الثّقفيّ الْبصْري[1].

13. أنسُ بْنُ عياض، أبو ضَمْرةَ اللّيْثيّ المدنيّ (ت200هـ)[2].

14. أيّوُب بْنُ سَعْد الْمدنيّ[3].

15. بُدَيْلُ بْن وضّاح[4]: لعله المترجم لدى ابن حبان، وقال فيه: «منْ أهْل الكوفة، كنيته أبو بَحْر. يروي عن يحيى بن وثّاب. روى عنه إسحاق بن إبراهيم قاضي سمرقند»[5]. فبديل إذن من أقران موسى، ولا يعرف له حال إلا ترجمته عند ابن حبان على شرطه.

16. بكّار بْن محمّد بْنِ بن كثير بن جارست الْمدني[6].

17. بُكَيْرُ بْن عبْد الله بْنِ الْأَشَجّ الْقرشيُّ المدنيّ ثمّ المصْريّ (ت124هـ)[7]: وهو منْ أقْران موسى[8].

---

(1) المسند للشاشي: 3/ 117؛ ر: 1178؛ لسان الميزان: 2/ 186؛ ر: 1266.

(2) صحيح البخاري: 1/ 104؛ ر: 484. والوفاة من تهذيب الكمال: 3/ 352؛ ر: 567.

(3) المعرفة للبيهقي: 10/ 225؛ ر: 14301؛ التاريخ الكبير: 2/ 177؛ ر: 1322.

(4) المؤتلف والمختلف للدارقطني: 1/ 165.

(5) الثقات: 6/ 117؛ ر: 6976. ون: القند للنسفي: 657.

(6) تاريخ ابن أبي خيثمة: س 3: 1/ 251؛ ر: 865؛ الآحاد والمثاني: 5/ 336؛ ر: 3171؛ فوائد تمام: 1/ 51؛ ر: 107.

(7) وفاته عن تاريخ الفلاس: 253.

(8) تهذيب التهذيب: 10/ 361؛ ر: 638.

18. حاتم بْن إسْماعيل، أبو إسْماعيل الْحارثيّ المدنيّ (ت187هـ)[1].

19. الْحسنُ بْن أبي جعْفر، أبو سعيد الْجَفْرِيُّ (ت167هـ)[2]: هو الحسن بْنُ عَجْلان؛ قاله عمْرُو بْن عليّ[3]. ولـمْ أجدْ روايتَه عنْه إلاّ في حلْية الْأوْلياء، وذلك مظنّةُ تردُّد؛ إذْ لـمْ أظفرْ بما يشدُّ به هذا الْوجْه.

20. أبو حسيْن، رجلٌ منْ أهْل مكّة: روى عنه عبد الله بن وهب[4].

21. حفْص بْن مَيْسرةَ، أبو عمرَ الْعُقيْليّ الصّنْعاني ثم الْعسْقلانيّ (ت181هـ)[5].

22. حَكيمُ بن نافع، أبو جعْفر القرشي ثم الرَّقِّيُّ[6].

23. حَمّادُ بْن أبي حُميْد[7]: هو محمّد بْن أبي حُميْد الأنصاري الزُّرَقِيُّ المدنيّ: وحمّاد لقبٌ.

---

(1) صحيح مسلم: 2/ 830؛ ر: 1171.

(2) حلية الأولياء: 9/ 20. (3) التاريخ: 367.

(4) موطأ ابن وهب: 95؛ ر: 287.

(5) صحيح البخاري: 2/ 131؛ ر: 1509.

(6) المعجم الأوسط: 4/ 6؛ ر: 3471؛ أخبار أصبهان: 2/ 38. وقد يقال: الجزري؛ نسبة إلى جزيرة الرقة.

(7) فوائد تمام: 2/ 126؛ ر: 1323.

24. حمّادُ بْن سَلَمَةَ بْن دينار، أبو سَلَمَةَ الْبصريّ (ت167هـ)[1].

25. خارجةُ بن مُصْعب بْنِ خارجة، أبو الْحجّاج الضُّبَعِيُّ الْخراسانيّ (ت168هـ)[2].

26. داودُ بْنُ عبْد الرحمن، أبو سليْمان الْمكّيّ الْعطّار (ت175هـ)[3].

27. داود بْنُ عطاء، أبو سليْمان الْمُزَنيّ المدني[4]: يُقال إنّه مولى الزّبيْر[5].

28. داودُ بْن قيْس، أبو سليْمان الْفَرّاءُ الدّبّاغ المدني[6].

---

(1) المصنف لابن أبي شيبة: 10/ 484؛ ر: 20340؛ الآحاد والمثاني: 1/ 359؛ مسند عبد الله بن عمر للطرسوسي: 47؛ ر: 91. والوفاة من تاريخ عمرو بن علي: 307.

(2) حلية الأولياء: 1/ 310.

(3) اعتلال القلوب: 52؛ ر: 103؛ مستخرج أبي عوانة: 12/ 477؛ ر: 5989. ون تهذيب الكمال: 8/ 416؛ ر: 1771.

(4) الطبقات الكبير: 4/ 109؛ ر: 3702؛ الضعفاء للبخاري (رواية الخواري): 102؛ ر: 111.

(5) من تهذيب الكمال: 8/ 419؛ ر: 1775.

(6) المعجم الكبير: 13/ 407؛ ر: 14242؛ المعجم الأوسط: 2/ 262؛ ر: 1929.

29. زائدةُ بْن قُدَامَةَ، أبو الصّلْت الثّقفيّ الكوفي (ت سنة 160هـ)[1].

30. زُهيْرُ بْن محمّد، أبو الْمنْذر التّميميّ الْمَرْوزيّ (ت162هـ)[2].

31. زُهيْرُ بْنُ معاوية، أبو خيْثمةَ الْجُعْفيّ الكوفي (ت172هـ)[3].

32. سعيدُ بْنُ عبْد الرّحْمن بْن عبْد الله، أبو عبْد الله الْجُمَحيّ المدني (ت176هـ)[4].

33. سُفيْان بْنُ سعيد بْنِ مَسْروق، أبو عبْد الله الثّوْريّ الكوفي (ت161هـ)[5].

---

(1) مستخرج أبي عوانة: 4/ 332؛ ر: 3012. ويقال توفي سنة إحدى وستين. ن تهذيب الكمال: 9/ 277؛ ر: 1950.

(2) سنن ابن ماجة: 2/ 1269؛ ر: 3861. ون في وفاته تهذيب الكمال: 9/ 418؛ ر: 2017.

(3) صحيح البخاري: 1/ 135؛ ر: 674؛ صحيح مسلم: 2/ 679؛ ر: 986.

(4) مسند أحمد: 7/ 52؛ ر: 3938. ووفاته من كتاب المزي: 10/ 531؛ ر: 2312.

(5) مصنف عبد الرزاق: 5/ 60؛ ر: 9000. والوفاة من تاريخ عمرو بن علي: 402.

34. سُفْيان بْنُ عُيَيْنَةَ، أبو محمّد الكوفي الهلالي (ت198هـ)[1].

35. سليْمان بْن بلال، أبو أيّوب التّيْميّ المدني (ت177هـ)[2].

36. سليْمان بْنُ داود الْعطّار الْمكّي[3].

37. شجاعُ بْن الْوليد، أبو بَدْرٍ السَّكُونِيُّ الكوفي[4]: اختلف في وفاته من ثلاث إلى خمس ومئتين[5].

38. شُعبة بْن الْحجّاج بْنِ الْوليد، أبو بِسْطامٍ الْعَتَكِيُّ (ت160هـ)[6].

39. صَدَقَةُ بْن عبْد الله، أبو مُعاوية الدّمشْقي السَّمين[7].

40. عبْد الرّحْمن بْنُ أبي بكْر بْنِ عُبيْد الله الْمُلَيْكيّ المدني[8].

---

(1) صحيح البخاري: 2/ 137؛ ر: 1541؛ مصنف ابن أبي شيبة: 18/ 473؛ ر: 35707. والوفاة من تاريخ ابن زبر: 2/ 443.

(2) صحيح البخاري: 9/ 42؛ ر: 7038. وتاريخ وفاته من كتاب الكلاباذي: 1/ 313؛ ر: 435.

(3) السنة لعبد الله بن أحمد: 2/ 633؛ ر: 1507.

(4) صحيح مسلم: 3/ 1542؛ ر: 2.

(5) ن تهذيب الكمال: 12/ 387؛ ر: 2702.

(6) مسند أحمد: 8/ 436؛ 4820. ووفاته من تاريخ الصيرفي: 302.

(7) مسند البزار: 3/ 322؛ ر: 1117.

(8) سنن الترمذي: 5/ 417؛ ر: 3515.

41. عبْد الرّحْمن بْنُ زيْدِ بْنِ أسْلَم الْعَدَوي المدني (ت182هـ)[1].

42. عبْد الرّحْمن بْنُ عبْدِ الله بْنِ ذَكْوَان؛ هو ابن أبي الزّناد المدني (ت174هـ)[2].

43. عبد السلام بن حفص، أبو مصعب المدني[3].

44. عبْد الْعزيز بْنُ أبي حازِمٍ سلمة، أبو تَمَّام المدني (ت184هـ)[4].

45. عبد العزيز بن أبي رواد ميمون المكي (ت159هـ)[5].

46. عبْد الْعزيز بْنُ الْمُخْتار، أبو إسْحاق الدّبّاغ المصْريّ[6].

47. عبْد الْعزيز بن الْمُطَّلِب بْن عبْد الله، أبو طالب المخْزوميّ المدني[7].

---

(1) مصنف عبد الرزاق: 2/ 48؛ ر: 2441. وتاريخ وفاته من كتاب المزي: 17/ 118؛ ر: 3820.

(2) صحيح البخاري: 2/ 57؛ ر: 1173. والوفاة من تهذيب الكمال: 17/ 101؛ ر: 3816.

(3) مسند البزار: 3/ 123؛ ر: 909.

(4) سنن الترمذي: 3/ 279؛ ر: 1741. والوفاة من تهذيب الكمال: 18/ 124؛ ر: 3439.

(5) المصنف لابن أبي شيبة: 4/ 519؛ ر: 7105. ون في وفاته تهذيب الكمال: 18/ 139؛ ر: 3447.

(6) صحيح البخاري: 6/ 116؛ ر: 4782.

(7) صحيح مسلم: 3/ 1588؛ ر: 2003.

48. عبْدُ الْعزيز بْن محمّد بْنِ عُبيْدٍ، أبو محمّد الدَّرَاوَرْدِيُّ المدني (ت187هـ)[1].

49. عبْدُ الله بْنُ المبارك، أبو عبْد الرّحْمن الْحنْظليّ الْمَرْوزيّ (ت181هـ)[2].

50. عبْدُ الله بْنُ جعْفر بْن نَجِيحٍ، أبو جعْفر السّعْديّ الْمَديني (ت178هـ)[3]: والدُ عليّ.

51. عبْد الله بْنُ رجاء، أبو عمْران الْمكّيّ ثمّ الْبصْريّ[4].

52. عبد الله بن سعيد[5]: لعله ابن أبي هند، أبو بكر الفزاري المدني؛ مات سنة ست أو سبع وأربعين ومئة[6].

---

(1) صحيح مسلم: 4/ 2171؛ ر: 2818. والوفاة من تهذيب الكمال: 18/ 194؛ ر: 3470.

(2) صحيح البخاري: 2/ 150؛ ر: 1599؛ 3/ 130؛ ر: 2454. ووفاتُه من تاريخ الفلاس: 314.

(3) سنن الترمذي: 3/ 165؛ ر: 1540. ون تهذيب الكمال: 14/ 383؛ ر: 3206.

(4) صحيح مسلم: 2/ 934؛ ر: 1285. ون تهذيب الكمال: 14/ 499؛ ر: 3262.

(5) تاريخ بغداد: 3/ 252.

(6) ن إكمال تهذيب الكمال: 7/ 383-384؛ ر: 2964.

53. عبْد الله بن سَلَمَة، أبو عبْد الرّحمن الحضْرميّ الْبصْريّ الْأفْطس[1].

54. عبْدُ الله بْنُ عطاء[2]: هل هو المكي أم الكوفي أم المدني؟، والله أعلم.

55. عبْدُ الله بْنُ عمر بْنِ حفْص بْنِ عاصم بْن عمر بْنِ الخطّاب[3]: توفي سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومئة[4].

56. عبد الله بن لَهِيعَةَ، أبو عبد الرّحْمن الْغافقيّ المصْريّ (ت174هـ)[5].

57. عبْدُ الله بن مُصْعَب بْنِ ثابت الزّبيْريّ المدنيّ الْأمير (ت184هـ)[6].

---

(1) تلخيص المتشابه: 1/ 15.

(2) تفسير الطبري: 7/ 89؛ معجم ابن الأعرابي: 2/ 598؛ ر: 1180؛ سنن الدارقطني: 1/ 325؛ ر: 675؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم: 5/ 2847؛ ر: 6717؛ مشيخة الآبنوسي: 2/ 66؛ ر: 167.

(3) مسند أبي يعلى: 9/ 347؛ ر: 5459.

(4) من تهذيب الكمال: 15/ 331؛ ر: 3440.

(5) الطبقات الكبير: 1/ 383؛ ر: 1243؛ مسند أحمد: 35/ 484؛ ر: 21608؛ التمييز لمسلم: 187. ووفاته من تهذيب الكمال: 15/ 493؛ ر: 3513.

(6) أخبار مكة للفاكهي: 2/ 337؛ ر: 1653. والوفاة من تاريخ الإسلام: 4/ 901؛ ر: 191.

58. عبْدُ الملك بْنُ عبْد العزيز، أبو الوليد ابن جُرَيْجٍ المكي (ت149هـ)[1].

59. عبْدُ الملك بْنُ يحْيى بْنِ عَبّادِ بْنِ عبْد الله بن الزبير[2].

60. عثْمان بْنُ عمْرِو بْنِ سَاج، أبو ساجٍ القرشي الْجزريّ [3]: وقد يُنْسب إلى جدّه.

61. عِصْمةُ بْن محمّد بْن فَضالةَ الخزرجي المدني[4]: وقدْ يُنْسبُ في درج الأسانيد إلى جدّه.

62. عُمَرُ بْنُ عليّ بْن عطاء، أبو حفْصٍ الْمُقَدَّمِيُّ البصري (ت190هـ)[5].

63. عمْرو بْن مُجَمّع بْن سليمان، أبو المنْذر السَّكُونيّ الْكِنْديّ الكوفي[6].

---

(1) صحيح البخاري: 2/ 14؛ ر: 943. ووفاته من تاريخ عمرو بن علي: 258.

(2) أخبار مكة للأزرقي: 2/ 128.

(3) أخبار مكة للأزرقي: 1/ 335.

(4) الغيلانيات: 2/ 724؛ ر: 996؛ الكامل: 8/ 527؛ ر: 1540؛ ترتيب الأمالي الخميسية الحديثية: 1/ 298؛ ر: 1036؛ أخبار أصبهان: 4/ 153؛ ر: 1041.

(5) أحكام القرآن للطحاوي: 1/ 370؛ ر: 778. ونقله أيضاً في مختصر اختلاف العلماء (2/ 244)، من غير ذكر لعمر بن علي؛ إذ علقه عن موسى.

(6) صحيح ابن خزيمة: 4/ 371؛ ر: 2716.

64. عَنْبسةُ بْنُ عبْد الرّحمن بْنِ عنْبسةَ الْأمويّ[1].

65. عياضُ بْنُ عبْد الرّحْمن الأنصاري[2].

66. عِياضُ بْن عبْد الله الْفِهْريّ القرشي[3].

67. فُضيْلُ بْن سليْمان، أبو سُليْمان النُّمَيْريّ البصري (ت180هـ)[4]: وقد اسْتعار هو والسّمْتيّ كتاباً من موسى بْن عقبة فلمْ يَرُدَّاه[5].

68. مالكُ بْنُ أنسٍ الإمامُ (ت179هـ)[6].

69. محمّد بْنُ إبراهيم بْن دينار، أبو عبْد الله الْجُهنيّ المدني[7].

70. محمّدُ بْنُ إسْحاق بْنِ يسار المدني (ت150هـ)[8].

---

(1) الآثار المروية للبشكوالي: 279؛ ر: 107.

(2) السنن الكبرى للبيهقي: 9/ 597؛ ر: 9422؛ المهذب في اختصار السنن الكبير للذهبي: 4/ 1841.

(3) تفسير القرآن من الجامع لابن وهب: 1/ 74؛ ر: 164.

(4) صحيح البخاري: 1/ 104؛ ر: 483؛ تاريخ البخاري: 8/ 236؛ ر: 9770.

(5) ن تهذيب الكمال: 23/ 274.

(6) موطأ مالك، من رواية يحيى: 1/ 116؛ ر: 64؛ 1/ 378؛ ر: 937؛ 1/ 443؛ ر: 1193.

(7) الكاشف: 2/ 153؛ ر: 4696.

(8) إصلاح المال لابن أبي الدنيا: 285؛ ر: 298. والوفاة من تاريخ الصيرفي: 262.

71. محمد بن إسماعيل بن أبي فديك - هو محمد بن إسماعيل ابن مسلم، أبو إسماعيل الديلي المدني (ت200هـ)[1] -: أخْذاً ممّا وَرَدَ عنْد الْبيْهقيّ في الخلافيات[2]: «أخْبرنا أبو عبد الله الحافظ في التّاريخ؛ أنا عليّ بْن عيسى بْنِ إبْراهيم؛ ثنا أبو يحْيى الْخفّاف؛ ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن نصْر التّرْمذي بنيسابور؛ ثنا معاويةُ بْنُ عبد الله؛ ثنا ابن أبي فُدَيْك، أنّه سمع موسى بْنَ عقْبةَ يحدّثُ عنْ نافع، عن ابن عمر، أنّ رسول الله ﷺ قال: «كان جبْريلُ إذا جاءني بالْوحْي أوّل ما يُلْقي: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[3]. وقدْ تلَبّثْتُ في إثْباته لأوّل الأمر، فإنّي لمْ أجدِ ابْنَ أبي فُدَيْكٍ راوياً عن ابْن عُقْبة إلاّ في هذا الحديث، وإنّما يعْرفُ بروايته عنْ موسى بْن يعْقوب الزّمعي، وما أشْبَهَ الاسْمين بالتّصْحيف، لكنّ ورودَ نافعٍ بعْدَ ابن عقْبةَ، ودخولَ سماعِ ابْنِ أبي فُديْكٍ من موسى بن عقبةَ في طَوْق التّاريخ، يُشَغِّبان على احْتمال التّصْحيف، ثمّ ظفرْتُ بمرجّح، وهو متابعةُ داود بْنِ عطاءٍ لابن أبي فديك في سنن الدّارقطْنيّ[4]، لكنّ في حديث داود ضعفاً

---

(1) ن في وفاته تهذيب الكمال: 24/ 487؛ ر: 5068.

(2) 2/ 270؛ ر: 1513.

(3) لعل الرواية شاذة من حديث ابن أبي فديك عن ابن عقبة، والحمل فيه على معاوية بن عبد الله، فقد رواه غيره عن ابن أبي فُدَيْك عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر في مسألة الجهر بالبسملة. ن العلل للدارقطني: 12/ 309.

(4) 2/ 328؛ ر: 1187.

شديداً، فهو منْكرُ الحديث عند الْبخاريّ الإمام[1].

72. محمّد بن الزِّبْرِقَان، أبو هَمّامٍ الْأهْوازيّ[2].

73. محمّد بْن جعْفرِ بْن أبي كثيرٍ الزُّرَقيّ المدني[3].

74. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة، أبو الرجال النجار المديني[4]. وفي المستغيثين بالله لابن بشكوال[5]: «عبد الرحمن بن أبي الرجال».

75. محمّد بْن عبْد الرّحْمن بْنِ مُجير[6]: لمْ أجدْ له ترجمة، وإنّما وجْدُتُه في درْجِ الأسانيد[7].

76. محمّد بْنُ عبْد الله بْنِ أبي عَتِيقٍ محمّدِ بْن عبْدِ الرّحْمن بْنِ أبي بكْر الصّدّيق[8].

77. محمّد بْنُ عبْد الله بْنِ عبْدِ الرّحْمن بْنِ الْقاسم بْنِ محمّد بْنِ أبي بكْر الصّدّيق[9].

---

(1) الضعفاء والمتروكين: 102؛ ر: 111.

(2) صحيح البخاري: 8/ 98؛ ر: 6467.

(3) سنن أبي داود: 2/ 53؛ ر: 1387.

(4) الغرائب الملتقطة: 2/ 338؛ ر: 612.

(5) 14؛ ر: 7.

(6) حلية الأولياء: 5/ 284.

(7) وقع ذكره في التمهيد: 23/ 47؛ ترتيب الأمالي الخميسية: 1/ 321.

(8) الطبقات الكبير: 1/ 316؛ ر: 839.

(9) التاريخ الكبير: 1/ 419؛ ر: 392.

78. محمّد بْنُ عبْدِ الله بْن عبْد الرّحْمن بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيُّ[1].

79. محمّد بْن عمْرِو بْن علْقمةَ بْنِ وقّاص اللّيْثي المدني (ت145هـ)[2].

80. محمّد بْن فُلَيْح بْنِ سليْمان، أبو عبد الله الأسْلمي المكّيّ (ت197هـ)[3].

81. محمّد بْن يحْيى بْنِ قيْس، أبو عمر السَّبَئِيُّ الْمأْرِبيّ الْيماني[4].

82. مَخْلَد بْن الحسيْن، أبو محمّد الْمُهَلَّبي الْبصْريّ ثمّ الْمصّيصيّ[5].

83. مِسْعَرُ بْن كِدَام بن ظهير، أبو سَلَمَةَ الْعامريّ الْكوفيّ (ت153هـ)[6].

---

(1) مستخرج أبي عوانة: 16/ 263؛ ر: 8556.

(2) سنن النسائي: 7/ 87؛ ر: 4007؛ السنن الكبرى للنسائي: 3/ 422؛ ر: 3456. والوفاة من تاريخ الفلاس: 262؛ 267.

(3) صحيح البخاري: 5/ 85؛ ر: 4017. والوفاة من التاريخ الأوسط: 8/ 864؛ ر: 1358.

(4) أخبار مكة للفاكهي: 2/ 255؛ ر: 1463.

(5) تالي تلخيص المتشابه: 2/ 579.

(6) تاريخ بغداد: 4/ 488. ووفاته من تاريخ عمرو بن علي: 402.

84. مُسْلم بْنُ خالد بْنِ قَرْقَرَة، أبو خالد المخْزوميّ المكّيّ الزّنْجيّ (ت179هـ)[1].

85. الْمُشْمَعِلُّ بْن مِلْحان، أبو عبد الله الْقَيْسيّ الْكوفي ثمّ البغدادي[2].

86. مُعاويةُ بْنُ يحيى، أبو مُطِيع الأَطْرَابُلْسيّ الدّمشْقي[3].

87. معمر بن راشد، أبو عروة الأزدي الحداني البصري[4]: فُقد سنة ثلاث وخمسين ومئة[5].

88. المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله الحزامي المدني[6].

89. المنذر بن عبد الله بن المنذر الحزامي المدني[7].

90. موسى بن جبير الأنصاري المدني الحذاء[8].

---

(1) الطبقات الكبير: 10/ 93؛ ر: 11038؛ سنن سعيد بن منصور: 6/ 161؛ ر: 485. ووفاته من تهذيب الكمال: 27/ 512؛ ر: 5925.

(2) المسند للشاشي: 3/ 123؛ ر: 1191.

(3) تهذيب الكمال: 28/ 224؛ ر: 6069؛ ذيل ميزان الاعتدال: 193؛ ر: 692.

(4) مصنف عبد الرزاق: 2/ 547؛ ر: 4402؛ سنن النسائي: 1/ 289؛ ر: 599.

(5) تاريخ الفلاس: 302.

(6) صحيح البخاري: 4/ 205؛ ر: 3633.

(7) الطبقات الكبير: 6/ 50؛ ر: 6764.

(8) شعب الإيمان للبيهقي: 1/ 321-322؛ ر: 161.

91. موسى بن طارق، أبو قرة الزبيدي اليماني[1].

92. نجيح بن عبد الرحمن، أبو معشر السندي المدني (ت170هـ)[2].

93. نُوحُ بْنُ أبي مرْيم، أبو عِصْمةَ الْخراسانيّ (ت173هـ)[3].

94. هشام بن عروة بن الزبير، أبو المنذر القرشي الأسدي (ت147هـ)[4].

95. ورقاء بن عمر بن كليب، أبو بشر اليشكري[5].

96. وهب بن عثمان بن بشر المخزومي المدني[6].

97. وهيب بن خالد بن عجلان، أبو بكر البصري صاحب الكرابيس (ت165هـ)[7].

98. يحيى بن العلاء البجلي الرازي[8].

---

(1) مسائل حرب (الطهارة): 390؛ ر: 801؛ السنن الكبرى للبيهقي: 10/ 53؛ ر: 9510.

(2) مسند أحمد: 3/ 166؛ ر: 1619. ووفاته من تهذيب الكمال: 29/ 330.

(3) سنن الدارقطني: 1/ 325؛ ر: 674. ووفاته من تاريخ الإسلام: 4/ 759؛ ر: 303.

(4) سنن الترمذي: 4/ 235؛ ر: 2488.

(5) السنن الكبرى للبيهقي: 6/ 226؛ ر: 5637.

(6) صحيح البخاري: 1/ 135؛ ر: 674.

(7) صحيح البخاري: 1/ 147؛ ر: 731.

(8) مصنف عبد الرزاق: 2/ 57؛ ر: 2473.

99. يحيى بن أيوب، أبو العباس الغافقي المصري (ت168هـ)[1].

100. يحيى بن زكريا[2]؛ هو يحيى بن سابق، أبو زكريا المدني[3]. وقد وقع لي التردد في المغايرة بين الرسمين، ثم وجدت الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول[4]: «يحيى بن زكريا: صوابه يحيى أبو زكريا، ولكن هكذا عند البغوي «يحيى بن زكريا»». قلت: ولعل مما يزيدُ الاشتباه أن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة يروي عن موسى بن عبيدة الربذي مثلما في أخبار مكة للفاكهي[5]، وتهذيب الآثار للطبري[6].

101. يحيى بن سعيد بن قيس، أبو سعيد الأنصاري المدني (ت144هـ)[7].

---

(1) سنن أبي داود: 2/ 165؛ ر: 1825.

(2) جزء بيبي: 76؛ ر: 105؛ الشريعة للآجري: 2/ 838؛ ر: 415؛ القضاء والقدر للبيهقي: 1/ 185؛ ر: 172.

(3) الإبانة الكبرى لابن بطة: 4/ 311؛ ر: 1991. ون ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري: 10/ 246؛ ر: 12156؛ تاريخ بغداد: 16/ 171؛ ر: 7405. قال فيه ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به في الديانة ولا الرواية عنه بحيلة» من المجروحين (2/ 551-552؛ ر: 1196). ووقع في النسخة الخطية: «سابور».

(4) ميزان الاعتدال: 4/ 374؛ ر: 9506.

(5) 1/ 243؛ ر: 459.

(6) 1/ 65؛ ر: 72.

(7) صحيح البخاري: 1/ 47؛ ر: 181. ووفاته من تاريخ عمرو بن علي: 254.

102. يحيى بن سليم، أبو زكريا الطائفي المكي الحذاء[1]: توفي على الترقي سنة ثلاث أو أربع أو خمس وتسعين ومئة[2].

103. يحيى بن عبد الله بن سالم، أبو عبد الله العدوي المدني (ت153هـ)[3].

104. يحيى بن منبه[4]: لم أعرفه.

105. يحْيى بْن ميْمون بْنِ عطاء، أبو أيّوب الثقفي الْقرشيّ التَّمَّار[5].

106. يحيى بن هانئ الشجري المدني: رفعه أبو نعيم[6] إلى جده، وهو يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ الشجري[7].

107. يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد القاري المدني ثم الإسكندراني[8].

---

(1) المصنف لابن أبي شيبة: 5/ 522؛ ر: 9361.

(2) ن تهذيب الكمال: 31/ 368؛ ر: 6841.

(3) صحيح مسلم: 1/ 416؛ ر: 594.

(4) شعب البيهقي: 4/ 506؛ ر: 2882؛ الغرائب الملتقطة: 5/ 470-471؛ ر: 1894. وفي حاشية الغرائب الملتقطة، وقع تعيين يحيى بن منبه في يحيى ابن عبد الصمد بن معقل بن منبه؛ ولم أتحققه.

(5) مصنف عبد الرزاق: 5/ 156؛ ر: 9234. ون إكمال تهذيب الكمال: 12/ 371؛ ر: 5208.

(6) حلية الأولياء: 1/ 93.

(7) الكاشف: 2/ 375؛ ر: 6239.

(8) صحيح مسلم: 4/ 1884؛ ر: 2425؛ سنن أبي داود: 2/ 202؛ ر: 1980.

108. يوسف بن خالد بن عمير، أبو خالد السمتي البصري (ت189هـ)[1].

حادي عشر – تنبيهاتٌ تخصُّ ما مرّ:

1 – وقع في جميع طبعات المصنف لابن أبي شيبة[2] منفرداً به: «حدثنا العكلي، عن موسى بن عقبة، عن محمد بن كعب القرظي؛ قال: التفث: حلق العانة، ونتف الإبط، والأخذ من الشارب، وتقليم الأظفار».

العكلي شيخ ابن أبي شيبة؛ هو زيد بن الحباب، أبو الحسين الكوفي (ت230هـ)[3]، وينبغي أن يكون قوله في الإسناد «موسى بن عقبة» وهما، بل المقصود على الصواب: «موسى بن عبيدة» الربذي، فهو الراوي على الحقيقة عن محمد بن كعب القرظي، كما يعرف باستقراء سماعه، ودائماً ما يكون هو الواسطة بين العكلي والقرظي، زيداً على أن تاريخ وفاة العكلي يشي بالبعد أن يكون من تلاميذ ابن عقبة.

2 – ورد في رسم جابر بن زيد من إكمال مغلطاي: «... حدثني

(1) مسند البزار: 7/ 139؛ ر: 2690.

(2) طبعة دار القبلة: 8/ 746؛ ر: 15913؛ طبعة دار كنوز إشبيليا: 9/ 97؛ ر: 16396؛ مكتبة الرشد: 3/ 429؛ ر: 15669.

(3) المصنف لابن أبي شيبة: 9/ 97؛ ر: 16396.

صدقة، عن الفضل بن موسى، عن موسى بن عقبة، عن الضحاك، عن جابر بن زيد؛ قال: لقيني ابن عمر فقال: يا جابر؛ إنك من فقهاء أهل البصرة، وستستفتى، فلا تفتين إلا بكتاب ناطق، أو سنة ماضية»[1].

فظهر منه أن الفضل بن موسى أبا عبد الله السّيناني المرْوزي المذكور طي الإسناد من تلاميذ موسى بن عقبة. لكن ذلك غير صحيح؛ لأني لما بحثت عن أصل الحكاية وجدتها للبخاري في تاريخه[2]، وفي إسنادها: «عن الفضل بن موسى، عن ابن عُقبة»، ولم يعين موسى ولا غيره، لأن المقصود على الحقيقة بابن عقبة هو يزيد بن عقبة كما في حلية الأولياء[3]، وهو أبو محمد العتكي المروزي، وهو الذي تمحض أنه يروي عنه الفضل بن موسى[4].

3 - وقع «القاسم بن عبد الله» - [بن عمر العمري] -، تلميذاً لموسى بن عقبة في حلية الأولياء[5] - ولم أجده في غيره -؛ وفيه: «. . . ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْقُرَظِيِّ. . . ». وقد مر معنا أن الراوي عن القرظي هو موسى بن عبيدة، فيوشك أن يكون ذكر «ابن عقبة» تصحيفا عنه، بقرائن منها أنه

(1) 3/ 122.
(2) 2/ 708.
(3) 3/ 86.
(4) ن ميزان الاعتدال: 4/ 435؛ ر: 9734؛ لسان الميزان: 8/ 502؛ ر: 8582.
(5) 3/ 217.

وقع في جامع بيان العلم[1]: «. . . ابن وهب ثنا القاسم بن عبد الله، عن موسى بن عبيدة. . . .»؛ وهي طريق تشهد لوقوع التصحيف.

4 - في الخلافيات للبيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قراءة والقاضي أبو بكر أحمد بن الحسن؛ قالا: ثنا إملاء؛ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنا عبد الله ابن وهب، أخبرني أيوب بن سعيد المدني، أن موسى بن عقبة حدثه أن مكحولا مولى هذيل حدثه، أن موسى بن أنس بن مالك أخبره، أن عمه البراء بن مالك قتل رجلاً من بعض جموع فارس إذ قاتلهم المسلمون، فبلغ سلبه أربعين ألف درهم، فكتب إلى عمر بن الخطاب في ذلك، فكتب عمر أن يخمس سلبه، ثم يدفع سائره كله إلى البراء»[2].

أيّوب بن سَعِيد المدني: كذا وقع هنا وفي الجعديات للبغوي، وصوابه: أيوب بن سَعْد، مكبّراً.

5 - محمد بن يحيى المازني[3]. قوله «المازني»: كذا تصحّف في نسْخة تاريخ مكّة للفاكهي. وهو محمد بن يحيى بن قيس السبائي الْمَأْرِبيّ، نسبة إلى «مأرب».

---

(1) 1/ 490؛ ر: 775.

(2) 5/ 237؛ ر: 3823.

(3) أخبار مكة للفاكهي: 2/ 255؛ ر: 1463.

ثاني عشر - وفاته:

جعلها خليفةُ بْن خيّاطٍ - في أحدِ قوْليْه[1] - وابنُ حبّان[2] واقعةً سنة 135هـ فأبْعَدا، لكنَّ أبا حاتم عادَ فمرَّضه في الثّقات[3]، وصدّر سنة إحْدى وأربعين.

ولم يحدّدها الواقديُّ بدقة، فقال: «مات قبْل خُروج محمّد بْن عبْد الله بْن الْحسن بْن الحسن بْن عليّ بْن أبي طالب الهاشمي. وقال: خرج محمّد بْن عبْد الله هذا في سنة خمْسٍ وأرْبعين ومئة»[4].

وقال خليفة بن خياط كرّةً أخرى[5] وعمْرو بْن عليّ الْفلاّس في تاريخه[6] وعلله[7] - وعنْهُ البخاري[8] وابن عديّ[9] وابْنُ زبْر[10] والباجي[11] -: إنّها واقعةٌ سنة 141هـ؛ وهذا أصحُّ.

---

(1) التاريخ: 411.

(2) مشاهير علماء الأمصار: 131؛ ر: 584.

(3) 5/ 405؛ ر: 5423.

(4) الهداية والإرشاد: 2/ 698؛ ر: 1146؛ تاريخ دمشق: 60/ 468.

(5) الطبقات: 267؛ التاريخ: 419.

(6) 259؛ 260.

(7) 201 ر: 123.

(8) التاريخ الأوسط: 3/ 443؛ ر: 662.

(9) الكامل: 6/ 535؛ ر: 10354.

(10) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: 1/ 331.

(11) التعديل والتجريح: 2/ 778؛ ر: 612.

وأسند ابن عساكر إلى نوحِ بْن حبيب قوله: «مات موسى بن عقبة في سنة اثنتين وأربعين ومئة»[1]، وأيّاً ما كان الْوهَمُ منْ نوح أم ممّنْ دونَه، فقدْ شَذَّذَ الحافظُ الذّهبيّ هذا الْقوْل[2].

(1) تاريخ دمشق: 60/ 468.

(2) سير أعلام النبلاء: 6/ 117.



القسم الثاني

في الكتاب وما إليه

أولاً - المؤلّفاتُ في الْمغازي إلى حدود الْقرْن الرّابع:

ضمّن المصنّفون الجامعون بين المعْرفة بالْحديث ومُحَاسَّةِ مناهج المؤرّخين كثيراً من الكتب المتقدّمة في السّيرة في أطْواء كتبهم عبْر سند النّسْخة، وهو توْزيعُ أبْعاضٍ من النّصّ الأصْلي، مُصَدَّراً بإسْناده الذي تأدّى إلى النّاقل. وأعْتقدُ أنّ أهمّ مصادر المغازي كُتبتْ قبل القرْن الثالث؛ ومع أنّ مثْل هذا الحُكْم يحتاج إلى اسْتقْراء تامٍّ وتتبُّعٍ حَثيث لا تسعُهُ هاته المباحثة، فإنّ تَطْوافي في الموْسوعات السّيريّة جنح بي إلى هذا الاسْتنْتاج[1]، فعنْد تجْريدِ كتابٍ كدلائل النّبوّة للبيهقي من نقوله عن ابْن عُقْبة وعروة - من رواية أبي الأسود عنه - وابن إسحاق والواقدي... وأضْرابهمْ، وعامّتهُم من عصر التدوين، يتجلّى مبْلَغُ التّأْسيس الذي تمثّلُه هاته النصوص، ولذلك آثرْتُ أنْ أتتبَّع المسمّى منْ أوْضاعها إلى حدود الْقرْن الرّابع. ومَجْلى الْفائدة

(1) يمكن الاسترشاد هنا بعمل هورفتس في «المغازي الأولى ومؤلفوها»؛ وهو على صِغَر جِرْمه لا يزال بحثاً أساسياً في هذا الباب، وكذلك كتاب الدوري: نشأة علم التاريخ عند العرب، فكلاهما لم يتجاوز القرن الرابع.

في ذلك، جعْلُها نُصْبةً للْبحْث المتجدّد، تعلَّةَ الْوقوع على أُصولها وإحْيائها، وفيه من الْغَناء ما لا يخْفى.

واعْترضَ قويمَ التّقصّي أنّ بعض الكتب التي حملتْ وَسْمَ السِّيَر، يلْزمُ الْفحْصُ عنْها أو الوقوفُ على نصٍّ قاطع في كشْف موْضوعِها؛ لأنّها قدْ تكون نائيةً عنْ حياضِ الْمَعْلم السّيريّ النّبويّ، منْ قَبيل كتاب السّير لأبي عُبيْد الله المرْزُباني (ت384هـ)، فهو كتاب سيرٍ حقّاً، لكنْ في «أخْبار الشّعراء المشْهورين والمكْثِرين من المحْدَثين ومُخْتارِ أشْعارِهمْ على أسْنانهمْ وأزْمانِهمْ»[1]. وبعْضُها يتعلّقُ بالْفقْه ظاهراً، مثْلما في «كتاب السّير» للنّاصر للْحقّ الحسن بن علي بن الحسن بن زيْد داعي الزّيْديّة[2]؛ لأنَّ دلالة الاقترانِ عنْد النّظر في أوضاعه الفقهية[3] كلِّها تأْبى أنْ يكونَ هذا الْوضْعُ مُخَلّصاً دون سائرِها للتاريخ النبوي.

فممّا وجدْناه في تضاعيف فهارس الْكتب والتّراجم وغيرها:

- كتابُ سيرة رسول الله ﷺ، لأبي المعْتمر سليْمان بْن طرْخان التّيْميّ (ت143هـ)[4]:

منْه قطْعتان، مطبوعة ومخْطوطة.

---

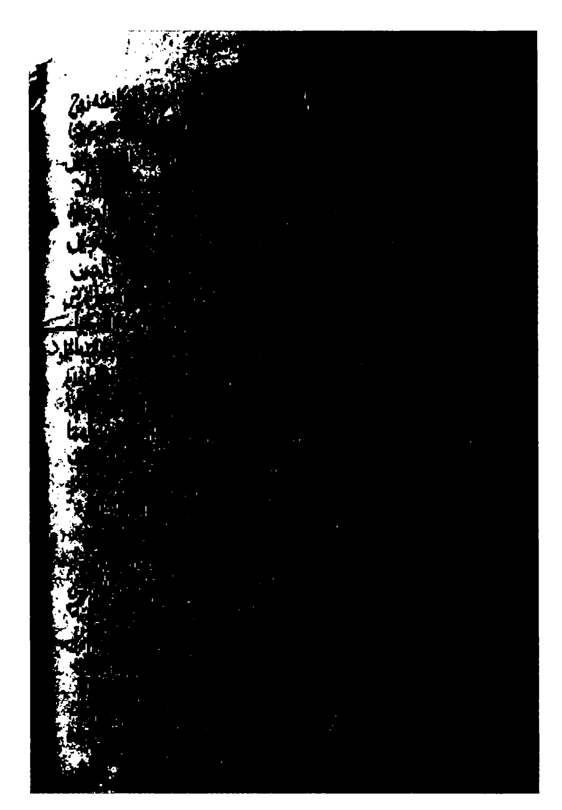
(1) الدر الثمين: 124. (2) الدر الثمين: 349.

(3) ن مسردها عند النديم في الفهرست: 1/ 682.

(4) فهرسة ابن خير: 286؛ ر: 433. وسماها المالكي: «المغازي» في ما ورد به الخطيب دمشق: ر: 294.

- السّيرة والْمبْتدأ والْمَغازي، لمحمّد بْن إسْحاق (ت 151هـ)[1]:

وعلى شدّة خطر الْكتاب وقيمتِه، فقدْ زواه التّهْذيبُ الهشاميّ عن التّداول الْواسع، فلمْ تصلْنا منه إلاّ قطْعتان، كُبْرى بالْقرويّين منْ رواية يونس بن بُكَيْر، وصُغْرى بالظّاهريّة في ورقات منْ رواية محمّد بْنِ سَلَمَة[2].



صفْحٌ من الْقطْعة الْقرويّة

(1) الفهرست: 1/ 290.

(2) حققهما د. محمد حميد الله، ونشره معهد الدراسات والأبحاث والتعريب، بالرباط، سنة 1396 هـ/ 1976 م. ونشرته أفضل من نشرة د. سهيل زكار.

وبعْضُ الأنْدلسيّين لمْ يكْتف بالاختصار الهشامي، فأعاد اختصارَ سِيَرِ ابْن إسحاق، مثْلما فعل أبو يحْيى إدْريسُ بْنُ إبراهيم بْنِ عبد الرّحْمن التُّجِيبيّ الْمُرْسي (ت607هـ)، وسمّاهُ بالْإشْراق[1].

- الْمغازي، لمعْمر بْن راشِدٍ البصري نزيل اليمن (ت153هـ)[2].

- المغازي، لأبي معْشرٍ نَجِيحِ بْن عبد الرّحْمن السِّنْديّ المدني (ت170هـ)[3].

- المغازي، لعبْد الملك بْن محمّد بْنِ أبي بكْر بْن عمْرو بْنِ حَزْمٍ الأنصاري (ت176هـ)[4].

- المغازي، لأبي الْعبّاس الْوليدِ بْن مسلم (ت194هـ)[5]:

وقدْ يُسمّيها بعْضُ النَّقَلة: «السّير عنِ الْأوْزاعي»[6].

قلت: ولعلّها في معنى سِيرِ أبي إسْحاق الْفَزَاري[7]؛ أي في أحْكام الْحرْب، فإنْ كانتْ كذلك فهي خارجةٌ عمّا نحْن بسبيله؛ لأنّها في المغازي بمعْنىً أخصّ، وهو استثمارٌ فقْهيّ للسيرة.

---

(1) التكملة الأبارية: 1/ 325؛ ر: 521.

(2) الفهرست: 1/ 296.

(3) الفهرست: 1/ 291؛ ما ورد به الخطيب دمشق: ر: 292.

(4) الفهرست: 2/ 86.

(5) الفهرست: 1/ 337.

(6) فهرسة ابن خير: 293؛ ر: 441؛ أنشاب الكثب: 193؛ ر: 700.

(7) طبعت بعض أجزاء منه.

- المغازي، لعبْد الله بْن وهْبِ بْن مسلم القرشي المصْريّ (ت197هـ)[1].

- المغازي، لسيْف بْن عمر الْأسديّ التّميميّ (ت200هـ)[2].

- كتاب المبْتَدأ والفتوح، لأبي حُذيْفة إسْحاق بْن بِشْرٍ الهاشمي نزيل بُخارى (ت206هـ)[3]:

رواه عنه إسْماعيل بن عيسى الْعطّار البغدادي (ت232هـ)، فنُسِب له في الغالب[4]، وليْس أبو حُذْيفة بذاك.

- المغازي، لمحمّد بْن عمر الْواقدي (ت207هـ)[5]:

حقّقها مارسدن جونسن[6]. ووقع في المنتخب من مخطوطات حلب[7]: «التاريخ والمغازي والمبعث».

- كتابُ التّرْغيب في علم المغازي، له أيضاً[8].

---

(1) ترتيب المدارك: 3/ 242.

(2) الدر الثمين: 392.

(3) تاريخ بغداد: 7/ 241؛ ر: 3246؛ معجم الأدباء: 2/ 622؛ ر: 223.

(4) ن تاريخ الإسلام: 5/ 536؛ ر: 70.

(5) مطبوع.

(6) من طبعاتها، طبعة عالم الكتب.

(7) 12؛ ر: 219.

(8) الفهرست: 1/ 309.

- المغازي، لعبْد الرّزّاق بْن همّام بن نافع الصّنْعاني (ت211هـ)[1]:

قال ابن خير: «وهو منْ جُمْلَة المُصَنّف»[2]، لكنْ أفْردَها بالذّكْر المالكيُّ في ما ورد به الخطيبُ دمشْق[3]، فاجْتزاؤُها قديمٌ إذاً. وسمعها عِيسَى بن نُمَارةَ الأندلسي وأخوه سعيدٌ كبيرُهُ بمكّةَ، منْ أبي عبْد الله محمد بن الْحُسَيْن الأصبهانيّ سنة 422هـ[4].

وقد جرّد د. سهيل زكار من المصنَّف مرْويّات عبْد الرّزّاق عنْ معْمَر عن ابْنِ شهابٍ في الْمغازي في سُفيْرٍ صغير[5].

وتكاد تكون في مُجْمَلها من مغازي معمر بن راشد، ولا تزيدُ عليْها إلّا بنصوص معدودة.

- المغازي، لأبي الحسن عليّ بْن محمّد المدائني (ت215هـ):

«زعم أبو الحسن ابْنُ الْكوفيّ أنّها عنْده في ثمانية أجْزاءٍ جلود،

---

(1) الفهرست: 2/ 94.

(2) فهرسة ابن خير: 169. ويقع فيه من (5/ 313)، إلى (5/ 490).

(3) ر: 295.

(4) التكملة: 3/ 422؛ ر: 2885. وفي رسم أخيه سعيد أيضاً: 4/ 79؛ ر: 3198.

(5) طبعته دار الفكر في 200 ص، تقديماً وجمعاً وفهارس (ط 1؛ 1980 م).

بخطّ عبّاسٍ الْيابس»[1]؛ كذا قال النّديم، وفيه دلالةٌ على أنّها كانتْ عزيزةً في وقْتٍ متقدّم.

وله أيضاً:

- كتاب أخبار النبي ﷺ[2].

- وكتاب سرايا رسول الله ﷺ[3].

- السّيرة النّبويّة، لأبي محمّد عبْد الملك بْن هشام الحمْيري الْمعافري (ت218هـ)[4]:

اخْتصره منْ سير ابْن إسحاق من رواية زياد بن عبد الله البكائي، واخْتصر اخْتصارَه من الْأنْدلسيّين، أبو الْقاسم عبْدُ الرّحْمن بْن محمّد الْقيْسيّ الْقرْطبيّ الطّبيب عُرِفَ بالْقِطّي، وسمّاه: «الإعْلام في اخْتصار السِّيَر لابْن هشام»[5]. وله مخْتصرٌ صنعه أحْمدُ بْنُ إبراهيم بن عبد الرحمن الْواسطيّ الشّافعيّ نزيل دمشق (ت711هـ)[6].

---

(1) الفهرست: 1/ 316.

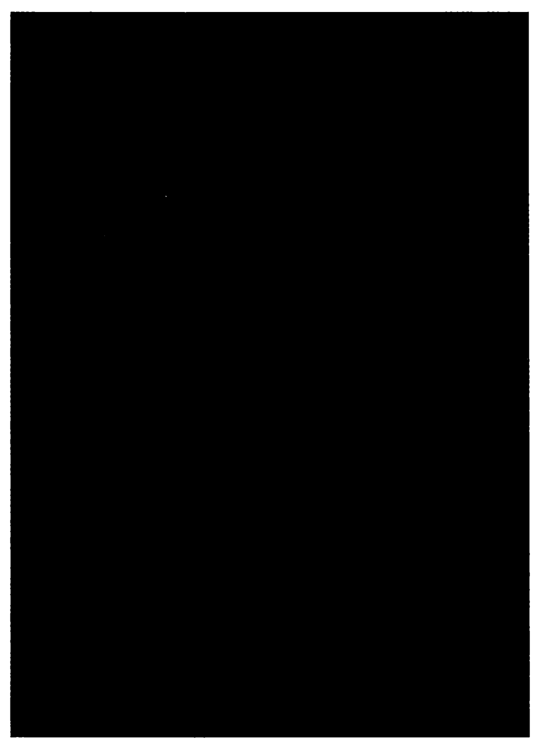
(2) معجم الأدباء: 4/ 1854؛ ر: 804.

(3) المنتخب من مخطوطات حلب: 28؛ ر: 503.

(4) طبعت بتحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط2، البابي الحلبي، القاهرة، 1955م.

(5) التكملة لابن الأبار: 3/ 157؛ ر: 2314.

(6) ن ترجمته في أعيان العصر: 1/ 154؛ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: 4/ 380-384.



[آخرُ صفْحٍ من اختصار سِير ابن هشام للواسطي:
شهيد علي باشا رقم 1942].

- كتابٌ في السّيرة، لأبي عمر صالح بْن إسحاق الْجَرْميّ الْبصريّ النّحْويّ (ت225هـ):

وصفه الْخطيبُ بأنّه عجيبٌ[1].

- أخْبارُ النّبيّ ومغازيه وسَرَاياه، لإسماعيل بْن مَجْمَع الأخباري (ت227هـ)، الْمخْتصّ بالْواقدي[2].

---

(1) تاريخ بغداد: 10/ 426.

(2) الفهرست: 1/ 311؛ الدر الثمين لابن أنجب: 311؛ معجم الأدباء: 2/ 736؛ ر: 255.

- أخْبارُ النّبيّ ﷺ، لأبي عبْد الله محمّد بْن سَعْد (ت230هـ)[1]:

ويوشكُ أنْ يكون هذا الْكتابُ على ما عَوَّدَنَاهُ كاتب الواقديّ في كُبْرى طبقاته، كتاباً حافلاً؛ لسَعة اطّلاعه، ودقّة منْهجه.

- المغازي، لأبي عبْد الله محمّد بْنِ عَائذ بْنِ عبْد الرّحْمن الدّمشْقيّ الْكاتب (ت233هـ)[2].

- المغازي، لأبي مرْوان عبْد الملك بْن حَبيب الْقرْطبيّ (ت238هـ)[3].

- مغازي عُرْوةَ بْنِ الزّبيْر[4]، لأبي حسّان الْحسن بْنِ عثْمان الزّياديّ (ت243هـ)[5].

هذه من الْقرائن على أنّ عُرْوةَ لـمْ يؤلّفْ كتاباً مسْتقلاً في المغازي، وقد تشوّفَ الْـمعاصرون لضمِّ شتاتِ ما رُويَ عنْه فيها جملةً، فتتبّعه بالجمْع د. عادل عبد الغفور عبد الغني[6]، وخصَّ منْ ذاك روايةَ أبي

---

(1) الفهرست: 1/ 310.

(2) الدر الثمين: 224؛ أنشاب الكتب: 191؛ ر: 693.

(3) ترتيب المدارك: 4/ 128.

(4) وقع في الدر الثمين: «غزوة ابن الزبير».

(5) الفهرست: 1/ 339.

(6) أطروحة دكتوراه نوقشت بالجامعة الإسلامية، برسم الموسم الجامعي 1413هـ، في نحو 990 صفحة.

الْأَسْود عنْه، د. محمد مصطفى الأعظمي، فَسَلَكَه في سُفيْرٍ وَسَط[1].

- الْمبْعث، لهشام بْن عَمّار بْنِ نُصَيْرٍ السّلمي الدمشقي (ت254هـ)[2].

- السير، لسعيدِ بْنِ يحْيى الأموي (ت249هـ)[3].

- كتابٌ في تفسير مغازي الواقدي، لأبي الوليد عبد الملك بن قَطَن الْمهْريّ (ت253هـ)[4]:

ولعلّه شرْحٌ لغويّ لما غمُضَ منْ أخبار المغازي وأشْعارها، على النَّمَط الذي اسْتقرّ بعْدُ عند ابن أبي رُكَب الْخشنيّ الْجيّاني (ت604هـ) في الْإمْلاء المختصر على غريبِ السِّيَر[5]؛ يعني السيرة الهشامية.

- مغازي النّبيّ ﷺ وسراياهُ وذِكْرُ أزْواجه، لأبي جعْفر أحمد بن الحارث بن المبارك الْخَرّاز الْبغْداديّ (ت258هـ) صاحب الْمدائنيّ:

---

(1) من منشورات مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1401 هـ/ 1981 هـ، في 264 ص.

(2) مشيخة ابن الحطاب الرازي: 166؛ المجمع المؤسس: 2/ 233؛ ر: 825؛ أنشاب الكثب: 194؛ ر: 701.

(3) فهرسة ابن خير: 293؛ ر: 442. وفي ما ورد به الخطيب دمشق: ر: 293؛ وأنشاب الكثب (192؛ ر: 696): المغازي.

(4) طبقات النحويين واللغويين: 229؛ ر: 167.

(5) مطبوع.

«زعمَ أبو الْحسن ابْنُ الكوفي أنّها عنْده في جزْئيْن، بخطّ عبّاس الْيابس»[1].

- مشاهدُ النّبيّ ﷺ، رواه يونسُ بْنُ يزيد الْأيْليّ (ت159هـ) عن الزهري[2]، وأظنُّه منْ جمع يونس.

ولمْ يصلْنا من مغازي الزّهْريّ شيء، إلاّ ما بُثَّ في بطون كتب السّنن والسّيَر، وقدْ عمد إليها فجمعها في مجلّدين د. محمد بن محمد عواجي، وسمّى المجْموع: مرْويّات الإمام الزّهريّ في الْمغازي[3].

- مغازي النبي ﷺ، لأبي جعْفر أحمد بْنِ محمّد بْنِ عبد الرّحمن الْبَرْقِيّ الكوفيّ (ت281هـ)[4].

- المغازي، للْقاضي إسْماعيل بْن إسْحاق الْمالكيّ (ت282هـ)[5].

- المغازي، لإبْراهيم بْن محمّد بْنِ سعيدِ بْنِ هلالٍ الكوفيّ (ت283هـ)[6].

- المغازي، لأبي إسْحاق إبْراهيم بن إسْحاق الْحرْبيّ (ت285هـ)[7].

---

(1) الفهرست: 1/ 316؛ 1/ 324.

(2) الإعلان بالتوبيخ: 274.

(3) طبعة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، ط1، 1430هـ.

(4) الدر الثمين: 280.

(5) الفهرست: 2/ 10.

(6) الدر الثمين: 244.

(7) الفهرست: 2/ 110.

- كتابٌ فيه الْمبتْدَأُ والْمبْعث والمغازي والْوفاةُ والسَّقيفة والرِّدَّة، لأبي عبد الله أبان بْنِ عثْمان الْأحْمر الْبَجَلي الْكوفي[1]:

نقل عنه أبو نُعيْمٍ[2] والخطيبُ[3] نصّيْن طويليْن أظُنُّهما منه، لكنّهمْ تكلّموا فيه.

- كتابُ اختصار سيرة رسول الله ﷺ، لأبي عيسى يحْيى بْن عبد الله اللّيْثيّ الْقرْطبي (ت367هـ)[4]:

ولعلّ الْمقْصودَ اخْتصارُه لـ«كتاب الْمشاهد وسيرة رسول الله ﷺ، لأبي محمّد عبْد الملك بن هشام اخْتصاره لكتاب محمّد بْن إسْحاق»؛ لأنّ الْقاضي عياض يرْوي هذا عنْه[5].

- اخْتصارُ سيرة رسول الله ﷺ، لأبي الحسيْن أحْمد بْن فارس الرّازي (ت395هـ)[6].

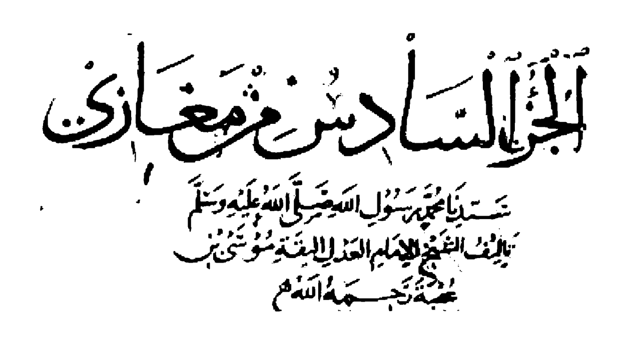
- شرفُ الْمُصْطفى، لأبي سعْد عبْدِ الملك بن محمد بن إبراهيم الْخَرْكُوشي الواعظ (ت406هـ)[7].

---

(1) الفهرست للطوسي: 18.
(2) معرفة الصحابة: 5/ 2642؛ ر: 6342.
(3) المتفق والمفترق: 1/ 476-483.
(4) فهرسة ابن خير: 288؛ ر: 436.
(5) الغنية: 206.
(6) برنامج الوادي آشي: 236؛ ر: 61.
(7) تراخت وفاة الخركوشي إلى مفتتح القرن الخامس، لكن ذلك لا يخرجه عن رجال القرن الرابع. وكتابه مطبوع.

ثانياً – عنْوان الْكتاب:

قَرَّ عنْد متعاطي الْكوديكولوجيا أنّ ما في المخطوط إنْ توفّرتْ له دواعي السّلامة حاكمٌ على ما في غيْرِه؛ ولذلك يكونُ العنوانُ في الأصْل المخْطوط الْمُعْتَمد، أقْوَمَ ممّا دونه، وهو مثْلَما في المرْفَق: «مغازي سيّدنا محمّدٍ رسولِ الله ﷺ».



مقْطعٌ منْ غاشية الجزْء السّادس من أجزاء النسخة

وسمّاه ابْن خيْر: «كتاب مغازي رسول الله ﷺ»[1]. ومثْلُه الْعَلَائي، لكنّه زادَ عليْه فقال: «كتاب مغازي رسول الله ﷺ وبعوثِه وسَرَاياه»[2]، وينبغي أن يكون المزيدُ مرْوياً لا منْ عنْديّة الصّلاح. وأمّا الْبيْهقيُّ فكان يُطْلق الْمغازي إطْلاقاً إلاّ في مواطن يَسيرة، فقال في دلائل النّبوّة[3] والسّنن الْكبرى[4]: «قال موسى بن عُقْبةَ في مغازي رسولِ الله ﷺ».

(1) 286؛ ر: 432.
(2) إثارة الفوائد: 1/ 243.
(3) 3/ 393.
(4) 13/ 105؛ ر: 12843.

وأمّا إطْلاقُ المغازي بالنّسْبةِ فكثيرٌ؛ مثْلما عند الرُّوداني في صلة الْخلف[1].

ثالثاً - منْ منْهج الْكتاب:

(أ) - قصْدُه إلى المعْنى الْعامّ للمغازي:

مع أنّ فقْدَ قدْرٍ من الكتاب أضرّ بدقّة تصوُّرنا عن الموضوعات التي تضمّنها، فإنّ ما بقي يفْصحُ عنْ أنّ ابْن عقبة كان يقْصد إلى المعْنى الْأعمّ للْمغازي وهي السّيرة الموسَّعة، منْ مبْعث النّبيّ صلى الله إلى وفاته وما وقع خلال ذلك، وما تلا الْفتْرة النّبويّة ممّا تصرّف فيه بعضُ الْخلفاء الراشدين من الْفتوح، تدلّ عليْه عناوينُ الْفصول التي اخْتطّها المؤلّف في كتابه، دون الْعناوين الْفرْعيّة المنْدرجة تحْت كلّ فصْل[2].

(ب) - تبْويبُه للْأخبار، باخْتيارِ تراجم دالّةٍ وموجَزة:

وهو ملحظٌ مبكّر دالٌّ على نضْج انْتقال المدرسة المدنيّة منْ نمط الْكتابة الحديثيّة الصّرْفة في المجاميع المخْتصة، إلى نشوءٍ إرْهاصيّ للكتابة التاريخية المتمفْصلة.

---

(1) 393. ون مبحث «روايتا المغازي وأسانيد النقلة»؛ ففيه الحوالة على كثير ممن اكتفوا بالنسبة.

(2) ن فهرس الموضوعات بذيل الكتاب.

(ج) - اسْتنادُهُ على عُرْوةَ والزّهْريّ في عامّة الْمباحث[1]، وظهورُ اسْتقلاله في اللّوائح خاصّةً:

وإذا حكّمْنا ما حكاه ابْنُ أبي حاتم: «سمعْتُ أحْمد بْنَ صالح يقول: أحاديثُ موسى بْن عقبة ما لَمْ توجدْ في الْكتاب: «موسى: حدّثني فلان»؛ فهو منْ كلام موسى»[2]، فينْبغي أنْ يكون كلّ ما لم يُنِطْهُ المؤلف بشيْخيْه الأكْبريْن منْ زوائده التي أفادها من غيرهما، أو تلقّاها من كبار التابعين، أو حصلتْ له بأسانيد جمْعيّةٍ بلغتْ مبلغ التّواتر، وهاته صدَّرها بزعموا[3]، تنْزيلاً لها منزلة الأخبار المتقبَّلَة التي لا تحتاجُ لظهورها إلى إسْناد[4].

وها هنا إشكالٌ: وهو أنَّ كثيراً ممّنْ نقلوا عنْ رواية ابن فليح، يُعلّقون جميع موادّ المغازي بالزّهْريّ - مثْلما ظهر لنا بالتّتبّع -، وإن لم يقع التّنْصيصُ على اسمه باطرادٍ في رواية إسْماعيل عنْدنا، فإمّا أنّ هذا من تسامح المؤلفين على قاعدة أن ما قارب الشيءَ يُعْطى حُكْمَه، فأساغوا لذلك نسْبةَ كثيرٍ من الكتب لرواتها لا لمؤلفيها على معْنى الملابسة، أوْ أنّهمْ وجدوا من موسى نصّاً في الكتاب على تعْدية ما

(1) ن مبحث «صنيع موسى امتداد طبيعي متطور لعروة وابن شهاب. . .».

(2) الجرح والتعديل: 8/ 154-155؛ ر: 693.

(3) ن مبحث دلالة الزعم في الكتاب.

(4) ن مزيد تفصيل عند الحديث عن أثر الزهري في كتابه.

عَرِيَ عنْ مخْرجٍ مسمّىً بشيخِه ابن شهاب، وهذا إنْ وقع فمحلُّه خطْبةُ الكتاب لوْ كانَتْ عوائدُ التّصْنيف في القرن الثاني تساعدُ عليْه، فقد عُلِمَ منْ صنائعهم هجومُهُمْ كفاحاً على مادّة الْعلْم دون عَتَبات، ثمّ إنّ النّقَلَة كادوا يأْتون على الفتيل والقطمير من كلام ابن عقبة، فكيف يَغْفُلُ نبهاؤُهم عن مثل هذا التفصيل فيَدَعُهُ، وهو حاكمٌ فاصلٌ؟: فيؤُولُ الأمر إلى أنّ أحمد بن صالح - وهو من أعلم الناس بحديث أهل الحجاز - كان أشدّ تفطّناً لموارد الكتاب، وأخْبَرَ باصطلاحه، وقد تكون له فوق ذلك شبْهةُ نقْلٍ عن المؤلف أو عمّن خالطه، فيكونُ كلامُه مفْصحاً عن مبْلَغ ظهورِ ذاتيّة أبي محمّدٍ في مغازيه. مع أن الذي يقتضيه منْطق التأليف، أنّه لو كانت موادُّ ابن عقبة مستقاةً برمّتها منْ أجوبة عروةَ وكتابِ الزّهْريّ على نحْوٍ مطابِقٍ، لأغْنتِ الأجوبةُ والكتابُ جمْلةً عن استئنافِ موسى للْقوْل، وفيه ما فيه، فلزمَ أنّ مغازيَنا قد اختصّتْ شكْلاً ومضموناً بما يَميزُها عن غيرها من النصوص التي سبقته ورَفَدَتْه، ولو وصلتْنا على هيئتها يوم أُلّفتْ لاسْتطعْنا أن نُقيم الدليلَ الْقاطعَ على ما مَرّ.

(د) - ترتيبُه للْأحداث بحسب مساقها التاريخي:

وهذا يظْهر في خطّيْن مُتَعامدين، ترتيبُه لفصول الأحداث في كتابه بعناوين دالّةٍ موجزة، ثمّ بما اعْتمده من إيقاف القارئ على توالي بعْض الأحداث والْغزوات، ويكْفي للتّدْليل على الأخير قوْلُه: «فلمّا قضى

اللهُ عَزَّوَجَلَّ منَ الْمشْركين قَضَاهُ يوْمَ بدْر، ورجع رسولُ الله ﷺ إلى الْمدينة: غَزَا بني سُلَيْمٍ بالكُدْر. ثمّ غَزَا غَطَفَانَ بنخْلٍ.

ثمّ غزا قريْشاً وبني سُلَيْمٍ ببَحْران... ثمّ غزا يوْم أحُد، وطلب الْعدوّ حتّى بلغَ حَمْراءَ الأسَد. ثمّ غزا يريدُ قريشاً لموْعدهمْ ببدْرٍ، فأخْلَفوه. ثم غزا بني النَّضير الْغزْوَةَ التي أجْلاهمْ فيها إلى خيْبر. ثم غزا تلْقاءَ نَجْدٍ يُريدُ مُحارِباً وبني ثَعْلبةَ؛ وهي غزْوة ذاتِ الرِّقاع... ثمّ غزْوةُ دُومَة. ثمّ غزْوة الْخنْدق. ثمّ غزْوة بني قريْظة. ثمّ غزْوة بني المُصْطَلِق بالْمُرَيْسِيع»(1).

(هـ) - جمْعُه بين الرّعْيِ الْواعي لأسانيد المحدّثين المضْمَرة، وضمانِ الإرسال التّاريخيّ السّلس اللّازم لحركيّة السَّرْد:

ظنّ بعْضُ الدّارسين أنَّ نمط الكتابة السيرية أو التاريخية عند المدنيين قد تضرّر بشكْل لازب بالْفصْل المتكرّر بيْن الأخبار بأسانيدها المنوطة بها، وأنّ الخطّ الزمني قد فقدَ زَخَمَهُ بعدم اعتبار كثيرٍ من الأخبار وإسقاطِها لأنها مُعَلّةٌ غيْرُ صحيحة، ومنه قول د. الدّوري: «لاحظنا الاختلاف بين مدرسة الحديث العراقية ومدرسة الحديث المدنية في كتابة التاريخ، إذْ أن المدرسة العراقية كانت في هاته الفترة تتساهل في الإسناد وتتذوق أسلوب قصص الأيام، وتحبِّذُ

(1) المغازي: 32 و.

الخبر المتصل، في حين أنّ مدْرسةَ المدينة تأثرت بأسلوب المحدّثين»[1].

لكنّ هذه الخلاصة إنّما هي باعتبار ما اسْتُقِيَ فيها من المصادر الأولى وأقلُّها موْجودٌ وأكْثرُها مفقود إلاّ نقولاً لا تتامُّ الصورة المنهجيةُ الجُمْليّةُ فيها، ولذلك لم تصحَّ على إطلاقها، فإن موسى بن عقبة مدني محدّثٌ من كبارهم وثاقةً في السيرة والحديث معاً، لكنَّ اتصال أخباره وتورادَها وقلّةَ أسانيده التّفْصيليّة ملحوظ بأشدّ ممّا عنْد ابن إسحاق مثلاً.

وليس يسوغ إغفالُ أنّ ابن عقبة بفعْلٍ من مؤثّرات المدرسة الأخبارية المدنيّة ممثَّلةً في عروة بن الزبير وابن شهاب الزهري، خرج من عَبَاءَةِ المحدّث إلى وَسِيعِ إهاب المؤرّخ، وَطَوَّرَ الترجمة التاريخية لوقائع السيرة، فلذلك سلكَ الْوقائعَ في عناوين منضبطة تشكّلُ كلُّ واحدةٍ منها وحْدةً موضوعيّة مسْتقلّةً ظاهراً، ورعى التّسلسل الزمني للأحداث، فسبكَ الأخبار في بوْتقةٍ واحدة، ولو جنح إلى نمط المحدّثين خالصاً، لخفَّ مقْدارُ تدخُّله في النّصّ، واقتصر على مجرّد الرّواية، لكنه في ما بلغنا من كتابه، يمارس نمطاً أولياً - لكنْ متطوّراً - من الكتابة التاريخية.

(1) أوراق في التاريخ والحضارة: 1/ 56.

(و) - انْصرافُه عن التّلْفيق بين السياقات بجمْع أسانيدها مُصَدَّرَةً في الكتاب والْحَوَالَةِ عليها جُمْلةً، مثلما جرى عليْه الْواقديُّ وغيره.

(ز) - عنايتُه بضبْط تواريخِ الْأحداث ما وسِعه:

وسبيلُه في ذلك أنْ ينصّ تاريخَ الوقائع، ما تمحّض له عِرْفانُه، وإلاّ قرّر عدم درايتِه في خصوصها؛ كقوْله عن غزْوة ذات الرِّقَاع: «ولا ندْري متى كانتْ هذه الْغزْوةُ، أقبْلَ بدْرٍ أمْ بعْدَه، أوْ فيما بيْنه وبيْن أُحُدٍ، أمْ بعْدَ أُحُدٍ؟»[1].

فمن الأحداث التي قاربَ تاريخها: غزْوة أحد؛ قال فيها: «وذلك في شوّال من الْعام الْمُقْبل منْ وَقْعةِ بدْر»[2]. وقال عنْ «غزْوةِ بدْرٍ لموْعِدِ أبي سُفْيانَ بْنِ حرْب»: «تُدْعى غزْوةَ جَيْشِ السَّوِيق، وكانتْ في شعْبانَ سنةَ ثلاثٍ»[3]. وأرّخَ إجْلاءَ بني النضير في الْمحرّم سنةَ ثلاثٍ[4]، وحفْرَ الخنْدق في شوّال سنةَ أرْبع؛ وهو عامُ الْأحْزاب وعامُ الْخنْدق[5].

وورَّخَ خروجَ رسول الله ﷺ «مُعْتمراً في ذي الْقَعْدة، منْ سنة ستّ»[6]، وعوْدتَه «منَ الْعام الْقابلِ منْ عامِ الْحُدَيْبِيَةِ مُعْتمِراً في ذي الْقَعْدة، سنةَ سبْعٍ، وهو الشّهْرُ الذي صَدَّهُ فيه الْمشْركون عنِ الْمسْجد

(1) المغازي: 22 و.
(2) المغازي: 34 ظ.
(3) المغازي: 44 ظ.
(4) المغازي: 46 و.
(5) المغازي: 47 و.
(6) المغازي: 55 و.

الْحرام»[1]. ودخولَه « ﷺ مكّةَ والْفتْحُ في رمضانَ سنة ثمانٍ»[2]. ثمّ «حجّ رسولِ الله ﷺ حجّةَ التَّمَامِ، تَمامَ سنةِ عشْر»[3].

(ح) - توْطئتُه لبعْض فصولِ الْأخبار بمقدّماتٍ تاريخيّة مقْتَضَبَةٍ غايةً تؤطّرُ الحدَثَ في سياقه، وتقومُ بوظيفة الرّبْط بين الأحْداث جُمْلة:

ويبدو ذلك واضحاً في تقْدمته لغَزَاة خيبر، وربْطِها بما قبلها من الحديبية، ملاحظةً منْه للخيْط الموضوعيّ الذي ينتظمُ الْحَدَثيْن معا؛ فهو يقول: «ولمّا قدِم رسولُ الله ﷺ الْمدينةَ من الْحُدَيْبِيَة، مَكَثَ بها عشْرين ليْلةً أوْ قريباً منْها، ثمّ خرج منْها غازياً إلى خيْبر، وكان اللهُ تبارك وتعالى وَعَدَهُ إيّاها وهو بالْحُدَيْبِيَة»[4].

وقدْ يكون التّقْديمُ لمجرّد ربْطِ الخبر بعلّتِه، كقوله بداءة قصة قتل كعب بن الأشرف: «وكان كعْبُ بْن الأشْرفِ الْيهوديُّ وهو أَحَدُ بني النّضيرِ أوْ فيهمْ، قدْ آذى رسولَ الله ﷺ بالْهجاء، فَرَكِبَ إلى قريْشٍ...»[5].

وهو ينصُّ على نهاية بعض الأحداث بعْدَ سياقتها في نسقٍ واحد، تمهيدا للانتقال إلى غيرها، ورغْباً منه لوحدتها الموضوعية، مما يشكّلُ فواصل تحْجزُ بين الأخبار فلا تخْتلط، ومما يدلّ له قوْلُه بعد

(1) المغازي: 96 و.
(2) المغازي: 78 ظ.
(3) المغازي: 91 ظ.
(4) المغازي: 61 و
(5) المغازي: 29 و.

تمام عمرة الْجِعْرانة: «فهذا حديثُ فتْحِ مكّةَ وحُنيْنٍ وغزْوةِ الطّائف، وكان ذلك في فَوْرٍ واحدٍ»[1]. وقوْلُه في موضع آخر: «فهذا حديثُ ثَقيف»[2]. وقوْلُه: «فهذا في شأْن تبوك، وهو آخرُ غزواتِ رسولِ الله ﷺ»[3].

وبعْضُ خواتيمه تنْتقلُ به منْ ساردٍ للْأحداث، إلى مُدْركٍ لروابط الواقعة التاريخية بمداها الزمني غير المنظور للعقل، وهو مسْتوىً أعْلى في كتابة التّاريخ، ولذلك تراهُ يقْرنُ الْحدثَ إلى الْحدَث الذي يرْتبطُ به ارتباط الأسْباب بالمسبَّبات، مثلما في بشارة القرآن بمآل الأحداث في المستقبل القريب، فقدْ ختم المؤلفُ الْكلامَ عن الْحديْبية بالْبشارة بفتْح مكّة، وذلك قوْلُه: «ثمّ أنْزل عليْه سورة الْفتْح فقال: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾[4]، فَبَشَّرَ اللهُ نبيَّهُ ﷺ بمغفْرةٍ وتَمامِ نعْمةٍ، ونَصرَهُ في طاعةِ مَنْ أطاعَ ونِفاقِ مَنْ نافق، وأنْزلَ في ذلك عشْرَ آياتٍ فاتِحتُهُنَّ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾»[5].

ولِماماً كان يذيّلُ الْوقائع بما يُشْبهُ التّوْقيع منْ لفْظه، تنْبيهاً منْه على الْعِظة والْعبْرة المسْتقاةِ منْها؛ في إشاراتٍ مقْتضبة لا تبْلغ في الوضوح مبْلَغَ الوعْظ المباشر، كقوله آخرَ حديث كعْبِ بْنِ الأشرف: «فقتلَ

(1) 83 ظ.
(2) 86 ظ.
(3) 90 و.
(4) الفتح: 1.
(5) المغازي: 59 و.

اللهُ عَزَّوَجَلَّ ابْنَ الْأَشْرفِ بعداوتِه اللهَ ورسولَه وهجائِه إيّاهُ وتأْليبِه عليْه قريْشاً، وإعْلائِه عليْه قريْشَ بذلك»[1].

(ط) - لا يُفْصِحُ أحْياناً عن بعض الخيوط النّاظمة لترْتيبه الْقصْديّ لبعض الأحداث، وهي تظْهرُ بالتأمل:

فمنه أنه قد اعتمد الترتيب الزّمنيّ في ذكر بعض الغزوات - وهو يستعملها بمعنى السرايا في الاصطلاح - فقال: «. . . وقبْلَ ذلك [أي قبل غزوة قَطَن والْغَمْرة]: غزْوةُ زيْدِ بْنِ حارثةَ ثَنِيَّةَ الْقَرَدَة. . . وغزْوةُ الْجَمُومِ. . . . وغزْوة حِسْمَى. وغزوةُ الطَّرَفِ. وغزْوة وادي الْقُرى. . .»[2]. ثمّ إنّا لمّا نظرْنا في هاته السّرايا، وجدْنا أنّ الجامعَ بيْنها خروجُ زيْد بن ثابتٍ رضي الله عنه فيها.

(ي) - إثْباتُه التّردُّدَ (أو ما يشْبهُ التحرّز الْعلْميّ) فيما لم يجدْ سبيلاً إلى معْرفتِه أو القطْعِ فيه؛ وهو دليلٌ على وثاقته في الرّواية، وحسّه النّقْديّ في التاريخ:

كقوله في قصّة مبْعثِ النّبيّ ﷺ إلى سُفْيانَ بْنِ عبْدِ الله الْهُذَليِّ بعبْدِ الله بْنِ أُنَيْس: «ولا يُدْرَى منْ أيْن بعثَ رسولُ الله ﷺ ابْنَ أُنَيْسٍ إلى ابْنِ نُبَيْحٍ؛ أمِنَ الْمدينةِ أوْ منْ غيْرِها؟»[3]. بمعنى أن موسى كان يحترم

---

(1) المغازي: 30 و.

(2) المغازي: 31 و.

(3) المغازي: 22 ظ.

معطيات وثائقه، وهذا من دلائل إعجاب الإمام مالك بتحوُّطه وتصوُّنه.

وبعْد أنْ أثْبت في غزوة خيبر أن الزّبيْرَ بْنَ الْعوّام أَمر أنْ يُعذِّبَ كنانةَ، قال: «ولا ندْري أعُذِّبَ حُيَيُّ [بْنُ ربيعِ بْنِ أبي الْحُقَيْقِ] أمْ لا؟»[1]. وكقوْلِه في غزْو النّبيّ لغفطان: «ولا ندْري متى كانتْ هذه الْغزْوةُ، أقبْلَ بدْرٍ أمْ بعْدَه، أوْ فيما بيْنه وبيْن أُحُدٍ، أمْ بعْدَ أُحُدٍ؟»[2].

وقد ذكَر ابن عقبة في مسْرد منْ شهِد بدْراً منْ بني عوْفِ بْنِ الْخزْرج ثمّ منْ بَنِي الْحُبْلَى: «ثَابت بْنَ ربيعة»، ثمّ زاد: «يُشَكُّ فيه»[3]. وعبارةُ «يُشَكُّ فيه»؛ مثْبتةٌ عند ابن عبد البرّ[4] وابن الأثير[5]، دون الطبراني[6] وأبي نعيم[7] وابن حجر[8]. والعبارةُ دالّةٌ على مبْلغ التّحرُّز من المؤلّف، ولعلّ ذلك علّةُ سقوطِ الاسم بالكلّيّة منْ رواية ابن فليح، فإمّا أنّ التّذْييلَ منْ طُرر الأصْل أُدْرج فيه، وإمّا أنّ الكلام للمؤلّف، بدا له أنْ يُضيفَه.

---

(1) المغازي: 62 ظ. (2) المغازي: 22 و.

(3) المغازي: 16 ظ.

(4) الاستيعاب: 1/ 204؛ ر: 252.

(5) أسد الغابة: 1/ 268؛ ر: 548.

(6) المعجم الكبير: 2/ 80؛ ر: 1360.

(7) معرفة الصحابة: 1/ 480؛ ر: 1368.

(8) الإصابة: 1/ 387؛ ر: 881.

ويُثْبتُ عنْد الشّكّ في لفْظٍ من الحديث ما يدلّ عليْه؛ منْ قَبيل قوْلِه: «حدّثني عبْدُ الله بْنُ الْفضْل أنّه سمع أنسَ بْنَ مالكٍ يقول: حزِنْتُ على منْ أُصيبَ بالْحَرّةِ منْ قوْمي، فكتبَ إليَّ زيْدُ بْنُ أَرْقَم - وبَلَغَهُ شدّةُ حزْني - يذْكُرُ أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «اللّهمّ اغْفرْ للأنْصار، ولأبْناء الأنْصار». ويشكُّ ابْنُ الْفضْل في «أبْناء أبْناءِ الأنْصار»[1].

(يا) - اهْتمامُه الخاصُّ بضبطِ لوائح الْفاعلين في الأحْداث:

وقد تكون هاته اللّوائح منْ سماتِ تفرُّد ابن عقبة عن شيخيه الأكبرين عروة بن الزبير وابن شهاب الزهري، ولذلك يأتي التنصيص على ذكْرِها في معْرضِ التّعْليل الموجِّه لاقْتحامه ميْدانَ الكتابة؛ فقد قال سفْيانُ بْنُ عييْنة: قال لي محمد بن طلحة بن الطويل - ولم يكن بالمدينة أحدٌ أعلم بالمغازي -: «دَبَّ موسى على كِبَرِ سنّه، وقيّدَ من شهد بدراً وأحداً، ومن هاجر إلى أرض الحبشة والمدينة، وكتب ذلك»[2]؛ فخَصَّ اللّوائحَ بالذّكْر، مع أنّه كتب غيْرَها، وما ذلك إلا لخصوصيّة ضبْطِ أبي محمّدٍ لها، وسَبَقَهم إلى ذلك مالكُ الإمام فقال عنه: «طلب [المغازي] على كِبَر السّنّ؛ ليُقيّد منْ شهد مع رسول الله ﷺ»[3].

---

(1) المغازي: 33 ظ.

(2) تاريخ دمشق: 60/ 464.

(3) سير أعلام النبلاء: 6/ 116.

وتبدو خطورة هذه اللّوائح في اعْتبار منْ تلا المؤلّفَ لعدمِ وِجْدانِ الرّاوي فيها، وذلك كثيرٌ لائحٌ في صنيع ابْنِ سعْدٍ وابْنِ عبْد الْبَرّ على الْأقلّ؛ ومنه قولُ الأخير - منْ مُثُلٍ كثيرة - في رسْمِ بِجَاد بن السائب: «وأخواه جابر وعويْمرُ ابنا السائب قُتِلا يوم بدر كافرين، وليْسا في كتاب موسى بن عقبة»[1].

(يب) - اسْتثْمارُه الواعي للآيات التي نزلتْ على سببٍ مرْتبِطٍ بالمغازي:

ويُلْحَظُ بخصوص اسْتثْماره للآيِ أمْران: أنّ إيرادَه لها غيْرُ معْزولٍ عن نسيج الكتابة، فهو يُدْرجُها في نسقها؛ لتأتيَ متمكّنةً مزْدوجةَ الْوظيفة: تُكمّلُ بناءَ المعنى وتستثمره. والثّاني أنّها إذا كثُرتْ بحيث لا يسعُها الاقْتباسُ المدْمِجُ، ذيّلَ بها سياقَ الخبر برُمّته، لتكون آخرَ ما يبْدهُ القارئَ منه، أوْ وزّعها على مقاطع الخبر بحسب الْحاجة.

وفي قصّة الْعبْدين من وارِدي قُريْشٍ اللذين أوقفهما المسلمون عنْد قَلِيبِ بدر، قال موسى: «وكان رسولُ الله ﷺ قائماً يُصلّي يسْمعُ ويرى الذي يصْنعون بالْعبْديْن، فجعلَ الْعبْدانِ إذا أَذْلَقُوهُما بالضّرْب يقولان: نعمْ، هذا أبو سفْيانَ، والرّكْبُ - كما قال الله تعالى ﴿ٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿إِذۡ أَنتُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُم

(1) الاستيعاب: 1/ 186؛ ر: 218.

بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾[1]»[2]. فأدْمج بيْن الْقصّة سببِ النزول وما نزل فيها بسلاسةٍ. وكذلك فعل في قوله - وهو أظْهرُ لِما نبْغي -: «وأقْبلَ الْمُشْركون ومعهمْ إبْليسُ في صورةِ سُرَاقَةَ ابْنِ جُعْشُمٍ الْمُدْلِجِيِّ، يُحدّثُهمْ أنّ بَني كنانةَ وراءَه قدْ أقْبلوا لنصْرِهمْ، وأنه ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ﴾[3]؛ لِمَا أخْبَرَهمْ منْ مَسيرِ بني كِنانةَ»[4]، فانْدرجتِ الآيةُ في سياق الحكْي دون أنْ تقْطعه أوْ تحتاجَ إلى توْطئةٍ للانْسباكِ معه.

وأدلّ ممّا مضى قوْلُه في غزاة بني قريظة: «فلمّا قضى اللهُ تبارك وتعالى قضاءَه منْ بني قريظة، ورفعَ اللهُ عزّ وجلّ عنِ الْمومنين بلاءَ تلْك الْمواطن، نَزَلَ الْقُرْآنُ يُعرّفُ اللهُ عزّ وجلّ فيه الْمومنين بنعْمةِ الله عزّ وجلّ التي أنْعم عليْهمْ بها، حين أرْسل على عدوّهِمُ الرّيحَ وجُنوداً لمْ يروْها، على الْجُنُود التي جاءتْهمْ منْ فوْقِهم، ومنْ أسْفلَ منْهمْ، وإذْ زاغتِ الأبْصارُ، وبلَغَتِ الْقلُوبُ الْحناجرَ، ويظنُّون باللهِ الظُّنونَ، حين نزلَ الْبلاءُ والشّدّة بأحاديث الْمنافقين، فإنّه قالتْ طائفةٌ منْهمْ: ﴿وَإِذْ يَقُولُ

(1) الأنفال: 42.
(2) المغازي: 4 ظ.
(3) الأنفال: 49.
(4) المغازي: 5 ظ.

ﭐلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا ﴾[1]. ووقفتْ طائفةٌ منْهمْ يُعَوِّقُونَ عنْ نصْرِ اللهِ ورسولِه، ويَدْعُونَ إخْوانَهُمْ ويأْمُرون بتَرْكِ رسولِ الله ﷺ. وذَكَرَ حِدَّةَ ألْسِنتهِمْ، وضَعْفَهمْ عنِ الْبأْس، ثمّ ذكَر الْمُسْلمين وتصْديقَهم عنْد البلاء، وذَكر أنّ منْهمْ ﴿مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴾[2]، ثم ذكر أنّه رَدَّ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴾[3].

ثمّ ذكر بني قريْظةَ ومُظَاهَرتَهمْ عدوَّ اللهِ ورسولَه ﷺ، فقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ﴾[4]، وما سَلَّطَ الْمسْلمين عليْهمْ منْ قتْلِهمْ وسِبائِهمْ، وما أورَثهمْ منَ ارضِهمْ وديَارِهم وأمْوالِهم ﴿وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾[5].

وأنْزلَ في الْقرْآن قرْآناً إذا قرأْتَهُ عرفْتَه، تسْعةً وعشْرين آيةً، فافْتتَحها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴾[6]»[7].

---

(1) الأحزاب: 12.
(2) الأحزاب: 23.
(3) الأحزاب: 25.
(4) الأحزاب: 26.
(5) الأحزاب: 27.
(6) الأحزاب: 9.
(7) المغازي: 54 و- 54 ظ.

ومنْه أيْضاً في تحْويل الْقبْلة إلى الْكعْبة: «وقال رجالٌ منْ أصْحاب النبي ﷺ: فكيْف بمنْ مات منّا وهو يصلّي قِبَلَ بيْت المقدس؛ أتبْطُل صلاتُه؟ ففرح بذلك المشركونَ وقالوا: إنّ محمداً قد الْتبس عليْه أمْرُه، ويوشكُ أنْ يكونَ على دينكم. فأنْزل الله عزّ وجلّ في هؤلاء تلك الآيات التي ذكر فيها قوْلَ السّفهاء: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ . . . ﴿لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1]»[2].

وقد يُضمّن الآية ويقْتبسُ ألْفاظَها في الدّلالة على سببِ نزولها دون توْقيفٍ على ذلك، من قبيل قوله: «وجاءهُ ستّةُ نفرٍ كلُّهمْ مُعْسِرٌ يسْتحْملونَهُ لا يُحبّونَ التّخلُّفَ عنْه، فقال لهمْ رسولُ الله ﷺ: «لا أجدُ ما أحْمِلُكُمْ عليْه». فتولّوْا وأعْيُنُهمْ تفيضُ منَ الدّمْع حَزَناً ألاّ يجدوا ما يُنْفقون»[3]. ومما اجتزأ فيه عنْ إيراد الآيةِ الْمُسَاوقة للخبر بالإيماءِ إليْها، وإدْراجِ بعْضٍ منْ لفْظها في تضاعيفِ الكلام، قوله في خبر المنافقين: «وقال عبْدُ الله بْنُ أُبَيٍّ لأصْحابِهِ: والله لوْلا نفقتُكمْ على هؤلاءِ السّفهاء الذين ليْس لهمْ شيْءٌ، ما ركِبُوا رِقابَكُمْ، وما خرج معه

---

(1) البقرة: 142.

(2) دلائل النبوة: 2/ 574-575 (من رواية إسماعيل).

(3) المغازي: 86 ظ-87 و.

رجلٌ واحدٌ منهمْ، ولَلَحِقُوا بعشائرهمْ فالْتمسوا الْعيْشَ، ولوْ قدْ رجعْنا إلى الْمدينة لقدْ أخْرجَ الْأعَزُّ منْها الْأذلَّ!. وأحْصى اللهُ عليْه ما قال»[1].

وغالباً ما يأتي بالخبرِ على وجْهه، ثمّ يذيّلهُ بما نزل فيه، مثلما صنع في خبر تصْديقِ الله لزيد بن أرقم، «وذاك حين سمع رجلاً من الْمنافقين يقولُ - ورسولُ الله ﷺ يخْطُبُ -: لئِنْ كان هذا صادقاً، لنحْنُ شَرٌّ من الْحمير. فقال زيْدُ بْنُ أرْقم: فهو والله صادقٌ، ولأَنْتَ شرٌّ من الْحمار. ثمّ رفع ذلك زيْدٌ إلى رسول الله ﷺ، فجَحَدهُ الْقائل؛ فأنْزل اللهُ على رسوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾[2]، فكانَ أوّلُ ما أنْزلَ اللهُ عزوجل في هذه الآيةِ تصْديقاً لزيْدٍ»[3]. ثم ذكر بعد ذلك بتراخٍ أن النبي ﷺ قال له: «أبْشِرْ؛ فقدْ صَدَّقَ اللهُ حديثَكَ». ثمّ قرأ عليْه سورة الْمنافقين، حتّى بلغ ما أنْزلَ اللهُ في ابْنِ أُبَيٍّ: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4]»[5].

---

(1) المغازي: 33 و.
(2) التوبة: 75.
(3) المغازي: 33 ظ.
(4) المنافقون: 7-8.
(5) المغازي: 33 ظ-34 و.

ومثلما فعلَ في خبر نزول الغيث في بدْر مُسْتمْسَكاً لأقدام المومنين، وعارضاً مُثَبِّطاً للْكفّار: «ورسولُ الله والْمُسْلمونَ مُسَابِقُون إلى الْماء. وسار الْمشْركون سِرَاعاً يريدون الْماءَ، فأنْزلَ اللهُ عليهمْ في تلْكَ اللّيْلةِ مطراً واحداً، فكان على المشْركين بلاءً شديداً مَنَعَهمْ أنْ يَسيروا، وكان على الْمسْلمين دِيمةً خفيفة لَبَّدَ لهمُ الْمَسيرَ والْمنْزلَ - وكانتْ بطْحاءَ دَهِسَةً -، فسبقوا الْمشْركين إلى الْماء فنزلوا عليْه لِشَطْرِ اللّيْل، فاقْتحمَ الْقوْمُ في الْقليبِ فَمَاحُوهَا حتى كَثُرَ ماؤُها، وصنعوا حوْضاً عظيماً، ثم عَوّرُوا ما سواهُ من الْمياه. وقال رسولُ الله ﷺ: «هذه مَصَارِعُهُمْ إنْ شاءَ اللهُ بالْغَداة»، وأنْزَل اللهُ: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ﴾[1]»[2]. فخصّ منْ مجاري الْقَصّ الْقرْآنيّ ما يُناسبُ الْخبرَ فحسْب.

وقد أتى على مقاطع الخبر في الغزاة عند نهايته بما يقابلها من كتاب الله عز وجل من سورةٍ واحدة، فقال: «ثمّ رجع رسولُ الله ﷺ إلى الْمدينة فدخلَ منْ ثَنِيَّةِ الْوَدَاع، ونزلَ الْقرْآنُ يُعرّفُهُمُ اللهُ[3] نعْمتَه فيما كرِهوا منْ خروجِ رسولِ الله ﷺ إلى بدْر[4]: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ

(1) الأنفال: 11.

(2) المغازي: 5 و-5 ظ.

(3) زيد في الدلائل: عز وجل.

(4) زيد هنا في الدلائل: فقال.

بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾[1]، هذه وثلاثُ آياتٍ مَعَها.

وقال فيما اسْتجابَ للرّسولِ ولِلْمومنين: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾[2]، هذه الآيةَ وأخْرى معها.

وأنْزل فيما غَشِيَهم منَ النّعاسِ أَمَنَةً منه حين دَخَلَهُمُ الْهَمُّ حين خبَرُوا الْفَريقيْن فقال: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴾[3]، ثمّ أخْبرهُمْ بما أوْحى إلى الملائكة منْ نصْرِهمْ فقال: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[4]، الآية والتي بعْدَها.

وأنْزلَ في قتْلى الْمُشْركين والْقبْضةِ التي رَمَى بها رسولُ الله ﷺ من الْحَصْباءِ -والله أعلمُ-: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ﴾[5]، هذه الآيَةَ والتي بعْدَها.

وأنْزلَ في اسْتفْتاحِهمْ ودعاءِ الْمومنين: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ﴾[6].

---

(1) الأنفال: 5.
(2) الأنفال: 9.
(3) الأنفال: 11.
(4) الأنفال: 12.
(5) الأنفال: 17.
(6) الأنفال: 19.

وقال في شأنِ الْمشْركين: ﴿وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1]، هذه الآيةَ كلَّها.

ثمّ أنْزل عليْهِمْ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[2]، وسَبْعَ آياتٍ معها.

وأنْزلَ في منازلهِمْ فقال: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾[3]، والآيةَ التي بعْدَها.

وأنْزل فيما يَعِظُهُمْ به: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ﴾[4]، هذه الآيةَ وثلاثَ آياتٍ معها.

وأنْزل فيما تكلّمَ به رجالٌ منْ أهْل الْإسْلام خرجَ بهمُ الْمشْركون كَرْهاً، فلمّا رأَوْا قلّةَ الْمُسْلمين، قالوا: ﴿غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾[5]، الآيةَ كلَّها.

وأنْزل في قتْلى الْمُشْركين ومَنِ اتّبَعَهمْ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[6]، الآيةَ، وثمانَ آياتٍ معَها.

وعاتبَ اللهُ النّبيَّ والْمومنين فيما أسَرُوا، وكَرِهَ الذي صَنَعُوا ألاّ

---

(1) الأنفال: 19.
(2) الأنفال: 20.
(3) الأنفال: 42.
(4) الأنفال: 46.
(5) الأنفال: 50.
(6) الأنفال: 51.

يكونُوا أثْخَنُوا الْعدُوَّ بالْقتْل فقال: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾[1]، هذه الآيةَ.

ثمّ سَبَقَ منَ الله لنبيّه ولِلْمومنين إحْلالُ الْغنائم، وكان حراماً على مَنْ كان قبْلَهم من الأمم؛ كان فيما يُتحدَّثُ عنْ رسولِ الله ﷺ - واللهُ أعْلمُ - أنّه كان يقول: «لمْ تكُنِ الْغنائمُ تَحِلُّ لأحدٍ قبْلَنا، فَطَيَّبَها اللهُ لنَا، لِمَا سَبَقَ لنا».

فأنْزل اللهُ فيما سَبَقَ منْ كتابه بإحْلالِ الْغنائم فقال: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[2]، هذه الآيةَ والتي بعْدَها.

وقال رجالٌ ممّنْ أُسِرَ: يا رسولَ الله إنّا كنّا مسْلمين، وإنّما أُخرِجْنا كَرْهاً، فَعَلَامَ يُؤْخَذُ منّا الْفداءُ؟ فأنْزل اللهُ فيما قالوا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3]»[4].

وكذلك ذيّل الْحديْبيةَ بما يدلُّ على توابعِها المرضيّةِ من التنزيل فقال: «ثمّ أنْزل عليْه سورة الْفتْح فقال: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾[5]، فَبَشَّرَ اللهُ نبيَّهُ ﷺ بمغفْرةٍ وتَمامِ نعْمةٍ، ونَصَرَهُ في طاعةِ مَنْ أطاعَ ونِفاقِ

---

(1) الأنفال: 68.
(2) الأنفال: 69.
(3) الأنفال: 71.
(4) المغازي: 9 و-10 و.
(5) الفتح: 1.

مَنْ نافق، وأنْزلَ في ذلك عشْرَ آياتٍ فاتِحَتُهُنَّ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً﴾[1]».

ويبْدو واضحاً أنّه كان يسْتثْمر المعجم القرآني الواردَ في الحدث في التّقْديم له، ويقسّمُ الآيات المستشهَد بها ويضعُها في سياقها فلا يكتفي بإيرادها جمْلةً بعد نهاية السرد؛ مثلما يتضح في قوله في ثلاثة مواضع متفرقة من غزوة أحد: «وأمَرَ النّبيّ ﷺ أصْحابَه - وبهمْ أشدُّ الْقرْحِ - بطلبِ الْعدوّ ليسْمعوا بذلك. وقال: «لا ينْطَلِقَنَّ معي إلاّ منْ شهِد الْقتالَ». فقال عبْدُ الله بْنُ أُبَيّ: أنا راكبٌ معك. فقال: «لا». فاسْتجابوا لله ولرسوله على الذي بِهِمْ منَ الْبلاء، فانْطلقوا، فقال الله عز وجل في كتابه: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْاْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[2]»[3]. وقال: «فطلب رسولُ الله ﷺ الْعدوَّ حتّى بلغَ حمْراءَ الأْسَد».

ونزل الْقرآنُ في طاعة منْ أَطاعَ، ونِفاقِ منْ نافق، وتعْزيةِ الْمسْلمين وشأْنِ مَواطِنهمْ كلّها، ومخْرَجِ رسولِ الله ﷺ إذْ غَدَا؛ فقال: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[4]، ثمّ ما بعْد هذه الآية في قصّةِ أمْرهِمْ، حتّى بَلَغَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ

---

(1) المغازي: 59 و.
(2) آل عمران: 172.
(3) المغازي: 41 ظ.
(4) آل عمران: 121.

﴿وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[1]، مع سبْعِ آياتٍ بعْدَها»[2].

وقال: «ثمّ إنّ الْمسْلمين اسْتكْبروا الذي أصابهمْ منَ الْبلاء يوْمَ أُحد، وقدْ كانوا أصابوا يوْمَ بدْرٍ منَ الْمشْركين ضِعْفَ ذلك، فأنْزل اللهُ في ذلك: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[3]، وآيات معها بعْدَها»[4].

ومما يستوقفُ النظر في قضية استثمار ابن عقبة للنص القرآني في سياق تاريخ النبوة أو المغازي أو وقائعها، أنه كان يتحرز غاية التحرز في تنْزيل الآي على مواقعِها إلاّ إن كانتْ قاطعةً بذلك، ويكفُّ عن الْقطْع بالتّحْديد إذا دخلتْ مَجاليَ التّأْويل، وهو ما صرَّح به منْ غيْر مُوارَبةٍ في نصّ نفيس: «وقدْ قطعْنا بما ذَكَرُوا في هذا الْكتاب منْ تأْويلِ الْقرْآن، وكتبْنَا كثيرَ تأْويلِه، قَصَرْنا عنْهُ بعْدَما كتبْنا ذلك[5]:

منْه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟﴾[6].

ومنْه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾[7].

---

(1) آل عمران: 155.

(2) المغازي: 41 ظ.

(3) آل عمران: 165.

(4) المغازي: 41 ظ.

(5) ووقع من رواية أخرى للعبارة غير متضحة في حاشية المخطوط: «وأشفقنا من خطابه... فكتبنا الذي كتبنا ثم... القرآن كثير تأولوه... قصرنا عنه».

(6) سورة الأنفال، الآية: 73.

(7) سورة النساء، الآية: 96.

ومنْه: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[1].

ومنْه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ﴾[2] . . . في آيٍ منْ نحْوِ هذا كَثيرٍ، قَصَرْنَا عنْه»[3].

ولا تخطئ العينُ أنَّ المؤلّف كان يستقرئ الآيات المتفرقة ذات الوحدة الموضوعية في السورة الواحدة فيجمعها في مساق واحد، مثلما فعل في التمثيل المتقدم من سورة الأنفال، ثم يكِرُّ عليها بما يناظرها من الآي المبثوثة في سُوَرٍ شتى، مثلما فعل في المثُل القريبة، وفي «حديث رسول الله ﷺ حين خرج إلى بني النَّضير يسْتعينُهمْ في عقْل الْكِلابيّين»، فقد أناطَ أسبابَ نُزُولها بِمَواضعَ متفرقة، آيةً من المائدة[4]، وخمسَ آيات من الحشر[5]، ثم آيةً سادسة[6].

وقدْ يَسِمُ الغزوة - إن لم يتمحّضْ عنده فيها آية قاطعة، أو لم تسْعِفْهُ الأخبار بالاستفاضة[7] - بأهمّ ما افْتُرِضَ فيها من حُكْم، ويستدلّ له بالنّصّ؛ كقوله في غزوة غطفان: «وفيها قَصُرَتِ الصّلاةُ

---

(1) النساء: 99.
(2) العنكبوت: 9.
(3) المغازي: 9 و - 10 و.
(4) المغازي: 45 و.
(5) المغازي: 45 ظ-46 و.
(6) المغازي: 46 و.
(7) لم يكتب فيها غير ثلاث فقرات.

كما ذكروا، والله أعلم، وقال الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾[1]»[2]، وقوله في قصة العرنيين: «وزَعموا أنّ رسول الله ﷺ نهى بعْد ذلك عنِ الْمَثْلِ وذلك للآية التي في سورة الْمائدة؛ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[3]؛ هذه الآيةُ والتي بعْدها»[4].

وأمّا إذا تمحّض عنده أن آيةً ما نصٌّ في السّببية، فإنه يقرنها إلى الخبر الذي نزلت له، ومن مثْله قوله: «ثمّ خرج [ابن الأشرف] مُقْبلاً - قدْ أجْمع رأْيُ الْمشْركين على قتالِ رسول الله ﷺ - مُعْلِناً بعداوةِ رسولِ اللهِ ﷺ وهِجائه. فقال رسولُ الله ﷺ: «منْ لنا مِنِ ابْنِ الْأَشْرف؟ قدِ اسْتعْلَنَ بعداوتِنا وهِجائنا، وخَرَجَ إلى قريْشٍ فأجْمعَهُمْ على قتالِنا، قدْ أخْبرني الله بذلك، ثمّ قَدِمَ على أخْبثِ ما كان، ينْتظِرُ قرْيشاً أنْ تُقْدِمَ فيقاتِلَنا معهمْ». ثمّ قرأ رسولُ الله ﷺ ما أنْزل اللهُ فيه

(1) النساء: 100.
(2) المغازي: 22 و.
(3) المائدة: 35.
(4) المغازي: 27 ظ.

- كان ذلكَ واللهُ أعلم -: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا﴾[1]، وآياتٍ في قريْشٍ معها»[2].

وعند تذييله بعض الوحدات السيرية بما يساوقها من كتاب الله عز وجل أو ما يقوم بمعناه، يعطف أحياناً عليها بتعْليقٍ وجيز كالتّفْسير.

(يج) - محاولةُ تحْقيق المحالّ الْجُغْرافيّة وتقْريبِ مواضعِها ما وَسِعه:

وذكْرُه للْمحالّ لا يبْلغُ مبْلَغَ التّحْديد الجغْرافيّ الدّقيق الذي اسْتقرّ عليْه الأمْرُ فيما بعْدُ في كتب البلْدان، لكنّه يشي بمحاولةِ التّعْريف الموجز؛ لأنّه كان يُصْحِبُ تسْميةَ بعض الأماكنِ بمؤشّراتٍ تقْريبيّة دالّةٍ عليها؛ كقوله: «بئْر مَعُونة - [بجوْف أُبْلى][3] -: بيْن الْأَرْحَضيّةِ وقُرّان»[4]، وقوله: «بَقْعَاء: منْ طريقِ عَمْقٍ»[5]. وقوله إنّ «الرَّجيع بيْن رُهاط ومكّةَ»[6].

وقدْ لا يكتفي بإطلاق اسم المكان حتّى يُشْبعَ في مُقاربتِه، مثْل قوله

(1) النساء: 50.

(2) المغازي: 29 و-29 ظ.

(3) هذا من المزيد عند ابن أفلح في مستخرج ابن منده.

(4) المغازي: 28 و.

(5) المغازي: 34 و.

(6) المغازي: 22 ظ.

في موضعٍ: «حتّى كانوا بين الْعِيْصِ وذي الْمَرْوةِ منْ أرْضِ جُهيْنةَ على طريق عِيرَاتِ قريْشٍ ممّا يَلي سِيفَ الْبحْرِ»[1]، وقوله في آخَر: «حتّى بلغوا قريباً منْ سِيفِ الْبحْر منْ نحْو الْجارِ منْ أرْض جُهيْنةَ»[2].

وبعضُ إفاداته الموضوعية وإنْ كانتْ خارجةً عنْ مَدار التّحْديد الجغْرافيّ، إلاّ أنّها في قيمته ومعناه، فهي تسمّي أمْكنةً لمْ يتواردْ على تسْجيلها كثيرٌ منْ أصْحاب السِّيَر؛ فمنْ هذا الضّرْب تعْدادُه لحصونِ خيْبَرَ التي دخلتْ في الْفيْء: «وكان مَا أفاءَ اللهُ على رسولِه منْ خيْبرَ لله ولرسولِه ومَنْ كان معه نصْفيْنِ، فنصْفٌ لله ولرسولِه، والنّصْفُ الْآخَرُ للْمسْلمين. فكان الذي لله ولرسولِه منْها النّصْفُ؛ وهي: الْكَتيبةُ، والْوَطِيحُ، وسُلَالِمُ، ووَجْدَة. وكان النّصْفُ الْباقي للْمسْلمين: الشِّقُّ ونَطَاة، والشِّقُّ ثلاثةَ عشرَ سهْماً، ونَطَاةُ خمْسةُ أَسْهُم»[3].

وتراه يرْعى اشْتهارَ الْمعْلَم الجغْرافيّ باسْمٍ متأخّر على الْواقعة المقصودة - فيوشكُ أنْ يخْتلطَ الْأمْرُ على منْ لا يتبيّنُ ذلك - فيُنبّهُ بنباهةٍ إليه، مثْلما صنع في خبرِ إنْزالِ النّبيّ ﷺ يهودَ على حُكْم سعْد بن معاذ؛ فقال: «قتَلَ رسولُ الله ﷺ مُقَاتِلَتَهمْ، وكانوا - زعموا - ستَّ مئةِ مقاتل، قُتِلُوا عنْدَ دارِ أبي جَهْمٍ التي بالْبَلاط»، ثم اسْتدْرك للتّوّ:

---

(1) المغازي: 59 ظ.

(2) المغازي: 23 و.

(3) المغازي: 66 و.

«ولـمْ يكُنْ يوْمئذٍ بَلاطٌ»[1]. فالتّحْديدُ المزيدُ وهو قوْلُه «التي بالبلاط»، هو وجْهٌ من بيانِ الْمَحالِّ، ولا غرو، فقد كان على معرفة بتطوّر العمران بالمدينة وهو من أهلها.

وقدْ يسمّي الموْضع، ثمّ يعْطفُ عليْه بذكْرِ اسْمٍ آخرَ متداولٍ له أيْضاً، كصنيعه في قوله: «فلمّا كانوا بثَنيّةِ الْمُرارِ - ويقولُ بعْضُهمْ: ثنيّة ذاتِ الْحَنْظَلِ -»[2]، وهذا رافعٌ للاضْطراب في التّعْيين عند تعدُّد التّسْمية في الموضع الواحد.

وتلْزمُ الإشارةُ إلى أنّ كثيراً من أسماء الأماكن قد اغْتالها التّصْحيفُ في النسخة، فبِالْكاد ردذْناها إلى الصّواب؛ فقد استحالت «ثَنِيَّةَ الْقَرَدَة»[3] إلى «ثنية القرد»، و«الْجَمُوم»[4] إلى «الحموم»، و«حِسْمَى»[5] إلى «تحسما»، و«الْغَمْرة»[6] إلى «المعرة»، و«قُرّان» إلى «فزّان»[7]. . . وكلّ ذلك يدلُّ أن تحقيق هاته الأسماء من الْعُسْر بمكان.

(يد) - اقْتصادُه في سَوْق الشِّعْر، وقصْديّتُه في توْظيفه:

أكْثرَ ابْنُ عقبة منْ إيراد الشّعْر إذا ما قيس مبْلَغُه بجِرْم الكتاب، لكنّه

(1) المغازي: 53 و.
(2) المغازي: 55 ظ.
(3) المغازي: 31 و.
(4) المغازي: 31 و.
(5) المغازي: 31 و.
(6) المغازي: 30 ظ.
(7) المغازي: 28 و.

لم يسْرف في جلْبِ كلِّ ما في الْقصائد المناسبة؛ لأنّه لزِمَ بالشّعْر غَرْزَ الْقصْد، فلم يسُقْ منه إلا ما له تعلّقٌ بالخبر دون تزيّدٍ أو إسْفاف، وأفْصح عن ذلك قلّةُ ما أورده منه إذا ما قُرن إلى غيره، ثم اقْتصارُه على مواضع الشاهد من مطوّلاته وتنْصيصُه على ذلك، في مثْلِ قوْله بعْدَ سياقتِه في شأْنِ بني قريْظةَ هذين الْبيْتيْن:

ألاَ يــا سَــعْــدُ سَــعْــدَ بَــنــي مُــعَــاذٍ
لِــمَــا فَــعَــلَــتْ قــريْــظَــةُ والــنَّــضــيــرُ
تــركْــتُــمْ قِــدْركُــمْ لَا شَــيْءَ فِــيــهَــا
وقِــدْرُ الْــقَــوْمِ حَــامــيَــةٌ تَــفُــورُ:

«في شِعْرٍ كثير»[1]. والْبيتانِ هما طالعةُ القصيدة وآخِرُها فحسْب، بعِدّة أحد عشر بيْتاً، وتمامُها وأبْعاضٌ منْها في السّيرة الهشامية[2]؛ والرّوض[3]؛ والاكتفاء[4]. ولذلك نبَّه بذيْلهما كما مرّ على أنهما من «شعر كثير».

وبهذا يكون ابْنُ عقبة قد تفصّى ممّا نُقِمَ على غيره ممّن كثّر في إيرادِ الشّعْر دون تمحيصِ صحيحِه منْ منْحولِه كابن إسحاق، حيث تعُقّب بما ساق من «أشْعارٍ غيْرِ طائلةٍ حذْفُها أرْجحُ»[5].

---

(1) المغازي: 54 و.
(2) 2/ 272.
(3) 6/ 358.
(4) 2/ 124.
(5) سير أعلام النبلاء: 6/ 116.

وبعْضُ ما ذكره المؤلفُ من شعر، واقعٌ عند شيْخه عرْوةَ[1] أيضاً، مثْل شعْر خُبيْب لما عُرِضَ للقتل[2]:

لـقـدْ جـمَّـع الْأحْـزابُ حـوْلـي وألَّـبُـوا
قـبـائـلـهـمْ واسْـتـجْـمـعـوا كـلَّ مَـجْـمـعِ

فقد اتّفقا على ستة أبيات، وزاد صاحبُنا أبياتاً أخر. ومثل مُقَطَّعة عبّاسِ بن مِرْداسٍ السلمي ذات السّبْعة أبيات[3]، طالعتُها:

وكـــانــتْ نِـــهـــابـــاً تـــلافـيْـتُـهـــا
وكــرّاً عـــلـــى الْـــمُـــهْـــرِ بـــالْأجْـــرعِ

فهي لدى موسى وعرْوة على نحْو متّفق عنْد البيهقي[4] لأنّه عوّل على لفْظ ابْنِ عقبة، لكنّها تنْقُص على الحقيقة عنْد عروة ثلاثةَ أبيات؛ لأنّ ابن عساكر ساقَها عنه كذلك[5]. والمؤلّفُ غيْرُ مدْفوع عن التصرُّف في الشعر، فقد تقدّم ما يدلّ على علوّ ذائقتِه فيه وهو فتىً بعْدُ.

---

(1) في المعجم الكبير للطبراني: 5/ 261.

(2) المغازي: 24 و.

(3) المغازي: 81 و.

(4) دلائل النبوة: 5/ 181.

(5) لم تقع للطبراني من طريق يتيم عروة في أجزاء المعجم الكبير المطبوعة، وإنما حفظها ابن عساكر في تاريخه (26/ 413) من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه، فذكره.

ولا ريب أن عرْوة كان عالماً بالشّعْر قوّالاً له[1]، فلعلّ اقْتصادَه في إيراده إلاّ ما له مسيسٌ بكمالِ المعنى، أوْرثَ تلْميذَه تحرُّزا في إيراده، وحزّاً للمفاصِلِ في اخْتيار ما يصْلُحُ للاستْشهاد منْ معانيه، ولذا تراه أحياناً ينمُّ عنْ سُموقِ امْتيارِه حين يسوقُ الأبياتَ الفرائد التي يستحسنها لبعضهم - وهي قليلةٌ -، منْ غيْر أن تكون لها وظيفة بنائيةٌ في الحدَث؛ مثل قوله عن «خالدِ بْنِ الْأعْلم: حليفٌ لهم. وهو الذي يقول:

لسْنا على الْأدْبار تَدْمى كُلُومُنا

ولكنْ على أقْدامِنا تقْطُرُ الدِّمَا»[2]

وهذا كما ترى بيْتٌ معْترض.

وأحياناً تكون وظيفةُ الإيراد الشّعْريّ التعريفَ بقائله، وبما يُعْلَمُ منْ سياقِه، مثلما في المقطّعة التي عزاها لأبي عزّة بن عبد الله، وهو ممّنْ جهد عليه المسلمون أنْ يُسْلم فأَبى[3].

وثمّة ملمحٌ لطيفٌ، وهو أنّ موسى كشف عن عُمْقِ انفعاله النفسي الصادق الذي خلّفتْه وقائع قصّة قتْلِ عاصمٍ وخُبَيْبٍ وزيْدِ بْن الدَّثِنَة حين

(1) ن ضروبا من ذلك، وغالبها مقطعات في نسب قريش لمصعب: 16؛ أنساب الأشراف: 9/ 442؛ الأغاني: 17/ 155؛ الحيوان: 2/ 231؛

(2) المغازي: 19 و.

(3) ن المغازي: 19 ظ.

اعترضت لهمْ بنو لِحْيانٍ منْ هُذَيْل بالرَّجيعِ، فقد ساق فيها خمس مقطّعات من الأشْعار تنْضحُ بمشاعر ملْتهبة؛ وتلكَ من المواضع القليلة التي أكْثرَ فيها بهذا الشكل: لعاصم بن ثابت واحدة[1]، ولخبيب اثنتان[2]، ولحسان بن ثابت ثنْتان[3]، بمجموع 27 بيتاً ومصراعاً، وهو قدرٌ غيْرُ يسير بمقاييس ابْنِ عقبة.

وقد يقرنُ ما اختار من شعْر يناسبُ الحدثَ فيذيّلُه به إنْ طالَ وخشي أنْ يكْسرَ رتابةَ الْحكْي، فذكر آخرَ خبرِ إغارةِ عُييْنة بْن بدْرٍ الْفزاريّ على سَرْحِ رسول الله ﷺ بالْمدينة شعراً لحسان وكعب بن مالك في ذلك[4].

وأنت تلْحظُ كثْرةَ ما تردّد حسّانُ في شُعراء الْكتاب؛ فقد كان شاعرَ الرسول عن حقّ، تترجمُ أشْعارهُ أحوالَ دعْوته وماجريات بعْثتِه، فاستشهد المؤلف بشعره في ذكر جِوارِ عامر بن مالك[5]، وعنْد خبر نزاعِ جَهْجَاه مع فتية من الأنصار يسْتسْقون[6]، وعند فخْرهمْ بلواء صُؤاَبٍ يرُدُّ عليْهم[7]، وأبْياته في ملابسات الفتح[8]، و في مَخْرجِ رسولِ الله ﷺ إلى مكّة[9].

---

(1) المغازي: 22 ظ.

(2) المغازي: 23 ظ؛ 24 و.

(3) المغازي: 24 و؛ 24 ظ.

(4) المغازي: 25 ظ-26 و.

(5) المغازي: 28 ظ.

(6) المغازي: 32 ظ.

(7) المغازي: 43 ظ.

(8) المغازي: 72 و.

(9) المغازي: 78 ظ.

ولا يُظاهرُ صاحبُنا منْ سبقه في اختياراتهم الشعرية، فقدْ كان يستبدّ أحْياناً بزوائد لا توجد عنْد غيره، فحين نقل رَجَزَ صاحبِ عاديةِ الْيهود يوم خيبر:

قَــدْ عَــلِـمَــتْ خَــيْـبَــرُ أنّــي مَــرْحَــبُ
شَــاكِــي الــسّــلاحِ بَــطَــلٌ مُــجَــرّبُ

زاد شطْراً أحْسبهُ منْ فرائده:

أكْــفــي إذا شَــهِــدْتُ مَــنْ تَــغَــيَّــبُــوا[1]

ومنه أيضاً، أنه حين ساق ما قاله خبيب قبل أن يؤخذ وهو يُرَامي الْقوْمَ منْ رجزٍ[2]، زاد مصْراعاً لمْ أجده عند غيره؛ وهو قوله:

وَصَــارمٍ ذي روْنَــقٍ مُــهَــنَّــدِ

بلْ ودلّ على حاسّة النقد عنده، تردّدُه في نسْبة بعض الأشعار، أوْ محاولتُه تحقيق نسبتها، فقد حكى عن رجلٍ منْ هُذَيْلٍ - أبْهم اسْمَه - فرَّ لما هُزِمتْ بنو بكْرٍ، فقال يعتذر لما عيّرتْه زوجُه بذلك من أبيات:

وأنْــتِ لــوْ رأيْــتِــنــا بــالْــخَــنْــدَمَــهْ
إذْ فــرَّ صــفْــوانُ وفَــرَّ عــكْــرمــهْ

(1) المغازي: 61 ظ.
(2) المغازي: 23 ظ.

ثم زاد بعده: «قال ابْنُ شهابٍ: قالها حِماسٌ أخو بني سعْدِ بْنِ ليْثٍ»[1].

وهو يحاولُ أن يمتار لكلّ حدثٍ ما يناسبه من شعر وإنْ قلَّ، حاديه في ذلك الدلالةُ أكثرُ من غيرها؛ ولذلك لما أخبر أن قريشاً ببدر أشخصت معها من كان تاركاً للخروج من بني هاشم أو من أسلم وهم يعلمون إسلامه ممّنْ «يظنون أنه في صِغْوِ محمد»، عبّر عن حال هؤلاء المرغمين المسوقين بقول أحدهم وهو طالب بن أبي طالب[2]:

يــا ربِّ إمّــا يــخْــرُجَــنَّ طــالــبْ
بِــمِــقْــنَــبٍ مــنْ هــذه الْــمــقَــانِــبْ
فــي نَــفَــرٍ مُــقَــاتِــلٍ مُــحَــارِبْ
فــلْــيــكُــنِ الْــمــسْــلــوبَ غــيْــرَ الــسّــالِــبْ
والــرّاجــعَ الْــمــغْــلــوبَ غــيْــرَ الْــغــالــبْ

ووظيفة الشّعْر تتجاوزُ عنده سقفَ نقْل الْخَبر إلى ترجمة أحاسيسِ بعض شخوصِ الأحداث؛ مثل شعر هند بنت عتبة تبكي أباها غداة بدر[3]، وفخر المجذّر بنفسه لما أجهز على أبي البختري[4]. . .

وبهذا يتبدّى أنَّ أشعار الكتاب متمكّنةٌ في مواقعها، خادمةٌ لما هي

(1) المغازي: 77 ظ.
(2) المغازي: 2 ظ.
(3) المغازي: 7 ظ.
(4) المغازي: 8 و.

بسبيلِها، مُقْتصَرٌ في إيرادها على ما يرْسُمُ صورةَ الخبر ويُتمُّها، ولم تُسَقْ قطُّ لتَرَف التّوْشية أو إظْهار غزارة المرْويّ، يظْهر ذلك في أشْعارِ كعْب بْن مالك الأنصاري[1]، وطُلَيْحةَ الْكذّاب الْأسَدِيّ[2]، وابنِ الْحُمام[3]، ومرحبٍ - وكان على عاديةِ الْيهود -[4]، والْجبلِ بْن جوّال الثّعْلبيّ[5]، وعبدِ الله بن رواحةَ[6]، وبُدَيْلِ بْنِ أبي أَصْرم[7]، وعبّاس بن مرداس السّلميّ[8] . . .

رابعاً - منْ خصائصِ كتابِ الْمغازي ودواعي صحّتِه وتقْديمِه:

(أ) - أنّه يمثّل حجَراً من الْأثافيّ في ثُلاثيٍّ مدنيّ بديعٍ يعْتمدُه المغاربة:

وهي قراءة نافع، وموطّأ مالك، وسيرة ابْنُ عقبة، ولذلك بقيت هاته المغازي حيّة في الدرس السيري المغربي، في الدرر والاستيعاب لابن عبد البر، وعيون الأثر لابن سيد الناس، والاكتفاء للكلاعي. . . والْعجبُ أنَّ مالكاً شهد لبلديَّيْه معاً على سبيلٍ منْ ريادتهما في فنّيْهما، فقال عن موسى ما هو مشْتهر وقد صدّرنا به الكتاب، وقال عن نافع ما رواه الداني؛ قال: «حدّثنا محمّدُ بْنُ أحمد

(1) المغازي: 35 ظ.
(2) المغازي: 31 و.
(3) المغازي: 44 و.
(4) المغازي: 61 ظ.
(5) المغازي: 67 ظ.
(6) المغازي: 71 و.
(7) المغازي: 71 ظ.
(8) المغازي: 81 و.

ابْنِ عليٍّ بْنِ الحسيْن الْبغْدادي، قراءةً عليْه في منْزله بمصْر؛ قال: نا أبو بكر أحْمُد بْنُ موسى بْنِ العبّاسِ بْنِ مُجاهد؛ قال: نا الْحَسَنُ بْنُ أبي مِهْران الجمّال الْكاتب؛ قال: نا أحْمدُ بْنُ يزيد، قال سعيدُ بْنُ مَنْصورٍ؛ قال: سمعْتُ مالكَ بْنَ أنسٍ يقول: قراءةُ نافعٍ سُنّة»[1].

(ب) - أقْدميتُه وأوّليّتُه:

اعتبر الذهبي وهو من أهل الإستقراء، أنّ موسى «أوّل منْ صنّف في ذلك»[2] - أي في المغازي -؛ فهل لأنّه هو الذي وَصَلَنا كتابُهُ فحسب، أمْ لأنّ شمس الدين كان يعتقد أنّ عرْوة ومنْ بعْدِه ابْنُ شهاب لم يؤلّفا في السيرة، وإنّما أُثِرَ عنهما رواية المغازي والتحديثُ بوقائعها، حَمَلَ عنهما غيْرُهما عبْءَ تأليفها وضمّها في كتاب.

وفي ظنّي أنّ معْرفة الشّيْخ بكتب التواريخ المتقدمة خاصّةً كما يظهر بِدِقّة في تاريخِه الكبير وسِير الأعلام، تدْفعُه عن هذا المعْنى إلى قصْد الْأصحّيّة، وهو ما جزمَ به الْحافظُ ابن حجر حين قال: «هي أصحُّ ما صُنِّفَ في ذلك عنْد الجماعة»[3].

(ج) - حسُّ مؤلّفه النّقْديُّ:

مبدأ التحرُّز عنْد موسى لائحٌ لا تُخْطئهُ الْعيْن، ولاسيما فيما نُقِل

(1) إيجاز البيان (نسخة تونس): 3 - ظ؛ وسيصدر قريباً بتحقيقي بحول الله.

(2) سير الأعلام: 6/ 114؛ ر: 31.

(3) فتح الباري: 8/ 12.

فيه الاختلاف، ولَمْ يقعْ عليْه إصفاقٌ في دائرة الرّواة المدنيّين الذين يمثّلون الإطار المرْجعيّ للمؤلف؛ فتراه يصدّرُه بصيغة التّمْريض غالباً؛ ومن دلائله قوله: «سعْدُ بْنُ مُعاذٍ: وهو الذي يُقال اهْتزَّ لهُ الْعرْشُ... فيُقال: رماهُ أبو أُسامةَ الْجُشَمِيُّ... قال: وقال عُرْوةُ بْنُ الزّبيْر: بلْ رماهُ حِبّانُ بْنُ قيْس»[1].

وتنْبيهُهُ على أفْراد الأخبار - إمّا خروجاً منْ عُهْدتها، وإمّا إلماعاً إلى أنّ موْردَها عزيزٌ - إشارةٌ إلى أنّها لمْ تبلغْ مبلغ ما أصفقتْ عليه جماعةُ الرواة المدنيين منْ بعْض الأحاديث التي كان يُصدّرها بـ«زعموا»[2]: ومنه قوْله عند تعْداد من بعثهم رسولُ الله ﷺ لقتل سلّام بن أبي الْحُقيق - وذكر منْهم عبْد الله بْنَ عَتِيكٍ، وعبْدَ الله بْنَ أُنَيْسٍ، ومسْعودَ بْن سِنانِ بْنِ الأسْود، وأبا قتادة بْنَ رِبْعيِّ بْنِ بَلْدَمَةَ، منْ بني سَلَمة، وأسْودَ بْنَ خُزَاعِيٍّ -: «ويقالُ - ولَمْ نجدْهُ في غيْرِ هذا الْكتاب -: وأسْعَدَ بْنَ حَرَامٍ، وهو أحدُ الْبَرْكِ حليفٌ لبني سَوادٍ»[3].

ومع أن موسى بْن عقْبة لَمْ يُسَمِّ مأْخَذَه الذي ينْقل عنْه في هذا الخبر، فهاته العبارةُ على قدْرٍ من الأهمية كبير؛ لأنها تشي بمبلغ استقرائه للأخبار وتمييز آحادها.

---

(1) المغازي: 54 ظ.

(2) ن مبحث دلالة الزعم عند المؤلف.

(3) المغازي: 30 و.

بلْ إنّه حين يستشعر ضعفاً أوْ تردُّداً في خبر ينقله، فإنه يُصدّرُه ويذيّلُه بما يشي بذلك: وذلك بادٍ في خبر أولئك الذين قدموا من مهاجرة الحبشة فأشركهم النبي في مقاسم خيبر وإن لم يشهدوها: «وقدْ ذُكِرَ والله أعْلمُ، أنّه قدِمَ على رسول الله ﷺ عشْرُ نَفَرٍ منَ الْأشْعريّين. . .فذكروا أنّه أشْرَكَهُمْ في مَقَاسِمِ خيْبَرَ، وسأل أصْحابَه أنْ يُشْرِكُوهُمْ فَفَعلوا. واللهُ أعلم»[1]. وأنْت ترى أنه كرّر نسبة العلم لله على معنى الخروج منْ عُهْدة الخبر مرّتيْن، في ناصيتِه وخاتمتِه.

(د) - سلامةُ غرضهِ منْ تأْليفه وحادِيهِ إلى ذلك:

فإنّه «طلب [المغازي] على كبر السّنّ، ليقيّد من شهد مع رسول الله ﷺ»[2] على حدّ عبارة الإمام مالك، واسْتقْراءُ أحْوالِ النّاس مُفْضٍ إلى أنَّ فسادَ أغْراضهم وميْلَهمْ عن الْحقّ أَلْصقُ بسني الشّباب، وأنّ الاكْتهال والشّيْخوخة وازعٌ في عُظْمِ الْأحوال يحْجزُ بيْنهمْ وبين التقحُّم في سوء الْقالة وموبقاتِ الْفِعال:

أحـــافـــرةً عـــلـــى صَـــلَـــعٍ وشـــيْـــبٍ
مـــعـــاذَ الله مـــنْ إثْـــمٍ وعـــارِ

فتعلُّقُ همّة موسى بتحْصيل المغازي على اكْتهالِه لتقْييدها، بريءٌ من دنيءِ الأعْراض والأغراض.

---

(1) المغازي: 66 ظ.
(2) سير أعلام النبلاء: 6/ 116.

ولا ريب أنّ وصْفَ مالك والشافعيّ لصنيع ابن عقبة في مغازيه بكوْنه «لمْ يُكَثّرْ كما كثّر غيْرُه»(1)، ليْس تعْريضاً بابن إسحاق وحْدَه كما نبّه عليْه الذّهبيّ، بلْ فيه أيضاً تقريرُ حالِ شيْخٍ مدنيّ منْ أعلم الناس بالمغازي يُدْعى شُرَحْبيل بْن سعد، «فاتّهموه أنْ يكونَ يجْعلُ لمن لا سابقة له سابقة، وكان قد احْتاج، فأسْقطوا مغازيَه وعلْمَه»(2). ولفظُ سفيان: «كانوا يخافون إذا جاء إلى الرّجُل فطَلَبَ منْه شيْئاً فلمْ يُعْطِهِ أنْ يقول فيه: لمْ يشْهدْ أبوه بدْراً» اهـ(3). وفصّل في المعْنى محمّدُ بنُ طلْحةَ بْنِ الطويل فقال: «اتّهموه أنْ يكون يُدْخِلُ فيهم من لمْ يشْهدْ بدراً، ومن قتل يوْم أُحُد والهجرة، ومنْ لمْ يكنْ منْهمْ»(4).

بل إنَّ محمّد بْنَ إسحاق - وحالُه ليْستْ بذاك عنْد نَقَدَة الْحديث - وقدْ سأله رجلٌ: «كيْف حديثُ شُرَحْبيل بْنِ سعْدٍ؟ قال: وأَحَدٌ يحدِّثُ عن شُرَحْبيل بن سعْد؟!». قال يحْيى القطّان: فالْعَجَبُ: رجُلٌ يحدّثُ عنْ أهْل الْكتاب، ويرْغبُ عنْ أنْ يحدّثَ عنْ شُرَحْبيل، وها هُنا منْ يُحدّثُ عنْه»(5).

---

(1) سير أعلام النبلاء: 6/ 115.

(2) تاريخ دمشق: 60/ 464؛ تاريخ الإسلام: 3/ 430؛ سير أعلام النبلاء: 6/ 116.

(3) ضعافُ العقيلي: 2/ 187؛ ر: 713.

(4) تاريخ دمشق: 60/ 464.

(5) علل الحديث للفلاس: 115؛ ر: 21.

قلت: وليْس مكانُ كلامِ القطّان تعْديلُ شُرَحْبيل ولا يُفيدُه بحالٍ، وإنّما هو اسْتنْكارُ أنْ يُنكِرَ مضعَّفٌ عنْده كابْن إسحاق، على غيْرِه من الرّواة، فيكونُ ذلك ضِغْثاً على إبّالة. وفيه أيْضاً أنّ ابْنَ إسْحاق متّهمٌ في كلامه على شُرَحْبيل، فإنّهما يَتَوَارَدَان على نفْسِ المهْيَع: السِّيرة والْمَغَازي، فكأنّه جرْحُ أقْران. وقُصارى ما يفيدُه الخبرُ إنْ شاء الله، أنّ يحيى سيِّءُ الرّأْي في ابْن إسحاق، وأنَّ رأْيه في شُرحْبيل أحسنُ حالاً، إذا ما قِيسَ ذاك بهذا، لكنّ هذا قد يُدْفعُ بالقوْل إنّ هذا رأْي الْقطان في السّماع القديم من شُرحْبيل قبْل أنْ يخْتلط - إنْ تمحّض تمْييزُه -. وقال الفلاّسُ بإثْرِ ما مرّ: «حدَّثَ عنْه يحْيى بْن سعيد الأنْصاري، وعاصِمٌ الأحْولُ، وفِطْرُ بْنُ خليفةَ، وموسى بْن عقْبةَ، وأبو مَعْشَرٍ الْمَدَني، وجماعةٌ»[1]. لكنَّ روايةَ مَنْ ذَكَرَهم الفلاّسُ عنْ شُرَحْبيل، ليستْ بمجرّدها تعْديلاً له؛ لأنَّهم متفاوتون في الإتْقان ليسوا على بابةٍ واحدةٍ منه، فيلْزَمُه بحْثٌ خاصٌّ، ثمّ منهم موسى بن عقبة، وهو لا يرْتَضيه، بل إنَّ حالَ اضطرابه هي التي دعته إلى تأليف كتابه.

وإليْك جمْلةً من أقوال النَّقَدة في شرحبيل: الفلاّس: «قال ابْنُ أبي ذئب: كان متّهماً»[2]. ونُقل أيْضاً عن يحيى بن معين[3]. وقال بِشْرُ بْن

(1) علل الحديث: 116؛ ر: 21.

(2) تاريخ الإسلام: 3/ 431؛ ر: 149.

(3) تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: 2/ 227؛ ر: 2594.

عمر: «سألْتُ مالكَ بْن أنسٍ عنْ شُرَحْبيل بن سَعْد، فقال: ليْس بثقة»[1]. الحاكم: «روى عنْه مالك، بعْد أنْ كان يُسيءُ الرّأْي فيه»[2]. زاد مغلطاي: «ويقال: إنّ الرّجل الذي روى عنْه مالكٌ حديث: «اصطْدتُ نُهَساً» في كتاب الحجّ: شُرَحْبيل بْن سعْد وهو يُضَعّف، وإنما ترك مالك تسْميتَه لذلك». قلت: وكذاك وقع في طرر نسخةِ الموطأ من رواية يحيى[3]. يحْيى بْن مَعين: «لا شيْء[4]». وزاد: «هو ضعيفٌ»[5]. ابن سعْد: «كان شيْخاً قديماً. روى عن زيْد بْن ثابت، وأبي هريْرة، وأبي سعيد الخدْري، وعامّة أصْحاب رسول الله ﷺ، وبقي إلَى آخر الزّمان حتّى اخْتلط، واحْتاج حاجةً شديدة، ولهُ أحاديثُ، وليْس يحْتجّ، به» اهـ[6]. قلت: أي عند انفرداه، ولذلك لم يخرجْ له البخاريُّ في صحيحه، وأخرج له في الأدب المفْرد معتضِداً بغيْره.

---

(1) مغاني الأخيار: 2/ 11.

(2) إكمال تهذيب الكمال: 6/ 228؛ ر: 2364.

(3) نسخة الخزانة العامة بالرباط 807 ج، وهي أصْلُ عمل د. الأعظمي. وتصحّف «نُهَساً» على طابعي إكمال التهذيب، وهو «بِضَم النُّون وَفتح الْهَاء وَآخره سين مُهْملَة: طَائِرٌ يشْبه الصُّرَدَ» كما في المشارق (2/ 30).

(4) تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: 2/ 227؛ ر: 2595.

(5) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: 108؛ ر: 291.

(6) الطبقات الكبير: 7/ 304؛ ر: 1789.

ووقع في كلام عليّ بن المديني - نقلاً عن ابن عيينة - تبْيانُ ما لأجله ضُعِّف: «لمْ يكنْ بالْمدينة أحدٌ أعْلمُ بالْمَغَازي منْه، فاحْتاج؛ فكأنّهم اتّهموه!»[1]. ولم يقطعْ عليّ بن المديني بهذه الِجرْحة كما ترى، لكنّها في دائرة الاحْتمال.

فقد اجتمع له بأخَرةٍ اختلاطُ الهرَم، وضرورةُ الخَصاصة، وإلى هذا تتوجّه التّهمةُ لدى ابن ذئْب وغيْره في ظني، إذْ هو قديمُ السّماع، فلوْ سيمَ بالْكذبِ لأوّل الأمْر لم تطُلْ روايتُه، فيظْهرُ أنه لو تفصّى ما سُمع منْه قديماً عمّا تأخّر لقُبِلَ الأوّلُ ونُفي الثاني، فلمّا كان ذلك عَسِراً - مع الاتهّام صحّ أم لا - أوْرَدَهُ البرقيُّ في «باب منْ كان الأغْلب عليْه الضّعْفُ في حديثه، وقدْ ترك بعْضُ أهْل الْعلْم بالْحديث الرّوايةَ عنْه» كما في إكمال ابن قليج[2]. فيكونُ أصحُّ ما يذْهبُ بحديثه الاخْتلاط والحاجة، وهو ما أوقع الرجل في عدم الثقة بعلمه بالسير وتخليطه في الأسماء، فكان أن سمع موسى بن عقبة بذلك فقال: «وإنَّ الناس قد اجترؤوا على هذا»؛ فدبّ على كبر السن، وقيَّدَ من شهد بدراً وأُحداً، ومن هاجر إلى الحبشة والمدينة، وكتب ذلك»[3]، وهذا يشهد له كلام مالك الآنف الذكر.

---

(1) الجرح والتعديل: 1/ 37؛ وبمعناه في تاريخ ابن أبي خيثمة: السفر الثالث: 2/ 227؛ ر: 2595.

(2) 6/ 228.

(3) سير أعلام النبلاء: 6/ 116.

وينبغي أن يكون موسى بن عقبة فد انتهض لكتابة مغازيه على واسع معرفته بها قبل سنة 123هـ - وهو تاريخ وفاة شرحبيل -، ويلزم منه أيضاً أن يكون قد عُمِّر بعدها ليمتدّ حبلُ عمره إلى عام 141هـ؛ لأنّ عبارةَ «فدبّ على كبر السّنّ» تفيدُ أنه ألّف الكتاب بعد أن شيّخ وأخذت منه السّنُّ العالية، فكيف وقد عاشَ بعد ذلك ثمان عشرة سنة.

ولنا أن نفهم مما مرّ أنَّ موسى قد احتفظ بحدّة الذّهْن والحافظةِ الْواعية إلى آخر سنّه، وهي سيما تدلّ على شدّة الضبط وكمال التثبّت، وهو ما سوَّغَ لتلميذيْه مالك والشافعي أن يعُدّا مغازيه أصح المغازي، فقال الإمام الأصبحي: «عليك بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة؛ فإنه أصح المغازي»[1]، وأردف في أخرى: «فانه ثقة»[2]. وقال المطّلبي: «ليْس في المغازي أصحُّ منْ كتاب موسى بْن عُقْبة»[3].

(هـ) - أنّه عملٌ خالصٌ لابْن عُقْبة:

لأدلّةٍ منْها:

- انْضباطُ روايتِه عنه، فإنّه ليْسَ يُعْرفُ له غيْرُ روايتيْن.

- أنّه براءٌ منْ التدخُّلات الصّريحة للرُّواة - مثْلما لابن إسحاق في بعْضِ نسخه، كرواية يونس بْن بُكَيْرٍ عنْه، لقلة الآخذين عن موسى

(1) المعرفة والتاريخ: 3/ 371؛ الجامعُ للخطيب: 2/ 195؛ ر: 1593.

(2) الجرح والتعديل: 8/ 154.

(3) الجامعُ للخطيب: 2/ 164؛ ر: 1498.

وعدم خروجه عن الحجاز خلافَ ابن إسحاق -، فليْس يُعْرَفُ مزيدٌ مؤثّرٌ على كلام موسى أو تدخُّلٌ فيه؛ لا في النسخة الْواصلة إلينا ولا في النّسخ الافْتراضيّة المبْثوثة في تضاعيف الْكتب المبسوطة، كدلائل النبوة للبيهقي، ومعجم الطبراني الكبير، وتاريخ دمشق... إلاّ ما كانَ من الخلف اليسير الملاحظ بين رواية ابن فليح وإسماعيل، وذلك من الفروق المعتادة في الروايات عامّةً.

- إصفاقُ العامّة وتوارُدهم في كتبهم على عزْوِ كثيرٍ مما في النّسخة عندنا لابن عُقْبة، من غير منازعةٍ أو تردّد.

(و) - حفْظُه لفرائد من النّصوص لا توجد إلاّ فيه، ودوْرُه في تَلافيها:

ذلك أنّ بعْض النّصوص عند موسى فاردةٌ لـمْ ينْقلْها عنه ناقل[1]؛ ومنه الفصل الطويل الذي عقده المؤلّف لتسمية منْ «قُتل منَ الْمشْركين منْ قريْش» في غزوة أحد[2]، إلى قوله: «فجميعُ منْ قُتل من الْمشْركين يوْمَ أُحُدٍ ستّة عشر رَجُلاً»؛ قدرُ صفْحِ ورقةٍ، فإنّي على شدّة التّفْتيش لم أجدْ من نقله.

ويُلْحَقُ به في عدم الْوِجْدان وانْفرادِ النّسخة به، الفصْلُ الذي عَقَدَه لتسمية من قُتل يوْمَ الْخنْدقِ من الْمسْلمين من الأنْصار، ثمّ منْ بني عبْدِ

(1) وليس يمنع ذلك أنّ أبْعاضَها قد يُنْقَلُ عنْ غيره بسياق مقارب.

(2) المغازي: 43 و-43 ظ.

الْأَشْهل، ومنْ بني سَلَمَة، ومنْ بني دِينار. وتسْمية أولئك الذين قُتلوا منْ كفّارِ قريْشٍ ثمّ منْ بني مَخْزوم، ومنْ بني عبْد الدَّار، ومنْ بني عامِرِ ابْنِ لُؤَيّ. ومن قُتل يوْمَ قريْظةَ منَ الْأنْصارِ ثمّ منْ بني الْحارِثِ بْنِ الْخزْرج[1].

ومنْه أيْضاً قوله: «وقالتْ عائشةُ رحمها الله زوجُ النّبيّ ﷺ: كان كَلْمُ سَعْدِ بْنِ معاذ قدْ بَرَأَ وتحَجَّرَ للْبُرُوِّ، وإنّه دعا الله عز وجل فقال: اللّهمّ فاطرَ السّموت والارْض، إنْ قدْ علِمْتَ أنْ لمْ يكنْ في النّاسِ قوْمٌ أبْغضَ إليَّ منْ قوْمٍ كذّبوا رسولكَ وأخْرجوه، وإنّي أظُنُّ أنْ قدْ وُضِعَتِ الْحرْبُ بيْننا وبيْنهم، فإنْ كان - يعْني - بيْنَنا وبيْنهمْ قتالٌ فأبْقِني لقتالهمْ، وإنْ كنْتَ قدْ وَضَعْتَ الْحرْبَ بيْننا وبيْنهم، فافْجُرْ هذا الْكِلَام، فاجْعلْ وفاتي فيه. فَفَجَرَهُ اللهُ عز وجل كما ذكروا، وإنّه لنائمٌ بيْن ظَهْرَيِ اللّيْل، فما دُرِيَ به حتّى تُوفّي، وما رَقَأَ الْكَلْمُ»[2].

ومن اللّوائح التي لم أجدْ منْ نقلها عنه برُمّتها أوْ سبقَهُ إليْها بحسب الْوجْدان[3]، تسْميتُه لمن قُتل يوم الخندق من المسلمين - وما ينْدرجُ تحْت كلّ عنْوان تالٍ -:

---

(1) ن المغازي: 54 ظ- 55 و.

(2) المغازي: 53 ظ.

(3) إلا عبارة وحيدة نقلها ابن أبي خيثمة عنه. ن التاريخ الكبير: س 3: 2/ 51؛ ر: 1685.

«- من الْأَنْصار ثمّ منْ بني عبْدِ الْأشْهل. . .

- ومنْ بني سَلَمَة. . .

- وقُتل منْ بني دِينار. . .

- وقُتل منْ كفّارِ قريْشٍ ثمّ منْ بني مَخْزوم. . .

- ومنْ بني عبْد الدَّار. . .

- ومنْ بني عامِرِ بْنِ لُؤَيّ. . .

- وقُتل يوْمَ قريْظةَ منَ الْأنْصارِ ثمّ منْ بني الْحارثِ بْنِ الْخزْرج. . .»[1].

وانْفردتْ نسْختُنا من المغازي بنصوصٍ طويلة في غزوة الحديبية[2] لم تَنَلْها أيْدي النَّقَلة، ويوشكُ أنْ يكونَ عُظْمُها جديداً يُعرف لأوّل مرّة؛ فمن ذلك من بداية الغزْوة عند قوله: «ثمّ خرج رسولُ الله ﷺ مُعْتمراً في ذي الْقَعْدة، منْ سنة ستّ»، إلى قوله: «والذي نفْسي بيده لا يسْألوني الْيوْمَ خُطّةً فيها صِلةٌ لأرْحامهمْ إلاّ أعْطيْتُهموها»[3]؛ وهو نصٌّ طويل كما ترى، يليه نصٌّ آخر مقارِب: «ويُقال: الذي دلَّ رسولَ الله ﷺ على الطّريق ليْلَتَئِذٍ، عمْرُو بْنُ عبْدِ نُهْمٍ

(1) المغازي: 54 ظ-55 و.

(2) يستثنى من هذا المساق فقرة وحيدة نقلها ابن سيد الناس.

(3) 56 و- 56 ظ.

الْأَسْلميُّ» إلى قوله: «فشَتَمُوهُ ولـمْ يقبْلوا قوْلَه»[1]؛ وهو نحْوٌ منْ ورقةٍ كاملة. وفي نفْس المساق، نصّ آخرُ عَقيبَ ما مرّ؛ من قوله: «وكَتَبَ بيْنهما عليّ بْنُ أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ» إلى قوله: «وآمنَ بعْضُهم بعْضاً»[2]، ومن قوله: « فلمّا رأتْ قريْش ذلك أرْعَبَهُمُ الله»، إلى قوله: ثمّ قال في الرّابعة: «ولِلْمقصّرين»[3].

وأما قصّةُ صفيّةَ بنْتِ حُيَيٍّ بْنِ أخْطَبَ[4]، الْواقعةُ في المغازي عَقيبَ غزْوة خيْبر[5] في قُرابة ورقةٍ بصفْحيْها، فبقيتْ نصّاً بِكْراً لـم يتمّ ترْحيلُه إلى أيّ مصْدرٍ فيما علمْت، وكذلك الشأنُ فيما تلاها منْ «ذِكْرِ قَسْمِ خَيْبَر»[6]، نحو شَطْرِ الخبر.

ويُلْحقُ بهذا فوائدُ لا تجدُها في غيره:

فمنها أنه قد استشهد منْ بني مُعاويةَ بْنِ عمْرو رجل واحد، وهو «أبو الْخطّاب»[7]. بيْد أنّه لا يُوقَفُ له على اسْم، ولم أجدْ من أعاد

---

(1) المغازي: 56 و-56 ظ.

(2) المغازي: 57 و-57 ظ.

(3) المغازي: 57 ظ-58 و.

(4) المغازي: 63 و-63 ظ.

(5) الحق أنها وردت معترضة بين آخر وقائع الغزوة وما تلاها من أكل النبي ﷺ من شاة زينب بنت الحارث المصلية.

(6) المغازي: 66 ظ-67 و.

(7) المغازي: 43 و.

ذكْرَه عنِ ابْنِ عُقْبة، فإلاّ يكنْ في الصّحابة منْ كنْيتُه أبو الْخطّاب غيْر مسمّىً، فهو السّائلُ عنِ الْوِتْرِ في المعجم الكبير للطبراني[1]؛ وفيه: «عنْ رجُلٍ منْ أصْحاب النبي ﷺ يقال له «أبو الخطاب»، وقدْ عقدوا لهذا ترْجمةً في معرفة الصحابة لابن منده[2]، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم[3]، والاستيعاب[4]، والإصابة[5]. لكنّ واحداً منْهمْ لمْ يذْكرْ أنّه منْ شهداء أُحُد. ولسْتُ أدْري أهذا هو المقْصُودُ هنا أمْ غيْرُه؟ وأيّاً ما كان، فذِكْرُهُ عنْد ابْن عُقبة ها هنا منْ فوائد كتابِه.

ولمّا ساق ابْنُ عقْبةَ الْقصيدة التي مطْلعها:

رُمِيَتْ نطاةُ منَ الرّسولِ بِفَيْلَقٍ
شهْباءَ ذاتِ مناكبٍ وفَقارِ

عزاها للْجَبَل بْنِ جَوَّالٍ الثّعْلَبِيّ، قالها حَالَ إسلامه. وقد سمّى الْجاحظُ قائلَ الأبياتِ لُقيْمَ الدّجاج؛ لمّا وهب له النّبيّ ﷺ دجاجَ خيْبرَ عنْ آخرِه. وقال في الْحيوان[6]: «رواه أبو عمرو - يعني: الشّيباني-، والمدائنيّ عنْ صالح بنِ كَيْسان». وهو في السّيرة الهشامية[7] «ابْن لُقَيْم العبسي»؛ وتعلّل له الحافظ في الإصابة[8]

---

(1) 22/ 370؛ ر: 927.
(2) 845.
(3) 5/ 2876؛ ر: 6763.
(4) 4/ 1640؛ ر: 2931.
(5) 7/ 108؛ ر: 9832.
(6) 2/ 277-278.
(7) 2/ 341.
(8) 5/ 688؛ ر: 7566.

بالقول: «فيحْتمل أنْ يكون وافق اسْمُه اسْمَ أبيه». قلت: لعلّ الأوْفق بما قالوه أنْ يكونَ لقباً مضافاً لنسْبتِه إلى القبيلة، أمّا الإسم ففاتَهُمْ، وجَلَبه ابْنُ عُقْبةَ وحْده؛ وهو: الجبل بْنُ جَوَّال الثعلبي، كان يهوديّاً فأسْلَم، له صُحْبة[1]، لكنْ يُشَغِّبُ عليْه أنهم سمّوْهُ في سياقاتٍ مخْتلفة، وذكروا ابْن لُقَيْمٍ هنا فَدَلَّ على المغايرة. وأيّاً ما كان فما عنْد المؤلّف زيادةُ بيانٍ لم نجدْها عنْد غيْره.

وبعض هاته الأفرادِ نبّهنا عليه في حواشي التحقيق.

(ز) - بعْضُ الْأخْبار عند موسى أوْفى وأحْسنُ مَساقاً منْ غيره:

وذلك مثْلُ حديث أبي بَصير بن أسيد بن جارية الثقفي[2]، وقد اسْتوْعبَ نقْلَه بتمامه الْبيهقيُّ في دلائل النبوة[3]، وقال عنْه ابْنُ عبْد الْبرّ قبْلَه: «ذكر موسى بن عقبة هذا الخبرَ في أبي بصير بأتمّ ألْفاظٍ وأكْملِ سياقٍ»[4].

وكذلك سياقتُه لغزْوة بدْر، وقد التفت إلى ذلك الْبيهقيُّ في دلائل النبوة[5]؛ فإنّه بوّب قبْل نقْلِ كلام موسى: «بابُ سياقِ قصّة بدْرٍ عن

(1) جامع الرعيني: 1/ 482؛ ر: 866.

(2) المغازي: 59 و-61 و.

(3) 4/ 172-175.

(4) الاستيعاب: 4/ 1613؛ ر: 2875.

(5) 3/ 101.

مغازي موسى بن عقبة فإنّها فيما قال أهل العلْم أصحُّ المغازي، ولْنَأْتِ على ما سقطَ منْ تلْك الْقصّة عمّا ذكرْنا منها في الأخبار المتفرّقة». ومعناه أنّه جعل كلام موسى أصلاً، ثم بنى عليه ما لمْ يقعْ عنده من كُتب غيْرِه. وعرفَ الذّهبيّ قيمةَ هذا السياق أيضاً فكتب بخطّه حاشيةَ نسْختِه من السّيَر[1] - وقدْ أعمل الاخْتصارَ في كلام موسى -: «هذه الْقصّةُ في مغازي موسى بن عقبة في اثْنتيْ عشرة ورقةً مسطرة ستة عشر».

(ج) - إيجازُ الكتاب وتطْبيقُه مفَاصلَ أغْراضِ السّيرة:

فقد قال مالك عن مؤلفه: «لمْ يكثّرْ كما كثّر غيْرُه»[2]، وعنه أيضاً من طريق آخر: «مع صِغَرِه وخُلُوِه منْ أكْثر ما يُذْكرُ في كتب غيْره»[3]؛ وفيه تعْليلُ الْأصحّيّة. وعقّب الذهبيّ: «هذا تعريض بابن إسحاق، ولا ريب أنّ ابْنَ إسحاق كثّر وطوّل بأنساب مستوفاة، اختصارها أملح، وبأشعار غير طائلة، حذفها أرجح، وبآثار لم تصحح، مع أنه فاته شيء كثير من الصحيح، لم يكن عنده، فكتابه محتاج إلى تنقيح وتصحيح، ورواية ما فاته»[4].

---

(1) ن: سير أعلام النبلاء: 1/ 344-351.

(2) سير أعلام النبلاء: 6/ 115.

(3) الجامعُ للخطيب: 2/ 164؛ ر: 1498.

(4) سير أعلام النبلاء: 6/ 115-116.

فظهر أنَّ إيجازَه بادٍ في:

- اقْتصادِه في ذكْرِ الْأنْساب.

- حذْفِ الأشعار غيْرِ الطّائلة مما لا يخدمُ الغرضَ الآكدَ من التأليف.

- تحرّي صحّة الآثارِ التي يوردُها، فلا يكثّر بجلب الضّعيف.

- التّوقّي مما ليس له خِطامٌ ولا زِمام.

ولهاته العلل متضافرةً قال أبو الرّبيع سليمان بن موسى الكلاعي (ت634هـ): «كتاب ابْن عقبة وإنِ اخْتصره جدّا، فقد أحسن العبارة، وأتى مواضع من المغازي حَذَاها بسْطُه، وحماها اخْتصارُه»[1]. . . . وقد «اسْتحْسن الأئمّة اقْتصادَه واقتصارَه»[2].

خامساً - دلالةُ «الزّعْم» في مغازي ابْن عقبة:

تكررت مادة «الزّعْم» الخارجةُ عنْ بابها في نصّ المغازي، نحْواً منْ إحْدى وثمانين مرّة، وتلقّف الْبعْضُ وقوعَها في الْمناقلِ فجعلها ذريعةً للحُكْم بتضعيف أخْبار الكتاب، مع أنّ «الزّعْم» يعني القوْلَ وغيْرَه، وقد أفاض في شرح مَحاملِه ابْنُ برّيّ في حواشيه على الصَّحاح[3]، والذي يعْنينا منها مُطْلقُ الْقوْل، وهو الذي تتوجّه به

(1) الاكتفا: 1/ 3. (2) الاكتفا: 1/ 2.

(3) ن خزانة الأدب للبغدادي: 9/ 132-134.

الْقضيّة، لكنْ دفعه السّيرافيُّ بأنه «لوْ كان الزّعْمُ في معنى الْقوْلِ الْمحْض، لحُكِيَ ما بعْدَه ولم يُنْصَبْ، كما يُفعل ذلك بعد الْقوْل إذا قلْت: «قال زيدٌ عمْرو قائمٌ»»[1]. والظّاهر أنّه عنْده قوْلٌ على صفة؛ أي أنّ الزّعْم: «قولٌ يقْترنُ به اعْتقادٌ ومذهبٌ، وقدْ يصحّ ذلك وقد لا يصحّ».

ومنْ أقْوى ما يشهد لهذا الاستعمال قولُ سِيبويْه: «زعمَ الْخليلُ»، لكنّ ابن عطيّةَ وجّهه بأنّه «إنّما يسْتعْملُها فيما انْفرد الْخليلُ به»[2]، فكأنّه انْتقدَ هذا الصّنيعَ عليه بالقول عَقيبه: «وكان أقْوى رُتَبِ «زَعَمَ» أنْ تبْقى معها عُهْدةُ الخبر على الْمُخْبِر». وأفْصح عن ذلك منْ غيْر مُواربة في موضع آخر فقال: «والزّعْمُ إنما هو مستعملٌ أبداً في غيْر اليقين، بلْ أغْلبُه في الْكذب... وأرْفعُ موْضعه أنْ يسْتعْمل «زعم» بمعنى أخبر؛ حيث تبقى عُهْدةُ الخبر على المخْبِر، كما يقول سيبويْهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «زعم الخليل»»[3].

---

(1) شرح كتاب سيبويه: 1/ 453.

(2) المحرر الوجيز: 2/ 590. وهو مضمون قوله أيضاً (8/ 320): «ولا توجد «زعم» مستعملة في فصيح من الكلام إلا عبارة عن الكذب، أو قول انفرد به قائله فيريد ناقله أن يبقي عهدته على الزاعم، ففي ذلك ما ينحو إلى تضعيف الزعم، وقول سيبويه: «زعم الخليل» إنما يجيء فيما انفرد الخليل به».

(3) المحرر الوجيز: 5/ 621-622.

واحْترز أبو حيّان عنْد نقْلِه كلامَ ابن عطية - منْ غيْر عَزْوٍ - عنْ مَحْمَلِ الانْفراد فحسْب، بأنْ ألْحقَ به صفةَ الْقوّة فقال: «إنّما يسْتعْمله س[1] فيما انفرد به الخليل وكان قويّاً»[2]، على معْنى أنّ سيبويه لا يريدُ إبْطال قوْلِه[3]؛ وهو تقْييدٌ سديدٌ.

وتخلّص صاحب الْجاسوس على القاموس[4]، عنْد قوْلِ صاحبِ الْأصْل: «الزَّعْمُ مُثَلَّثَةً: القولُ الحقُّ، والْباطلُ، والكَذِبُ: ضِدٌّ. وأكثرُ ما يقالُ فيما يُشَكُّ فيه»[5]: بأنّ أصْلَ وضْعِ الزّعْم مرادفٌ لمعْنى الْقوْل، ولذلك اقْتصر عليْه الْجوهريّ[6].

واسْتدلّوا منْ كلام العرب للزّعْم يقعُ على ما ليْس بباطلٍ بقوْل كُثَيِّر[7]:

وقـدْ زعـمـتْ أنّـي تـغـيّـرْتُ بـعْـدَهـا

ومــنْ ذا الــذي يــا عَــزَّ لا يــتــغــيّــرُ

---

(1) رمز لسيبويه في كتب النحو.
(2) التذييل والتكميل: 6/ 25.
(3) عروس الأفراح: 1/ 514.
(4) 298-299.
(5) القاموس المحيط: 1117.
(6) ن الصحاح: 5/ 1941؛ شمس العلوم: 5/ 2797.
(7) ديوانه (328)؛ التذييل والتكميل: 6/ 24؛ تمهيد القواعد لابن ناظر الجيش: 3/ 1479.

تـغـيّـر جـسْـمـي، والْـخـلـيـقـةُ كـالـتـي
عـهِـدْتِ، ولـمْ يُـخْـبِـرْ بـسـرِّكِ مُـخْـبـرُ

وإذْ لاسْتعْمال موسى وجْهٌ سائغٌ في العربية، فليْس يُقْسَرُ على خلافه لمجرّد تَوارِيه عنْ مجال التّداوُل اللّغوي المعاصر.

ولا يأْتي الزّعْم على بابه عنْد ابْنِ عُقْبة إلاّ حين يقْرنُه بنسْبةِ العلْم إلى الله، فيقول: «زعموا والله أعلم»، ولمْ يقعْ له هذا الاقْترانُ في أطْواء النّصّ إلّا أرْبعَ مرّات[1].

سادساً - صنيعُ موسى امْتدادٌ طبيعيٌّ متطوّرٌ لعُرْوةَ وابْنِ شهابٍ عمودَيِ المدْرسةِ السّيريّة المدنية[٢]:

في ظنّي أنّ الثلاثةَ هؤلاء يعاسيبُ ممثّلي المدْرسة المدنيّة، فقد تواردوا على إغْناء المتْن السّيريّ، واعتدّوا بالترقّي في سُلّم الْإجادة فيه، فقيّدَ عُرْوةُ أشتاتاً من المرْويّات، واعْتمده ابن شهاب، ثمّ اعْتمدهما معاً موسى بْنُ عقبة، يزيدُ بعْضُهم على بعض؛ وبهذا يُفْهمُ وجْهُ التّناصّ اللّائح في آثارهم.

وفيما يتلو وجْهُ زعْمِنَا أنّ موسى امْتدادٌ:

---

(1) المغازي: 70 ظ؛ 71 و (موضعان)؛ 73 و.

(2) هذا المبحث كالحديث عن موارد موسى بالتّبع.

أوّلاً - لعُرْوة بن الزبير (ت94هـ)؛ وكيْف تأدّت إليْه مرْويّاته؟:

ألمحْنا في مراسم ترجمة المؤلف أنّ ولاء الزّبيْريّين قد أحاط به من جهة أبويْه، وإلى هذا فقدْ أفاد من البيْت الزبيري والذين يُنْموْن إليْه، فسمع من عُرْوة، وزوْجِ الزّبيْر بْن الْعوّام، وأفاد منْ أبي حَبيبةَ جدّه لأمّه، وسمع منْ يحْيى بْن عبّادِ بْنِ عبْد الله بْنِ الزّبيْر الْقرشيّ الْأسدي، وروى عنْ عبْدِ الْواحد بْن حمْزةَ بْنِ عبْد الله بْنِ الزّبيْر الْحجازي. . . ولعلّ ثمّةَ أمثالَ هؤلاء طُوِيَ ذكْرُهم فلمْ يصلْنا.

وقدْ كان معْدوداً فيمنْ يتعْهدُهمْ آلُ الزّبيْر كما يظْهر، فقد حكى ابْنُ وهبٍ قال: «سمعْتُ مالكاً يقول: كان عامرُ بْن عبد الله بْنِ الزّبيْر يرْكبُ بناسٍ من الْقرّاء إلى نخْلِه، فيُطْعمُهم؛ منهم: موسى بْن عقبة»[1]. وفائدةُ الْخبر تنْصيصُه على أنّ موسى من الْقرّاء الذين كان يُرَفّعُ بهم عامرٌ - وهو منْ وُجُوه بيْته وعُبّادِهمْ[2] -، وفيه معْنى اشْتهارِ ذكْره بالعلْم في هذا الْبيْت، ولاسيما مع اعْتبارِ أنّ عامراً مات قبْل سنة أربع وعشرين ومئة أوْ بعْدها بقليل[3]، فتكون لهُ مكانةٌ قديمة لا كما زَعَم منِ ادّعى أنّه طلب العلْم بأَخَرة.

ويرتبط بهذا التّقْدير، أنْ كثُر تلاميذُه الآخذون عنه من الزّبيْريّين

---

(1) الطيوريات: 3/ 854؛ ر: 769.

(2) ن المنتخب من نسب قريش: 240.

(3) ن تهذيب الكمال: 14/ 59.

ومواليهم؛ ومنهمْ: عبْدُ الله بن مُصْعَب الزّبيْريّ المدنيّ الأمير (ت184هـ)[1]، وإسْماعيلُ بْنُ إبْراهيم بْنِ عُقْبة بْن أبي عيّاش الْمِطْرَقي (ت بعد 160هـ)[2] - ابن أخيه -، وعبْدُ الملك بْنُ يحْيى بْنِ عَبّادِ بْنِ عبْد الله بن الزبير[3]، وداودُ بْنُ عطاء الْمُزَنيّ المدني[4] الذي يُقال إنّه مولى الزّبيْر.

وإذْ ثبتَ أنّ الْوشيجةَ بيْن موسى وآل الزّبيْر متينةٌ بالْقدْر الذي دللْنا عليْه، فإنّ حجر الدَّسْت في عِلْمِ هذا الْبيْت بالسّيرة وتَحَفِّيهِ بها هو عرْوةُ ابن الزبير، وهو شيخُ موسى منْ غيْر شكٍّ، عاصره ولقِيَه وسمِعَ منه، وصرّح بالسّماع منْه في سندٍ صحيحٍ على شرْط الشّيْخيْن، أخْرجه الْحاكمُ والْبيْهقيّ معاً منْ طريق إسْماعيل بْن أبي أُويس؛ قال: حدّثنا إسْماعيل بْن إبْراهيم بن عقبة، عن عمّه موسى بْن عقبة؛ قال: حدّثنا عُرْوةُ بْن الزّبيْر، أنّ مرْوانَ بن الْحَكَم حدّثه أن عمر رضي الله عنه حين طُعِنَ قال: «إنّي رأيْتُ في الْجَدّ رأيا، فإنْ رأيْتم أنْ تتّبعوه. فقال عثْمان: إنْ نتّبعْ رأْيكَ فإنّه رشْدٌ، وإنْ نتّبعْ رأْيَ الشّيْخ قبْلكَ فنِعْمَ ذو الرّأْي كانَ»[5].

(1) أخبار مكة للفاكهي: 2/ 337؛ ر: 1653.

(2) صحيح البخاري: 3/ 147؛ ر: 2573.

(3) أخبار مكة للأزرقي: 2/ 128.

(4) الطبقات الكبير: 4/ 109؛ ر: 3702.

(5) المستدرك: 10/ 21؛ ر: 8182؛ السنن الكبرى للبيهقي: 12/ 543؛ ر: 12550.

وفائدةُ هذا الإيراد، أنّ تعْليقَ موسى لأخْبارِ عرْوةَ أوْ إدْلائِهِ إليْه بابْنِ شهابٍ لا يدْفع السّماع منْه، ولذلك علّةٌ هي علّةُ تعْليقه للنّقول عن الزّهْريّ أيضاً[1]. وبيانُه، أنّه لم يكنْ منْ عادة مُشْترِعي الكتابة التاريخيّة في الْمدينة أنْ يُنيطوا كلّ موادّهم بمخارجِها، فهذا أشدُّ وطْأةً أو مُكافئٌ لعُسْر إيراد الأسانيد، وقدْ عنّاهم أمْرُها حتّى اسْتصْحبوها منْ غيْر ذكْر - أعني في دقّة انتخال الأخبار -، ولذلك لمْ يسمّ ابن عقبة منْ مَنَاقله إلاّ ابْنَ شهاب وعرْوة بن الزبير، على أنّ هذا وقع ذكْرُه ستّ مرّات، ثلاثٌ منْها باسْتقلال، وثلاثٌ أُخَرُ منْ طريق الزهري[2]، وإنْ كنّا على بيّنة منْ أنّه يُدْلي إلى عُرْوةَ في عُظْم الْمحالّ منْ طريق ابن شهاب. ويغْلبُ على الظّنّ من خلال اسْتقْراء هاته المواضع أنّه لا يُسمّي عروة فيها إلاّ حيْثُ يَعِزُّ على عامّة المدنيين معْرِفتُها، فينْبغي بحَسَبه أنْ تُعْزَى إلى رأْسٍ في الْفنّ خروجاً من الْعُهْدة؛ وإنّما جنحْنا إلى هذا التّوْجيه، لما سيأتي عندنا منْ أنّ منْهج الاسْترْسال التاريخي في الكتابة عند ابن عقبة، مُعادِلٌ في مرْجعيّته لعمل أهل المدينة، فلذلك ساق أغْلب الأخبار غيْرَ مَنُوطةٍ برواتها، اعْتمادا على اشْتهارها في المجال التّداوليّ المدني.

---

(1) سيقع إشباعُ الكلام فيها بعد حين.

(2) 13 ظ؛ 28 و؛ 43 و؛ 54 ظ؛ 82 ظ (موضعان).

ويرْتبطُ بما مرّ إشْكالٌ وجيه؛ وهو: لمَ لمْ يُسْندْ موسى عنْ عُرْوةَ ما أفاد منه؟.

والجوابُ أنّ عرْوةَ لمْ يؤلّفْ كتاباً مسْتقلاً في المغازي على الهيْئة التي تقْتربُ ممّا صنع ابن عقبة؛ لأنّه لمْ يطْمحْ إلى ذلك، وإنّما أجاب عن أسئلة وُجّهتْ إليه بحسب ما اتّفق، وحيْثُ إنّه كان حفيّاً بالتّقْييد، شديدَ الْكَلَف به - مثْلما يدلّ على ذلك ما نقله ابن عقبةَ نفْسُه عنْه منْ نَدَمه على تحْريق كتبه: «كتبْتُ الحديث ثمّ محوْتُه، فوددْتُ أنّي فديْتُه بمالي وولدي، وأنّي لمْ أَمْحُهُ»[1] - فقد احْتفظ بنُسخ من هاته الْأجْوبة أوْ حُفظت له، وقد قدّرْنا هذا بالنظر إلى طُولِ هاته الأجوبة وأنّها ممّا يبْعُدُ أنْ تُتناقَلَ لوْلا آليّة التّداول الْكتابي.

والأمْرُ بعْد ذلك يسير، فإنّ موسى إنْ لمْ يتأتّ له سماعُ تفاريقِ هاته الأجوبة منْ عرْوةَ نفْسِه - وما كان ليتفطن أحد من ولده قيْدَ حياته لجمعِها لتفرقها وتباعدِ ما بين أوقات صدورها -، حين لمْ تتهيّأْ له الحاجةُ إليْها إلاّ عنْد همّه بالتّأليف، وقدْ توفي صاحبُها إذاك، فقد تمكّن من الحصول عليْها في صحائفَ بطرقٍ معْتبرة في الرّواية من أحدِ طريقيْن أوْ منْهما معاً: إمّا منْ طريق شيْخِه الأثير ابن شهاب - وعرْوةُ منْ موارده السّائغة كما هو واضح -، وإمّا منْ طريقٍ آخرَ أعْلى، وهو طريقُ أبي المنذر هشام بن عروة بن الزّبيْر (ت147هـ)، وينبغي أن نُفْرِد

---

(1) تقييد العلم: 103؛ ر: 88.

له قرْصا في الْعُرْس، فقد عدّه مسْلم بن الْحجّاج: منْ عُصْبةٍ همْ آكدُ «منْ روى عنْ عرْوة بْن الزبير منْ وَلَدِه وَمَواليه»[1]. وقلْنا إنّه طريقٌ ثانٍ محْتملٌ لموسى بضمائم:

1 - ما ذكرْناه من اخْتصاصِ هشامٍ بالرواية عن أبيه في دائرةٍ ضيّقة، ولاسيما ما يتعلّق بالمغازي؛ وممّا نقله هشام عن والده عروة منْ أخبارها ما نقله مسْلم في صحيحه[2] منْ طريقه منْ قصّة انْفجار كَلْمِ سعْدِ بن معاذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وما نقله الْبلاذُريُّ في أنْساب الأشراف[3] عنه من أخْذِ عبّاسٍ الْبيْعةَ للنبيّ ﷺ في الْعقبة الْكبرى. . .

2 - أنّه ورث دفاترَ أبيه، إذْ كانَ هو وارثَ علْمه على الحقيقة، فإنْ تمحّض أنّ ابن عقبةَ سمع منْ والده، وتأتّى لهشامٍ أنْ يأْخُذَ عنْ موسى بدوْره كما ذكرنا آنفاً، فلا جَرَمَ أن المؤلفَ قدْ أفاد منْ علاقته به في تحْصيلِ أصولِ عرْوةَ التي لم تأْتِ عليْها النّار.

3 - ما عُرف عنْ هشامٍ - تَبَعاً لوالده - منْ أنّ «عرْضَ الْحديث والكتاب سواءٌ»[4]، فقدْ قال بكّار بْن محمد بن جارست: «حضرْتُ هشام بن عروة وجاءه ابْن جريج بصحيفة فيها حديثٌ من حديثه،

(1) رجال عروة بن الزبير، للإمام مسلم: ص 119؛ ضمن العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: مجلد 54؛ يناير، 1979 م.

(2) 3/ 1390؛ ر: 1769.

(3) 4/ 17.

(4) تاريخ ابن أبي خيثمة: س3: 1/ 252؛ ر: 867-868-869.

فقال: يا أبا المنذر؛ أُحَدِّثُ بها عنك؟ فتصفّحها هشام ثمّ قال له: «حدِّثْ بها عني»»[1]. ويتأسّسُ على هذا أنّه من الميْسور لموسى أن يحصّلَ أصولَ عرْوةَ وأجوبته وينْقُلَ عنها بدلالة ولدِه هشام.

4 - ما عُرف من المؤاخاة والتّوادِّ بين هشام وموسى، بلغت بهشام أنْ يخبر عن نفْسِه - رواه الحميّديُّ عن سفيان به[2] - قال: «إنّما كنْتُ أجيء إلى المدينة من أجْل موسى بن عقبةَ ألْقاه، فلمّا مات موسى بن عقبة تركْتُ المدينة». قال سفْيان: «وكان هشام إذا قدم المدينة أخْلَوْا له مُصَلَّى النبي ﷺ». قلْت: وناهيك بهذا الخبر دلالةً على جلالةِ موسى في نفْسِ هشام.

فيتحصّلُ ممّا مرّ أنّ موسى سمع من عروة في الأحْكام قيْدَ حياتِه، وحاز أجْوبته منْ ولده هشام، نسَخَها عنْه وعَرَضَها عليْه، أو مكّنَه منْ أصْله فعارضه بنسخته، ويشْهدُ لمعهودِ صنيعِ أبي المنْذر بوضوحٍ ما حكاه يحْيى بْنُ الزبير؛ قال: «أخْرج إليّ هشام بن عروة دفْترا فيه أحاديثُ فقال: هذه أحاديثُ أبي سمعْتُها منه، فخذْها عنّي هكذا، ولا تقلْ كما يقول هؤلاء: لا آخذُها عنْك حتّى أعْرضَها عليك، فخذْها فقد صحّحْتُها وعرَضْتُها»[3]. وينبغي التّنبُّه إلى العبارة الأخيرة؛ لأنّها

(1) تاريخ ابن أبي خيثمة: س 3: 1/ 251؛ ر: 865.

(2) تاريخ دمشق: 60/ 466.

(3) تاريخ ابن أبي خيثمة: س3: 1/ 252؛ ر: 870.

تُخْرِجُ النّقْلَ عنْ دائرةِ الْوِجادة، وتجْعلُه في مَصَافّ الْإجازة المقْرونة بالمنَاولة، وهو سبيلٌ قويٌّ في الرّواية.

وتُسْلمُنا محاولةُ تقفّي سبيلِ موسى إلى عرْوة، إلى **ملاحظةِ شدّة شَبَهِ مقاطع من كتابه في المغازي بمرْويّات شيخه**، يكادان بحسب النصوص التي مكّنتْنَا من الموازنة يلْتقيان في الْمَسَاقات والْعبارات[1]. ولمْ يزل البيهقي يقْرِنُ سياقات كلام موسى إلى كلامِ عروة وأنّهما بمعنىً، إلاّ خُلْفاً يسيراً، وكثيراً ما يسْتعيضُ بأحدهما عن الآخر؛ وذاك منْ قَبيل قوْلِه: «لفْظُ حديث موسى بن عقبة، وحديثُ عرْوةَ بمعْناه»[2]. ولربّما سكت عنِ الْبيان بصنيعه منْ جعْلِ كلامِ ابْن عُقْبة رديفاً لكلام عروة، دلالة على التّماهي بين كلامهما فيما تَقَاربا فيه. ومنْ مُثُل ذلك أن البيهقي لمّا ساق قصّةَ الْحجّاج بْن عِلاط السّلميّ لتخْليص مالِه منْ خيْبر، وفيها ارْتجازُ العباس بابْنٍ له قُثَم، ساق كلام عروة بن الزبير يتضمّن الرّجز، ثم قال عَقيبَه: «وسقَطَ الرّجزُ من رواية موسى بن عقبة»[3]. وفيه دليلٌ على أنه كان يقرن الكلاميْن إلى بعض، لشدة تقاربهما وتماثُلهما.

---

(1) ن للمثال: «قصة صفية بنت حيي بن أخطب» في مرويات عروة من جمع الأعظمي.

(2) دلائل النبوة: 5/ 226.

(3) ن دلائل النبوة: 4/ 267.

ومع أنّي لا أحبّذُ الْقضاءَ والْوِزانَ بيْن عمليْهما لأنّ أحدهما ماثلٌ والآخرَ غائب[1]، فإنّ اخْتلاف الدّاعي لديْهما، مؤثّرٌ بشكْلٍ لازب فيما ترتّب عنْه منْ شكْل الْأجوبة أو التّصْنيف، وهو اعتبارٌ له رُجْحانه، فإنّ عروة كتب ما كتب في المغازي أجْوبةً عن أسئلةٍ وُجّهتْ إليه من جهات شتى؛ منْها ذاك الذي وجّهه إليه عبد الملك بْن مروان[2]، حكى مُصْعب ابن عبد الله الزبيري؛ قال: «حدّثنا عبد الله بن معاوية، عن هشام بن عروة، أنّ عروة بن الزبير كتب إلى عبد الملك بن مروان: أما بعد؛ فإنك كتبْتَ إليّ تسْألني عنْ خديجةَ بنْتِ خويلد متى توفّيتْ، وإنّها توفيت قبْل مخْرج النّبيّ ﷺ منْ مكّةَ بثلاث سنين»[3]. وأظنّ أنّ الْجواب أطْولُ من هذا بكثير بحسبِ ما يظْهرُ من المناقل، لكنّ المؤلفين يجْتزؤون من العبارات ما يوافقُ مَحَلّ الشاهد. ومنْها أيضاً النّصّ الطويل الذي ساقه

(1) مع جهود الباحثين في جمع مرويات عروة، إلا أنها في نظري تغفل دلائل بنيوية حاسمة في الدلالة على المنهج. وانظر ما يرد لي في التعليق على قيمة النسخة وظهور ذلك في حفظها لسياقات نصوص كثيرة نقلها العلماء عبر العصور، من غير إناطتها بمواضعها الأصلية.

(2) كان ما بين عروة وبني مروان متجها: هو معتزل شؤون السياسة، وهم يقدرون علمه؛ حتى كان يشفع في الحوائج عندهم، فقد كتب للوليد بن عبد الملك، يعتذر عن ذنب أذنبه كعب العبسي، فأجيب إلى ما يحب. ن جمهرة رسائل العرب: 2/ 253-254.

(3) الاستيعاب لابن عبد البر: 4/ 1825؛ مناقب علي لابن المغازلي: 403؛ ر: 384.

الطّبريّ عن «هشام بن عُرْوة عنْ عُرْوةَ أنّه كتب إلى عبْد الملك بْن مرْوان: أمّا بعْد؛ فإنه - يعني رسولَ الله ﷺ - لمّا دعا قوْمَه لِمَا بعثه الله من الهدى والنور الذي أُنْزِلَ عليْه، لم يبْعدُوا منْه أوّلَ ما دعاهم، وكادوا يسْمعون له حتى ذكرَ طَواغيتَهم. . .» إلى آخره[1].

وبعْضُ ما يُنْقل عنْ عروة هو نتاجُ أسئلته هو التي وجّهها للصحابة رضوان الله عليهم؛ فقدْ سأل عبْدَ الله بن عمرو بن العاص: «ما أكْثرُ ما رأيْتَ قريْشاً أصابت من رسول الله ﷺ فيما كانتْ تُظْهِرُ منْ عداوته»؟ ثمّ ساق إجابَتَه في نصّ طويل[2]. وثمّة نصوصٌ أخرى نقلها عنْ عرْوةَ أولادُه وغيْرُهم، كأنّما ينْقلونها من صحائف؛ لأنّها طويلةٌ عادة، فيبْعُدُ أنْ يقع حفْظُها كفاحاً، ومنْ ذلك ما حدّث به يحيى بْنُ عروة عن أبيه في قصّةِ أوّلِ منْ جهر بالقرآن بعد رسول الله ﷺ بمكّة[3]، وما حدّث به عرْوةُ عنْ عائشة في تفْصيلِ إعْداد النبي ﷺ للْهجْرة بمحْضرِ أبي بكرٍ وفي داره[4]، وخبره عنْ غزْوة موتة[5]، وقصّة كتاب حاطب ابْن بَلْتَعَة[6]، وخروج صفْوان بْن أميّة إلى البحر[7]، وتحْديثه عنْ عبد

---

(1) تاريخ الطبري: 1/ 546.

(2) هو عند الطبري من رواية الأبرش عن ابن إسحاق (1/ 548)، ومن رواية ابن بكير في القطعة المطبوعة من السيرة الإسحاقية.

(3) تاريخ الطبري: 1/ 549.

(4) تاريخ الطبري: 1/ 570.

(5) تاريخ الطبري: 2/ 149-150.

(6) تاريخ الطبري: 2/ 155.

(7) تاريخ الطبري: 2/ 162.

الرحمن بن عُوَيْم بن ساعدةَ عنْ رجالٍ من قومه أصْحابٍ للنبي ﷺ[1]، وسياقته لخبر الْغُلامَيْن منْ سُقاةِ قريْشٍ في بدر[2]، وما اسْتتْبع ذلك[3]، . . . وهي نصوصٌ تدلّ على أنّ سياق عرْوةَ لماجريات بدْرٍ منْ أوْعب السّياقات.

وقدْ تفطّن عروة في وقْت مبكّر، إلى أنّ أخبار الخلافة الراشدة داخلةٌ في حكم السّيرة، فرُوِي عنه في ذلك الْخُطبة التي ألقاها عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمّا ولي الخلافة[4]، ولعلّ أثرَ هذا في تأليفِ موسى ظاهرٌ أشدَّ الظّهور، لأنّنا كنّا نظنّ أنْ تكون وفاةُ النّبيّ ﷺ آخرَ ما يطْرُقُهُ كتابُ المغازي، لكنّ ما نُقِلَ بإثْرِها يدلّ على أنّه شمل حوادثَ في عهد الخلفاء بمفْهوم السّيرة.

وأظنّ أنّ عرْوةَ لو كان ألّف كتاباً في المغازي مُسْتقلاً لما عدِمَ منْ يسمّيه من أوائل المسْتقْرين لأوْضاع المسلمين في تاريخ الصدر الأول، ولا سيما في مثْل النّديم في اسْتيعابه وشدّة اطّلاعه، وقدْ خلتْ لائحتُه من أنْ يذْكُرَ لعروة كتاباً في السيرة - ولا عبرة بحاجي خليفة[5] في هذا السّياق؛ لأنّه متأخّر - فيبْعُدُ خفاءُ أمْرِ الكتاب إلاّ عليْه.

وقدْ تنزّل أبو الْفرج إلى ذكْرِ كتابِ مغازي عُرْوة، لأبي حسّان الحسن بن عثمان الزّيادي (ت243هـ)، وهو عملٌ مُحَاذٍ فيما يظهرُ

(1) تاريخ الطبري: 1/ 571. (2) تاريخ الطبري: 2/ 28.

(3) تاريخ الطبري: 2/ 37؛ 2/ 44-46. . .

(4) تاريخ الطبري: 2/ 573-574. (5) ن كشف الظنون: 2/ 1746.

للنّقول عنْ عُرْوة، فكيْف يسْكُتُ عنْ كتاب عرْوةَ لوْ كان، وكيْف لا يَجْري تداوُلُه في سوق الْوراقة في عاصمة الخلافة الإسْلامية يومئذ، وقدْ كان النديم من القيّمين بها، الشُّهداءِ على حركتِها الدّائبة.

وقدْ فتّشتُ ما عرفْتُ منْ كتب الزّبيْريّين، فلم أجد فيها ذكراً لكتاب عروة، وهو أحْرى برفْعِ رأْسِهمْ والتّيه على أغْيارهم، فلوْ كان كتاباً ماثلاً منْ تأليفه لما عدم مِنْ حفدته وآله منْ يُرَدّدُ ذكره وينْقُلُ عنه. وقد نقل الزبير بْن بكّار آثاراً في السيرة من طريق عُرْوة[1]، فلو كان نقلها من كتابه لسمّاه، وذكرَ منْ أوْلاد عروة «عُبيْدَ الله بن عروة، عقل عن أبيه، ولمْ يحْفظْ من حديثه شيئاً»[2]، «ومصعب بن عروة: . . . لم يعقل عن أبيه شيئاً[3]». فظهر أنّ منْ أولاد عروة منْ حفِظ ومنْهمْ من لم يحفظ، ولمْ يخْتصّ واحدٌ منهم برواية كتابِ والدِه؛ لأنّه لمْ يوجَدْ، ولوْ كان لاسْتووْا في روايته عن بعْضِهم، منْ لم يسْمعْ عمّنْ سمع.

2 - لابْن شهابٍ الزّهْريّ (ت124هـ):

أ - مرْكزيّة الزهري في كتاب موسى بن عقبة:

بعض النّاقلين عن ابن شهاب يجْعلُ موسى راوياً فحسب، وبعْضُهمْ يربطُ كثيراً من المعلومات المنْقولة عن ابن عقبة بالزّهْريّ، مع أنّني لمْ أعْثُرْ على هذا الارْتباط المباشر، فلعلّ ابْنَ عُقْبة قدْ قدّم

---

(1) ن جمهرة نسب قريش وأخبارها: 410.

(2) المنتخب من نسب قريش: 245. (3) جمهرة نسب قريش: 248.

لكتابه بما يدلّ على أنّ عُظْمَ مأْخَذِهِ هو ابن شهاب، لكنّ مقدّمة الكتاب - إنْ كتبتْ بالفعْل - مفْقودة، وهي حاسمةٌ في هذا المعْنى.

ولمْ يصرّح ابن عقْبة بالسّماع من الزّهْريّ في السّبْعة الأجزاء الواصلة إليْنا من الكتاب، وظنّي أنّه لم يفعلْ ذلك في الثّلاثة الضائعة، وهذا بحسبه يرجّح ما قالهُ الإسماعيليُّ ومرّضه: «يقال: لم يسمع موسى بن عقبة من الزهري شيئاً»[1]، لكنّ هاته الدعوى تحتاجُ إلى تحليلٍ قبل حاجتها إلى دليل، وسيأتي لنا ذلك.

وقدْ روى الزهري 17 خبراً في أطْواءِ الأجزاء، بعْضُها مسند، وباقيها معلّق، فأخباره المسندة ستّة، رواها عنْ أنس بْنِ مالك[2]، وعروةَ بْنِ الزبير[3]، وعبْدِ الرّحمن بْن عبْد الله بْنِ كعْبِ بْنِ مالكٍ السُّلَميّ، ورجالٍ منْ أهْل الْعلْم[4]، و سعيدِ بن المسيب وحْدَه[5]، ثمّ مقْروناً تارةً إلى ابْنِ عبد الله بن كعب بن مالك[6]، وتارةً إلى عروة بن الزبير[7].

وثمّة أخبارٌ ساقها مجرّدةً عن ابن كعب[8]، وعروة بن الزبير[9]،

---

(1) تهذيب التهذيب: 10/ 362.

(2) 20 و.

(3) 82 ظ.

(4) 28 ظ.

(5) 83 و.

(6) 63 و.

(7) 82 ظ.

(8) 30 ظ.

(9) 43 و.

وسعيد بن المسيب[1]، وبَواقيها مما لم يُنِطْه براوٍ بعينه؛ فمنها قوله: «بعث رسول الله ﷺ بعْثيْن. . .»[2]، وقوله: «فلمّا فرغَ رسولُ الله ﷺ لدفْنِ الشّهداء. . .[3]»، وقوله: «رَمَى يوْمئذٍ رسولَ الله ﷺ رجلٌ. . .»[4]، وقوله: «فبعث رسولُ الله ﷺ. . .»[5]، وقوله: «نادى رسولُ الله ﷺ. . .»[6]. وعزْوُه أبْياتاً لحِماسِ أخي بني سعْدِ بْنِ ليْثٍ[7]، وقوْلُه «بلغ رسول الله ﷺ في غزْوته. . .»[8]، وقوله: «وحجّ رسولُ الله ﷺ حجّة التّمام. . .»[9].

ب - تجوُّز ابْنِ شهاب في قبولِ الْكتاب يُرْوى عنْه بعد النّظر فيه:

هبْ أنّ ابْن شهاب لم يتوفّرْ على نسخةٍ مجمّعةٍ من مغازيه لتُنْقل عنه، اكتفاءً بمجالس السماع منه، فلعلّه لمْ يعْدمْ من تلاميذه من نقلها كما سمعها فقيَّدها ثمّ نُقلت عنه، مثْلَما احتاج يحْيى بن سعيد الأنصاري إلى أحاديثَ من الأقضية منْ أحاديثِ ابْنِ شهابٍ فأمر تلْميذَه إمامنا مالك أنْ يكْتبها له[10]. قال مالك: «فكتبْتُ ذلك له،

(1) 48 ظ.
(2) 31 و.
(3) 39 و.
(4) 39 و.
(5) 55 و.
(6) 77 و.
(7) 77 ظ.
(8) 88 و.
(9) 91 ظ.

(10) تاريخ ابن أبي خيثمة: س 3: 1/ 252؛ ر: 872؛ العلم المشهور لابن دحية: 2/ 502.

كأنّي أنْظرُ إلى ذلك في صحيفة صفْراء». فقيل له: يا أبا عبْد الله: أَقَرَأَ ذلك عليك يحْيى بن سعيد؟ قال: هو كان أفْقهَ منْ ذلك»!.

فهذا يحْيى رضيَ كتابة مالكٍ عن ابن شهاب لمّا حصلَ لهُ ثَلج الْيقين بعلْم الرّجليْن ووَثَاقتهما. فما الذي يمْنع موسى إذن وقدْ لقي الزّهريَّ وسمع منه أن يأخذَ مغازيه من يد بعض مَنْ سمعها منه من الثقات، هذا على الْفرْض البعيد أنّه لم يسمعْها هو بنفْسه أو حصلَ له سماعُ بعْضِها والنّقْلُ عنْ كتابٍ في بواقيها. ولعلّ ذلك هو السّرّ في أنّه يصرّح بالسّماع تارةً ويعلّقُ كلام ابْن شهاب تاراتٍ، وإنْ كان إسنادُ القوْلِ والْعنْعنةِ محْمولاً من الثقات على السماع عند كبارهمْ كالْبخاريّ في الصّحيح، ففيه ستّةُ مواضع عنْ موسى كلُّها على النمط:

صحيح البخاري	صيغة رواية موسى عن ابن شهاب
3/ 147؛ ر: 2537	موسى بن عقبة، عن ابن شهاب
4/ 69؛ ر: 3048	موسى بن عقبة، عن ابن شهاب
5/ 85 ر: 4017	موسى بن عقبة؛ قال ابن شهاب
5/ 86؛ ر: 4026	موسى بن عقبة، عن ابن شهاب
8/ 90؛ ر: 6425	موسى بن عقبة؛ قال ابن شهاب
9/ 71؛ ر: 7176	موسى بن عقبة؛ قال ابن شهاب

وقدْ كان بعْض الرّواة يسْمح بأنْ تُعْرض عليْه صحائفُ منْ سماعه، أوْ يسْتجيزُ أنْ يمكّنَ من كتابه منْ ينْسخه ويعارضُه فينزّل ذلك منْزلة السّماع، لكنّ ذلك كلّه مشْروطٌ عند الأطراف جميعِها بتحقُّقِ معْرفةِ بعْضهم لبعْض، وتأكُّدِ المعْرفة في نفُوسهم، واتّفاقِهم على وصْف الْوثاقة والْعدالة. وقد أوْرد ابْنُ أبي خيْثمةَ نماذجَ مصدِّقةً لهذا[1]، أصْرَحُها على التّنزُّلِ خبران عن الزّهريّ - حديثِ الباب -: الْأوّل: «حدّثنا الْحزامي؛ قال: حدّثنا أبو ضَمْرة، عنْ عُبيْد الله بن عُمر؛ قال: كان ابْنُ شهاب يؤْتى بالْكتاب فينْظُرُ فيه ويقلّبُه، ثمّ يقول: خذوا ما فيه عنّي». والثّاني: «حدّثنا الحِزامي؛ قال: حدّثنا ابْنُ عييْنة؛ قال: دخلْتُ أنا وابْنُ جريْجٍ على ابن شهاب ومع ابن جريج صحيفةٌ، فقال ابْنُ جريج: إنّي أريد أنْ أعْرضَها عليْك»[2]، وهذا خبرٌ صحيحٌ لا مطْعَنَ فيه من جهة الرّواية.

فإنِ ارْتضى هذا ابْنُ شهاب، فلم لا يرْتضيه موسى؟.

ج - قضيّةُ تعْليقِ موسى عن ابْنِ شهابٍ في السّيَر، وبراءتُه منْ شُبْهة التّدْليس:

لمْ يجْزمِ الذين خامرهمُ الشّكّ في سماع ابن عقبة من ابن شهاب

(1) ن التاريخ الكبير: س 3: 1/ 252؛ ر: 864-865-866-867-868-869-870.

(2) التاريخ الكبير: س 3: 1/ 279؛ ر: 980؛ س3: 2/ 274؛ ر: 2861.

بالنّفْيِ حتّى يُرْكَنَ إلى حُكْمهم النّقْديّ منْ غيْر ثُنْيا، ولكنّهمْ أطْلقوا ذلك بما يشي بالتردّد، فهذا أحْمدُ يقول: «موسى بْن عقبة، ما أراه سمع من ابن شهاب، إنّما هو كتابٌ نظر فيه»[1]، وهذا أدنى إلى التّعْليل منه إلى الحكْم، ثمّ هو لمّا أضْرب عن السّماعِ أثْبتَ الْكتاب.

وأمّا قوْلُ الْإسْماعيليّ: «يُقال: لمْ يسمعْ موسى بن عقبة من الزهري شيئا؛ كذا قال»[2]، فقدْ صَدَّره بالتّمْريض كما ترى، وخَتَمه الْحافظُ ابْنُ حجرٍ بالتّكْذية، ومُحالٌ أنْ يكون ابن عقبة مدلّساً عن ابن شهابٍ ثمّ لا نجد عليْه ظهيراً منْ نقْلٍ إلاّ ما مَرَّ على احْتماله.

وأنْتَ إذا رجعْتَ إلى كتب المدلّسين، وجدْت أنّ حَجَرَ الدّسْتِ في إثْباتهمُ اسْمَ موسى هو خبر الْإسماعيلي الآنف الذّكْر، وقدْ تخلّى الحافظُ عنْ حِيطته في التّبْيين، وعَبَّر عن الخبر مُجْمَلاً بالْقوْل: «أشارَ إلى ذلك الْإسْماعيليّ»، لكنّه دلّ عليْه بأنْ أدْرج موسى في الطبقة الأولى ممّنْ «لمْ يوصفْ بذلك إلاّ نادراً كيحْيى بْن سعيد الأنصاري»[3]، مع أنّ الإشارةَ لا تُغْني في وصْفٍ كهذا لِمَا يلْزمه من احْتياط.

وعلى حاشية نسخةِ التّوضيح لابْن الملقن[4]، بإثْرِ كلامِ

---

(1) شرح العلل لابن رجب: 2/ 484.

(2) تهذيب التهذيب: 10/ 362.

(3) تعريف أهل التقديس: 13:

(4) 18/ 277.

الإسْماعيليّ: «تعقّبه في ذلك العلائي في «مراسيله»[1]؛ فقال: وذلك بعيدٌ؛ لأنّ الْبخاريّ لا يكْتفي بمجرّد إمْكان اللقاء، ولمْ أرَ منْ ذكر موسى بن عقبة بالتّدْليس» اهـ. ونقَل كلامَه كلٌّ من السّبْط ابْن العجمي[2] وأبي زُرْعةَ العراقي[3]. ثمّ هو على شرْط البخاري من السّمَاع واللُّقِيّ.

وزاد السّبْطُ بعد ذلك:

- استبْعادَه لعدمِ سماع ابْنِ عُقْبة من الزهري؛ لِمَا أنّ كليْهما «مدنيّ، وقدْ رأى ابن عقبة جماعةً من الصحابة، وسمع منْ أمّ خالد أمة بنْتِ خالد بن سعيد بن العاص الصّحابية»[4].

- أنّ سماعَه منْهُ داخلٌ في طوْق التّاريخ: فقد «توفي الزهري بأطْراف الشام بقرية يقال لها «شغب وبدا» سنة أربع وعشرين ومئة، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، وابن عقبة توفي سنة إحدى وأربعين ومئة».

وإذْ أحسّ الْعَلَائي بما في عبارة الإسماعيلي من التّمْريض، فقد ساق لها «ما قدْ يشْهدُ»[5] لها منِ اسْتيعابِ ابْنِ عبْد البر بما يظْهر معْناهُ

---

(1) جامع التحصيل: 110-111؛ ر: 54.

(2) التبيين لأسماء المدلسين: 57.

(3) المدلسين: 95؛ ر: 65.

(4) التبيين: 57.

(5) التبيين: 57.

بعد. قلْت: وذلك أنّ أبا عمر بعْد سياقتِه عبارةً من نسْخته من المغازي - «توفِّيتْ رقيّةُ بنْتُ رسول الله ﷺ يوْمَ قدومِ أهْلِ بدْرٍ المدينةَ» -، رتَّبَ عليها بأنْ قال[1]: «لم يُقِمْ موسى المعْنى وجاء فيه بالْمُقارَبة، وليْس موسى بن عقبة في ابْنِ شهابٍ حجّةً إذا خالفه غيْرُه، والصّحيحُ ما رواه يونُسُ عن ابْنِ شهاب؛ قال: «تخلّف عثْمانُ عنْ بدْرٍ على امْرأته رقيّةَ بنْتِ رسول الله ﷺ، وكان قد أصابتها الْحَصَبة، فماتتْ، وجاء زيد بن ثابت بن حارثة بشيراً بوقْعةِ بدْرٍ وعثْمانُ على قبْر رُقيّة» اهـ.

والحقُّ أنّه قدْ وقع سقطٌ في نسْخة ابْن عبْد الْبرّ من المغازي[2]، فلذلك لا يتوجّهُ هذا التّعقُّب على النّصّ في نُسْختِنَا، إذْ فيه: «فتخلّف عَليْها حتّى تُوفِّيَتْ يوْمَ قدِمَ قتْلُ أهْلِ بدْرٍ الْمدينةَ»، وظاهرٌ أنّ المعنى أنّها توفِّيت حين وَرَدَ خبرُ بدْرٍ على أهْل المدينة لا عنْد رجوعهمْ إليْها، وحينها لا يُخالفُ موسى غيْرَه من الرّواةِ عن ابْن شهاب. بلْ وقع ما هو أصْرحُ منْه في رواية ابن فُلَيْح في قوله: «فتوفِّيتْ قبْلَ قُدُومِ»، وهو قاطعٌ في إسقاط رواية ابن عبد البر... فبِذَا سَقَط ما قدْ يشهد لِعبارةِ الإسماعيليّ أوْ يشدُّها.

ولو كان الرجلُ بعد ذلك يسْتجيزُ التّدْليس، لأسْند الكلامَ عمّنْ رآه ولم يسْمعْ منه على عادتهم، لكنّا نراه يتحرّزُ منْ ذلك غايةً مثْلما في

---

(1) الاستيعاب: 4/ 1842.

(2) وثمة احتمال آخر، وهو أن يكون أبو عمر أوّل كلام موسى بفهمه.

الخبر تلْوَه، فيُعلّقُ النّقْلَ عن سعْدِ بْن سهل الساعدي رضي الله عنه، وكان أدْركه ورآه، قال في المغازي: «وقال سهْلُ بْنُ سعْدٍ السّاعديُّ: قال رسولُ الله ﷺ: «اللّهمّ اغْفرْ لقوْمي فإنّهمْ لا يعْلمون»[1].

وأمّا ما روى أحْمدُ بن صالح؛ قال: «حدّثنا يحْيى بْن محمّدٍ الجاري عن مالك؛ قال: جاء صالحُ بْنُ كَيْسان وموسى بن عقبة إلى الزهري يطلبان العلم فقال: حبسْتُما حتّى إذا صِرْتُما كالشّنان لا تُمْسكان ماءً جئْتما تطلبان الْعلْم!»[2]، فمع أنّ الظاهر أنه يقصدهما معا، فقدْ يكونُ صالحٌ المقْصود به على الحقيقة دون قَرِينِه، لِمَا هو معْلومٌ منْ أنّ صالحاً كانَ أسَنَّ من الزهري، فقدْ رأى عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر[3]. فإنْ عناهما الزّهْريّ معاً فلا أقلّ منْ أنّ فيه تأْكيدَ ورودِ موسى على الزّهْريّ للسّماع منْه، وفي ظنّي أنّ الْعلْم الذي في الحكاية هو المغازي؛ لأنَّ موسى معْروفٌ بالرواية قبل قَدْمتِه فليْس يصحُّ نسْبتُه إلى الْخُلُوّ منْها، ولذلك أشْعرتْ عبارة ابْن شهاب «حبسْتما» بأنَّ موسى كان يسْمع من المشايخ منْ غيْر أنْ يعرّجَ على ابن شهاب، فلذا قابَلَه وصَاحِبَه بهذا الخْطاب الْخشِن، ولعلّ في حكايةٍ أخْرى مُنْضافةٍ ما يشْهد لهذا أوْ نحْوه، فقد قال الطّحاويُّ في شرْح

(1) المغازي: 39 و.

(2) تاريخ دمشق: 60/ 467؛ تاريخ الإسلام: 3/ 986؛ ر: 433.

(3) ن تاريخ ابن معين، من رواية الدوري: 3/ 206؛ ر: 955.

مشكل الآثار[1]: «. . . وقدْ يحْتمل أنْ يكون من كلام الزهري فإنّه قدْ كان يفعل ذلك كثيراً، يخْلِطُ كلامَه بالحديث فيتوهّمُ أنّه منْه وليس هو منْه، ولذلك قال له موسى بن عقبة: «افْصِلْ كلامَ رسول الله ﷺ منْ كلامِك»». وعدا ما في النّصّ منْ صلابة موسى في الْحقّ وجُرْأتِه في تنْبيه شيْخِه على جلالتِه، فهو ممّا يدلُّ لعدم انْفِساحِ ما بين الرّجليْن، واللهُ أعلم.

ولوْ كان موسى يوْمَ سمع من الزهري كهْلاً خالياً منْ موادّ العلْم، ما كان ليهْتديَ لهذا التّنْبيه ولا قوِيَ بعْد معْرفته على الجهْر به، فظهر أنّه يوْمَ عاد ليسْمعَ منه كان تامَّ الأداة قويَّ الْعارضة.

وأظْهرُ لِمَا نبْغي أنّه وقعتْ روايةُ خبر الشَّنِّ منْ وجهٍ آخر ناصرٍ لتوْجيهنا تدلُّ على أن ابن عقبة في وُرُوده على الزهريّ كان أقْربَ إلى المتعهِّد له منْهُ إلى الآخذِ عنْه، فروى الرّامهُرْمزيُّ: «حدّثنا محمّدُ بْنُ الحسيْن بْن مكرم؛ ثنا أحمد بن محمد الْمُقَدَّمي؛ ثنا الْفرْوي؛ قال: سمعْتُ مالكاً يقول: دخلْتُ أنا وموسى بْنُ عقبة ومشْيخةٌ كثيرةٌ على ابن شهاب، فسألْنا لشابٍّ منْهمْ عنْ حديث. قال: تركْتمُ الْعلْمَ حتّى إذا صرْتُمْ كالشّنّ قدْ وَهَى، طلبْتُموه. لا جئْتمْ والله بخيْرٍ أبَداً»[2].

وفيه أنّ ورودَ موسى ومالك كان في مشْيخةٍ حفيلةٍ منْ رؤوس

---

(1) 4/ 94. ون أيضاً: 6/ 311. (2) المحدث الفاصل: 200.

العلم، فذي قرينةٌ على أنّهمْ كانوا يتعهّدون ابن شهاب أكْثرَ منْ تأخُّرِهمْ في الأخْذِ عنْه كما تُوهِمُ عبارته، بدليل أنهم لمّا سألوه إنّما سألوه لشابٍّ معهمْ عن حديث، وفيه معنى وجاهَتِهم لاسْتحْقاقِ الشّفاعة في التّحْديث، ويوشك أنْ يكون صَنيع الزهري عَتْباً عليْهم وتبرُّماً منهم أنِ انْصرفوا عن حلْقته لمّا صارتْ لهم حِلَقٌ ومكانة، وهذا معتادٌ من جُلّ المشايخ، يأْنَفون أنْ ينْزِفَ الطّالب ما عنْدهم حتّى إذا صار له تبْريز، قَطَعَ عادتَه من الْجلوس إليْهمْ، وهذا لا يقعُ بالْقطْع في مُعْتادِ الأمْر إلاّ منْ نجباء الطّلبة ومتفوّقيهم.

وأمّا قوْلُ ابن حجر عنْ موسى: «وصفه الدّارقطنيّ بالتّدْليس»[1]، فالظّنّ بالحافظ أنه اعتمد في ذلك على مصْدرٍ لم يُسَمّه، لكنّي لسْتُ أدري كيْف خفِيَ هذا النّصّ على الأكْثرين، ولمْ يقعْ إلاّ في موْضعٍ واحد من كتب الحافظ الموعِبة، مع أنّ متقدّمي منْ سمّوا المدلّسين كالنسائي[2] لمْ يأْتوا على ذكر موسى.

ولربّما دَعَا البعْضَ إلى عَدّ موسى مدلّسا أو الإيهامِ بذلك أنّهمْ لم يجدوه في أطْواء المغازي طَرَدَ التّصْريح بالسّماع أو التّحْديث عن ابن شهاب، لكنّه فعل ذلك على الأقلّ في موْضعٍ أوْ موْضعيْن. وتوْجيهُ ذلك يسيرٌ، أنّ الموضع المصرَّح فيه بالتّحْديث سماعٌ خالص، وسائر

(1) تعريف أهل التقديس: 30؛ ر: 29.

(2) كتاب ذكر المدلسين: 121-124.

المواضع عنْ كتاب؛ لكنْ أنْ يُدْفعَ موسى عنْ لُقِيِّ الزّهْريّ وسماعِه بالجمْلة فلا.

ولعلّ الذين راغوا إلى نصْرِ هذا الأمر إنّما لاحظوا أنّ الرجل صنّف الكتاب على كَبْرةٍ بعْد تخليط شُرَحْبيل بن سعْد، وركّبوا على ذلك أنّ موسى إنما نَهَدَ لسماعه من الزهري بعد هاته الْواقعة، وليْت شعري لعلّ ابن شهاب حينَها كان في بطن الثّرَى، بدليل تقارُب ما بين موت الرّجليْن (123هـ، 124هـ)، بلِ الأوْجَهُ الذي تنْصُرُه القرائنُ أنّ موسى قبل انقداح شأْنِ التأليف في ذهنه وإلْحاحِ الحاجةِ عليْه كان قد اسْتوى على سوقه محدّثا ثبْتاً تامّ الأداة متضلّعاً منْ مرْويات أهل المدينة، صدْراً في المدرسة الزبيرية التي يُنْمى إليها علْماً ووَلاء، مقْعوداً إليه في مجالس العلم، وكان قبْلُ عنْد تردُّده على الزّهْريّ إنما يؤُمُّ وِجْهة مرويات الفقه والأحكام، ولم يكنْ يلْتفتُ إلى سماع شأْنِ المغازي منْهُ وإنْ حصَّلَها في صحائفَ عنْه وسلف له روايتُها عن عروة ابن الزبير، فلمّا احْتاج إلى هذا الأمر وقد مات الشّيْخ، صَدَفَ عن ادّعاء السماع في كلّ موْضع، وعلّقَ النقول عن ابن شهابٍ إلاّ ما سمع. ودليلُه أنّه صرّح بالسّماع في موْضعيْن من السّيرة على الأقلّ:

- **الأول**: أخرجه ابن أبي خيثمة من طريق ابن فليح عن ابن عقبة؛ قال: «حدثني ابن شهاب، حدثني عروة، عن الْمِسْوَرِ بن مخرمة أخبره؛ أنّ عمرو بن عوف - وهو حليف بني عامر بن لُؤَيّ، وكان قد شهد بدرا

مع رسول الله ﷺ - أخبره أنَّ رسول الله «صَالَحَ أهْل الْبحْريْن، وأمَّرَ عليهم العلاء بن الحضرمي. . .»، ثم ذكر الحديث»[1].

- **والثاني**: أخرجه ابن أبي خيثمة[2] والطبراني[3] من طريق إبراهيم بن المنذر، وابن أبي عاصم[4] من طريق يعقوب بن حميد، كلاهما عن ابن فُليْح. ح: والبيهقي[5] وابن قاضي شهبة[6] من طريق ابن أخي المؤلف، كلاهما عن موسى؛ قال: «حدّثني ابن شهاب، حدثنا عبد الرحمن بن مالك بن جُعْشُمٍ المدلجي أنّ أباه مالكا أخبره، أنّ أخاه سراقة بن مالك بن جعشم أخبره، أنه لما خرج رسول الله ﷺ من مكة مهاجراً إلى المدينة جعلت قريش لمن رده عليهم مئة ناقة. . .»، الحديث بطوله.

وبعْضُ النّقّاد اسْترْوحَ مثْلما استروحْنَا من صنائع موسى في كتابه أنه لا يدّعي السماعَ فيما لم يسمعْه، بلْ يُعلّق ما سبيلُه ذلك؛ - وذاك في ظنّي منْ دلائل الوثاقة -: قال ابْنُ أبي حاتم: «سمعت أحمد بن

---

(1) التاريخ الكبير: س 2: 1/ 365؛ ر: 1297. ونقله ابن عبد البر في التمهيد: 2/ 122.

(2) التاريخ الكبير: س 3: 2/ 52؛ ر: 1690؛ س 2: 1/ 291؛ ر: 1058.

(3) المعجم الكبير: 7/ 133؛ ر: 6602.

(4) الآحاد والمثاني: 2/ 235؛ ر: 1029.

(5) دلائل النبوة: 2/ 487.

(6) أحاديث منتخبة: 483؛ ر: 3.

صالح يقول: أحاديثُ موسى بن عقبة ما لَمْ توجدْ في الْكتاب: «موسى: حدّثني فلان»؛ فهو منْ كلامِ موسى»[1].

ويبنغي أنْ يكونَ حَكَماً في هذه القضيّة قوْلُ ابْن معين: «كتابُ موسى بن عقبة عن الزهْريّ منْ أصحّ هذه الكتب»[2]؛ فإنّ الحكم بالأصحّيّة فرْعٌ عنْ ثبوت السّماع بأيّ وجْهٍ كان، وما كان ذلك ليخْفى على ناقد جهبذ كيحيى، ولذلك لا يفُتُّ في عَضُدِ هذا الحكْم ما قاله ابْن عبْد الْبرّ، منْ أنّه: «ليس مُوسَى بْن عُقْبَةَ في ابْن شهابٍ حجّةً إذا خالفه غيْرُه»[3]، لأنّه اسْتنْتاجٌ غيْرُ مطْلق؛ اسْتَظْهرهُ الحافظُ منْ موْضعٍ فاردٍ وقع الْخطأُ فيه في نسْخته من المغازي أوْ تأوَّله منْ عبارةِ ابْنِ عُقبة، فَعَدّه منْ أوهامه التي لَمْ يُتابِعْهُ عليها الرّواةُ عن الزّهْريّ، وقدْ ردْنا الأمْرَ في خصوصِ هذا المثال إلى الْجَدَد، فانْظرْه فقدْ مرّ معنا وشيكاً.

ويشْهدُ لاعتماد المؤلف على التّقْييد وارْتضائه منه أن ذلك كان معتاداً في دائرة المدْرسة الزهرية، فقد كتبَ لابْن لَهيعة أحاديث في صحيفةٍ بطلبٍ منه[4] - وإنْ كان هذا الصّنيعُ قدْ أفْضى بعبْد الله إلى

(1) الجرح والتعديل: 8/ 154-155؛ ر: 693.

(2) تاريخ دمشق: 60/ 465؛ التبيين: 57.

(3) الاستيعاب: 4/ 1842. ونقله مغلطاي في إكماله (12/ 31) مُقْتَطعاً من سياقه.

(4) ن للتفصيل: التمييز للإمام مسلم: 188؛ ر: 57.

الْوَهَم -، وأعارَ يوسفاً السَّمْتيَّ كتاباً فيه حديثُه فلمْ يردَّه، «قال عليّ بْن المديني: قال لي الدراوردي: قلْ ليوسف السَّمْتيّ[1] يتّقي الله عَزَّوَجَلَّ ويردُّ كتاب موسى بن عقبة»[2].

بلْ إنّ تقييد المغازي خاصّةً منْ لدنْ مُتَلَقّيها، كان معْلوما في حلقِ العلم بالمدينة زَمَنَ موسى، ويدلّ له أنْ «كان مالك يسْألُ عن المغازي الضّحّاكَ بْنَ عثمان وابْنَ كنانة، ثم يتحدّثُ عنهْما في مجلسه، فيبْتدئُ النّاسُ يكْتبُونها عنه، ويكْتبُها معهم الضّحّاكُ وابْنُ كنانة، وأكْثرُها إنّما سمعَه منْهما»[3].

د - قضيّةُ طلبه للْعلْم على كَبْرة:

الذي أعْلاهُ النّصُّ أنه طلب المغازي على كبْرةٍ ليقيّدَها، لا أنّه لمْ يطلب الْعلمَ بإطلاقٍ إلاّ أوانَ الاكْتهال، لنصوصٍ متضافرة تدْفعُ ذلك؛ فمنه ما أخبر به موسى عن نفسه: «قدمْتُ الرُّصافة، فرأيْت شيْخاً، فقال لي: ممن أنت؟. فقلت: موْلىً للزّبيْر. فقال لي: أيقول الْفتى الظريفُ مثْلُك «مولى»!؛ ألا قلْت: منْ آل الزبير؟. قال: قلْت: ممّنْ أنت؟. قال: أنا جرير بن الْخَطَفِي. قلت: إنّي أرى سمْتاً وهيْئة، وإنّه يبْلُغُنا إقْذاعٌ منْ قوْل. فقال: إنّه ينزل بي الثلاثون والأربعون من

(1) ن حاله في علل الفلاس: 166؛ ر: 74؛ متنا وحاشية.

(2) المعرفة والتاريخ: 3/ 32.

(3) ترتيب المدارك: 2/ 35.

قومي، يريدون الْقِرى والهجاء، أفأُضيّعُ قوْمي؟. قال: فقلت: أيُّهما أشْعر، كُثَيِّرُ عَزّةَ أوْ عدي بْن الرّقاع؟. فقال: والله لبيْتٌ قاله كُثَير أشعرُ من جميع ما قالت عامِلة. قلت: وما هو؟ قال:

أإنْ حَـنّ أجْـمـالٌ وفـارق جـيـرةٌ

وصـاح غُـرابُ الْـبـيْـن أنْـت حَـزيـن؟[1]»

وقدْ توفي جرير سنة 110هـ، فينبغي أن يكون موسى قد لقِيَه قبْلَها بكثير ليسْتحقّ الْوصْفَ بالفتى الظّريف لا عنْدها؛ لأنه يكونُ أرْبى على الاكْتهال. وفيه ما يرُدُّ على دعوى منْ قال إن موسى طلب العلم كهْلاً بإطلاقٍ دون تمييز، فإنّ في هذا الخبر دليلاً على خلافِه، فكيْف لـ«فتى ظريف» أن ينْفَذَ إلى نقْدِ شاعرٍ كجرير، بالْقدْرِ الذي يدْفعُ هذا إلى التّطامُن له، وطلبِ التَّعلّة.

وكيف له بعد ذلك أنْ يُحيطَ خُبرا بقوّةِ عارضةِ جريرٍ في الْمُنافرة، حتّى يسْألَه عن الموزانة بين كُثَير عزة وعديّ بن الرقاع؟. وفي ظنّي أنّها شِنْشِنَةٌ من عُرْوة بن الزبير، فقدْ كان عالماً بالشّعْرِ راويةً له، عاليَ الذّائقةِ فيه[2].

وفيه أيضاً نزُوعُ موسى على فَتاءٍ منْ سنّه إلى السّبيل اللّاحب منْ

---

(1) منتخب من كتاب الشعراء: 35-36؛ ر: 8.

(2) ن أنموذجاً من شعره وروايته في مختصر تاريخ دمشق لابن منظور: 17/ 16-17؛ 17/ 23.

محاسنِ الأخلاق، تعفُّفاً عن الخنا وإصابةِ الْأعْراض، ولذلك قال: «إنّه يبْلغنا إقْذاعٌ منْ قوْل»، زيْداً على ما يظهْرُ منْ فراسته وإصابتِه لأحاسِنِ المخاطبات: «إنّي أرى سمْتاً وهيْئة»، ولولا ذاك لم يستجْلِبْ أبا حرْزَةَ - وهو منْ هو في نفْسِه - إلى حظيرةِ المفاوضة.

لا جرَم أنّ كلّ ذلك لا يصْدُرُ عن ناءٍ عن حياض الطلب طارئٍ عليه بأخرة كما يحبّ أن يصوّر ذلك بعْضُ المستشرقين، وهو لَمْزٌ لم يسلمْ منه شيخه الزهري أيضاً لكنْ بصورة مختلفة[1].

فصاحبُنا قديمُ السّماع غيْرُ مستجدّ على رَحْبَتِهِ، يدلّ له خبر أحمد - وهو مسلْسلٌ بالثقات -: «حدثنا سفيان؛ قال: كنْت جالساً مع ابن جريج فأبْصَرَه وهو يطوف، فقال لي: إنّ هذا الشّيْخ كان يجيءُ إلى عطاء فيحدّثُه، فاذْهبْ فسَلْهُ. قال سفيان: وجاء في عُمرة فذهبتُ إلى الطواف فسألته. فقالوا: هذا موسى بن عقبة»[2]. وفيه: أنّ موسى تَرَدَّدَ على عطاء وسمع منه قبل وفاته على الترقّي في الخلاف فيها ما بيْن أرْبع وستّ عشرة ومئة[3]، وأن ذلك تكرّر منه - في مواسم الحج في الغالب - حتى عُرف به، فإنّ فُشُوَّ ذلك يلْزمُهُ التكرار المرّة بعد المرّة.

---

(1) ن بعضها والرد عليها عند موتسكي في مناهج تحليل الأحاديث: 75-126.

(2) العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله): 1/ 96؛ ر: 186؛ المعرفة والتاريخ: 2/ 193.

(3) ن إكمال تهذيب الكمال: 9/ 242-243؛ ر: 3714.

ومما يشهد لاستشرافه للطّلب المبكّر وأهْليّته له، أنّه سُئل: «رأيْتَ أحداً من أصحاب النبي؟. فقال: حججْتُ وابْن عمر بمكّة عامَ حَجَّ نجْدَةُ الْحَروريّ، ورأيت سهْل بن سعد يتخطّى حتى توكّأ على المنبر فَسَارَّ الإمامَ بشيء»[1]. فأخبر أنّه رأى ابن عمر عام حجّ نجدة الحروري، وذلك واقعٌ عند ابن سعد: بعد وفاة ابن عباس بالطّائف سنة 68 هـ[2]، فلا بدّ أنْ يكون رآه إمّا سنةَ ثمانٍ أوْ تسْعٍ وستّين، وعند خليفة أن حجّة نجدة كانت عامَ 66 هـ[3]؛ وهو تاريخٌ متقدم يجْعلُه حينَها على أيْسر تقْديرٍ مميّزاً قابلاً للسماع بضَميمة شُهودِه الْجُمَع، ولا سيما وقدْ لاحظ صنيعَ سهْلٍ ومسارَّته للخطيب، مما يدلُّ لفطنته، فيبْعُدُ لمثْل هذا أن يكون ممّنْ غفل عن السّماع إلاّ عنْد الاكتهال.

هـ - نمطُ الإرْسال التاريخي[4] مقْصدٌ تأْليفي، لا خُروجٌ منْ رِبْقة المنْهج:

إنّ تحْصيل كثير من الشّواهد الصحيحة لأخبار موسى المرسلة،

---

(1) تاريخ ابن أبي خيثمة: س 3: 2/ 313؛ ر: 3089؛ التمهيد لابن عبد البر: 13/ 155؛ أسماء شيوخ مالك لابن خلفون: 243.

(2) ن الطبقات الكبير: 7/ 104؛ ر: 6818.

(3) التاريخ: 69.

(4) هذا مصطلح من نحت صاحبنا الدكتور أحمد لحيمر بارك الله فيه، وقد عرفه في دراسته الماتعة «التوجيه التاريخي لمراسيل الزهري في السيرة - دراسة في مغازي عبد الرزاق - مطبوع ضمن بحوث المؤتمر العالمي الثاني للباحثين =

خلال تخريجنا لها[1]، تبيّنُ أنّ اخْتياره للإرسال في مغازيه ليس بحسب ما يبْدَهُ غيْر المتفرّس منْ أنّه فرارٌ أوْ إغْضاءٌ من التصريح بوسائطَ ضعيفة أو غيْرِ مرْضية، أو إعْوازٌ في مادة الرواية، أوْ جُنوحٌ إلى الْقصّ المتحرّر منْ ضوابط الرواية، بقدْر ما كان إجراء قصدياً لا يرومُ التّخفّفَ من الأسانيد باعتبارها قاطعةً للْخيْط الزمني فحسْب، بل هو اخْتيارٌ وراءه إرادةُ إنْشاءِ تعْبيرٍ كتابي تاريخي يأتي في الْبرْزخ بين الاستمدادِ من صحيحِ الرّوايات والحكْي الْقَصصَيّ التَّخَيُّلِي، ويتجاوز وظيفةَ النّقْل المجرّد إلى محاولة صياغةِ متْنٍ سيريّ محْكيٍّ حاملٍ لرؤية بمواصفات نصّ أدبي في السيرة. وفي ظنّي أنّ موسى لو طُولب بأسانيد كلّ عنْصرٍ من عناصر تأثيث الخط التاريخي لدلَّ عليه بضبْطِ معاقِدِه. وإلاّ فما ينفع الحكم له بالوثاقة إنْ وُضِعَ كتابُه محلّ النّظر، أوْ حصلتْ لهُ الشهادةُ أيْضاً بالأصحّيّة؟، مع اعتقادي أنّ موسى - وِزَاناً بتلميذه مالك بن أنس منْ بعده - كان يرْتكزُ على أصْلٍ مُضْمَرٍ في كلّ ما كتب، وهو مجموعُ ما وقع الإصْفاقُ عليه في المدرسة المدنية منْ

= في السيرة النبوية (2/ 104) - بأنه: «كل حديث وقف به سنده عند راو لم تثبت صحبته، أو ثبت كونه تابعياً أو من طبقة من جاء بعده من زمن الإرسال الى حدود نهاية طبقة كبار أتباع التابعين، وصحّ كوْنُ متن الحديث من قول من انتهى إليه قولاً شخصياً له في تركيبه وسياقه وأدوات الربط بين فقراته وتعليلاته أو تحليلاته وتخريج مروياته أو شواهده».

(1) ن حواشي النص المحقق.

أحْداث السيرة ووقائعها وشخوصها ومَحالِّها وأوقاتها، منْ غيْر ما حاجةٍ إلى الْعَوْدِ المطّرِدِ بكلِّ جزئية إلى رصيدها الإسْنادي، وإلاّ فكيف يسوغ لمالك وهو أميرُ المومنين في الحديث والفقه معا أنْ يقول: «لا أدْري ما يقولون؟!؛ منْ كان في كتاب موسى بن عقبة قد شهد بدرا فقدْ شهد بدْراً، ومن لم يكن في كتاب موسى بن عقبة، فلم يشهد بدرا؟!»(1).

إنّ ما يدعوه المحدّثون هنا بالْإرْسال، خارجٌ عنْ عُهْدة موسى؛ لأنّه قصد أن ينشئ للناس سيرة تتخفف من الأسانيد التي لها أصول تاريخيّةٌ مسندة أوْ مشهورة، لصالح انْتخابٍ صارمٍ للْأخبار، ورَعْيٍ لتدفّقها في خط زمني مُحْكَم، وعبْرَ محطّاتٍ رئيسة لا تُحْوِجُ الْقارئَ إلى كثير كَدٍّ في تطلّب السّياق أوْ إدراك تتالي الأحْداث.

ولقدْ فهم الواقديُّ مثلاً - متأخّراً بعقود - الحاجةَ إلى هذا الصنيع في الْمَعْلَم السّيري فأراد أن يحْذوَ حذْوَ موسى ولو بدرجةٍ أخفّ منْ خلال جمْعِ الأسانيد وتوْحيدِ أسْيِقَتها، وإدْخالِ حديثِ بعضهم في بعض، لكنّ هذا الصنيع المنابذَ لاخْتيار النَّقَدة، وضَعْفَ رَصيده من الْمَعْدلَة عنْدهم، لم يمكّنْ لكتابه في صُدور مصادرهم، ولذلك نبذوه وتكلّموا فيه، مع أنّني بالْوزانِ بيْنه وبين كتاب موسى - كوْنه منْ

(1) تاريخ دمشق: 60/ 465.

مآخذه - كثيراً ما أجدُ صدى ذاك عند هذا، وبعْضُهُ واقعٌ في أفْرادٍ لم تكُنْ تُعْلمُ إلاّ منْ جهة الواقدي، ولمْ يكشْفْ نماءَها إلى موسى منْ غيْر تصْريحٍ بالْعزْو إليْه، إلاّ وقوفُنا على نسخة المغازي هاته.

وقدْ فوّتَ ابن إسحاق إمْكانَ الْفوْز بهاته المرتبة التي وقعت لموسى، لوِ اسْتوى معه في الدّاعي إلى التّأليف، فبيْنا دُعِيَ ابْنُ إسحاق منْ جهة رسْميّة لذلك، وهو ما يدعوه بالتّبَع إلى حشْدِ مزايا الثّقافة الموسوعيّة العالمةِ لتكونَ شفيعاً له في الاسْتحْسان، كان الذي درأ موسى الحاجةُ الْواقعيّةُ الماسّةُ إلى ضبْط لوائح الْبدْريّين - لارْتباطها بالْعَطاء المادي والْوجاهة الاجتماعية - ووقائعِ السّيرة على العموم، وحفظها منْ تزيُّدِ أصْحاب الأغْراض والأغراض، ولذلك كان المقصودُ الآكدُ بها عمومَ الناس، ومنْ ثمّ جاءت عاريةً من الاستطرادات، خاليةً من الشروح والْعَتَبَات، قائمةً على ضبْط معاقدِ الْوقائع بأيْسَرِ سبيل؛ وهو معنى قوْلِ مالك إنّها خلتْ «منْ أكْثر ما يُذْكرُ في كُتُب غيْرها»[1]، وهذا معْنى صنيع البيهقيّ أيضاً حين جعل سياقَ قصّة بدْرٍ من مغازي بن عقبة أصْلا، وعرّج على تتميمه بعْدُ بأخبار متفرقة لمْ تردْ عنده[2].

ويبدو مقصد الإرسال التاريخي واضحاً عند موسى في مغازيه

---

(1) الجامعُ للخطيب: 2/ 164؛ ر: 1498.

(2) ن دلائل النبوة: 3/ 101.

تصريحاً على الأقل في موضع واحد، فذلك قوله بعد تمام عمرة الجعرانة: «فهذا حديثُ فتْحِ مكّةَ وحُنيْنٍ وغزْوةِ الطّائف، وكان ذلك في فَوْرٍ واحدٍ»[1]، وقوله: «فهذا في شأْن تبوك، وهو آخرُ غزواتِ رسولِ الله ﷺ»[2].

ولو كان هذا الصّنيعُ عائداً بالإبْطال على عمله، لما ارتضاه موسى ولا سَكَتَ عنْه النّقَدة، وهو ما يُسْلِمُنا إلى القضيّة الموالية:

و - سلامةُ مغازي ابن عقبة من النّقْد المدنيّ مع وجودِ دَوَاعيه:

كتب موسى مغازيه على عيْنٍ منْ صغار الصّحابة وحَفَدَةِ كبارِهم، وبعضُ سلفهم ممّنْ يأْتي ذكْرُه في أطْواء السّيرة على خلافِ الْمُرْتضى في الْعادة، إنْ كان ممّنْ حادّ النبي ﷺ أوْ ماتَ في عسْكَرِ مُمَانعة الدّين الجديد، لكنَّ حشْرَ الإسْلامِ للْعصبيّة في أقْماعِ السّمْسم إلى حِينٍ، أطْفأ جِذْوة التّبرُّم بذلك، وعَقَدَ المصالحةَ مع تلك الأخبار ما دامتْ واقعاً شهِدَتْهُ جماعةُ أهل المدينة، وكان علْمُهمْ بذلك من الاستفاضة بحيثُ لا يجوزُ الإخْلال به، ومن ثمّ «كان يُقال: لا تُمَارِ أهلَ الْمَدِيْنَة في المغازي»[3].

ولمْ يكنْ كتاب ابن عقبة أوّل مدوّنةٍ تشْهدُها المدْرسة المدنيّة، أوْ

---

(1) 83 ظ. (2) 90 و.

(3) تاريخ ابن أبي خيثمة (س 2): 2/ 395؛ ر: 3557.

على الأقلّ لمْ يكنِ الْمُشْتَرِعَ لجمْعها في سياقٍ واحدٍ، فقدْ سبقه إلى ذلك أبان بْنُ عثمان، ثم عروة بن الزبير وابن شهابٍ على التردّد، بمعنى أن موسى لم يكنْ ليجْلُبَ إلى سوق المدينة بضاعةً لمْ تعرضْ به قطّ فتكونَ باعثةً على الدّهْشة والْغرابة، بقدْرِ ما جلبها مع تحْسيناتٍ وتهْذيب وترْتيب؛ ذلك أن موادّ السيرة لم تكنْ غريبةً عن وَسَط المدينة، إذْ مثّلتْ عُنصراً مكانيّاً فيها، وعُظْمُ رجالها من شخوصِ المغازي وأبطالها؛ فهلْ يسوغ بعد هذا أن يُقْدِمَ عاقلٌ على مغامرة الكلام فيها مُسْتصْحباً التّزيُّد أو الافتئات؟ حتْماً لا.

ولِما مضى، نقول إن كلّ الدّواعي على موسى لو خالف حقائق التاريخ أو ترخَّصَ في التثبّت أو رَكِبَ مرْكب الْقُصّاص في المسامحة كانتْ قائمة، لكنّ أحداً فيما نعلم لم يعترض على ما في كتابه، ولم يدْفعْ في صدْره ولا اسْتعْدى عليه عصبة اجتماعية أو سلطة زمنية، بل بخلاف ذلك كله، شهد له النقدة العالمون بالحديث والفقه بالأصحية مطلقا، بل حكَّموه للفصْل عند اشْتجار الخُلْف، واعتبروا لوائحه واقعيّةً تحفظ للمدينة وأهلها أيامهم وذاكرتهم.

وهبْ أنّ قائلاً يقول: لعلّ بعض ذلك وقع ولكنّه لم يصلنا؟ فالجواب أنّ ذلك والجٌ في حيّز الاستحالة؛ لأنّ تغْيير الوقائع في محْضرِ أبناء من شهدها وحفدته لن يُقَابَلَ بغيْر النَّكير الشديد، ولذلك طعَنوا على أبي سعْدٍ شرحبيل بن سعد الخطمي الأنصاري، مع أنه

مُعْرِقٌ فيهم عالم بأنسابهم، ولم يشْفعْ له أنّه «لم يكن أحدٌ أعلم بالمغازي منه»[1] - كما قال ابن عيينة -، ونسَبوه بعد الاتهام إلى حكاية الطّرائف بعد أن كان معْزوّاً لمتينِ العلْم، فقد جاء أحدهم إلى القاسم بن محمد فقال له: «حدّثْنا عن الطّرائف. فقال: عليك بشرحبيل بن سعد»[2]، ولم تنكرْهُ العامّةُ حتى أنكره خاصّةُ أهْل الْفنّ، ولمّا سُئِلَ «محمّدُ بن إسحاق: كيف حديث شرحبيل بن سعد؟ قال: وأحدٌ يحدّثُ عنْ شرحبيل بن سعد؟»[3]، وضعّفه ابْنُ أبي ذئب وقال: «كان متَّهما»[4]. وقال مالك: «ليس بثقة»[5]... فهذا راوٍ يشْترك مع ابن عقبة في الصُّقْع والزّمن والْفنّ، لكنّه لمّا حالفه التّخْليط وخالفه التثبّت، سِيمَ بخسْفِ الانتقاد، ونفتْهُ الفئة العالمة المدنية عن حياض الوثاقة.

---

(1) تاريخ دمشق: 60/ 464؛ تاريخ الإسلام: 3/ 430.

(2) تاريخ ابن أبي خيثمة: س 3: 2/ 227؛ ر: 2595.

(3) علل الفلاس: 114-115؛ ر: 21.

(4) مقدمة صحيح مسلم: 1/ 27.

(5) مغاني الأخبار: 2/ 11.

أثرُ الْكتاب في حركة الْعلْم

لم يمُرّ قرْن من القرون التي تلتِ التأليف إلى حدود القرن الحادي عشر الهجري، دون أن تشهد المصنّفاتُ السّيريّة أو الملابسةُ لها عنْ أثرِه الواضح فيها، ويظهر بما لا مزيدَ عليه - في مسْردِنا الْقابلِ للإغناء - أنّ القرْنيْن الثالث والرابع، عرفَا استثماراً كبيراً ومطّرداً لموادّ الكتاب، بحيث إنّ عشرةً من المؤلفين في القرن الثالث، وخمسةَ عشر آخرينَ في رديفِه، حازوا روايةَ الكتاب وأفادوا منْه.

وهاته الأسانيد التي أدّت إليهمْ هي دلائلُ على نسخٍ من الكتاب مبثوثة في تضاعيف التّواليف المسمّاة، وقد كانت عوْناً لنا على توثيق النصّ، وبسْطُها هنا لتدُلَّ على مبْلغ الاهتبال بمغازي موسى على مرّ القرون، ولتخطيطِ شجرة تناقُلِها منْ أعْيان علماء الْأمّة لمن شاء.

ومنْ لمْ يُسْندِ الكتاب فقد اسْتثْمر معطياته إمّا بتلقٍّ مباشر، أو بواسطةٍ من وسائط النّقْل المعتبَرة.

وقدْ عمَد ابن قاضي شهبة: يوسف بن مُحَمَّد (ت789هـ) إلى بعض أحاديثَ من الكتاب فانتخبها، وكانت هاته الأحاديثُ الْأثرَ

الْوحيد المعروف من الكتاب إلى وقت يسيرٍ، قبْل أنْ يُظْفِرَنا الله بأصْل الكتاب، فلله الحمد.

وقد ارْتقى بعض كبار المصنّفين في الإفادة من الكتاب، إلى احتذائِه من حيث التّرْتيب؛ وهو ملْمحٌ منْهجيٌّ آخرُ ظهر به أثرُ الْكتاب في مناهج المصنّفين.

وسنُفْردُ لكل عنصر من العناصر الماضية حُزّةً عجْلى من الكلام على حسب ما تُسْعفُ به الموادّ.

أولاً - روايتَا الْمغازي وأسانيدُ النَّقَلة:

تتبّعْتُ في هذا المسْرد المرتَّب تاريخيّاً أسانيدَ كبار المؤلّفين في تاريخ الإسلام إلى الكتاب، ممّنْ رووْه عن طريق أحد روايتيْه أو بهما معا، فجرّدْتُها من تضاعيف كتبهم، بما ترجّح عندي أنه إسْنادُ نسختهم، وليْس مجرّدَ نقْلٍ اعْتباطيّ لعلّهم تلقّفوه عنْ غيرهم من دون أنْ يكونوا قدْ حازوا نسْخة المغازي أو حقَّ روايتِها.

- إسْنادُ محمّد بن سعْد بن منيع الزهري (ت230هـ):

«أخبرنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس المدني، عن إسماعيل ابن إبراهيم بن عقبة ابن أخي موسى بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة»[1].

---

(1) الطبقات الكبير: 2/ 5؛ ر: 1560؛ 3/ 5؛ ر: 2767؛ 4/ 13؛ ر: 4713.

- إسناد الإمام البخاري (ت256هـ):

رواه من طريق النّسْختيْن المعْروفتيْن:

أ - «حدّثنا إسْماعيل بن أبي أُوَيْس؛ حدّثنا إسْماعيل بْنُ إبراهيم بن عقبة، عن موسى بن عقبة»[1].

ب - «حدّثني إبْراهيمُ بْنُ المنْذِر؛ حدّثنا محمّد بْنُ فُلَيْح، عن موسى بْن عُقْبة»[2].

- إسناد أبي زيد عمر بن شبَّةَ النّميري البصري (ت262هـ):

«حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي؛ قال: حدثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة»[3].

- إسناد أبي عبْد الله الْفاكهيّ (ت272هـ):

يَتَوصّلُ إلى الكتاب بثلاثة أسانيد:

أ - حدّثنا أبو سعيد الرَّبَعي؛ قال: ثنا إسْماعيل بْنُ أبي أُوَيْس؛ قال: حدّثني محمّد بْن إسْماعيل بْنِ أبي فُدَيْك[4]؛ قال: حدّثني إسْماعيل بْنُ إبْراهيم بْنِ عُقْبة، يحدّثُ عنْ عمّه موسى بْن عُقْبة»[5].

---

(1) صحيح البخاري: 3/ 147؛ ر: 2537.

(2) صحيح البخاري: 5/ 85؛ ر: 4017.

(3) تاريخ المدينة: 1/ 349؛ 1/ 354؛ 2/ 454...

(4) هذا مزيدٌ في هذا الموضع، إذا السند متصل دونه، فلعله من المزيد في متصل الأسانيد.

(5) أخبار مكة: 3/ 38؛ ر: 1749.

ب - «حدّثنا هارون بْن موسى الْفَرْويّ؛ قال: حدّثني محمّدُ بْنُ فُلَيْح، عنْ موسى بْن عُقْبة»[1].

ج - «حدّثنا يعْقوب بْن حميد بْنِ كاسب؛ قال: ثنا محمّد بْنُ فُلَيْح ابْنِ سُليْمان، عنْ موسى بن عُقْبة»[2].

- إسناد أبي يوسف يعقوب الْفَسَوي (ت277هـ):

«حدّثني إبْراهيمُ بْنُ الْمنْذِر، حدّثنا محمّد بْنُ فُليْح، عنْ موسى بْنِ عُقْبة»[3].

- إسناد أبي بكر أحمد بن أبي خيْثمة (ت279هـ):

«حدّثنا إبراهيم بن المنذر؛ قال: حدّثنا محمّد بن فُليح، عن موسى بن عقبة»[4].

- إسْنادُ أبي إسْحاق إبْراهيم بْنِ إسْحاق الْحَرْبيّ الْبغْداديّ (ت285هـ):

«حدّثنا إبْراهيم بن المنْذِر، عن ابن فُليْح، عنْ موسى بن عُقْبة»[5].

---

(1) أخبار مكة: 3/ 38؛ ر: 1750.

(2) أخبار مكة: 4/ 241؛ ر: 2547. وبهذا الإسناد نقل في مواضع أخر، لكنا لا نذكر من المواضع إلا ما تحققنا نماءه لنص المغازي.

(3) المعرفة والتاريخ: 1/ 324؛ 1/ 338؛ 3/ 250؛ 3/ 293؛ 3/ 296.

(4) التاريخ الكبير: س 3: 1/ 153؛ ر: 336؛ س 3: 1/ 189؛ ر: 476...

(5) غريب الحديث (المجلدة الخامسة): 3/ 1134؛ 3/ 1216.

- إسناد أبي بكر بن أبي عاصم الشيباني (ت287هـ):

«حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب؛ حدثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة»[1].

- إسنادُ أبي عبْد الرّحْمن عبْدِ الله بْنِ أحْمد بْنِ حنْبل الشّيْبانيّ (ت290هـ):

«حدّثنا محمّدُ بْنُ إسحاق بن محمّد المخْزوميّ الْمُسيّبي؛ أخْبرنا محمّدُ بْنُ فُليْح بْنِ سليْمان، عنْ موسى بْنِ عُقْبة»[2].

- إسْناد أبي بكْر أحْمد بن عمْرو بْن عبْد الْخالق الْبزّار (ت292هـ):

«كتب إليّ هارون بنُ أبي علْقمةَ الْفرْويّ، يُخْبرُ أنّ محمّد بْنَ فُلْيح حدّثه عن موسى بْن عُقْبة، عن ابن شهاب...

وحدّثناه محمّدُ بْن عبْد الرّحيم؛ حدّثنا إبْراهيمُ بْنُ الْمُنْذر؛ حدّثنا محمّد بْن فُليْح؛ حدّثنا موسى بن عُقْبة، عن ابْن شهاب»[3].

---

(1) الآحاد والمثاني: 1/ 32؛ ر: 56؛ 1/ 63؛ ر: 97؛ 1/ 84؛ ر: 126؛ 1/ 134؛ ر: 198؛ 1/ 160؛ ر: 225؛ 2/ 427؛ ر: 883.

(2) السنة: 2/ 553؛ ر: 1291.

(3) مسند البزار: 13/ 42؛ ر: 6355-6356.

- إسْنادُ أبي عبْد الرّحْمن أحمد بْن شُعيْب النَّسائي (ت303هـ):

«أخبرنا هارونُ بْنُ موسى؛ قال: حدّثنا محمّدُ بْنُ فُليْح، عنْ موسى بن عُقْبة»[1].

- إسناد أبي عَوانة يَعقُوب بن إسحَاق الإسفرَايينيّ (ت316هـ):

«حدثنا محمد بن عبد الحكم القِطْري بالرملة؛ قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي؛ قال: حدثني محمد بن فليح بن سليمان، عن موسى بن عقبة»[2].

- إسناد أبي القاسم عبد الله بن محمد الْبَغَوي (ت317هـ):

«حدثني أبو موسى هارون بن موسى ابن بنت أبي علقمة الفروي المديني؛ ثنا محمد بن فليح بن سليمان، عن موسى بن عقبة»[3].

- إسْنادُ أبي جعْفر أحمد بْنِ محمّد بْنِ سلامةَ الطّحاويّ (ت321هـ):

أ - «حدّثنا ابن أبي داود؛ قال: حدّثنا إبْراهيمُ بْنُ المنْذِر الْحزاميُّ؛ قال: حدّثنا محمّدُ بْن فُليْح، عنْ موسى بْن عُقْبة»[4].

---

(1) السنن الكبرى: 7/ 323؛ ر: 8129.

(2) مستخرج أبي عوانة: 15/ 72؛ ر: 7409.

(3) معجم الصحابة: 4/ 216؛ ر: 2791؛ 1/ 246؛ ر: 142؛ 1/ 288؛ ر: 204...

(4) شرح مشكل الآثار: 5/ 206؛ ر: 1948.

ب - «حدّثنا إبْراهيمُ بْن محمّد الصّيْرفيّ الْبصْريّ؛ قال: حدّثنا هارونُ بْنُ موسى الْفروي؛ قال: حدّثنا محمّدُ بْنُ فليْح بْن سليمان، عنْ موسى»[1].

- إسْنادُ أبي محمّد عبْد الرّحْمن بْن محمّد، ابْن أبي حاتم الرّازي (ت327هـ):

«حدّثنا أبو بكْر بْن أبي موسى الْكوفي؛ حدّثنا محمّدُ بْنُ إسْحاق المسيّبي؛ حدّثنا محمّدُ بْنُ فُلَيْح، عنْ موسى بْنِ عُقْبة، عن ابْنِ شهاب»[2].

- إسْناد أبي بكْر أحْمد بْن مرْوان الدّينَورِيّ الْمالكيّ (ت333هـ):

«حدّثنا محمّد بْنُ عبْد الرّحْمن موْلى بني هاشم؛ أخْبرنا إبْراهيمُ بن المنْذِر، عنِ ابْنِ فُلَيْح، عنْ موسى بْن عُقْبة»[3].

- إسْنادُ أبي حاتم محمّد بن حبّان البُستي (ت354هـ):

يروي الكتابَ من طريقين:

أ - «أخبرنا محمّد بْن عبْد الرّحْمن السّامي؛ قال: حدّثنا إسْماعيلُ

(1) شرح مشكل الآثار: 5/ 206؛ ر: 1949. ويشبه أن تكون له أسانيد أخر؛ منها واحد من طريق النسائي بسنده المعلوم. ن: 11/ 397؛ ر: 4513ن وآخر: 15/ 10؛ ر: 5810.

(2) تفسير ابن أبي حاتم: 5/ 1667؛ ر: 8872.

(3) المجالسة وجواهر العلم: 2/ 15-16؛ ر: 162.

ابْنُ أبي أُوَيْس؛ قال: حدّثنا إسْماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عنْ عمّه موسى بن عقبة»[1].

ب - «أخبرنا الحسنُ بنُ سفيان، حدّثنا إبراهيم بنُ المنذر الحزاميّ، حدثنا محمّد بن فُليح، عن موسى بن عُقبة، عن ابن شهاب»[2].

- **إسناد أبي الفرج الأصبهاني (ت356هـ):**

اعْتَمَدَ روايةَ ابن فليح، وأدَارَ النّقْلَ منها أساساً على نسْخةٍ يُسْنِدُها عنْ «أحمد بْن يحْيى بْن الْجَعْد؛ قال: حدّثنا محمّد بْن إسحاق المسيّبي؛ قال: حدّثنا محمّد بْنُ فُلَيْح، عن موسى بن عقبة»[3].

ولربما توصّل لِماماً إلى المغازي بإسْناديْن آخريْن؛ قال: «أخبرني محمّد بن خَلَف وكيع؛ قال: حدّثنا عبْدُ الله بْنُ شَبيب؛ قال حدّثنا إبْراهيم بن المنْذر الْحِزاميّ؛ قال: حدّثنا محمّد بْن فُلَيْح بْنِ سُلَيْمان»[4]. وأيضاً: «أخبرني اليزيديّ؛ قال: حدّثنا الزّبيْر؛ قال: حدّثني محمّد بْن فُلَيْح، عنْ موسى بن عقبة»[5].

---

(1) التقاسيم والأنواع: 7/ 282؛ ر: 6489.

(2) التقاسيم والأنواع: 7/ 420؛ ر: 6710.

(3) الأغاني: 4/ 368؛ 4/ 415؛ 14/ 457؛ 15/ 202.

(4) الأغاني: 12/ 495.

(5) الأغاني: 15/ 202.

- إسناد أبي القاسم سُليمان بن أحمد بن أيوب الطّبَراني (ت360هـ):

أ - «حدّثنا الحسن بن هارون بن سليمان الأصبهانيّ، حدّثنا محمّدُ بن إسحاق المسيّبيّ، حدّثنا محمّد بن فليح، عن موسى بن عقبة»[1]؛ وهذا هو الإسنادُ العمدة، وثمّة إسناد ثانٍ لكنه لم يرد إلا مرة واحدة؛ وهو قوله:

ب - «حدثنا عبيد الله بن محمد العمري؛ قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس؛ قال: حدثني إسماعيل بن ابراهيم بن عقبة، عن موسى بن عقبة»[2].

ومن خصوصية الطبراني وأبي نعيم - الآتي بعدُ - أنهما إذا جلبا اسماً من لوائح ابن عقبة، ذكرا سندهما إلى كتابه، وسمّيا الباب والفصل قبل أن يتنزّلا إلى تسمية الصحابي، وفيه من الفائدة ما فيه.

- إسناد أبي بكر محمد بن الحسين الآجُرّي (ت360هـ):

«حدّثنا أبو محمّد بنُ صاعدٍ؛ قال: حدّثنا هارونُ بنُ موسى الفروي؛ قال: حدّثنا محمّد بن فُلَيح، عن موسى بن عقبة»[3].

---

(1) المعجم الكبير: 1/ 149؛ ر: 339؛ 1/ 203؛ ر: 550.

(2) المعجم الأوسط: 5/ 42؛ ر: 4624.

(3) الشريعة: 3/ 1481؛ ر: 1004.

- **إسناد أبي الحسن الدّارقُطْنيّ (ت385هـ):**

يروي الكتاب منْ روايتيْه معاً، فأما الأولى فيُسْندُها على هذا النحو: «حدّثنا محمّد بْن عبد الله بْنِ أحْمدِ بْن عتّاب، حدّثنا الْقاسمُ ابن المُغِيرَة، حدّثنا ابْنُ أبي أُوَيْسٍ، رَوَى إسْماعيلُ بْنُ إبراهيم، عنْ عمّه موسى بْن عُقْبَة»[1]؛ وهو يلْتقي مع نسْختِنا في ابْن عتّاب الْعبْديّ.

وأمّا الثّانية فيرْويها منْ طريقين، واحدةٍ عنْ شيْخه «عثْمان بن أحْمد السّماك؛ قال: حدثنا حنبل بن إسحاق، حدّثنا إبْراهيم بن المنذر، حدّثنا محمّد بْن فُليْح» به[2]، والأخْرى عنِ «ابْنِ عُبيْدٍ؛ قال: حدّثنا ابْنُ أبي خيْثمةَ، حدّثنا إبْراهيم بن المنذر، حدّثنا محمّد بْن فُليْح» به[3].

- **إسناد أبي أحمد الحاكم (ت378هـ):**

له إسنادان، أحدهما من طريق شيخه البغوي:

أ - «أخْبرنا أبو القاسم البغوي؛ قال: حدثني هارون بن موسى الفروي؛ حَدَّثنا ابن فليح، عن موسى بن عقبة»[4].

---

(1) المؤتلف والمختلف: 1/ 235؛ 2/ 802.

(2) المؤتلف والمختلف: 1/ 234؛ 1/ 250؛ 1/ 510؛ 2/ 583؛ . . .

(3) المؤتلف والمختلف: 1/ 310؛ 2/ 901.

(4) الأسامي والكنى: 6/ 123؛ ر: 3537.

ب - «أخبرنا محمد بن سُليمان؛ قال: قال محمد بن فليح؛ قال موسى بن عقبة»[1].

- إسناد أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت388هـ):

«حدّثنا محمّد بن يحيى الشّيباني؛ حدّثنا محمّدُ بنُ عليّ بنِ زيد الصّائغ؛ حدّثنا إبراهيم بن المنذر الحِزاميّ، عن محمّد بن فليح، عن موسى بن عقبة»[2].

- إسناد أبي القاسم المؤمل بن أحمد بن محمد الشيباني (ت391هـ):

«أخبرنا أبو محمّد يحْيى بْنُ محمّد بْنِ صاعد موْلى المنْصور؛ حدّثنا هارونُ بْن موسى الفروي بالمدينة؛ حدّثنا محمّدُ بْنُ فُلَيْح بْنِ سُلَيْمان، عنْ موسى بْن عُقْبة»[3].

- إسناد أبي عبد الله محمد بن إسحاق، ابن مَنْدَه العبدي (ت395هـ):

«أخبرنا علي بن أحمد بن إسحاق البغدادي بمصر؛ قال: حدثنا

(1) الأسامي والكنى: 4/ 182؛ ر: 1856.

(2) غريب الحديث: 1/ 109؛ 1/ 113؛ 1/ 124؛ 1/ 136؛ 1/ 184؛ ...

(3) من فوائد أبي القاسم المؤمل الشيباني 319؛ ر: 4.

جعفر بن سليمان النوفلي؛ قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر؛ قال: حدثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة»[1].

- إسْناد أبي عبد الله الحاكم النّيسابوري (ت405هـ):

«حدّثنا إسْماعيلُ بن محمد بنِ الفضْل الشَّعْرانيّ؛ حدثنا جدّي، حدّثنا إبْراهيمُ بن المنْذِرِ الْحِزَاميُّ، حدّثنا محمّد بْن فليْحٍ، عن موسى ابن عقبة»[2].

- إسناد أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ):

«حدّثنا فاروق بن عبد الكبير الخطّابيّ، حدّثنا أبو سهل زيادُ بنُ الخليل التُّستَرِيّ، حدّثنا إبراهيم بن المنذر، حدّثنا محمّد بن فُليح، حدّثنا موسى بنُ عقبة»[3].

- إسْناد أبي بكر محمّدِ بْن عليّ الْمُطَّوِّعيّ النّيسابوري (حيّ عام 435هـ):

«حدّثنا أبو بكْر محمّد بْن عمْران الإمام المصري رحمه الله؛ قال:

---

(1) معرفة الصحابة: 223؛ 295؛ 321؛ 327؛ 353؛ 402؛ 461؛ 609؛ 664؛ 666.

(2) المستدرك: 5/ 421؛ ر: 4374؛ معرفة علوم الحديث: 320.

(3) معرفة الصحابة: 1/ 19؛ ر: 50؛ 5/ 2534؛ ر: 6132...؛ دلائل النبوة: 328؛ ر: 232؛ 514؛ ر: 442...؛ صفة النفاق: 49؛ ر: 16؛ حلية الأولياء: 1/ 39.

أخبرنا القاضي أبو الطّاهر محمّدُ بْنُ أحمد بن عبد الله بن نصْر الذّهْليّ؛ قال: حدّثنا أبي؛ قال: حدّثنا الْقاسم بن المغيرة الجوْهريّ، عنْ إسماعيل بْنِ أبي أُوَيْس، عن إسْماعيل بن إبراهيم بْن عُقْبة... عنْ عمّه موسى بْن عُقْبة»[1].

- **إسناد أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ):**

اشتهر بنقله عن المغازي بروايتيها الشهيرتين، ونثرها في تضاعيف كتبه بالسندين التاليين:

أ - «أخبرنا أبو الحسين بن القطان، قال: أخبرنا أبو بكر بن عتاب، قال: حدثنا القاسم بن عبد الله بن المغيرة، قال: حدثنا ابن أبي أويس، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن موسى بن عقبة»[2].

ب - «أخبرنا أبو الحسين بن الفضل؛ قال: حدثنا عبد الله بن جعفر؛ قال: حدثنا يعقوب بن سفيان؛ قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر؛ قال: حدثنا محمد بن فليح بن سليمان، عن موسى بن عقبة»[3].

---

(1) من صبر ظفر: 312؛ ر: 32. وأمّا ما وقعت الإحالةُ إليه على أنّه موْضعٌ آخرُ منقولٌ من المغازي في الدّراسة (61)، فليْس كذلك، بلْ هو فحسبُ منْ مرْويّات موسى خارج تأْليفِه (ن: 223؛ ر: 21)؛ لأنَّ لكتاب ابن عقبة روايتين معلومتي الإسْناد إليْه.

(2) دلائل النبوة: 2/ 58.

(3) دلائل النبوة: 1/ 78. ويتضمن إسناد الفسوي في المعرفة والتاريخ.

- **إسناد الخطيب البغدادي (ت463هـ):**

«أنا محمد بن الحسين القطان، حدثنا محمد بن عبد الله بن أحمد ابن عتاب، حدثنا القاسم بن المغيرة الجوهري، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة»[1].

- **إسناد أبي عمر يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر القرطبي النمري (ت463هـ):**

رواه الحافظ من رواية ابن فليح وحده؛ من ثلاثة طرق:

أ - عَبْد الوارث بن سفيان، [وأحمد بن محمد بن أحمد][2]، عن قاسم بن أصبغ، عن مطرّف بن عَبْد الرحمن، عن يعقوب بن حميد بن كاسب، عن مُحَمَّد بن فليح، عن موسى بن عقبة.

ب - خلف بن قاسم، عن أبي الحسن علي بن العباس بن محمد ابن عبد الغفار - يعرف بابن الوَنِّ المصري -، عن جعفر بن سليمان النوفلي، عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن مُحَمَّد بن فليح، عن موسى بن عقبة.

---

(1) تلخيص المتشابه للخطيب: 1/ 336؛ المتفق والمفترق: 2/ 129؛ ر: 276.

(2) مزيد من الدرر: 275.

ج - عَبْد الوارث، عن قاسم، عن ابن أبي خيثمة في كتابه، عن إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة[1].

- إسْنادُ أبي الْحسن عليّ بْن أحْمد بْن محمّد الْواحديّ النّيسابوريّ (ت468هـ):

«أخْبرنا عبْد الرّحْمن بن أحْمد الْعطّار؛ قال: حدّثنا محمّد بْن عبْد الله بن محمّد الْبيّاع؛ قال: أخْبرني إسماعيلُ بْنُ محمّد بْنِ الْفضْل الشّعْراني؛ قال: حدّثني جدي؛ قال: حدّثنا إبْراهيم بْن المنْذر الْحِزامي؛ قال: حدّثنا محمّدُ بْنُ فُليْح، عنْ موسى بْن عُقْبة»[2].

- إسناد الحافظ أبي القاسم ابن منده الأصبهاني (ت470هـ):

«أخبرنا الهيثم بن محمد بن عبد الله الخراط، حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الوهاب المقدسي، حدثنا الحسن بن هارون بن سليمان، حدثنا محمد بن إسحاق المسيبي، حدثنا محمد بن فليح بن سليمان، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب»[3].

- إسنادُ أبي عليّ الحسين بن محمّد الغسّاني الجيّاني (ت498هـ):

«حدّثنا حَكَمُ بن محمّد بنِ حَكَم؛ قال: نا أبو محمّد بن النّحّاس؛

---

(1) الاستيعاب: 1/ 20-21؛ الاستذكار: 11/ 195؛ ر: 15971.

(2) أسباب النزول: 233.

(3) المستخرج: 1/ 366-367؛ 2/ 2.

قال: نا ابن الورد؛ قال: نا الخفّاف؛ قال: نا محمد بن يحيى؛ قال لنا إبراهيمُ بنُ حمزةَ الزُّبيديّ؛ قال: نا محمّد بن فُلَيح، عن موسى بن عُقبة»[1].

- إسناد أبي القاسم إسماعيل بن محمّد بن الفضل التّيميّ قِوام السُّنة (ت535هـ):

«أخبرنا سليمان بن إبراهيم في كتابه، أخبرنا شيخ لنا، حدثنا فاروق، حدثنا زياد، حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا محمد بن فليح، حدثنا موسى بن عقبة»[2].

- إسنادُ محمد بن خير اللمتوني الإشبيلي (ت575هـ):

يرويه بإسنادين:

أ - «حدّثني بها شيخنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قراءة عليه وأنا أسمع؛ قال: أخبرنا بها القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى ابن الحذّاء؛ قال: حدّثنا أبو القاسم عبد الوارث بن سفيان؛ قال: حدّثنا قاسم بن أصبغ؛ قال: حدّثنا مطرّف ابن عبد الرّحمن بن قيس؛ قال: حدّثنا يعقوب بن حميد بن كاسب؛ قال: حدّثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة رحمه الله».

(1) تقييد المهمل: 2/ 685.

(2) دلائل النبوة: 140؛ ر: 153.

ب - «وحدّثني بها أيضاً الشيخ أبو محمد بن عتّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجازة؛ قال: حدّثنا أبو عمر بن عبد البر الحافظ؛ قال: حدّثنا خلف بن قاسم الحافظ، عن أبي الحسن عليّ بن العباس بن محمد بن عبد الغفّار، عن أبي القاسم جعفر بن سليمان النّوفلي، عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[1].

- إسناد أبي القاسم خلف بن عبد الملك، ابن بشكوال (ت578هـ):

يسند رواية ابن فليح من ثلاثة طرق؛ قال:

أ - «أخبرنا أبو محمد بن محسن مناولة، عن أبي القاسم التميمي؛ قال: أخبرنا أبو محمد ابن عباس، عن أبي محمد عبد الله ابن أمية؛ قال: حدثنا محمد بن الحسين الطوسي بمكة؛ قال: حدثنا محمد بن علي الصائغ؛ قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة، أنه ذكر ذلك في مغازيه»[2].

ب - «قرأت على أبي محمد بن عتاب؛ قال: أخبرنا عثمان بن أبي بكر؛ قال: ثنا محمد بن علي؛ قال: حدثنا أبو سليمان الخطابي، أخبرني محمد بن يحيى الشيباني، حدثنا الصائغ، حدثنا إبراهيم بن

(1) الفهرسة: 286؛ ر: 432.

(2) غوامض الأسماء المبهمة: 163.

المنذر الحزامي، حدثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة»[1].

ج - «ما أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الحافظ سماعاً؛ قال: قرأت على أبي علي حسين بن محمد الغساني؛ قال: حدثنا حاتم بن محمد؛ قال: حدثنا أبو محمد بن عباس؛ قال: حدثنا أبو محمد بن أمية، أخبرنا محمد بن الحسين الطوسي، أخبرنا محمد بن علي الصائغ، أخبرنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة»[2].

- إسناد أبي الخطاب عمر بن الحسن، ابن دحية السبتي (ت633هـ):

«حدثنا المحدث العدل أبو القاسم ابن بشكوال - قراة مني عليه - بمدينة قرطبة؛ قال: حدثنا الفقيه أبو محمد ابن عتاب مناولة؛ قال: حدثنا أبو القاسم حاتم محمد بن محمد التميمي، عن أبي محمد بن عباس؛ قال: حدثنا أبو محمد بن أمية؛ قال: حدثنا محمد بن الحسين الطوسي؛ قال: حدثنا محمد بن علي الصائغ [عن ابن إبراهيم بن المنذر]؛ قال: حدثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة»[3].

---

(1) غوامض الأسماء المبهمة: 1/ 284.

(2) غوامض الأسماء المبهمة: 2/ 844.

(3) الآيات البينات: 260-261؛ والنّصّ الذي نقله عن المغازي غيرُ واقعٍ في الأجزاء السبعة عندنا، لكنّه نقل عنها صريحاً في التّنوير: «قال الإمامُ الثّقة موسى بن عُقْبَةَ في مغازيه - قال مالك: وهي أصحّ الْمغازي -: أقام =

- **إسناد أبي الفتح محمّد بن محمّد، ابن سيّد النّاس اليَعمَرِيّ (ت734هـ):**

«سمعت من شيخنا الإمام عز الدين أحمد بن إبراهيم بن الفرج الفاروثي أكثر هذا الكتاب، وأجاز لي سائره بسماعه من أبي محمد إسماعيل بن علي بن باتكين الجوهري، بسماعه من أبي بكر أحمد بن المقرَّب الكرخي؛ أخبرنا أبو طاهر أحمد بن الحسن بن أحمد بن الباقلاني، عن أبي طالب حمزة بن الحسين بن أحمد بن سعيد بن القاسم بن شعيب الكوفي، عن أبي الحسن علي بن محمد الشُّونِيزيّ، عن أحمد بن زنجوية المُخَرَّمي، عن إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح، عنه»[1].

وقد لاحظت أنه كثيراً ما يقرن ابن عائذ إلى موسى بن عقبة، فيسوق لفظ الأخير، فهل يتفقان إلى هذا القدر في العبارات، أم أن المؤدّى لما كان عينه، أدلى إليه ابن سيد الناس بطريق واحد.

= رسول الله ﷺ في الشِّعْب، ومن معه من بني هاشم وبني المطلب ثلاث سنين، حتى أفسد الله تعالى صحيفةَ مكرِهم، سلَّطَ عليها الأَرَضَة، فخرج وخرج رهطه، فعاشوا وخالطوا الناس»، وسندُه فيها هو سندُ شيْخِه البشكوالي، وقد مرّ وشيكاً. وقدْ ساق خبراً عن وفاة النبي ﷺ من المغازي من غير عزْوٍ في الْعَلَم المشهور (1/ 276)، لكنّه يُدْلي إليْه بإسناد ابْنِ أبي خيْثمةَ لرواية ابْنِ فُلَيْح، وأشكُّ في أنه تملّك هاته الرواية.

(1) عيون الأثر: 2/ 457؛ نور النبراس: 9/ 277-278.

- **إسناد خليل بن كيكلدي العلائي (ت761هـ):**

يروي طريقَ ابن فليح من وجهين، وطريقَ إسماعيل من وجهٍ واحدٍ:

أ - «أخبرني به قاضي القضاة أبو الفضل سليمان بْن حمزة الْمَقْدِسِيُّ سماعاً عليه، وأبو محمّد الْقَاسِمُ بْن مظفّر الدمشقي بقراءتي عليه؛ قالا: أنبأنا أبو محمَّد إسماعيلُ بْن عليّ بْن باتكين[1] الجوهري في كتابه إلينا من بغداد؛ قال: أخبرنا أبو بكر أحْمد بْن المقرّب بْن الحسين الكرخي سماعاً عليه، أخبرنا أبو طاهر أَحْمدُ بْن الحسن بْن أحْمد الباقلانيّ، أخبرنا أبو طالب حمزةُ بْن الحسن بْنِ حمزةَ الكوفيّ، أخبرنا أبو الحسن عليّ بْن محَمّد بْنِ الْمُعَلّى الشُّونِيزيّ، حدثنا أحمد ابْن زنجوية الْمَخَرَّميّ، حدّثنا إبراهيم بْن المنذر، حدّثنا محمّدُ بْن فليح ابْنِ سليمان، عن موسى بْن عقبة.

ب - «ح: وأخبرني به أيضاً المشايخُ السّتةُ: الحافظ أبو الحجّاج يوسف المزّيّ، والمقرئ أبو عبْد الله محمّدُ بْن أحْمد بْن عليّ الحنفي، والأخَوَان أبو مُحَمَّد الحسن، وأبو عَبْد الله الحسين ابنَا عليٍّ بْن مُحَمَّد ابْن مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن حامد الأصبهاني، وأبو الهدى أحْمدُ بْن العلّامة أبي شامة عَبْد الرحمن بْن إسماعيل الْمَقْدِسِيّ، وأبو الحسن

---

(1) صحفت في المطبوع في جميع مواردها في الترجمة: «بابكين».

عليّ بْن أَبِي المعالي المقرئ، بقراءتي عليهم مجتمعين، وسوى من قوله: «حَجّة أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ» إلى آخر الكتاب، أَبُو عبْد الله محمّد بْن عمر بْن الخضر بْن إلياس الرُّهَاويّ بقراءتي أيضاً. قال الأوّلان: أنا أَبُو العباس أحْمد بْن إبراهيم بْن عمر الواسطيّ سماعاً عليه، أخبرنا إسماعيل بْن عليّ بْن بَاتكين، المذكور بسنده المتقدّم.

ج - «ح: وقال الخمسة الباقون: أخبرنا إسماعيل بْن إبراهيم بْن أَبِي اليسر، وأبو الحسن علي بْن عَبْد الواحد بْن أَبِي الفضل الأنصاريّ سماعاً عليهما؛ قالا: أخبرنا أَبُو طاهر بركات بْن إبراهيم الخشوعي، أخبرنا هبة الله بْن أَحْمَد الأكفاني، أخبرنا الحافظ أَبُو بكر أَحْمَد بْن علي الخطيب، أخبرنا محمّد بْن الحسين بْن الفضل القطّان، أخبرنا محمد بْن عَبْد الله بْن أَحْمَد بْن عتّاب، حدّثنا الْقَاسِم بْن عَبْد الله بْن المغيرة الجوهري، حدّثنا إسماعيل بْن أَبِي أُويس، حدّثنا إسماعيل بْن إبراهيم بْن عقبة، حدّثنا عمّي موسى بْن عُقبة رَحِمَهُ اللهُ، فذكره»[1].

- إسناد يوسف بن محمد بن عمر، ابن قاضي شهبة (ت789هـ):

أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد بن العماد الكاتب القرشي؛ حدثنا الشيخان المسندان أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن شاكر التنوخي وأبو الحسن علي بن عبد الواحد بن أبي الفضل، ابن

(1) إثارة الفوائد: 1/ 243-246.

الأوحد الأنصاري قراءة عليهما ونحن نسمع؛ قالا: أخبرنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي قراءة عليه ونحن نسمع سنة 594هـ؛ حدثنا أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد، ابن الأكفاني في سنة 519هـ؛ قال: حدثنا أبو بكر الخطيب البغدادي من لفظه في سنة 457هـ؛ حدثنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد القطان قراءة عليه؛ حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن عتاب العبدي؛ حدثنا القاسم بن عبد الله بن المغيرة؛ حدثنا إسماعيل بن أبي أويس؛ حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة(1).

- إسناد الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ):

يروي بالإجازة قطعةً من الكتاب من رواية ابن فليح، من أثناء غزوة بدر من قوله: «فساروا حتى نزلوا الجحفة، فنزلوا بها عشاء، وفيهم رجل من بني المطلب» إلى قوله في غزوة أحد: «وقتل مع رسول الله ﷺ يوم أحد من المسلمين، من قريش...» - وذلك قدرُ رُبع الكتاب - عن أبي العبّاس أحمد بن أبي بكر بن أحمد المقدسي (ت798هـ)؛ وهذا سمعها «على التّقيّ سليمان، بإجازته من إسماعيل ابن أبي الحسن بن باتكين؛ قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن المقرّب؛ قال: أخبرنا أبو طاهر أحمد بن الحسن الباقلاني؛ قال أخبرنا حمزة ابن القاسم؛ قال: أخبرنا علي بن محمد بن المعلّى؛ قال: أخبرنا

(1) المنتخب من مغازي موسى بن عقبة: 479-480.

أحمد بن زنجوية؛ قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر؛ قال: حدثنا محمد ابن فليح بن سليمان، عنه»[1]. وقال في تغليق التعليق[2]: «أخبرنا به غير واحد من شيوخنا مشافهة، عن أبي نصر ابن الشيرازي، أن إسماعيل بن باتكين الجوهري كتب إليهم من بغداد. . . »، فساق بقيّةَ الإسناد المتقدم.

ويدْخُل الكتابُ تامّاً من رواية إسماعيل، في مرويات شيخه الحسن بن محمد البعلي الحنبلي، يعرف بابن القَرِيشة (ت803هـ)، وهذا سمعه «على عبد الرحيم بن أبي اليُسر؛ قال: أخبرنا جدي؛ قال: أخبرنا الخُشُوعي؛ قال [أخبرنا][3] ابن الأكفاني؛ قال: أخبرنا الخطيب لفظاً قال: أخبرنا أبو الحسين ابن الفضل؛ قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن عتاب؛ قال: أخبرنا القاسم بن عبد الله بن المغيرة؛ قال: أخبرنا إسماعيل بن أبي أويس ما بين قراءة وسماع؛ قال: حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن عُقبة، عن عمّه»[4].

ولم يصرّحِ الْحافظُ في هذا الوجه الثاني، هل دخل الكتاب بالإجازة أو السماع في مرْوياته أم لا؟.

---

(1) المجمع المؤسس: 1/ 278-279؛ ر: 192.

(2) 4/ 123.

(3) ساقطة من المطبوع.

(4) المجمع المؤسس: 1/ 566-567.

- إسناد عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ):

«أخبرني أبو عبد الله بن مقبل في كتابه عن الصلاح بن أبي عمر، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي طاهر الخشوعي، أخبرنا أبو محمد الأكفاني، أخبرنا أبو بكر الخطيب، أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب، أخبرنا القاسم بن عبد الله بن المغيرة الجوهري، أخبرنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة»[1].

- إسناد محمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني (ت1094هـ):

يروي المغازي عن أبي عثمان سعيد بن إبراهيم الجزائري عرف بقدّورة، عن أبي عثمان سعيد بن أحمد المقري، عن أبي زيد عبد الرحمن بن علي العاصمي الشهير بسُقّين[2]، عن زكريا الأنصاري، والبرهان القلقشندي[3]؛ كلاهما عن الحافظ ابن حجر[4]، عن أبي هريرة الذهبي، عن أبي نصر محمد بن محمد بن الشيرازي[5]، عن

---

(1) أنشاب الكثب: 191؛ ر: 692.

(2) رفونا السند اعتماداً على ما قبله، من المواضع التالية: 21-22.

(3) ن صلة الخلف: 23.

(4) هذا إسْناد زائدٌ على ما في مجمعه المؤسس.

(5) ن صلة الخلف: 366.

إسماعيل بن علي بن باتكين، عن أبي بكر أحمد بن المقرب الكرخي، عن أحمد بن الحسن الباقلاني، عن حمزة بن الحسين الكوفي، عن علي بن محمد الشونيزي، عن أحمد بن زنجوية، عن إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح بن سليمان، عنه[1].

ثانياً - رواتُه والنّقَلة عنْه سوى منْ مَرَّ:

رشَحَتْ نصوصُ الْكتاب في مصادر القرون الأولى، فتواردَ عليها أعْيانٌ من العلماء بالنّقْل منْ غيْر تصريحٍ بأسانيدهم إليها، لاحتمال أن يكونوا إنّما أدْلوْا إلى نصّ المغازي بوسائط، دون أن يقفوا عليْه بشكْل مباشر، ومن أولئك الذين أفادوا من المغازي دون تسمية إسْنادٍ، أبو الْعبّاس ابْنُ رأْسِ غَنَمَةَ الحضْرميُّ الإشبيلي (ت643هـ) في مناقل الدرر[2]، وأبو شامةَ المقْدسيّ (ت665هـ) في شرْح الْحديث المقتفى[3].

ويظْهرُ أنّ السّهيلي (ت581هـ) اعْتمد رواية إسماعيل؛ لأنّه لمّا عَرَضَ لمُحْرِزِ بْنِ وهْب، قال[4]: «وقال فيه موسى بن عقبة: «محرز بن وهب، ولم يقل «ابن نضلة»». لِمَا عُلم من اقْتصار إسماعيل في

(1) صلة الخلف: 393.

(2) ن: 57؛ 61؛ 75.

(3) 112؛ 114؛ 150؛ 169؛ 194.

(4) الروض الأنف: 4/ 111.

هذا الموضع على ما ذكر، دون ابن فليح، فقد وقعتْ عنْدهُ زيادةُ قوْله: «ويقال: ابن نضلة».

وكشَفَ وقْعُ الحافر على الحافر عند آخرين عنْ شبهة النقل، مثْل ما تلْحظُه العين من التشابه بين أنحاءَ من مغازي الواقدي ومغازي ابن عقبة: ولا غرْو أن نجد بعْضَ مواطن الشَّبه بين الكتابين، فإنّ الْواقديّ يصرّحُ أنَّ منْ مآخذه في كتابه[1] «إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة»؛ ومنْ ظاهر الْبدائه أنّه سيفيدُ منْهُ روايتَه لكتاب عمّه موسى بالطّبْع[2]، زيّداً على بضعة أخبارٍ يظهر أنّها منْ مرْويّاته خارجَه[3]، فممّا عند موسى قوْلُه: «وزعموا أنّ أوّلَ منْ نَحَر لهمْ حين خرجوا منْ مكّةَ» إلى قوله «منْ أزْوادهم»[4]، فهو بنحْوه إلاّ قليلاً في مغازي الواقدي[5]؛ وهو نصّ طويل، سُمِّيَ فيه «مِقْيَسُ الجمحي»، وورد عند الواقدي: «قَيْس الجمحي»؛ وبعْده عند نهاية القدْر المقْتبَس: «ولا يعْرفُ الْواقديُّ قيْسَ الجمحيَّ».

بلْ إنَّ محمّد بْنَ عمر يرْوي عن موسى، منْ طريقِ ابن أبي سبْرَةَ عنه أيضاً[6]؛ وهي طريقٌ مُنْكَرةٌ غير مشتهرة.

---

(1) المغازي: 1/ 2.

(2) ن المغازي: 1/ 144؛ 3/ 890؛ 3/ 1025.

(3) ن المغازي: 2/ 863؛ 3/ 1089؛ 3/ 1097.

(4) 4 ظ-5 و.

(5) 1/ 144-145.

(6) ن المغازي: 2/ 849؛ 2/ 850.

ومن النَّقَلة منْ أبْهم اسْم موسى بالمرّةِ ولمْ يرْتقِ إليْه بإسْناد، لكنَّ الْعِرَاضَ أفْصحَ عنْ ذلك:

فمن أولئك مكّيّ بْنُ أبي طالب القيروانيُّ (ت437هـ)، اقْتبس من قوله: «ثمّ أقْبل الْأسْودُ بْنُ عبْد الْأَسَدِ الْمخْزوميُّ يحْلفُ بآلهتِه لَيَشْرَبَنَّ منَ الْحوْضِ الذي صَنَعَ محمّدٌ ولَيَهْدِمنّهُ»[1]، إلى قوله: «فاسْتنْقَذَهُ حمْزةُ وعليّ، فحُمِل حتّى توفّي بالصّفْراء»[2]؛ وهي نحْوٌ من أرْبع فقَرات. ونقل عنه أيضاً[3] في قصة أبي جنْدل من الْحُديْبيّة لا يُسمّيه، من قوله: «فقال - زعموا - رجلٌ من المسْلمين»، إلى قوله: «ولمْ يَرُدَّها إلى الْمشْركين»[4].

ومن رواتها أيضاً ممن لم تقع لنا أسانيدهم:

- أبو عبد الله محمدُ بن عبد الله بن عُمر، ابن الصفار الأوْسيُّ القُرطُبيّ ثم المراكشي (ت639هـ)، عرف بالبرنامج لِما اسْتوْلى على أكثرِ أعْضائه من الآفات. سمع على ابْن حُبَيْشٍ بمُرْسيةَ «مغازيَ ابن عُقْبة»، وأجاز له[5].

---

(1) المغازي: 7 و.

(2) المغازي: 7 و.

(3) ن الهداية إلى بلوغ النهاية: 11/ 6936.

(4) المغازي: 58 و.

(5) الذيل والتكملة: 4/ 314-315؛ ر: 773.

- أبو محمّد الْمرْجليّ منْ أهْل بَطَلْيَوْس: حدّث عنْه بمغازي ابْن عُقْبة: أبو الْقاسم خَلَفُ بْن أحْمد بْنِ بطّالٍ الْبكْريّ[1].

- الْحسن بْنُ هارون بن سليمان الخرّاز: كتب عنه أبو الشّيْخ الْأصْبهانيّ المغازي[2].

- عيسى بْن يَخْلَفْ منْ أهْل رُيُّة: سمع مغازي موسى بْن عقْبة منْ سَعيد بْن نَصْر، سنة اثْنتيْن وتسْعين وثلاث مئة[3].

ثالثاً - سَندي إلى الْمغازي:

أرْوي مغازي موسى بن عقبة بحمد الله بالْإجازة الْموصلة إلى اثْنيْن منْ رجالات الإسناد في المغرب: أحدُهما منْ مسْندي القرن الحادي عشر، وهو العلّامة أبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني السّوسيّ المكي (ت1094هـ)، والآخر يعْسوبُ الْبيْت الصّدّيقيّ، الشّيخ أبو الْفيْض أحْمد بْن محمّد بْن الصّدّيق الْغماري (ت1380هـ).

فأمّا الْأوّل: فأتّصلُ به بحقّ الْإجازة المطْلقة، منْ جهةِ شيْخي وأستاذي الدّكتور الْعلاّمة المتفنّن النّبيل أبي الْفضْل الْعبّاس بْن عبْد الله

(1) التكملة: 2/ 371؛ ر: 1714.
(2) طبقات المحدثين بأصبهان: 3/ 412؛ ر: 432.
(3) التكملة: 3/ 421؛ ر: 2883.

الجرَّاري حفظه الله[1]، عنْ والده الْفقيه المقرئ المسند سيدي عبْد الله الجرّاري (ت1403هـ).

ومنْ جهةِ الشّيْخ المسْند أبي أُويْس بوخبْزة الحسني الْعِمْراني (ت 1441هـ) أيضاً[2].

كلاهما، عن الشّيْخ المسند عبْد الحيّ بن عبد الكبير الْكتّاني (ت1382هـ)، بمُضَمّنِ أسانيده المبْسوطة في «فهْرس الفهارس»[3] إلى «صلة الْخَلَف».

والرُّوداني يرْوي المغازي عن أبي عثْمان سعيدِ بْن إبْراهيم الجزائري، عُرف بقَدُّورَة، عن أبي عثْمان سعيد بن أحمد المقَّري، عنْ أبي زيْد عبْد الرّحْمن بْن عليّ الْعاصمي الشّهير بسُقّين[4]، عنْ زكريا الأنْصاري، والْبرْهانِ الْقلْقشنْديّ[5]؛ كلاهما عن الحافظ ابْنِ حجر[6]، عنْ أبي هُريْرةَ الذّهبي، عنْ أبي نصْر محمّد بْن محمّد بْن

(1) عضو أكاديمية المملكة المغربية، والمجامع العربية، ومفخرة المغرب في الأدب والتاريخ والحضارة.

(2) وقع ثانياً وإن كان أعلى من الطريق الأولى؛ لأنه مجاز من الشيخ عبد الحي مشافهة، كما أفصح عنه في إجازته رحمه الله.

(3) ن 1/ 427.

(4) رفوْنا السّند اعْتماداً على ما قبْله، من المواضع التالية: 21-22.

(5) ن صلة الخلف: 23.

(6) هذا إسْناد زائدٌ على ما في مجمعه المؤسس؛ مثْلما مَرَّ.

الشّيرازيّ[1]، عن إسْماعيل بْن عليّ بْن بَاتكِين، عنْ أبي بكْر أحْمد بْن المقرّب الْكرْخي، عنْ أحْمد بن الحسن الْباقِلاني، عن حْمزةَ بْن الحسيْن الكوفي، عن عليّ بْن محمّد الشُّونيزيّ، عنْ أحْمد بن زَنْجُويَة، عنْ إبْراهيم بْن المنذر، عنْ محمّد بن فُلَيْح بْنِ سُليْمان، عن موسى[2].

وأمّا الثاني: فمنْ خمسة طرُق:

أ - عن مسْنِد تطْوان وخاتمة الْورّاقين بالمغْرب، أبي أُوَيْس محمّد ابْنِ الأمين بوخبزة الْحسَني - ووقع في إجازته لي رحمه الله بلفْظه أنّه مُجازٌ منْ شيْخه أبي الْفيْض: «إجازةً عامّةً بما حواه ثبَتُهُ الْكبير المسمّى «الْبحْر العميق في مرْويّات ابْن الصّدّيق»، ناولَنِيه الشّيْخُ في أصْله الذي بخطّه. . . ويوجدُ فرْعُهُ بخطّي في خزانة تطْوان الْعامّة، ومخْتصرُه المسمّى «المعْجم الْوجيز للمسْتجيز»، المطبوع بالقاهرة في جزء لطيف» اهـ المقصود منه -.

ب - وعنِ الْأستاذ الدّكتور الْأديب الْفقيه الْحسيب المحقّق المترْجِم زهْرة تِطّاوين جعْفر بن الحاج السّلمي المرْداسي، مُنْفرِداً عنْ خالِه «المسْند الأديب المؤرّخ الرّحّالة» أبي عبد الله محمّد بْن الْفاطْمي

---

(1) ن صلة الخلف: 366.

(2) صلة الخلف: 393.

ابْن عبد الكبير بن محمد السُّلَمي المرْداسي (ت1413هـ) صاحبِ الفهْرسة «إتْحاف ذوي الرّسوخ بتراجم منْ أحدّثُ عنْه من الشيوخ».

ج - وعن الأسْتاذ الدّكتور الشّيْخ المسْنِد رفعتْ فوْزي عبْد المطّلب، والْأستاذ الدّكتور محدّث مصْر أحْمد مِعْبِدْ عبْد الكريم الْفَيُّومي، مقْرونيْن إلى الأسْتاذ الدكتور المحقّق الْخِرِّيت عامر بْن حسن صبْري التّميمي الْبغدادي: ثلاثتُهمْ عن الشّيْخ الأستاذ الدكتور عبْد الله بْن الصّدّيق الْغُماري الطّنْجيّ (1328 - 1413هـ).

د - وعن الْأسْتاذ الدّكتور النّاقد الشّريف حاتم بْن عارف الْعوْني، زيْن الْحجاز، عن الأسْتاذ الدّكتور إبْراهيم بن الصّدّيق (1353 - 1424هـ).

هـ - ثمّ كرّةً أخرى عن الْأستاذ الدّكتور عامر صبْري نزيلِ الْبحريْن، عن الشيخ عبد الْعزيز بْن الصّدّيق الْغُماري الطنجي (ت1418هـ).

خمستُهم أبو أُويْس، وابْن الْفاطمي، والإخوةُ الثلاثةُ رحمهم الله عبْدُ الله، وإبراهيم، وعبد العزيز بنو الصّدّيق: عنْ شيْخهم أبي الْفيْض، بمُضَمَّن ما حواهُ ثَبَتُهُ الكبير.

وأحْمد بْن الصّدّيق يرْوي كتاب المغازي لموسى بن عقبة في «الْبحْر الْعميق»[1] بهذا الإسْناد: «به إلى السِّلَفي وابْنِ خيْر: كلاهما

(1) 2/ 159-160.

عن أبي الحسن يونس بْن محمّد بْن مُغيث؛ قال: حدّثنا أبو عمر أحمد ابن محمد بن يحيى ابْن الْحَذَّاء؛ حدّثنا أبو القاسم عبْد الْوارث بن سفْيان؛ حدّثنا قاسم بْن أصْبغ؛ حدّثنا مُطَرِّف بن عبد الرّحمن بن قيس؛ حدّثنا يعقوب بن حُميْد[1] بْنِ كاسب؛ حدّثنا محمّد بْن فُليْح، عنْ موسى بن عقبة.

ورَوَيَاهُ أيضاً - أعني السلفي وابن خير -: عنْ أبي محمّد بْن عَتَّاب، عن الحافظ أبي عمر ابْن عبْد الْبَرّ؛ أخبرنا خلف بْنُ قاسم الحافظ، عن أبي الحسن عليّ بن الْعبّاس بن محمّد بْن عبد الغفّار، عن أبي القاسم جعفر بن سليمان النَّوْفَلِيّ، عنْ إبراهيم بن المنْذر الْحِزَامِيّ، عن محمّد بْن فُليْح، عنْ موسى بن عقبة» اهـ.

ويتّصل ابْنُ الصّدّيق بالسلفي[2] منْ طريق أبي الْعبّاس الْحَجّار[3]، والذّهبيّ - بثلاثة وجُوهٍ عنْه -[4]، وأبي المظفّر منْصورِ بْن سليم الْهمداني[5]، والسّيوطيّ[6]، والْقاضي زكريّا[7]،

---

(1) البحر العميق: «أحمد»؛ تصحيف.

(2) البحر العميق: 2/ 49.

(3) ن السند إليه في البحر: 2/ 42-43.

(4) ن السند إليه في: 2/ 44-45.

(5) ن السند إليه في: 2/ 47.

(6) ن السند إليه في: 2/ 25.

(7) ن السند إليه في: 2/ 14، وما بعدها.

وابْنِ خيْر[1]، والْقاضي عياض.

ويتّصلُ بابن خير[2] منْ طريق المفْتي عبْد الرّحْمن بْن محْمود الأسْيوطي[3]، ومحمّد بْن محمّد بْن خليل الْقَاوَقْجِي الطّرابلسي ثمّ المصري[4]، وغيرهما....

وثمّة طرقٌ أخْرى لا نُطيلُ بجلْبها، وآكدُها ما مَرَّ.

رابعاً - انتخابُ أحاديثَ منْه:

منْ روايةِ يوسف بن محمد بن عمر، ابنِ قاضي شُهْبَةَ، عنْ جدّه لأمّه ابْنِ عمادٍ الْكاتب[5]. جرّدَ منْ كلّ أجزاء الكتاب الْعشرة حديثاً أوْ حديثيْن، إلاّ ما كان من الجزء السّادس فلم ينتخبْ منه شيْئاً، فيكونُ مزيداً على نسختنا بما انْتخبه من الجزئين الأوّليْن ثم الجزْء العاشر.

ويكادُ يكونُ هذا الجزء الأثرَ الوحيدَ المتبقّي من مغازي موسى، إلى حين عثورِنا على الكتاب بحمد الله.

ولمْ يكدّ المنتخبُ فيما صنعَ شيئاً كثيراً؛ لأنّه عمد إلى بعْضِ الأخبار المسْندة فجرَّدها، ولو كانتْ كثيرةً - كما هو انْطباعُ كلّ منْ لمْ

(1) ن السند إليه في: 2/ 50- 51.

(2) البحر العميق: 2/ 50- 51.

(3) ن سند الاتصال به في: 1/ 370.

(4) ن سند اتصاله به في: 1/ 251.

(5) هذا التّفْصيلُ منْ صنيع أ. د. محمد الحسين باقشيش (453).

يَرَ المغازيَ برُمتها - لدلّتْ على منْهجِه في الانتخاب، ولكنها قليلةٌ كما يظهر بتصفُّح النصّ.

ولما مرّ تكونُ عَنْونةُ هذا الجزء بـ «أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة»، أو «الأحاديث المنتقاة» - كما سُمّيتْ في موْضعٍ من الأسْمعة[1] - أسَدَّ وأقومَ من تسْميته بالمنتخبِ بإطلاق؛ لأنّه يوهمُ اختصارَه لعمل ابن عقبةَ بتمامه، وليْس يصحُّ، ويدلُّ له ما وقعَ بالأصل المخطوط نفسِه: «آخر الأحاديث المنتخبة من مغازي موسى بن عقبة»[2].

وقد أفادت نسْختُنا في تلافي عبارةٍ غيْر بيّنة في إسنادٍ واصلٍ لآخرَ في الجزء الثامن، فرفعتِ اللّبْس الواقع في التخريج؛ وإليكَ الحديثْين مثلما فيها: «حدّثنا نافع، أنّ عبْدَ الله بْنَ عمرَ؛ قال: لمّا فُتحتْ خيْبرُ سألتْ يَهُودُ رسولَ الله ﷺ أنْ يُقِرَّهُمْ فيها، على أنْ يعْملوا على نصْفِ ما خَرَجَ منْها منَ الثَّمر، فقال رسولُ الله ﷺ: «نُقِرُّكُمْ فيها على ذلك ما شئْنا». فكانوا فيها كذلك، حتّى أخْرجهمْ عمرُ بْنُ الْخطّاب رحمه الله.

[وكان عبْدُ الله بْنُ عبْدِ الله بْنِ عُمَرَ] يقولُ: لمْ يُوصِ رسولُ الله ﷺ إلاّ بثلاثٍ: أوْصى للرَّهَاويّين منْ خيْبرَ بِجَادِّ مئةِ وَسْقٍ...»[3].

---

(1) 510. (2) 509.

(3) المغازي: 67 و.

ولما لم يتبين الشيخ مشهور[1] العبارةَ في المخْطوط وهي التي بين معكفين، لمْ يأْتِ على ذكْرِها، وعَطَفَ الحديث على الخبر السّابق وعزاهُ لعبْدِ الله بن عمر رأْساً، وكان يلْزمُه أنْ يضعَ نقطَ حذْفٍ ما بين معكّفيْن لتدُلَّ على الذّاهبِ من الكلِم. وقد تفصّى أ. د. باقشيش منْ هاته المعضلة، بأن نبَّه على ما في الأصْل الْخطيّ[2]، فخرج بذلك من الْعُهْدة.

ولسْتُ في حاجةٍ لإيعابِ الْكلام على هذا الجزْء، فقد اسْتوْفى ذلك عليْه محقّقاهُ على الْوِلاء[3].

خامساً - اعْتمادُ بعْض المؤلّفين سياقَ ابْنِ عقبة لترْتيب الْبُطون:

عليْنا ألاّ نغْفل أن مؤلفي القرن الثالث الأعْظَمين يدينون للائحة موسى ومعاصريه من المؤلّفين بترتيب القبائل وبطونها وأعْلامِ الصّحابة فيها، وقد احتذوا هذا النّمطَ في كتبهم، لا يخفى ذلك عند المقايسة، وهو أثرٌ آخرُ لسياقِ الْكتاب في مناهج المصنفين، غير الأثر المعْرفيّ المجرّد.

والمثالُ الصّريحُ كتابُ الطبقات الكبير لابن سعد، فقد أفاد من التّسلْسل عنْد موسى بن عقبة وابن إسحاق والْواقديّ طبْعاً. وأصْرحُ

(1) أحاديث منتخبة: 82؛ ر: 13. (2) ن: 496.

(3) طبعة الشيخ مشهور (1412 هـ). وطبعة أ. د. باقشيش (1440 هـ).

منْه ابْنُ أبي خيثمة فإنّه قال في كتابه؛ قال «وبنو جُمَح بْنُ عمْرو: أخبرنا مُصْعبُ بْنُ عبْد الله؛ قال: «جُمَحُ» اسمه: تيْم بْن عمْرو بن هصيص بْن كعْب بن لؤيّ بْن غالب بن فهر. هذا على تأْليفِ ما حدَّثنا إبْراهيمُ بْنُ المنْذر، عنْ محمّد بْن فُليْح، عن موسى بن عقبة، عنِ ابن شهابٍ بطْناً بعْد بطْنٍ إلى بني جُمَح»[1].

سادساً - الْمغازي في أعْيُن النَّقَدة:

تواتر ثناءُ رؤوس العلماءِ على المغازي منْ غيْر نكير، وتواصوا برغْيها وروايتها، ونقلت كتب الطبقات ذرْواً من ذلك:

- مالك: «عليكم بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة فإنه ثقة، فإنها أصحّ المغازي»[2]؛ «مَنْ كان في مغازي موسى بن عقبة قد شهد بدراً فقد شهد بدراً، ومن لم يكن في كتابه قد شهدها فلم يشهدها»[3].

- الشافعي: «ليْس في المغازي أصحُّ منْ كتاب موسى بْن عُقْبة»[4].

- ابن معين: «كتابه عن الزُّهْري من أصَحِّ هذه الكتب»[5].

---

(1) التاريخ الكبير: س 2: 2/ 721؛ ر: 2999-3000.

(2) المعرفة والتاريخ: 3/ 371؛ الجرح والتعديل: 8/ 154؛ الجامعُ للخطيب: 2/ 195؛ ر: 1593.

(3) التكميل: 1/ 262.

(4) الجامعُ للخطيب: 2/ 164؛ ر: 1498.

(5) تاريخ دمشق: 60/ 465؛ التبيين: 57.

- أبو عبْد الله الحاكم: «ذكر جماعةٌ من الأئمّة، أنّ أصحَّ الْمغازي كتابُ موسى بن عقبة عن ابْن شهاب»[1]، و«إسْنادُ هذا المغازي صحيحٌ على شرْط الشّيْخيْن»[2].

- البيهقي: «مغازي موسى بْنِ عُقْبة، هي أصحُّ الْمغَازي، عنْد أهْل الْعلْم والْحديث»[3]. . . «باب سياق قصة بدر عن مغازي موسى ابن عقبة فإنها فيما قال أهل العلم أصح المغازي»[4].

- أبو الرّبيع الْكَلَاعي: «كتابُ ابْن عقْبة وإنِ اخْتصره جدّاً، فقد أحْسن الْعبارة، وأتى مواضعَ من المغازي، حَذَاها بسْطُه، وحماها اخْتصارُه»[5]. . . . وقد «اسْتحْسنَ الأئمّةُ اقْتصادَه واقْتصارَه»[6].

- ابْنُ العاقولي الواسطي - وقد بوّب في مشْيخته «للقراءة على المحدث وآدابها وترتيب المقروءات، وما يدخله السند والرواية من ذلك»، فقال -: «ويقرأ كتب المغازي. قال الزهري: علم المغازي علم الآخرة والأولى. وكان إذا سئل مالك بن أنس عن المغازي قال: عليك بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة»[7].

---

(1) معرفة علوم الحديث: 320.

(2) المستدرك: 5/ 421؛ ر: 4374.

(3) معرفة السنن والآثار: 3/ 307؛ ر: 4686.

(4) دلائل النبوة: 3/ 101. (5) الاكتفا: 1/ 3.

(6) الاكتفا: 1/ 2.

(7) الدراية في معرفة الراوية: 68.

- ابنُ ناصر الدّين الدمشقي[1]: «صنّف الْمغازي وأجاد، ووصلتْ إليْنا - ولله الحمد - بالْإسْناد».

- الذّهبيّ: «مغازي موسى بْن عقبة في مجلّدٍ ليْس بالكبير، سمعناها[2]، وغالبُها صحيحٌ، ومرْسلٌ جيّد، لكنّها مخْتصرة، تحْتاجُ إلى زيادةِ بيانٍ، وتتمّة»[3]. «ألّفَها... فكان أوّلَ منْ صنّفَ في ذلك»[4]، و«قرأْتها بالْمِزّة على أبي نصْرٍ الْفارسيّ»[5].

- ابْن حجر: «صنّف الْمغازي»[6]، و«هي أصحُّ ما صُنّف في ذلك عنْد الجماعة»[7]... «وقد يوجد كثير من أسباب النزول في كتب المغازي فما كان منها من رواية معتمر بن سليمان عن أبيه أو من رواية إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمه موسى بن عقبة فهو أصلح مما فيها»[8].

---

(1) التبيان شرح بديعة البيان: 1/ 346-347؛ ر: 145.

(2) وبمعناه في تاريخ الإسلام (3/ 986): «سمعناها، وهي في مجلد صغير».

(3) سير أعلام النبلاء: 6/ 116.

(4) سير أعلام النبلاء: 6/ 114؛ ر: 31.

(5) تذكرة الحفاظ: 1/ 112؛ ر: 141.

(6) فتح الباري: 1/ 446.

(7) فتح الباري: 8/ 12.

(8) العجاب: 1/ 220.

أثرُ النّسْخة في تأْسيس العلْم وتأْكِيدِه

أولاً – ما رفعَه النّصُّ من أوْهَام المؤلفين:

ولهذا مثُلٌ أكتفي منها بخمسة:

1 – سمّى ابن عقبة فيمن استشهد بأحد من المسلمين من بني الْحارث بْنِ الْخزْرج:

– «رِفاعة بْن عمْرو.

– ونوْفل بْن عبْدِ الله بْنِ سِنانٍ».

قلت: عدُّ هذا والذي قبْله واحداً عند أصحاب السّيَرِ خطأٌ لا يَصحّ أنْ يُنْمى للمؤلّف، بل هو منْ أبي نعيم لأوّل مرّة – ولا يُعْزَى إلاّ إليْه –، سَبَكَ بيْن ترْجمتين مُتتابعتين منْ كتاب ابن عقبة في ترْجمةٍ واحدة، فجمع بين قوله «رفاعة بن عمرو»، وبين قوله التالي «ونوفل بن عبد الله ابن سنان»، وجعل بينهما «بن»، فصار الرّسْمُ هكذا: «رفاعة بن عمرو ابن نوفل بن عبد الله بن سنان». ثمّ تُوبعَ عليْه من المؤلفين في الصّحابة، كابن الأثير في أسد الغابة[1]، وابن حجر في الإصابة[2]، ومنْ نقل عنهما، وعفّى ذلك على وجودِ نوفل.

---

(1) 2/ 1078؛ ر: 2729.

(2) 2/ 494؛ ر: 2678.

والدّليل عليه منْ وجوه:

أ - أنّ ابن عقبة سمّى رفاعةَ فيمن شهد بدراً منْ بني عوْفِ بْنِ الْخزْرج ثمّ منْ بَنِي الْحُبْلَى، فرفع نسبه هكذا: «رِفاعةُ بْنُ عَمْرو بْنِ زيْدِ ابْنِ عَمْرو»، وليس يصحُّ أن يخالف في كتابِه في نسبِ الرّجل بيْن موضعيْن.

ب - أنَّ عِدّةَ من اسْتُشْهد من بني عمْرِو بْنِ عوْفِ بْنِ الْخزْرج سِتّةٌ مثلما صرّح موسى، ولا يبلغون ذلك عنده إلاّ بأن يكونَ نوفل بن عبد الله بن سنان مُفْرداً معْدوداً أيضاً كما هو واقعٌ في النسخة، فبطل أنْ يكونَ تكْملةً لنسبِ رِفاعةَ المتقدم عليه.

ج - أن ممّا يدلّ على المغايرة أنّ ابن إسحاق[1]، ذكر من بني عوف: «نوْفل بن عبد الله»؛ وهو هو، إلاّ أنّ ابْنَ عقبة زاد «سنانا» في نسبه، وابن إسحاق وقف عند «عبد الله».

د - وهذا من أقواهم، أنَّ ابن منده في المستخرج[2] - وهو ممّن يكثر النقل عن ابن عقبة من غير عزو غالباً كما أنتجه السّبْر - غايرَ وفاقاً لأصْله منْ كتاب موسى، فجعل «نوْفل بْنَ عبد الله بن سنان»، رَديفاً للمجذّر بن ذياد، لكن محقّقه أبدل «سنان» بـ «ثعلبة» وعلّق في الحاشية: «جاء في الأصل: «سنان»؛ وهو خطأ، والتصويب من

---

(1) 2/ 126.

(2) 1/ 358.

المصادر ومنها الإصابة». قلت: وما في الأصل صوابٌ لا يسوغُ تغْييرُه. ونوفل بن عبد الله بن ثعلبة بدريٌّ لم يستشهد بأحد. والله أعلم.

2 - وعَدَّ ابن عقبة ممن استشهد بأُحُد منْ بني الْحارث بْنِ الْخزْرج: «زَيْد ابْن فُسْحُم».

وغفل عنْ عَدِّه أصحابُ السير؛ ووقع عند بعضهم التردّدُ بين «زيد» و«يزيد»، وما درى أنهما أخوان: يزيد بن الحارث ابن فسحم، وهو ممّن استشهد ببدر، ذكره المؤلف في لوائحهم. وزيْدُ بْنُ الْحارث، شهد أُحداً؛ أفاده ابن سعد في الطبقات الكبير[1]. ولم يكُ ابْنُ عُقْبة ممّن خلط بيْن الرّجليْن، لكنّ صنيعَه في التّمْييز بينهما منْ غيْر تصريح، نبّهَ إلى صحّة ضابطِ التّفْريق عنْد ابْن سعد.

3 - وذكر ابن عقبة في تسْمية منْ شهِدَ بدْراً منْ أصْحاب رسولِ الله ﷺ منْ بني عامرِ بْن لُؤَيٍّ ثمّ منْ بني مالكِ بْنِ حِسْلٍ: «وهْبَ بْنَ أبي سَرْحٍ».

قلت: كذا عند المؤلف، وعند ابن فليح: «وهب بن سعد بن أبي سرح». والحقّ أنّ الْأمْر يتعلّق براوييْن كثيراً ما اشْتبها:

- وهْب بْنُ أبي سَرْح بْنِ ربيعة بْنِ هلالِ بْنِ مالك بْن ضَبَّةَ بْنِ حارث بْن فِهْر بْن مالك الْقرشيّ الْفِهْريّ.

---

(1) 4/ 350؛ ر: 663.

وهذا هو الذي عدّه ابْنُ عبْد الْبرّ بدْريّاً، ونسبه منْ بني فِهْر، وعزَاه لمغازي موسى بن عقْبة. قلت: والذي من هذا البطْن من كتابنا هذا: «عمرُ، أوْ عمْرو بْنُ أبي سَرْح»، فلعلّه سبْقُ نظرٍ من النَّمري، وعليْه يتوجَّه تعقُّبُ ابْنِ سيّد النّاس[1] بالْقوْل: «وذكر أبو عمر[2] فيهمْ وهْبَ ابْنَ أبي سَرْحٍ... وحكاه عنْ موسى بن عقبة، ولمْ نَرَهُ في مغازيه، ويُشْبهُ أنْ يكونَ وهَماً» اهـ.

قلت: والظنُّ غالبٌ أنْ يكونَ قصْدُ أبي عمر إلى التّالي في كتابه:

- وهْبُ بْن سعد بْن أبي سرح بْن الحارث بْن حُبَيِّب بْن جَذِيمةَ بْن مالك بْن حِسْلٍ.

وهذا هو الذي ذكره ابْنُ عقبة، وصحّح الْعَزْوَ إليه ابن سعد في كبراه[3]، والبلاذُريُّ في أنساب الأشراف[4].

وعليه، يكونُ أقْوَمَ من رواية إسماعيل عندنا، روايةُ ابن فليح: «وهْب بْن سعْد بْنِ أبي سَرْح»؛ لأنها رافعةٌ للالْتباس، والله أعلم.

4 - ذُكر منْ حصون خيْبر في المغازي حصْنُ «وَجْدَة»[5]. وهذا

---

(1) نور النبراس: 4/ 290.

(2) الاستيعاب: 3/ 1176-1177؛ ر: 1918.

(3) 3/ 377؛ ر: 101.

(4) 11/ 19.

(5) المغازي: 66 ظ.

تصحّف في التّمْهيد والاستذكار، والْأمْكنة للإسْكنْدريّ[1]، ومعْجم البلْدان[2]، وسواها إلى «وخدة»؛ بالخاء، والصّحيحُ بالجيم كما في الأصْل، واستظهرت له بما قال حَمَد الْجاسر رحمه الله في شمال غرْب الْجزيرة[3]: «وَجْدة: بفتْح الْواو بعْدَها جيم ساكنة، فدالٌ مهْملة مفتوحة، فهاء: قرْية تقع غرْبَ الشُّريّف، وغرب مكيدة أيضاً في سفْحِ جبلِ «عَطْوى»، وهي منْ أشْهر قُرى خيْبر... ووخْدة، أرى الإسم تصْحيف وَجْدة - بالجيم -، ولا تزالُ القرْيةُ معْروفةً بالْجيم».

5 - موسى بن عقبة يسمي رجلاً واحداً يضطرب أصحاب السير فيه فيعدّونَه شخصين:

سمى موسى بن عقبة: «النُّعْمانَ بْنَ مالكِ بْنِ ثعْلبةَ؛ وهو الْأعْرجُ» فيمن استشهد بأحد، منْ بني عمْرِو بْنِ عوْفِ بْنِ الْخزْرج[4]. وعنْد الجمْع بيْن مواردِ ذكْرِ «النّعْمان بن مالك بن ثعلبة» الثّلاثة في كتاب المغازي، فإنّ قوْقلاً هو عيْنُهُ الْأعْرج؛ وهو الذي شهد بدْراً، وكان صاحبَ الْقوْل بأُحد، واسْتُشْهد فيها. وقد اضْطرب أصحابُ السّيَرِ في هذا الموْضع، وغالبُهم - خلافاً للمؤلف - يميّز بيْن رجليْن أحدُهما قَوْقلُ بدْريٌّ، والآخرُ استشهد بأُحدٍ وهو الأعْرج. وليْس هذا موطنُ الْإيعاب في تتبّعِ كلامهم. ونصُّ كلامِ ابْن عُقبة:

---

(1) 2/ 576.

(2) 5/ 364.

(3) 613.

(4) المغازي: 42 ظ.

أ - وممّنْ شهد بدراً «منْ بني عوْفِ بْنِ الْخزْرج ثمّ منْ بَنِي الْحُبْلَى: نُعْمانُ بْنُ مالكِ بْنِ ثعْلبةَ. وهو قَوْقَل، وهو صاحبُ الْقوْل يوْمَ أحُدٍ».

ب - وقال في غزْوة أُحُد: «قال نُعْمانُ بْنُ مالكِ بْنِ ثَعْلبةَ - وهو أحدُ بني سالم -: يا نبيّ الله لا تَحْرِمْنا الْجنّةَ؛ فو الذي نفْسي بيده لأدْخُلَنَّها. فقال له رسولُ الله ﷺ: «بِمَ؟». قال: بأنّي أحبُّ اللهَ ورسولَه، ولاَ أفرُّ يوْمَ الزّحْف. فقال له رسولُ الله ﷺ: «صَدَقْتَ». فاسْتُشْهد يوْمئذٍ.

ج - وممّن استشهد بأحدٍ من المسْلمين من «بني عمْرو بْنِ عوْفِ بْنِ الْخزْرج: النعمان بن مالك بن ثعلبة؛ وهو الأعْرج».

ثانياً - ما أفاده النّصُّ من تصْحيح بعْضِ التّعقُّبات المغْلوطة:

ذكر المؤلف «حاطِبَ بْنَ عَمْرو»[1] في شُهُود بدْر، وتعقَّب أبو الفتح اليعمري[2] الحافظَ ابْنَ عبد البر في هذا الموْضع من غير حقّ فقال: «وحكاه أبو عمر عنْ موسى بْن عقبة، ولمْ نجدْهُ في مغازيه». قلت: بلْ هو فيها، وإنما ذكره أبو عمر في الاسْتيعاب[3]، تَبَعاً لهذا الموْضع.

---

(1) المغازي: 13 ظ.

(2) نور النبراس: 4/ 292.

(3) 1/ 311؛ ر: 455.

وسمّى إسماعيلُ في شهود بدْرٍ منْ بني مازنِ بْنِ النَّجّار ثم من بني عَمْرو بن مبذول: «عُصَيْمة؛ حليفٌ لهمْ، منْ أسَدِ بْنِ خُزيْمةَ»[1].

وذكر ابْنُ سعْدٍ في الطّبقات الكبير رجليْن بهذا الاسم، كلاهما بدْريّ، نَسَبَ الْأوّلَ إلى أشْجع، وقال عَقيبَه: «لم يذكره موسى بن عقبة»[2].

- قلت: بلْ ذكره من رواية ابن فُليح في تسمية من شهد بدرا منْ بني النّجّار ثمّ منْ بني مالك بْن النّجّار[3]، ولمْ يقعْ لإسْماعيل في هذا الموْضع -. ونسبَ الثّانيَ إلى أسد بن خزيمة[4] وفاقاً للمؤلف، وكذلك فعل أبو نعيم[5] من رواية إسماعيل، لولا أن قال: «عِصمة»؛ مكبّراً.

وممنْ أناطهمُ ابن عقبة بمسْردِ منْ قُتلَ منَ الْمسْلمين يوْم خيْبَرَ منْ قريْشٍ ثمّ منْ بني عبْدِ شَمْسٍ: «ثَقِف بْن عمْرٍو؛ حَليف لهمْ»[6]. فلمّا عَرضَ له ابْنُ سعْدٍ في كبرى طبقاته[7] قال: «ولمْ يذْكرْه موسى بن عقبة، وذلك وَهَمٌ منْه أوْ ممّنْ روى عنْه». قلت: بل الْوَهَمُ منْ كاتب

---

(1) المغازي: 17 و.

(2) 3/ 461؛ ر: 193.

(3) ن الآحاد والمثاني: 3/ 412.

(4) الطبقات الكبير: 3/ 481؛ ر: 220.

(5) معرفة الصحابة: 4/ 2147؛ ر: 5395.

(6) المغازي: 62 ظ.

(7) 3/ 91؛ ر: 51.

الواقدي، فإنّ ابن عقبةَ ذكره في موْضعيْن، الأوّلُ تقدّم في الْمهاجرين إلى المدينة، والثّاني حيْثُ ذكرْتُه آنفاً. بلْ نقل ذلك عنْ موسى غيْرُ واحد منهم ابْنُ عبْد الْبرّ؛ فهو الْقائل: «قال موسى بْن عُقْبة: قتل يوْم خيْبر شهيدًا، قتله أُسَيْرُ الْيهوديّ»[1].

وفي رسْم الْحارث بْن أوْسٍ من الإصابة[2]؛ قال ابْن حجر: «ذكره موسى بْن عُقبة فقال: «الحارثُ بْنُ أوْس»، ولـمْ يُسمّ جدَّه». قلْت: هذا واقعٌ على هاته الصّفة في شهداء بدْرٍ من الْكتاب[3]، لكنَّ موسى عادَ فرَفَعَ نسَبَه وسمّى جدّه في شُهداء أُحُدٍ فقال: «الْحارثُ بْنُ أوْسِ بْنِ رافع»[4].

وقد أفاد ما عند المؤلف في رسْم «سَليط بْن عمْرو» - ممّنْ حضر بدْراً منْ بني عامرِ بْن لُؤَيٍّ ثمّ منْ بني مالكِ بْنِ حِسْلٍ - صحّة قوْلِ الحافظ ابْن عبد البر في الاستيعاب[5]: «وذكره موسى بن عقبة فيمنْ شهد بدرا، ولمْ يذْكرْه غيْرُه في الْبدْريّين». قلت: ولعلّه إنّما وقع له - إنْ لم يسْتقْرِ نسْختَه من كتاب ابن عقبة - تَقَفّي قوْلِ ابْنِ سعْد في الكبرى[6]: «ذكر موسى بن عقبة في كتابه أنّ... سَليطَ بْن عمْرو

---

(1) الاستيعاب: 1/ 217؛ ر: 281.

(2) 1/ 563؛ ر: 1371.

(3) 14 ظ.

(4) المغازي: 43 و.

(5) 2/ 645؛ ر: 1040.

(6) 3/ 375؛ ر: 4319.

شهد. . . بدْراً، ولمْ يذْكُرْ ذلك غيْرُه، وليْس بثبْت». وبهذا يُتوقّفُ في قبول قول ابن حجر في الإصابة[1]: «ذكره الْواقديّ وأبو معْشرٍ في الْبدْريّين، ولم يذكرْه موسى بن عقبة». فأنْت ترى أنّ المؤلّفَ سمّاه في البدْريّين، وأنّه غيْرُ مذكورٍ بالبتّ في النّسخة الصّغْرى المطبوعة من مغازي الواقدي، وهذا إنّما سمّى «سَليط بْنَ قيْس بْنِ عمْرو»، من بني عديّ بن النجار[2]؛ وهو غيْرُه.

وكما نفعتِ النّسْخة في ردّ بعْض التّعقُّبات، فقد نفعتْ في تصْديق بعْض الْمسْتدْرَكَات: ومنْه عنْد قول الأصل «ثابتُ بْنُ خنْساء بْنِ عمْرو؛ لا عقِبَ له»[3]، فقد ذكره ابْن عبْد الْبرّ في الاستيعاب[4] وقال: «شهد بدْراً في قوْلِ الْواقديّ دون غيْره». وتُعُقِّبَ في طُرّته، وكتبَه عارفٌ: «بلى؛ قدْ ذكره ابن إسحاق وابْنُ عُقْبةَ في الْبدْريّين، وقال مُوسى بن عقبة: لا عقِب له». فلولا أن كتاب المغازي بين أيدينا لما استطعنا التحقق من هاته الطّرّة.

(1) 3/ 162؛ ر: 3424.

(2) مغازي الواقدي: 1/ 163.

(3) المغازي: 17 و.

(4) 1/ 199؛ ر: 246.

ثالثاً - كشْفُ عراضِ النّسخة على ما انْبَثَّ منْها في الْمناقل[1]، على ما اعْترى هاته من الأسقاط والتصحيفات والأوْهام:

فمن ذلك انْسباكُ ترْجمتيْن في واحدةٍ، ومثاله أن أبا نعيم في رسم بشير بن عبد المنذر ممن شهد بدرا من بني أمية بن زيد، ساق هذا الإسناد: «حدثنا فاروق الخطابي، ثنا زياد بن الخليل، ثنا إبراهيم بن المنذر، ثنا محمد بن فليح، ثنا موسى بن عقبة، عن ابن شهاب، قال: . . . رفاعة بن عبد المنذر، أبو لبابة بشير بن عبد المنذر، خرج مع رسول الله ﷺ فرجعه من الروحاء، وأمّره على المدينة، وضرب له بسهمه مع أصحاب بدر»[2].

فاعترى النقلَ سقطٌ وانْتقالُ نَظَر، نجم عنه انْسباكُ ترْجمتيْ «رفاعةَ ابْن عبد المنذر» و«بشيرِ بْن عبْد المنذر» في ترْجمةٍ واحدة، فلزم التّنْويه. وسببُ هذا الذي وقع، التردُّدُ عندهم والاخْتلافُ في أن يكونَ رفاعةُ هو عيْنُ بشير.

ومنْه سقُوطُ قدْرٍ من النّصّ، مثلما سقط من نقْل ابن أبي عاصم عن المؤلف في الآحاد والمثاني - مخطوطاً[3] ومطبوعاً[4] -، هذا القدْرُ

(1) أعني بالمناقل: الكتب التي اقتصرت على نقل ما في المغازي مخلّصا بلفظه، فإنْ أفادت منه على جهة التضمين والاستثمار والدمج، فهي موارد ومصادر.

(2) معرفة الصحابة: 1/ 403؛ ر: 1203.

(3) و197 و.

(4) 3/ 322.

منْ تسْمية الذين شهدوا بدراً من بني زريق: «وأبو خَالدِ بْنُ قَيْسٍ. وجُبَيْرُ بْنُ خالدِ بْن مَخْلَدِ بْنِ إيَاسٍ. وفَاكهُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْفاكِهِ بْنِ يزيد. وأَسْعدُ بْنُ يزيدِ بْنِ الْفَاكِهِ بْن يزيد بْنِ خَلْدَةَ بْنِ عامرِ بْن عَجْلان. وعُبيْدُ ابْن زيْد. ورِفاعةُ بْنُ رافعِ بْنِ مالكِ بْنِ عَجْلان. وخَلاّدُ بْنُ رافعِ بْنِ مالكِ بْنِ عَجْلان»[1].

وفي كتاب موسى: «وعاصِمُ بْنُ عَديّ: خرجَ - زعموا- مع رسول الله ﷺ فَرَدَّهُ، فرجع منَ الرَّوْحاء، فَضَرَبَ له بسَهْمِه»[2]. وتصحفت «زعموا» في نقل ابن أبي عاصم: «عاصم بن عدي: خرج الحمراء مع رسول الله ﷺ. . . »[3].

ومنه أنَّ البغوي نقل في معجم الصحابة عن ابن فليح في رسْمِ «قيس بْنُ مَخْلدِ بْنِ ثعْلبةَ»، لكنْ وقع في المطْبوع[4] ذكْرُ الصّحابيّ خطأً في رسْمِ «قيْسِ بْنِ أبي صعْصعةَ» قبْلَه، فوقعتِ التّرْجمتان في رسْمٍ واحد مع شاهدٍ مختلف، وبيْنهما سقطٌ واضحٌ لم يلْتفتْ إليْه المحقّقان.

وشَابَ نقولَ ابْن شبّةَ في تاريخ المدينة عن ابن عقبة، بعْضٌ من الاضطراب، فمنه تصحيفات وأسقاط، ومن هاته الأخيرة في أطْواء

---

(1) المغازي: 16 و.
(2) المغازي: 14 و.
(3) الآحاد والمثاني: (خ): و 196 و؛ (ط): 3/ 404.
(4) 4/ 201؛ ر: 2766.

خبرِ ترصُّدِ صَفْوانَ بْنِ الْمُعَطَّل لحسان بن ثابت وضرْبه من المغازي[1]: «فإنّه بلَغَنا أنّه ضربَ حسّانَ بالسّيْف، فلمْ يقْطعْ رسولُ الله ﷺ يَدَهُ [في ضرْبِه إيّاهُ بالسّيْف. فبلغ رسولَ الله ﷺ] ضرْبُ السُّلَميّ حسّانَ فقال لهمْ: «خُذُوه؛ فإنْ هَلَكَ حسّانُ فاقْتُلُوه به»». فقدْ سقط من تاريخ المدينة[2] ما بين المعكفين لانتقال نظر الناسخ.

ولمّا قال موسى بن عقبة: «قال جابرُ بْنُ عبْدِ الله: فبايعْناهُ على ألاَّ نَفِرَّ، ولمْ نُبَايِعْهُ على الْموْت. وعمرُ آخذٌ بيدِه. والشّجرةُ: سَمُرَة. قال: وكنّا أرْبعَ عشْرةَ مئة...». أفاد منه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير[3]، لكنّه اسْتحال إلى: «والشجرة مثمرة عشرة مائة». وفيه تصحيف وسقط.

وقد يتصحف النقل الواحد في أكثر من مصدر، مثلما وقع عند قول المؤلف: «فلمّا نزل رسولُ الله ﷺ ببَقْعَاءَ منْ طريقِ عَمْقٍ»[4]، فقد استحال إلى: «فلما نزل رسول الله ﷺ صنعاء من طريق عمان» في دلائل البيهقي[5]. وإلى: «فلما نزل رسول الله ﷺ بقباء من طريق عمق» في تاريخ المدينة لابن شبة[6]. وإلى «فلما نزل رسول الله ﷺ بقعاء من طريق عسفان» في دلائل النبوة لأبي نعيم[7].

---

(1) 32 ظ.
(2) 1/ 350-351.
(3) س 2: 1/ 258؛ ر: 884.
(4) المغازي: 34 و.
(5) 4/ 59.
(6) 1/ 353.
(7) 1/ 515.

ومن التّصْحيف الْبيّن الذي نبّه إليْه الْأصْل، تصْحيفُ ما في غزْوة بني قريْظة: «قُتِلُوا عنْدَ دارِ أبي جَهْمٍ»[1]، إلى «قُتِلُوا عنْدَ دارِ أبي جَهْلٍ» في دلائل النّبوّة للبيهقي[2]. وتصْحيفُ «وتَغَشَّوْا ثِيابَهمْ كهيْئةِ الْقوْم قدْ حَرُبُوا»[3]، إلى «ونَعَشوا أنْيابهم كهئية القوم قد حزِنوا» في الدلائل[4] أيضاً.

ومما صحّت فيه روايةُ الأصْل مع اضطراب النَّقَلة فيه، عنْد قوْله: «فلمّا نظرَ إليْه إذا هو ليْس به جِرَاحٌ، وأبْصَرَ في عُنُقِه خُدَداً»[5]. ففوْقَ «خُدد» في الأصل: «ر خ»؛ ومعْناه أن في رواية الخطيب: «خَدَراً»؛ وكذاك هي في دلائل النّبوّة بالرّاء[6]، ولم أفْهمْ لها وجها ظاهراً، وكذلك اسْتشْكلها الْبرْهان الحلبيُّ بعدمِ المناسبة[7]، وفي عيون الأثر: «حَدْراً». ولرواية الأصْل بالدّاليْن - ولم ينبِّهْ عليها أحدٌ فيما علمْتُ - وجْهٌ في اللّغة، فهي بمعْنى الْأخاديد، وظاهرٌ وجْهُ الشبه بينها وبين آثار السّياط؛ وبهذا المعْنى اسْتعْمِل في تهذيب اللغة[8]، واللسان[9] في شرح «الميكع».

---

(1) المغازي: 53 و.
(2) 4/ 20.
(3) المغازي: 85 ظ.
(4) 5/ 302.
(5) المغازي: 8 ظ.
(6) 3/ 116.
(7) نور النبراس: 4/ 225.
(8) 3/ 29.
(9) 8/ 410.

وفي سياقٍ يخْتصُّ بالمنافقين، قال ابْنُ عقبة: «. . .يزْعمون أنّه ابْنُ اللُّصَيْت. ولـمْ يَزَلْ - زعموا - فَسْلاً حتّى مات»[1]، فتصحّف هذا النّصّ مع وجازته على النّقَلة، فاستحال في دلائل البيهقي[2]: «ابْن اللّصيب»؛ بالباء الموحدة، ، و«فشلا» بالشين.

رابعاً - ظهور قيمة النسخة في حفْظِها لسياقات نصوص كثيرة نَقَلَها العلماء عبر العصور، منْ غيْر إناطتِها بمواضعها الأصْليّة:

فندَّ لذلك عنْ مُرْتادِ ترْكيب النّصّ وترْتيبه معْرفةُ موْضعها بدقّة، ولذلك يلزم من يتقرّى النّقْلَ عنْ كتابٍ مفقود أن يُعنْونه بـ«نصوص من كتاب كذا»؛ لا أنْ يُوهِمَ خلافَه؛ لأنَّ بنْية النّصّ وترتيبَ موادِّه وزوائدَ مؤلّفه على الأخبار، ونَمَطَ نُقْلَته منْ موضوع إلى آخر، لا يمكن البتّةَ اسْتِرْواحُها إلاّ من الأصل[3]، ويكفي للتّدْليل على ذلك أنَّ موسى بن عقبة سمّى في حضورِ بدْرٍ الْحارثَ بْنَ الصّمّةِ بْنِ عمْرو، وأخْبر أنّه كُسِر بالرَّوْحاء، فضرب له رسول الله ﷺ بسهْمه[4]. وفيه قال الشاعر يوْمئذ:

---

(1) المغازي: 34 ظ. (2) 4/ 60.

(3) يلحق بهذا بعض من يجمع رواية فلان عن مالك مثلاً، فيكتب موطأ فلان، وليت شعري، كيف استقام له أن يميز بين ما روى هذا الراوي عن مالك داخل الموطأ وما رواه عنه خارجه؟، إلا إنْ أتى بضابط مطرد، وأنى له وجدانه!.

(4) المغازي: 16 ظ.

يا ربِّ إنّ الْحارثَ بْنَ الصِّمَّهْ أهْلُ وفاءٍ، وبنا ذُو ذِمّهْ
أقْبَلَ في مَهَامِهٍ مُلِمَّهْ في ليْلةٍ ظلْماءَ مُدْلهمّهْ
يسوقُ بالنّبيِّ هادِي الْأمّهْ يلْتمسُ الْجنّةَ فيما ثَمَّهْ[1]

لكنّ المؤلفَ لمْ يشأْ أنْ يقْطعَ مسْردَ الْبدْريّين بمدْحةِ الشّاعر في الْحارث، فذيّل بها الْمساردَ، فمنْ ثَمّ جاءتْ مقطوعةً عنْ سياقها الأصِيل برسومٍ شتىّ، إذْ كان حقُّها أنْ تكونَ عقيب الرّسْم الْمُسَمّى - مثْلما فعل أبو نعيم[2] ناقلاً عن ابن فليح - فلوْلا أنَّ موْضِعَها في النّسْخة على ما وصفْت، ما كان يمْكنُ قطُّ التّكهُّن به.

وفي قصّة عاصم وخُبَيْبٍ وزيْد بْن الدَّثِنَة، ذكر المؤلف خبر بعْثِ النّبيّ ﷺ نفرا منهم عاصمُ بْنُ ثابتِ بْنِ أبي الْأقْلحِ، وخُبيْبُ بْنُ عَدِيٍّ، وزيْدُ بْنَ الدَّثِنَة عيْناً على أهْل مكّةَ، فاعْترضتْهم بنو لِحْيانٍ منْ هُذَيْل، فكان ممّنْ قَتَلتْ منْهم يوْمئذٍ منْ بني الْحارث بْنِ الْخزْرج ثمّ منْ بني غُضَيْبة: «مُعَتّب بْن عوْفِ بْنِ خالد. ويقال: ابْن أوْس»[3]. وقد سمّاه غالبُ أصحاب السّيَر «مُعَتّب بْن عُبيْد»[4]؛ وحكوْه عنِ ابن عقْبة،

---

(1) المغازي: 17 و - 17 ظ.

(2) معرفة الصحابة: 2/ 770؛ ر: 2049.

(3) المغازي: 23 ظ.

(4) ن: الطبقات الكبير: 3/ 421؛ ر: 131؛ مغازي الواقدي: 1/ 159؛ الاستيعاب: 3/ 1430؛ ر: 2458؛ أسد الغابة: 4/ 448؛ ر: 5009.

لكنّهمْ أناطوا موْضعَهُ في الكتاب بمنْ شهِد بدْراً؛ وهو كذلك بالْفعْل[1]، مذْكورٌ بإثْرِ عبْدِ الله بْنِ طارقٍ أخيه لأمّه. ولمْ ينصّ أحدٌ منْهمْ على أنّ مأْخَذَ الْحكايةِ منْ «قصّةِ عاصم وخُبَيْبٍ وزيْد بْن الدَّثِنَة»؛ لأنّ التّسميّة هنا مخالفةٌ كما ترى، ولمْ أجدْ لها شاهداً إلاّ ما كان منْ قوْل ابْنِ منْده في المسْتخْرج[2] - وأظنُّه ينْظُرُ إلى ما عنْدنا -: «معتّب ابْن عُبيد الظَّفَري، وقيل: ابْن عوْف الْبلويّ». فتتعذّرُ الدلالةُ إذاً على موْضع الْخبر من الْكتاب باديَ الرّأْي.

ويلحق بما مرّ، أنّ من فوائد الكتاب تحديد موضع ذكر بعض الرواة بدقة، خاصة ممن ذكروا في أطوائه أكثر من مرة، يزيدُ موضع على موضع:

سمى إسماعيل فيمن شهد بدراً: «ثعْلبةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ مِحْصَنٍ»[3]. ونقله عنه في معرفة الصحابة لأبي نعيم[4] ومعرفة الصحابة لابن منده[5]؛ وزاد هذا: «أخُو أبي عَمْرة، وقتل يوم الْجسْر سنة خمس عشرة». وقال الحافظ: «ذكره موسى بْنُ عُقْبة في الْبدْريّين، وذكر أنّه اسْتشْهد يوم جسْرِ أبي عُبيْد»[6].

---

(1) 14 ظ.
(2) 1/ 377.
(3) المغازي: 16 ظ.
(4) 1/ 496؛ ر: 1405.
(5) 223.
(6) الإصابة: 1/ 406؛ ر: 948.

قلت: واسْتشْهادُه يوم الجسر مذكورٌ عنْد عُرْوة[1]. لكنَّ موسى بن عقبة لمْ يذكر اسْتشْهاده في باب منْ شهد بدراً، وإنّما ذكره في الْباب الذي نَقَلَ عنوانَه الطّبرانيُّ[2]: «تسمية من قتل يوم الجسر سنة خمس عشرة»، ولمْ يقعْ لنا هذا في ما بقي من الْكتاب، ولذلك اقتصر أبو نعيم في النقل على ما عندنا هنا. فيتحصّلُ أنّ المؤلّفَ ذكره مرّتيْن، مرّةً في منْ شهد بدْراً، ومرّةً فيمنْ قَضَى في الْجِسْر، ولم يذكرْ منْ هؤلاء الذي قضوْا في جسْر أبي عبيد في قطْعَتِنا غير أبي زيْدٍ قيْس بْنِ سَكَنِ بْنِ قيْسِ بْنِ زَعُورَاءَ؛ وهو من شُهودِ بدر أيضاً[3].

خامساً – يكْشفُ نصُّ روايتِنا عنْ خطأ بعْض ما نَسبه بعْضُ المؤلّفين لموسى بْن عقْبة، وهو بَرَاءٌ منه:

فينبّهُ على ما في آحاد النّقول من الْعسْف؛ ومثالُه في رسم «أرْبد بْن قيْس»، فقد أوْقعه ابْنُ عبْد البرّ في رسْم «يزيد بن رُقَيْشٍ» من الاستيعاب[4]؛ وقال: «ذكره موسى بن عقبة». لكنّه زاد: «ومنْ قال فيه: أرْبدُ بْنُ رُقيشٍ فليْس بشيْء»، مع أنَّ ما في رواية إسْماعيل عنْدنا وروايةِ ابن فُليْحٍ أيضاً عنْ موسى: «أرْبد» لا «يزيد».

---

(1) المعجم الكبير: 2/ 88؛ ر: 1395.

(2) 2/ 88–89؛ ر: 1396.

(3) ن المغازي: 17 و.

(4) 4/ 1574؛ ر: 2769.

وفي رواياتنا ذِكْرُ «مُعاذ بْنِ مَاعِصٍ»، فيمن قُتل ببئر معونة من الْمُسْلِمين منْ بني زُرَيْق[1]. ووقع في بعض المصادر الاضطرابُ في العزو إلى ابن عقبة في هذا الموضع، بإبدال «معاذ» بـ «عبّاد» أخيه؛ ومنه الذي في تاريخ دمشق[2]، من رواية ابن فليح: «وقتل يومئذ يعني يوم مؤتة من بني زريق معاذ بن ماعص». قلت: وإنما الذي استشهد في موتة «عَبّاد»، ونبَّه عليه الحافظ ابْنُ عساكر بإثْرِه، وساقَ روايةَ إسْماعيل على الصّواب. ومثْلُه في الإصابة[3]: «وقع في مغازي موسى بن عقبة، أنه استشهد يوم مؤتة، وفي نسخة منها أن الذي استشهد فيها أخوه عبّاد». فنبّه ما عنْدنا إلى رفْع الاضْطراب في العزْو.

سادساً - إِفْصَاحُ النَّصِّ عنْ سوء قراءةِ بعْض المحقّقين للأصول أو تصرُّفهم فيها بتساهُل:

ذكر ابْنُ عقْبة فيمنْ شهد بدرا منْ بني عَبْد شمْسٍ «أبا سِنانِ بْنَ وهْب»، وهو الذي وقَع في الْأصْل المخْطوط لكتاب الْآحاد والمثاني[4]، لكنْ غيَّرَه محققُه في صُلْب المتن إلى «بْن محْصن»[5] دون أن يسْترْشد بالنّقول عن ابْنِ عُقْبَةَ والكلامُ له، وليْس يسوغُ ذلك في

(1) المغازي: 28 و.
(2) 58/ 470.
(3) 6/ 144؛ ر: 8059.
(4) ن فيض الله رقم 235: 1/ 262.
(5) الآحاد والمثاني (المطبوع): 1/ 262.

عُرْف التّحْقيق، فإنْ كانَ وَهَماً مثلما زَعَمَ نبّه عليْه في الْحاشية فحسْب.

وأحال كذلك «رافعَ بْن عُنْجَدَةَ» إلى «عُبيْدة»؛ مع أنَّ الاسم مجوَّدٌ في النسخة الخطية[1]؛ فجازَ عليه ذلك حين لمْ يُعارِضْهُ بأصول الْفنّ.

وجعلَ منْ رسْم واحدٍ رسْميْن اثْنين: فقد ذكر موسى منْ بني ضُبَيْعةَ: «عاصم بْن ثابتِ بْن قيْسٍ وهو أبو أقْلح»[2]. فقصدَ بالْكُنْية إلى «قيْس» جدّ عاصم، فلذلك زِيدَ عن حقٍّ في هذا الْموْضع منْ رواية ابن فليح: «وقيْس» قبْل «أبو الْأقْلح»، إذْ كُنْيةُ عاصم أبو سليْمان، لكنْ أفْردَ محقّق الآحاد والمثاني، «قيس أبو الأقلح»[3]، وعدَّه ممّن شهد بدْراً، فأَعْطاه رقْماً تبَعاً لذلك، وليْس ذلك بسَديد.

وذكر المؤلف في شهود بدر منْ بني عوْفِ بْنِ الْخزْرج ثمّ منْ بَنِي الْحُبْلَى: «مَعْبَد بْن قيْس، أبو حُمَيْضَةَ بْن الْفَدْمِ بْنِ سالمِ بْنِ عوْف»[4]. ووقعت تسميته في النسخة الخطية من الآحاد والمثاني: «ومعبد بن عبادة بن قيس، ويكنى معبد أبا حميضة، بن الفدم بن سالم بن عوف».

---

(1) 196 و.

(2) المغازي: 14 و.

(3) الآحاد والمثاني (المطبوع): 3/ 404.

(4) المغازي: 16 و.

وقد خَبَط المحقّق في تصْحيف هذا الموْضع، فأحاله إلى: «معبد ابن عبادة بن قشعر، ويكنى معبد أبا حميصة بن القدم بن سالم بن عوف»[1].

وجاءتْ في سياق يوْمِ بئْر معونة هاته العبارة: «إنّا لَنعْلمُ ما كانوا ليقْتلوا عامراً وبني سُلَيْم وهمُ النَّدِيُّ»[2]. فصُحّفت الكلمة الأخيرةُ في المستخرج لابن منده[3] إلى: «وهو النَّدَى». وإنّما النَّدِيُّ: القوْم المجْتمعون، ومثْلُه النّادي.

سابعاً - نفْعُ ما في المناقل في تصْويبِ ما لحِقَ نسْخةَ المغازي منْ تصْحيفٍ أوْ وَهَم:

ومنه أنّه وقع في الأصل[4]: «وسَالمُ بْنُ عُميْرِ بْنِ ثابتٍ. وكُلْفَةُ بْنُ ثَعْلَبَةَ: وهو أحدُ الْبكّائين». فظهر أن الأمر يتعلق باسمين لأن النّاسخ فَصَلَ بينهما بالواو، لكنَّ الصّواب كما نبّه عليه العراضُ بما في

---

(1) الآحاد والمثاني: 3/ 410.
(2) المغازي: 28 ظ.
(3) 1/ 368.
(4) المغازي: 14 و.

الاستيعاب[1] والآحاد والمثاني[2]، هو: «وسَالمُ بْنُ عُميْرِ بْنِ ثابتِ ابْنِ كُلْفَةَ بْنِ ثَعْلَبةَ. . .».

وأمّا اسم «نُعْمانَ بْنِ أبي خَزْمَةَ بْنِ النُّعْمان»، فقد رسم في نسختنا: «بن حذمة» - بحاء مهملة فذال معجمة -، وفي الطبقات الكبير: «خذمة» - بخاء وذال معجمتين -، وفي معرفة الصحابة: «جذمة» - بالجيم -. والصّوابُ أنه بخاءٍ فزاي؛ لأن أبا عمر في الاسْتيعاب[3] صرّح في الرّسْم أنّه ناقلٌ عن موسى بن عقبة، فيكونُ قرينةً على تصحيف ما عندنا. ويزيدُ التوثيقَ أنها كذلك بتقييد القلم من ابْنِ الْأمين الطليطليّ على نسخته من الاستيعاب؛ أفاده البرهان الحلبيُّ في نور النّبْراس[4].

ومنه: أنه وقع في النسخة: «سالِمُ بْنُ مَعْقِل، وسلمى بْن يعَار»[5]؛ كذا، وبه سقطٌ وتصْحيفٌ واخْتلافٌ زيِّداً على إيهام أنّهما اسْمان متغايران، وإنّما الصواب: «سالِمُ بْنُ مَعْقِل؛ [موْلى] سلمى بْنتِ تَعَار». سقطت «مولى»، وصحّفت «بنت» إلى «بن»، وقُلِبتْ روايةُ

(1) 2/ 567؛ ر: 880.

(2) 3/ 403.

(3) 4/ 1500؛ ر: 2615.

(4) 4/ 314.

(5) المغازي: 14 و.

إسماعيل «تعار» بالتاء، إلى «يَعَار» بالياء، وهي رواية ابن فليح. نبّه على كلّ ذلك: النّقْلُ المخلّص للدارقطني في المؤتلف والمختلف[1].

مثال آخر: «نُعْمانُ بْن عِصْر؛ حليفٌ لهمْ منْ بَلِيٍّ». قوله «عِصْر» هو الصواب، ووقع في النسخة: «عُمَر» بالميم؛ وهو تصحيف. وتصْحيحُه من معرفة الصحابة لأبي نعيم[2] - نقْلاً عن المؤلّف -. وضبْطُه منقولٌ عنِ ابن عقبة عنْد ابْن سعْد[3]، وابن عبد البرّ[4]، والحافظِ الرُّشاطيِّ في اقتباس الأنوار (خ)، وابن سيِّد الناس في عيون الأثر[5].

ومنه في رسم «عَبْسِيّ بْن عامرِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ نَابِي»[6]. «عبسي» بالباء الموحدة، والياء المشددة، وصحّف في الأصل إلى: «عيسى»؛ ثم صُحّحتْ بخطّ غيْر النّاسخ في الطّرّة إلى «عبْس»، بقطع الياء، وفاتَ كليْهما أنَّ الصّواب ما أثْبتُّ؛ نصَّ عليْه ابن الأثير في أُسْد

(1) 1/ 213؛ 1/ 310.
(2) 5/ 2656؛ ر: 6367.
(3) 3/ 436؛ ر: 155.
(4) 4/ 1503؛ ر: 2621.
(5) 4/ 309.
(6) المغازي: 15 و.

الغابة[1]، وقيّده قيْدَ حروفٍ فقال: «وسمّاه موسى بن عقبة «عَبْسي»؛ بباء موحدة، وفي آخر ياء تحتها نقطتان». قلت: وابْنُ عُقْبة هو الذي عَنَاهُ الدّارقطني في المؤتلف[2] بغيْر ابْنِ إسحاق ممّن سماه «عبسي».

ومنه في رسم «بَشِير بْن سَعْدِ بْنِ ثَعْلبةَ»[3] منْ بني الْحارثِ بْنِ الْخَزْرَج؛ وقع في المخطوط: «بِشْر»؛ بزنةِ «سِلْك»؛ وجميعُ المناقل عن ابن عقبة - فضْلاً عنْ كتاب ابن أبي عاصم - تجْعله «بَشير»، بوزن «فَعيل»، ونصّ عليه أبو نعيم في معْرفة الصحابة[4]، وابن عساكر في تاريخ دمشق[5].

وسُمّي في رواية إسماعيل: «زَيْدُ بْنُ الْمِزْين، أو الْمُزَني»[6]. لكنه تصحّف على ناسخ الأصل إلى «المزي»؛ ولا معنى له. واقتصر ابن فليح على قوله: «ابن المزني»، دون تردّد؛ وأفسده محقّقُ الآحاد في المتْن بالْقوْل: «المزين». وقال ابن سيِّد الناس: «زيد بن «الْمُزَيَّن»؛ كذا وُجِد بخطّ أبي عمر بزايٍ مفْتوحة وياءٍ آخرَ الْحروف مشدّدة مفْتوحة. وفي أصْل ابْنِ مُفَوِّزٍ: «الْمِزْيَن» مكْسورُ الْميم، ساكنة الزّاي، مفْتوحة الْياء»[7].

---

(1) 3/ 416؛ ر: 3449.

(2) 3/ 1620.

(3) المغازي: 15 ظ.

(4) 3/ 1437؛ ر: 3643.

(5) 10/ 285-286.

(6) المغازي: 15 ظ.

(7) عيون الأثر: 1/ 267.

وقد اعترى هذا الرسم في الأصل: «أبو أُسَيْد مَالكُ بْنُ رَبيعةَ بْنِ الْيدي»[1]، سقوط «مالك»، وتصحيف «النّدي» - بنون -. وكذاك صحف في الآحاد والمثاني إلى: «الْبَدَن»؛ بباء فنون، وهكذا قال موسى بن عقبة عنِ ابْنِ شهاب؛ ونصَّ عليه أبو نعيم في معرفة الصحابة[2]. واخْتُلِفَ على موسى بن عقبة، فقيل عنه: الْيدي - بياءٍ في أول الكلمة وياءٍ في آخرها منقوطتين باثنتين -؛ وهي روايةُ إسماعيل بن إبراهيم بْنِ عقبةَ عنْه؛ فيكونُ ما في أصْلنا تصْحيفاً بيقين. وهذا التّمْييزُ للدّراقطني في المؤتلف والمختلف[3]، وتابعَهُ عليه ابن عبد البرّ في الاستيعاب[4]، لوْلا أنّه قال في الْحكايةِ عن إسماعيل: بباء فياء لا بيائين («البدي»)، وزعم أنَّه صحَّفَ.

ووقع في الأصل[5]: «قرعة بْنُ عَمْرو بْنِ وَذَفَة»؛ وهو تصْحيفٌ فيما يبدو؛ لأنّهمْ مجْمِعون على «فَرْوة».

وذُكرَ في المغازي عند الْعُروض لخروج أبي سفيان عَقيب بدر، وبعْثِه رجلاً أوْ رجليْن منْ أصْحابِه ليُحرّقا أدْنى نخْلٍ من الْمدينة،

---

(1) المغازي: 15 ظ.

(2) 5/ 2450؛ ر: 5984.

(3) 1/ 183-184.

(4) 3/ 1351؛ ر: 2266.

(5) المغازي: 16 و.

الحكايةُ عن أبي سفيان أنه «نزل بجبلٍ منْ جبال الْمدينة يُقالُ له يَتِيب»[1] . لكنّ الموضع رُسِمَ في الأصل: «يشب»؛ وفي الدلائل وسير الأعلام: «نَبتٌ»؛ وكلُّ ذلك تصْحيف، والتّصْويبُ من أماكن الحازمي[2] ومعجم ياقوت[3]؛ فقد ضُبِطَ في كليهما ضبط قلم: «يَتِيب» بالفتْح ثمّ الْكسْر، ثمّ ياء وباء موحّدة. ون: سبل الهدى والرشاد[4].

وحين غزا رسولُ الله ﷺ غَطَفَانَ، لقيَه عوْفُ بْنُ الْحارث المُحَارِبي، فدعا عليه، «فَدُلِجَ بيْن كتفيْه»[5]؛ هذا هو صواب هذا الحرف، وفي الأصل: «فولج»؛ وهو تصْحيفٌ على تصْحيف. وقد حاقَ أيْضاً بالحاشية على الأصْل أيضاً: «قال الشّيْخ الخطيب: الصّوابُ «فرلخ»؛ أي: أصابه وجعُ «الرّلخة»؛ وهو وجعٌ لا يتحرّك إذا أصابه؛ ذكر ذلك أبو سُليْمان الخطابي». قلت: والصّوابُ بالزاي في الموْردِيْن: «فزُلِّخَ»، و«الزُّلَّخة»، مثلما في غريب الحديث لأبي سليمان[6].

وممّنْ صحِبَ ثابتَ بْنَ أقْرم أميرَ غزْوةِ الْغَمْرةِ: «لقيطُ بْنُ

---

(1) المغازي: 21 ظ.
(2) 926؛ ر: 889.
(3) 5/ 429.
(4) 4/ 175.
(5) المغازي: 22 و.
(6) 1/ 308.

عِصْر»[1]، وهو نُعْمانُ الذي سلف للمؤلّف ذِكرُه فيمن «شهِدَ بدْراً من الْأنصْار ثمّ منْ بني الْأوْس ثمّ منْ بني عَمْرِو بْنِ عوْفٍ»[2]، فإنْ يكنْ هو المقصود كما صحّحهُ ابْنُ الأثير في أَسَدِه[3]، فما في الأصْل من أنّه «أَعْصَر» - بِزِنَةِ «أفْعل» - تصْحيفٌ بيقين، وصوابُه ما مرّ: «عِصْر»؛ بكسْر العين وسكون العين؛ نَصَّ على هذا الضّبْط وعزاهُ لابْن عقبةَ، ابْنُ عبْد البرّ في الاسْتيعاب[4].

وتصحّفت على ناسخ الأصْل كلمة «أعْذَقَ» في قوْلِ الزّبيْر بْن باطا الْقُرظي: «فحائطٌ لي فيه أَعْذَقَ»[5] إلى «أعْدو»؛ وليْس يصِحّ، فالرّجلُ شيْخٌ وأعْمى. وفي دلائل النبوة: «أغدق»، وهو تصحيف أيضاً، والتصويبُ من تاريخ الإسلام للذهبي[6]؛ لأنَّ الْحائطَ النّخْل، وقدْ أعْذَقَ إذا صار له عِذْقٌ وشعب، وأعْذَقَ إذا أزْهر.

وقد يقع التصحيف في الأصل من غير أن ينْقُل صوابَه ناقلٌ، مثلما في قوله: «رمى رجلٌ منْ أحدِ الْفريقيْن رجلاً منَ الْفريق الْآخَر، فكان بيْنهمْ بَعَثَاتٌ منْ قتال»[7]. وإنما وقع في النسخة «معاث»؛ كذا، ولم أقفْ له على وجْهٍ ظاهر، ولا وقعتِ اللّفْظةُ في المناقل حتّى أظْهَرَ

(1) المغازي: 31 و.
(2) المغازي: 14 ظ.
(3) 4/ 225؛ ر: 4538.
(4) 4/ 1503؛ ر: 2621.
(5) المغازي: 53 ظ.
(6) 1/ 209.
(7) المغازي: 57 ظ.

عليها، ووقع بدلَها في عيون الأثر: «فكان بينهم شيْءٌ من قتال»؛ وذاك لا يُحْلِي ولا يُمرّ. وما اقْترحْتُهُ فعلى معْنى أنّ «الْبَعَثَات: أَي إِثارات وتَهْييجات، جَمْعُ بَعْثَةٍ. وكلُّ شَيْءٍ أَثَرْته فَقَدْ بَعَثْته»، والله أعلم. ن لسان العرب[1].

وقد يسقط من نسختنا ما لا يتم المعنى إلا به، مثلما في هذا القدر من قول النبي ﷺ: «إنْ رأيْتموهمْ رِكِبوا وجعلُوا الْأَثْقالَ تتْبعُ آثارَ الْخيْل، فهُمْ يريدونَ أنْ يَدْنُوا منَ الْبُيوتِ والْآجَامِ التي فيها الذّراري والنّساء، وأُقْسمُ بالله لئنْ فعلوا، لأُوَاقِعَنَّهُمْ في جَوْفِها، [وإنْ كانوا رِكِبوا الْأَثْقالَ وجَنَّبُوا الْخيْلَ، فهمْ يُريدون الْفرارَ]»[2]. فإنّ ما وضعتُه بين معكّفين، ذاهبٌ من الأصل، ولا بدّ منه، وتَلَافيهِ إنما هو من دلائل النبوة للبيهقيّ[3].

وتولى بعض الناس يوم التقى الجمعان بأحد، «حتّى انْتهوْا إلى بئْرِ جَرْمٍ»[4]؛ هذا هو الصوابُ في تسمية الموضع، وصُحّف في الأصْل إلى: «حرم»؛ بالحاء؛ وفي دلائل النبوة: «حزم»[5]؛ بالحاء والزاي. وبالجيم وقع في عيون الأثر[6]، وشرحه نور النبراس[7]؛ وقال: «هو

---

(1) 2/ 117.
(2) المغازي: 38 ظ.
(3) 3/ 213.
(4) المغازي: 42 و.
(5) 3/ 218.
(6) 2/ 38.
(7) 5/ 182.

بفتْح الجيم وإسْكان الرّاء وبالميم». وكذاك هو في مغازي الواقدي[1]، والطبقات الكبير[2]، وأدب الْكتّاب للصُّولي[3].

وفي نسْختنا ممّن سمّاه ابْنُ عقْبة من شُهداء أُحد: «يزيد بن قسحم»[4]. وهذا تصْحيفٌ مُلْبِسٌ مُشْكل؛ لأنّ يزيدَ بن الحارث ابنِ فُسْحُمٍ ممّن اسْتشْهد ببدْر، ومضى للمؤلّف ذكْرُه ثمّةَ[5]. والصّوابُ أنّه «زَيْدُ ابْنُ فُسْحُم» - مكبّراً؛ بألفِ ابْنٍ؛ لأنّه نُسِب لأمّه -، وما كان لي أنْ أتنبّه لولا قولُ ابْنِ سعْد في الطّبقات الكبير[6]: «شهد زيْدُ بْنُ الْحارث أُحداً، وشهد أخوه يزيدُ بْنُ الحارث بدْراً». قلت: والْكثيرُ خَبَطَ وخَلَطَ بيْنهما لأجْل ذلك.

وفي «حُبابِ بْنِ قَيْظيّ»، رسمت الكلمةُ بالرّاء في الأصل؛ وهي مهْملة، وأقْربُ ما تحتملُه قراءتُها «خيار»، لكنْ لمْ يُسَمِّه كذلك أحدٌ فيمنْ عرفْت، وقدْ ذكروا فيه ثلاثةَ ضُبُوطٍ: «خَبّاب؛ بالخاء، وحُبَاب؛ بالحاء، وجَناب؛ بالجيم والنّون».

والمحْفوظُ بالحاء والباء، وكذلك نَقَله عن المؤلّف: أبو نعيْم في معرفة الصّحابة[7]، وفي هذا الرّسْم أيْضاً عزاه ابْن حجر لابن عُقْبة،

---

(1) 1/ 379.

(2) 2/ 54.

(3) 210.

(4) المغازي: 42 ظ.

(5) المغازي: 15 ظ.

(6) 4/ 350؛ ر: 663.

(7) 2/ 867؛ ر: 2255.

لكنْ أناطه بشُهودِ بدْرٍ[1]؛ وهو وهمٌ منْه فيما أرى، فلا ذكْر له فيهم في نُسْختنا، ولا وقفْتُ على منْ ذَكَرَ أنّه بدْريّ.

وفي رسْم «حُباب»، وقع ذكره عند ابْن سعْد في الطبقات الكبير[2]، وخليفة في التاريخ[3]، والواقدي في المغازي[4]، وابن منْده في معرفة الصحابة[5]. وصدّر الْحاءَ فيه الدّارقطنيُّ في المؤتلف[6] - وتابعه ابن ماكولا في الإكمال[7] - وقال: «هي بالجيم والنون في رواية المرْوزيّ عن ابْنِ إسْحاق».

وما كان لي قطُّ أن أجتاز كثيراً من عقابيل الكتاب لولا كتاب ابن سعد الكبير، فقد أتاح لي استقراؤه للخلاف في الرسم الواحد، ونصُّه على اختيارات ابن عقبة، أن أؤكد ما وقع في نسختنا أو أحكم عليه بالتصحيف، ويكفي للدلالة على ذلك أن أورد مثالاً واحداً - مع أن ثمة مثلاً شتى- منها قول موسى بن عقبة في من شهد بدرا من الأنصار ومنْ بني عُبيْدِ بْنِ عَدِيّ: «خُلَيْدَةُ بْنُ قيْسِ بْنِ نُعْمَانَ بْنِ سِنانٍ».

ولو رجعت إلى المصادر للاستشارة لسُقِطَ في يدك، لاحتمال هذا الحرف «خليدة» تصحيفاً كثيراً. لكن ابن سعد حل الإشكال بأن

---

(1) الإصابة: 2/ 9؛ ر: 1553.
(2) 4/ 243؛ ر: 483.
(3) 6.
(4) 1/ 301.
(5) 399.
(6) 1/ 483.
(7) 2/ 146.

«خُلَيْد» هكذا قال محمد بن إسحاق ومحمد بن عمر. وقال موسى بن عقبة وأبو معشر: «خُلَيْدَةُ». وقال غيرهما: هو «خَالدةُ». وقال عبد الله ابن محمد بن عمارة الأنصاري: هو «خالد بن قيس»[1].

فأفدْنا بعد رفع الاضطراب أن ما في نسختنا يصح نماؤه لابن عقبة، وألا تصحيف هنالك.

وفيما يلي بعض ما تصحّف على الناسخ، فقوّمتْهُ المصادر[2]:

(1) الطبقات الكبير (3/ 531؛ ر: 302).

(2) جعلت الكلمات موضع التصحيف مضغوطة.

ما صُحّف في الأصْل	صوابُه
- **هُلَيْلُ** بْنُ وبْرَةَ بْنِ عَجْلان.	- **مُلَيْلُ** بْنُ وبْرَةَ بْنِ عَجْلان.
- أبو زيْدٍ قيْسُ بْنُ سَكَنِ بْنِ قيْسٍ. . . قُتِل يوْم **خيبر** أبي عُبيْد.	- أبو زيْدٍ قيْسُ بْنُ سَكَنِ بْنِ قيْسٍ. . . قُتِل يوْم **جِسْرِ** أبي عُبيْد.
- الْحارثُ بْنُ **عامل** بْنِ نوْفل.	- الْحارثُ بْنُ **عامرِ** بْنِ نوْفل.
- زَيْدُ بْنُ مُلَيْصٍ الْيَمانيُّ؛ موْلى **لعُميرة** بْن هاشم.	- زَيْدُ بْنُ مُلَيْصٍ الْيَمانيُّ؛ موْلى **لعُمَير** بْن هاشم.
- واقْتُلْهُمْ **مددا**.	- واقْتُلْهُمْ **بَدَداً**.
- **بِجنود** سَاريَةَ.	- **بِجَنُوبِ** سَايَةَ.
- ونؤُوبَ بالْمَلِكَاتِ **والْأولاد**.	- ونؤُوبَ بالْمَلِكَاتِ **والْأسْوَادِ**.
- وعُكّاشةَ **التيميّ** عنْد مَجَالِ.	- وعُكّاشةَ **الْغَنْميَّ** عنْد مَجَالِ.
- وهما **مضيئتان**.	- وهما **مصيبتان**.
- **بن أبي** ضياح.	- **أبو ضَيّاح**.
- **مَسْل** الْحَمَل.	- **مَسْك** الْحَمَل.
- سِمَاكُ بْنُ خَرَشَةَ أخو بني **سلمان عده**.	- سِمَاكُ بْنُ خَرَشَةَ أخو بني **ساعِدَة**.
- تركتموهم **تبتروهم**.	- تركتموهمْ **ولمْ تَبْرُوهُمْ**.
- فقال الناس: **حلأَتْ**.	- فقال الناس: **خَلأَتْ**.
- فيشْتريَ السبي **بثلاث** الْمُعَقَّد.	- فيشْتريَ للسَّبْيِ **ثيابَ** الْمُعَقَّد.

- قالها **كماسٌ** أخو بني سعْد.	- قالها **جِماسٌ** أخو بني سعْد.
- وفَرَّ **بعْضُهمْ** حتى دخلوا الدُّورَ.	- وفَرَّ **فَضَضُهُمْ** حتى دخلوا الدُّورَ.
- وما كان منْه **مُنْبَتّاً** فقطَّعهُ اللهُ.	- وما كان منْه **مُثْبَتاً** فقطَّعهُ اللهُ.
- وقتْلى أُصيبتْ **لم تحزّ نيابها**.	- وقتْلى أُصيبتْ **لـمْ تُجَنَّ ثِيابُها**.
- ونحْنُ منعناهم ما بين **بنصر وعتور**.	- ونحْنُ منعْنَا بيْنَ **بَيْضٍ وعَتْوَدٍ**.
- فلمّا **أَصغْتَ** ما في فِيكَ.	- فلمّا **أَسَغْتَ** ما في فِيكَ.
- فُقُتِلَ **أبو عبادة اليهودي** فانْقطعوا.	- فُقُتِلَ **صاحبُ عاديةِ الْيهودِ** فانْقطعوا.
- إذا شَهِدْتُ مَنْ **تَغَيَّبُ**.	- إذا شَهِدْتُ مَنْ **تَغَيَّبُوا**.
- غيْر أنّ بني **شعْيَةَ أَسَد وأَسِيد**.	- غيْر أنّ بني **سَعْيَةَ أَسَداً وأَسِيداً**.
- **جرَائبُ** أهْلِ مكَّةَ.	- **حَرَائبُ** أهْلِ مكَّةَ.

الْوزانُ بيْن روايتي الْكتاب
عن إسماعيل بْن إبراهيم بْن عقبة، ومحمد بن فليح

لم يكن ليستبينَ القارئُ الفروقَ بين الروايتين؛ لأنّ كثيراً ممّنْ أخْلصوا في النّقْل عن كتابِ موسى بن عقبة لم يعيّنُوا أيَّ الرّوايتيْن اعْتمدوا، والذين عيَّنوا كان أكْثرُ اعْتمادهم على رواية ابن فليح، فيما توراتْ روايةُ إسْماعيل بالحجاب إلاّ ما كان من قلّةٍ معهمُ البيهقي، فإنه احْتفظَ منْها بقدْرٍ غيْر يسير.

وقد رأى الْعلائيُّ أن «لفظ الطّريقيْن - ابن أخي المؤلف وابن فليح - متّفقٌ إلاّ في نادرٍ من الألفاظ»[1]، ولا يعْدو الخلْفُ عنده بينهما أن يكون معتاداً منْ قَبيل ما يقع الاختلاف فيه عادةً عند النقل من تقديم كلمة أو تأخيرها، أو الاستعاضة عن مفردة بمقارِب لها أو نحْوه... وما كان من هاته البابة، فلا يعدُّ اخْتلافاً على الحقيقة.

لكنّ ابْنَ خيْرٍ حسم القضيةَ بأنّ: «بين هاتين الرّوايتين اختلافاً»[2]،

---

(1) إثارة الفوائد: 1/ 246.

(2) الفهرسة: 286؛ ر: 432.

وهو وإنْ كان تقريراً لواقعٍ أكثرَ منْه بيانَ حقيقة الخلْف، فحكْمُه أسَدُّ من حيْثُ السّبْر، مع أنّ كلا الرجلين روى الكتاب من طريقيْه معا، وضمّنه في ثَبَتِ أسانيده، لكنّ تصْديقَ كلامِ ابن خير ملحوظٌ بقدْر لافتٍ عند الموازنة مثلما سيأتي.

وسيرى القارئ أنّا أكْثرنا كَرْهاً منْ جلْب المثُل عن ابن فليح مما احتفظ به ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني[1] عنْه منْ لوائح الْبدْريّين، فأسعف ذلك في تبيُّن مقدار الفروق بينها وبين رواية ابن أخي موسى بن عقبة؛ لأنّ المؤلّفين الآخرين وإنْ نبّهوا أحيانا إلى بعْضِ الْخُلْف، إلاّ أنّ ما ساقوه لم يكنْ كافياً لإجْراء مقايسةٍ موضوعية، فمِنْ ثمّ خصوصيةُ نقْلِ أحْمدِ بْن عمْرو.

وإليكَ سِمات الخلْف:

أغْلب ما يخالفُ به محمّدُ بْنُ فليْحٍ روايةَ ابن أخي المؤلّف، رفْعُهُ في أنْساب المسمّيْنَ في اللّوائح غالباً:

فلعلّه صنيعٌ من ابن فليح للبيان ورفْعِ الإبْهام؛ لأنه يكادُ يكون مطّرداً عنده.

فمن أمْثلته:

---

(1) 1/ 261-266؛ 3/ 403-414.

سياق الاسم لدى إسماعيل بن إبراهيم	سياق الاسم لدى محمد بن فليح[1]
- الْمُنْذِرُ بْن مُحَمد بْنِ عُقْبة بْنِ أُحَيْحَةَ بْنِ الْجُلاح.	- الْمُنْذِرُ بْن مُحَمد بْنِ عُقْبة بْنِ أُحَيْحَةَ بْنِ الْجُلاح **بن حريش بن جحجبى بن كلفة.**
- سَلَمَةُ بْنُ أَسْلَم.	- سَلَمَةُ بْنُ أَسْلَم **بن حريش.**
- أبو عَبْس بْنُ جَبْرٍ.	- أبو عَبْس بْنُ جَبْرٍ **بن عَمْرو بن زيد.**
- ومنْ بني النَّبيتِ ثمّ منْ بني عَبْد الْأشْهَل.	- ومنْ بني النَّبيتِ ثمّ منْ بني عَبْد الْأشْهَل، **ثم من الأوس؛ وهم بنو جشم بن الحارث بن الخزرج بن الأوس بن عَبْد الأشهل.**
- أَبو سَبْرَةَ بْنَ أبي رُهْمٍ.	- أَبو سَبْرَةَ بْنَ أبي رُهْمٍ **بْن عَبْد العزى بن أبي قيْس بن عَبْد وُدّ بْن نصْر بْنِ مالك بْنِ حِسْل.**
- زِيادُ بْنُ لَبيدِ بْنِ ثعْلبةَ بْنِ سِنان.	- زِيادُ بْنُ لَبيدِ بْنِ ثعْلبةَ بْنِ سِنان **بن عامر من بني عدي بن أمية بن بياضة.**
- مُلَيْلُ بْنُ وبْرَةَ بْنِ عَجْلان.	- مليل بن وبرة **بن عَبْد الكريم ويقال بن خالد** بن العجلان.

(1) المزيدُ مضْغوطُ الْخطّ.

- سُراقَةُ بْنُ كعْبِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى.	- سراقة بن كعب بن عَبْد العزى بن **غزية بن عَمْرو.**
- ومُعَوّذُ بن عَفْراء.	- ومُعَوّذُ **بْنُ الحارث** بن عَفْراء.
- سَوَادُ بْنُ غَزِيّة.	- سَوَادُ بْنُ غَزِيّة **بن وهيب يقال حليف من بلي.**
- قيْسُ بْنُ أبي صعْصعةَ. واسْمُ أبي صعْصعةَ: عَمْرو بْنُ زيْد.	- قيْسُ بْنُ أبي صعْصعةَ. واسْمُ أبي صعْصعةَ: عَمْرو بْنُ زيْد **بن عَمْرو بن مبذول.**

وأغلبُ ما يُضيفه ابن أخي موسى، ذكْرُ عِدّةِ المسمّين بذيل بعْضِ اللّوائح الجزئية، وهو صنيعٌ يكاد يطّرد عنْدَه: ومثُله شتّى في تضاعيف الكتاب، ومن قَبيله قول المؤلف: «فجميعُ منْ شهِد بدْراً منَ الْأوْسِ ستّةٌ وستّون رجلاً»[1]. وله فائدةٌ جليلة، وهي إمْكان التّحقُّق منْ مُطابقة الْعدد للْمعْدود، ممّا يُعْرَف به الإدْراجُ المخلّ، وعادةً ما يحيقُ هذا بالطّرر التي يسْتدْركُها الْقرأَة، ثمّ يُرحّلُها النّسّاخُ عنْ غفْلةٍ إلى الْمتْن.

ومنْ مَجَالي الْخُلْف بيْن الرّوايتين زيادةُ إحْداهما على الْأخْرى؛ وعُظْمُ الْمزيدِ من ابْنِ فُليْح:

(1) المغازي: 14 ظ. ون مثُلا أخر: 11 و؛ 13 ظ (ثلاثة مواضع)؛ 14 و(خمسة مواضع)؛ 14 ظ (أربعة مواضع)؛ 15 و(ثلاثة مواضع)؛ 15 ظ (موضعان).

فمن ذلك أنّه زاد على إسْماعيل، قبْلَ تسْمية من شهد منْ بني نوْفلِ ابْنِ عبْدِ مَناف، ثلاثةَ أسْماء فقال: «وثَقيف بْن عمرو. والْمُدْلجيّ بْن عمْرو؛ وهو من بني سُليم منْ بني حُجْر. ويقالُ إن صُبَيْحاً موْلى أبي العاص تجهّز إلى بدْر ثمّ مرض، فَحَمَلَ على بعيره أبا سَلَمَةَ بْنَ عبْد الْأسد»[1].

ووقعتْ زيادةٌ أخْرى لابنِ فُليْح في شهودِ بدْرٍ أيضاً لا تجدُها عنْد إسْماعيل: «ومن بني عَبْد بْنِ قُصَيّ: رجلٌ؛ طُلَيْب بْنُ عُميْر بْنِ قُصَيّ رضي الله تعالى عنه»[2].

وزاد واحداً في بني زهرة بن كلاب: «مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة»[3]؛ هذا إنْ لم يتمحّضْ إدْراجُه في نسْخةِ ابن أبي عاصم؛ لأنه عدَّ في الزّهْريّين ثمانيةَ نفر، لكنّه سمّى تسعةً.

وزِيدَ عنْد ابن فليح آخِرَ ثَبَتِ من شهِدَ بدْراً منَ الْخزْرج منْ بني سَوادِ بْنِ غَنْمٍ تسميةُ رجليْن: «عبْد الله بْن قيْس بْن صخْرِ بْنِ حرام. وعبْد الله بن أُنَيْس؛ حليفٌ لهم من جهينة»[4]. ولم يقع الأوّل

(1) الآحاد والمثاني (المطبوع): 1/ 262.

(2) الآحاد والمثاني (المطبوع): 1/ 263.

(3) الآحاد والمثاني (المطبوع): 1/ 263.

(4) الآحاد والمثاني (المطبوع): 3/ 406.

لإسماعيل، لكنّه سيذكرُ الثّاني فيمنْ كسروا آلهة بني سلمة[1]، ولمْ يذكرْهُ أصالةً قبْلُ في المسْرَد.

وبعْضُ الأسماء وردتْ عنْد إسماعيل فحسب، مثْلَ رسْمِ «مسْعودِ ابْنِ سعْدِ بْنِ قيْسِ بْنِ خالد»[2] منْ بني زُرَيْق.

وبعْضُ ما زِيد لدى محمّدٍ أدْنى ما يكونُ إلى الْبيان أكْثرَ منْ كوْنه محْضَ زيادةٍ، مثْلما في رسم: «عبْدُ رَبِّ بْنِ حَقّي بْنِ قَوّال»، فقد اتّفقَ مع إسماعيل[3] على إيراده، لكنّه زادَ بعده: «ويقال: «حق»، هو أوس ابن وقش بن ثعلبة بن طريف بن الخزرج بن ساعدة»[4].

وبعْضُ ما يزيدُ به أحدُهما ينْبغي أنْ يكون شركةً بين الرّوايتيْن، ومنْه الْعنْوان الذي صدّر به ابْنُ فُليْح ذكْرَه لأبيّ بْن كعْب؛ حيْث قال: «ومنْ بني قيْس بْنِ عُبيْدِ بْن زيْدِ بْن معاوية بْن عَمْرو»[5]، وعنوانٌ تالٍ قبْل تسْميته لـ«أوْس بْن ثابت بْن المنْذر»؛ وهو: «ومنْ بني عديّ بْن عَمْرو بْن مالك بْن النّجّار»[6]، فلعلّهما أنْ يكونا سَقَطا عند إسماعيل، أوْ طواهُما منْ باب الإجْمال، وهو الرّاجح.

---

(1) المغازي: 15 و.

(2) المغازي: 15 ظ.

(3) المغازي: 15 ظ.

(4) الآحاد والمثاني: 3/ 407.

(5) المغازي: 16 ظ.

(6) المغازي: 16 ظ.

وسقطَ من رواية ابْنِ فُليح في القدْر الذي نقله ابن أبي عاصم منها[1]، نصٌّ معتبر ثابتُ النّسْبة لنسْخة ابن أخي موسى:

وهو قوله في المغازي[2]: «والذين كَسَروا آلهةَ بني سَلَمةَ: مُعاذُ ابْن جبل. وعبْدُ الله بْنُ أُنَيْسٍ. وثَعْلبةُ بْنُ عَنَمَةَ. وهمْ من بني سَوَادِ بْن غَنْمِ بْن عمْرِو بْنِ عائذ بْن عدِيّ بْنِ كعْب بن أُدَيٍّ بْن سعْدِ بْنِ عليّ بْنِ أَسَدِ بْنِ سَارِدَةَ بْنِ تَزِيدَ بْن جُشَمٍ». ولا يقالُ إنّه قد أخلّتْ به فحسْبُ نسْخةُ الآحاد والمثاني؛ لأنّه مع أهمّيته ودعاوى نقْلِه لمْ يقعْ لأحدٍ فيما علمْتُ أنْ عزاهُ لابْن فليْح.

وعلينا أنْ نقرر أنَّ زوائد ابْنِ فُليْحٍ أو إسماعيل على بعضهما قلّما تكونُ مؤسِّسة، بلْ هي مؤكّدة في الْغالب.

وكان الحافظُ ابن عساكر شديد التنبّه للخُلْف بين الراويين، وبهذا كان يَحْسِمُ كثيراً من موارد الخلاف؛ فمن مُثُله أنّ في رواياتنا منْ بني عَدِيٍّ بْنِ كعْب ثلاثة عشر رجلاً، زِيدَ في طرّةِ الأصْلِ عليهمْ بعْد «عمْرو ابْنِ سُراقَةَ» بخطّ غيْر الناسخ: «وعبْد الله بْن سُراقة». قلت: وهو أخوه، فلعلّه نقله عن ابن إسحاق. وليْست الزيادةُ من أصْل رواية إسْماعيل؛ لأنّ موسى بن عقبة لا يَعُدُّه فيمن شهد بدراً، صرَّح به ابْنُ

---

(1) ن الآحاد والمثاني: 3/ 406.

(2) 15 و.

سَعْد[1]. ولذلك أخْطأ محقّقُ الآحاد والمثاني[2] مرّتيْن: الأولى حينما لـمْ يُنبّهْ على أنّ موسى لا يُقِرُّه في شُهود بدْر؛ وهو مُشْكل، لاحْتمال أنْ يكون أُدْرِجَ على ابْنِ أبي عاصم. والثّانية: أنه ذكره في بني سعْد بْنِ ليث، وكان حريّاً به أنْ يذْكره مع أخيه في بني عديّ بن كعْبٍ كما هو ظاهر، وإنْ كان له بعْضُ عذْرٍ في متابعته للنّسْخة المخطوطة[3]، ثمّ وجدتُ الْبغوي في معجم الصحابة[4] وأبا نعيم في معرفة الصحابة[5]، يُثْبتانه للمؤلّف منْ رواية ابن فليح في بَني عَديّ، بلْ إنّ ابن عساكر رحمه الله رفع الإشكال برمّته بالقول في تاريخه[6]: «موسى بن عقبة، عن ابن شهابٍ في تسْمية منْ شهد بدْراً منْ بني عديّ ابْن كعْب: «عبْد الله بْنُ سُراقَةَ». وليْس هذا في رواية إسْماعيل بْن إبْراهيم عنْ عمّه موسى بْنِ عُقْبة».

وقدْ يقع عنْد ابن فليح أحيانا زيادةُ بيانٍ لا تُعْزى لموسى أصالةً فلعلّها مما ألْحقه بنصّه، كما في تسميته للبدريين منْ بني عامرِ بْن لُؤَيٍّ

---

(1) ن الطبقات الكبير: 4/ 132؛ ر: 5052؛ الاستيعاب: 3/ 916؛ ر: 1547؛ تاريخ دمشق: 29/ 15.

(2) 1/ 264.

(3) ن فيض الله: و 35 و.

(4) 3/ 392؛ ر: 2160.

(5) 3/ 1671؛ ر: 4188؛ 4/ 2004؛ ر: 5035.

(6) 29/ 17.

ثمّ منْ بني مالكِ بْنِ حِسْلٍ، فقد قال: «وعُميْر؛ ويقال: عَمْرو بْن عوْف؛ موْلى سُهيْل بْن عَمْرو»: على التردّد؛ فقوله «عمْرو»، ليس مما يُنْمَى لابن عُقْبة، ولذلك خلتْ منْه روايةُ إسْماعيل رأْساً، بدلالةِ قوْلِ ابْنِ سعْد[1]: «كان موسى بْنُ عقبة وأبو معْشرٍ ومحمّد بْنُ عمرَ يقولون: «عمير بن عوف». وكان محمّدُ بْن إسحاق يقول: «عمْرو بن عوف»».

وكان النبي ﷺ جعل ذا الرُّقيْبة - جَبل منْ جبالِ خيْبرَ - حظّاً لبني فَزَارَةَ، فأبوْا وأعْلنوا بالقتال، فقال لهم النبي ﷺ: «موْعدُكُمْ جَنَفَاء»[2]. على هذا اقْتصرتْ روايةُ إسماعيل، لكنْ زادتْ عليْها بالْإثْرِ روايةُ ابن فليح - بنصّ الْحازميّ والْبيهقيّ على ذلك -: «ماءٌ منْ مياه بَني فَزَارَة بيْن خيْبرَ وفَدك، يقال له جنفاء»[3].

وبعضُ المواطن التي أبْدتْ فيها روايةُ ابْن فُليْح التّردّد، يوشك أنْ تكونَ منْ صَنيعِ الرّاوي لا المؤلّف؛ كما في قوْل الْأصل: «سُفْيانُ بْنُ بِشْرٍ؛ حَليفٌ لهمْ»[4]، فقد زيد في رواية ابن فليح: «ويقال: ابن نَسْر». قلت: هذا الزّائدُ إنْ كان منْ كلام ابْنِ عُقْبة فهو نصٌّ في المسْألة، وبه يُردُّ قوْلُ ابن سعْدٍ - واخْتصرْتُه -: «سفيان بن نَسْر؛

---

(1) الطبقات الكبير: 3/ 377؛ ر: 100.

(2) المغازي: 66 و.

(3) دلائل النبوة: 4/ 249؛ الأماكن: 258.

(4) المغازي: 15 ظ.

هكذا قال محمّد بْن عمر، وعبْدُ الله بْن محمّد بْنِ عُمارة الأنصاري.
وفيما رُوي لنا عن ابْنِ عقبة وابن إسحاق وأبي معشر: «سُفْيان بْنُ بِشْر»، ولعلّ رُواتهم لم يضْبطوا عنهم هذا الاسم». وإلاّ فهو من كلام محمّد.

وقدْ يقع من التّردّد أحْياناً عنْد إسماعيل، ما لا تجدُه عنْد محمد، مثْلما في نسْختنا: «عُمَرُ، أوْ عمْرو بْنُ أبي سَرْحٍ»؛ وهو منْ بني الْحارث بْن فِهْر، فإنه لدى ابْن فليح «عُمَر»؛ قوْلاً واحداً، بدل التّردّد عنْد قرينِه، وكذلك هو في كبرى طبقات ابن سعد[1]، والمؤتلف والمختلف للدارقطني[2]، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم[3]. وزاد ابن فليح: «لا عَقِبَ له».

ويأتي مساقُ بعْض العبارات أحياناً مخْتلفاً بين الروايتين من غيْر تأْثيرٍ في المعنى:

وللمثال؛ فإنّ عبارة إسماعيل: «وشهِدَ بدْراً من الأنْصار ثمّ منْ بني الأوْس ثمّ منْ بني عَمْرِو بْنِ عوْفٍ»[4]، يقابلُها عنْد ابن فليح: «وشهد بدراً مع رسول الله ﷺ من الأنصار من الأوس من بني عَمْرو»[5].

---

(1) 3/ 385؛ ر: 106.
(2) 3/ 1224.
(3) 4/ 2031؛ ر: 5106.
(4) المغازي: 13 ظ.
(5) الآحاد والمثاني: 3/ 403.

وكقوْلِ إسْماعيل عنْ بشير بن عبد المنذر: «خرج مع رسولِ الله ﷺ - زعموا- إلى بدْر، فَرَدَّهُ رسولُ الله ﷺ وأمَّرَه على الْمدينة، وضربَ له بسهْمِه مع أصْحابِ بدْر»[1]؛ يُناظرُه عنْد ابْن فُلَيْح: «خرج مع النبي ﷺ إلى بدْر فيما زعموا، ورجع عن أمْره إلى المدينة، وضرب له بسهْمِه مع أهل بدر»[2]. وليس بين العبارتيْن خُلْفٌ مؤثّر.

ويلحق بهذا، كأن يكون الخلف بالتقديم والتأخير فحسب؛ وهذا قليل؛ مثاله أن روايتنا سمّتْ من شهِدَ بدْراً منَ الْخزْرج منْ بني سَلِمَةَ ثمّ منْ بني حَرامِ بْنِ كعْب:

- «عُقْبَةُ بْنُ عامرِ بْنِ نَابي بْنِ زيْدِ بْنِ حَرامٍ.
- وحَبيبُ بْنُ سَعْد؛ موْلىً لهمْ.
- وخَلاّدُ بْنُ عَمْرو بْنِ الْجَمُوح»[3].

كذا وقعت هاته الأسماء بهذا الترتيب، وهي بخلافه عند ابن فليح[4]، حصل فيها تقديم وتأخير. وذُكِر «مَعْبدُ بْنُ قيْسِ بْنِ صخْرِ بْنِ حَرَام» في أوّل المسْرَد عنْد ابن أخي موسى[5]، وآخِرَه عنْد محمّد[6].

---

(1) المغازي: 13 ظ.
(2) الآحاد والمثاني: 3/ 403.
(3) المغازي: 14 ظ-15 و.
(4) الآحاد والمثاني: 3/ 408.
(5) المغازي: 15 و.
(6) الآحاد والمثاني: 3/ 409.

وثمة مُثُلٌ أخرى لا نُطيلُ بجلْبها[1].

وقد يأتي الخلاف بينهما في سياقة بعض الأسماء مؤثّراً: فقد سمى إسماعيل ممن شهد بدرا منْ بني عُبيْدِ بْنِ عَدِيّ: «أَسْود بْن رزْنِ ابْنِ ثَعْلبةَ بْنِ غَنْمٍ»[2]. وهو في رواية ابن فليح: «سواد بن رزن بن زيد ابن ثعلبة»[3].

وقد تردُ عند ابن فليح نصوصٌ لم تقع فيما تبقّى من نسختنا:

فمن ذلك أنه وقع منه في الإصابة[4] - وليس في نسختنا من كتاب موسى -: «قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب: استهم يوم بدر خيثمة وابنه سعد، فخرج سهم سعد فقال له أبوه: يا بنيّ، آثِرْني اليوم. فقال سعد: يا أبتِ، لوْ كان غيْرَ الجنّة فعلتُ. فخرج سعد إلى بدر فقتل بها، وقُتل أبوه خيْثمةُ يوْمَ أُحُد». وإنّما جزمْتُ بانْفراد ابن فليحٍ به، لأنّ حقَّه أنْ تضُمَّه غزوة بدر، لكنّه ليْس فيها.

---

(1) ن المغازي (17 ظ): في رسم مِهْجَع من قتلى المسلمين في بدر.

(2) المغازي: 15 و.

(3) الآحاد والمثاني: 3/ 409.

(4) 3/ 56؛ ر: 3150.



القسم الثالث

مخطوطة المغازي

أولاً – دراسةُ نسْخة الْمغازي

أ – وصْفُها :

تعود نسختنا الدمشقية ظنّاً إلى أواخر الْقرْن الخامس للْهجرة، وكُتبتْ كلّها بخطّ نسْخٍ مجوَّدٍ واحد لا يتخلّف، في كلّ صفْحٍ منها تسعة عشر سطراً، وهي تخْلو من التّعْقيبة بالمرّة، عناوينُها مغلّظةٌ بالْأسْود، وعنوانُ الْكتاب دون سواه بخطّ الرِّقاع في غلافِ كلّ جزْء، ودونه تمامُ الْعنْوان واسْمُ المؤلّف بقلمٍ رشيق محقَّق، ويبتدئ كلّ جزْء بالبسملة وما يشاكلُها دون اطّراد، ودارات الْعِرَاض منْقوطةٌ بشكْلٍ ظاهر ولاسيَما في لوائح شهودِ الْغزوات أو منِ اسْتُشْهد بها، وتَقِلُّ في سائر الْكلام المرْسَل.

عليكم شهيدا وليعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله وما كان الله ليضيع إيمانكم إن الله بالناس لرؤوف رحيم فمكث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما [illegible] شهرين

أوّلُ النّسْخة

وأحياناً ما يضعُ على الحروف المهْملة علامةَ الإهْمال، ويشدّدُ الحروف المشدّدة، ويُنْهي مساردَ الأسماء أو الفقْرات بهاءٍ معْقوفةِ الذُّؤابة كعَقِيصة الحصان، ويجعل بيْن المسارد فُسْحةَ بياضٍ أسْعفتْ في الفصْل، وأبْرزتْ وجْهاً نَضِراً مجْلوّاً للنّسْخة.

وهو يشْكلُ لِماماً كلماتٍ تَعِنُّ له، دون أن يكون ذلك مُنْضبطا بالاسْتشْكالِ أو الإعضال.

مقطع من و42 ظ

وورقُ النّسْخة عربيٌّ فيما أحسب، دافَعَ الْبِلَى بنجاح، فلمْ تنلْ منه الْعوادي غيْرَ خرومٍ صغيرة أقربُ ما تكونُ إلى نقاط المداد، إلّا أنّها أفْتكُ بجِذْرِ الورقة مما يلي الخياطة.

مقطعٌ من آخر ورقة من النّسْخة، ويبدو أنها بخطٍّ مخالف

ب - تجْزئتُها :

خلص لنا من الْكتاب: الجزء الثالث منضمّاً إلى أوّل ورقةٍ من الجزْء الْعاشر، فأوْهمَ أنَّه ما انْضمّت عليه الأوراقُ، بيْنا الحقُّ أنَّ عُظْمَها من الثالث، ثمّ رُكِّبتْ عليْها ورقةٌ من العاشر فصارتْ غاشيةَ الْجزْء. وبقيّةُ الأجزاء من الرابع إلى مبتدأ العاشر في قطْعة مُتَضامّةٍ مفْردة، وهذه وتلك معاً تمثلان من أصْل الْكتابِ الْعُشاريّ التّجْزئة : سبعة أجزاء؛ الثالث ينقص ورقة واحدة، الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسعُ ستّتُهُمْ بتَمامهم، وورقةٌ من الجزء العاشرُ، وبها ينْقطع ما بقي من الكتاب.

وهذا تفْصيلُ ما مرّ:

- الأول: مفْقود.

- الثاني: مفْقود.

- الثالث: 11 ورقة (تنْقصُه ورقة).
- الرابع: 14 ورقة.
- الخامس: 13 ورقة.
- السادس: 12 ورقة.
- السابع: 13 ورقة.
- الثامن: 13 ورقة.
- التاسعُ: 13 ورقة.
- العاشر: ورقة واحدة، وبقيّة أوْراقه مفْقودة.

فجملة ما في المخطوط من أوْراقٍ إحدى وتسعون ورقة (91).
ويمْكنُ تخْمينُ عِدّة أوراقِ مجلّدِ المغازي بتمامه في الأصل، بنحو من 130 ورقة؛ لأنّ كلّ جزء ياتي غالبا في ثلاثة عشر ورقة، فيكونُ الفائتُ من هاته النسخة 39 ورقة، وهو قدْرٌ غيْرُ يسير.

والتجزئةُ العشاريةُ في أحاديث منْتخبة لابْن قاضي شُهْبة، على وفْق تجزئة نسْختنا، وكلْتاهما تلْتقيان في أبي بكْر محمّد بْن عبْدِ الله بْن أحْمد بْن عتّاب الْعبْديّ[1].

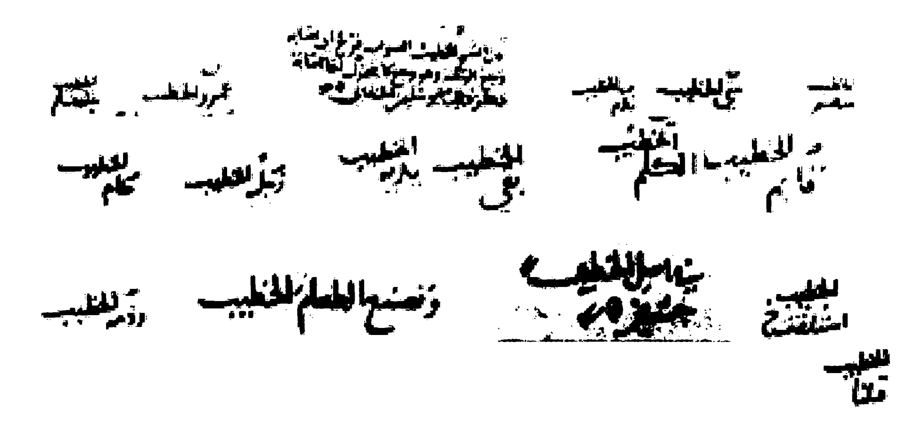
(1) ن سند ابن قاضي شهبة في تقدمة انتخابه: 58.

ج - نظامُ التّرْميز للْإشارة إلى فرُوق الرّواية في النسْخة:

ر: الرّاءُ في حواشي الأصل، رمْزٌ لرَشَأ بْنِ نَظيف، كما وقع التّصْريح به في بعض المواضع:

وأظنّه المقْصود في بعْض طُرَر النّسْخة بـ«الفقيه»، مثْلما في إحْداهنّ: «ليْس في روايةِ الخطيب، وهو في رواية الْفقيه».

وقابل ناسخُ الأصْل نسْخَتَه بأصْل الْخطيب البغداديّ، وأثْبت الفروق عنه في مواضع شتّى، وصرّح بهذا الأصْل كفاحاً:



وتتخلّلُ النّسْخةَ الإشارة إلى التّنْبيه على ما في بعض النّسخ الأخرى، منْ قَبيل هذه الطّرّة:

ولعلَّ رمْز النّون «ن» المعْتَرض لماماً هو للْإشارة إلى نسخة أخرى، وهو ياتي فرْداً، ويأتي مقْروناً إلى غيره:

ويشيع رمزُ «خ» في الحاشية، ولم نتحقّقْ أهو للخطيب، أم أنه إشارة إلى نسخة أخرى غيْر الأصْلين اللذين احتذاهما الناسخ بالتمييز، نسخة الخطيب، ونسخة رشأ بن نظيف.

والرّاجحُ أنّه للإشارة إلى نسخة أخرى، إذْ وقع في موْضعٍ واحدٍ مُجْتَلَبٍ مع التّصْريح بالخطيب، ولا يصحُّ الجمْعُ بيْنهما في موْرِدٍ واحدٍ إذا كانتْ دلالتُهما واحدة.

وقد يأتي هذا الرّمْزُ مُنْضَمّا إلى رمز آخر - هو الرّاء هنا -، مثلما في هذا الموطن:

وثمّة ضبّةٌ يرسمها النّاسخ فوق الكلمة؛ ودلالتُها مزْدوجة، فقد تعني أنَّ الكلمة قلقةُ النّصاب في موضعها، لكنّه نَقَلَها وفاقاً لما في الأصل المنْتَسَخ منه. أوْ تعْني: أنّ الكلمةَ سبْقُ قلمٍ، فهي لازمةُ الحذْف.



ومن اصطلاحاتِ النّاسخ الاستعاضةُ عن إثْباتِ الكلمةِ الْبديلة في الرواية برُمَّتها إلى إثْبات الحرْفِ مناطِ الخلافِ منها؛ مثْلَما في قوْله: «ضَرَبَهُ برِجْلِه»، فلِيُثْبِتَ الناسخ أنّ الرواية الأخْرى بحذف الهاء، كتب فوْقَها باءً ممْدوةً كما في المقطع:

ووقع في طرّة الأصل، رمْزٌ كالقُلامة المقْلوبة، وأحياناً تكون نوناً منْقوطة خالصة، وأحياناً تكون راءً مهْملة.

فأما الرّمْزُ الأوّلُ فلم أفهم له وجْهاً إلا أن يكون دالّا على نوْعٍ من التّضْبيب. وأمّا النّون فأظنّها اخْتصارا للنّسْخة كما تقدّم.

د - ملْمحٌ كوديكولوجيٌّ فريدٌ:

منْ مبْتكَرات النّاسخ فيما أحسبُ دلالتُه على ما لم يسْتطعْ قراءتَه بالاكْتفاء بتصويره وكتابةِ عبارتِه بغيْرِ السَّواد، اسْتعاضةً عن التضبيب، مثلما في مقطع «أهْلُ وفاءٍ، وبنا ذُو ذِمّهْ»:

فلمّا لم يفهم عبارة «وبنا ذو ذِمّهْ»، كتبها بغير السواد. وصنع في الْقدْرِ الذي لم يتبيَّنْه منْ شعر حسّان: «ألا لَعَنَ الرّحْمنُ قوْماً تَذَامَرُوا»، نفْسَ الصّنيع:

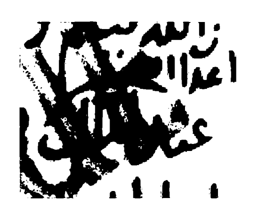
وحين وقع في الأصل: «. . . حتى قدِمتْ على ناسٍ مِنْ عَكّ»[1]، كتب الناسخُ كلمة «عك»: بلون مخالفٍ للسواد. وذلك دأبُه فيما لم يفهمْ له وجْهاً أوْ تردّد في روايته، أوْ تلافاه من نسخةٍ أخرى ولمْ يتبيّنْهُ في أصله.

قدمت على ناس من عك

وقد يكونُ هذا لمكانِ صنيع الناسخ، فإنّه إذا أغْمض عليْه شيْءٌ ترك موْضعَه بقدْرِه بياضاً، أو رَسَمَ حروفَه مُهْملةً، إشعاراً بأنَّه لم ينفذْ إلى قراءةٍ مُوَفّقة، مثلما في «يَجْتَبِرُونَهَا».

فوالله لا تجتبرونها ابدا

وقد تصحّفتْ على الناسخ عبارة «أعْداء الله»، إلى: «عند الملك»، ثمّ صحّحها، وجعل علامةَ الضّرْب قوْساً كالْقُبّة.



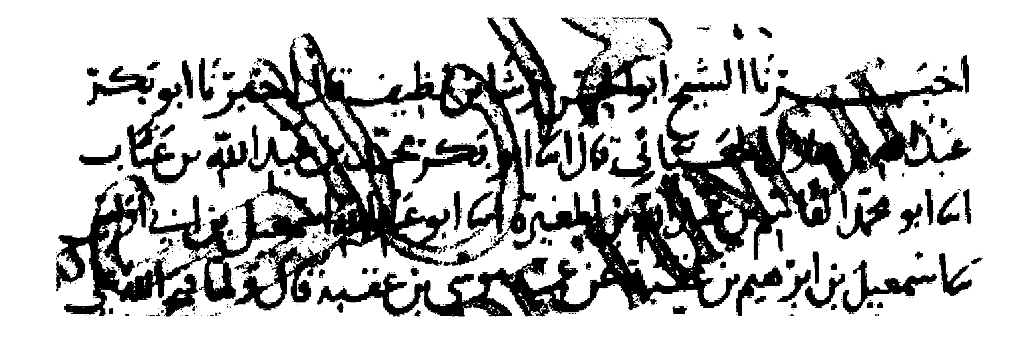
وعادةُ الناسخ إذا أظْلم عليه الأمر، أنْ يصور الكلمات التي اعْتاصتْ عليه مهملة من غير نقط، فلا تسلْ عمّا يُعَنِّينا ذلك من شدّة تفتيش ورجْمٍ بالظن، ون مثاله بإثْرِه:

(1) المغازي: 77 و.

ومن الْمَلاحظ الموفيةِ على الغرابة أنّ منْ صنيع النّاسخ أنْ يُرْدِفَ ذكْرَ عمرَ وأبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا برحِمَهُ الله دون غيْرها، ينْصرفُ عن التّرْضية.

هـ - سَنَدُ النّسْخة:

كان منْ حقّ هذا السّند أنْ يتصدّر النّسْخة، على عادة المشارقة في تطْريزِ الْغاشية به، لكنّ أمْرها كما علمتَ قدْ غشِيَه ما غَشيَه، وإنّما ظفرنا به في أطْواء الكتاب ناصيةَ الجزْء الثّامن منه[1]: «أخْبرنا الشّيْخ أبو الْحسن رَشَأُ بْنُ نَظيفٍ؛ قال: أخْبرنا أبو بكْر عبْد الله بْنُ هلالٍ الْحِنّائِي؛ قال: أخْبرنا أبو بكْر محمّدُ بْنُ عبْدِ الله بْنِ عَتّاب، أخْبرنا أبو محمّدٍ الْقاسمُ بْنُ عبْدِ الله بْنِ الْمُغيرة، أخْبرنا أبو عبْد الله إسْماعيلُ بْنُ أبي أُوَيْس، حدّثنا إسْماعيلُ بْنُ إبْراهيم بْنِ عُقْبة، عنْ عمّهِ موسى بْنِ عُقْبَةَ».



(1) المغازي: 65 ظ.

وأما الْمُخْبِرُ عنْ رَشَأ فلم أعرفه ولا وقعْتُ على ما يُميطُ عنه سِجْفَ الْجهالة، لكنّ الذي يتبيّن من خلال السّند أنّ النّسْخة شاميّةٌ أو نُقلتْ على الأقلّ منْ نسخة شامية هي نسْخةُ المقْرئ أبي الحسن رَشَأ ابْن نَظيف، ومنْ قرائن تأْييد هذا الظّنّ، ارْتباطُ نسختنا بنسخة الحافظ ابن عساكرٍ على وجْهٍ لا نتحقّقُه، فلعلّها فرْعٌ عن النسخة التي كانت بيده، أوْ تَمُتُّ إليها على الأقلّ بسببٍ وثيق، فإنّ النّقْل عنْ غزْوة ابن أبي الْعَوْجاء مثْلَما هو في تاريخه[1]، لمْ يغادرْ ما عنْدنا في نسختِنا حرْفاً، حتى كأنها هي، بلْ إنّ بعْضَ الْأسقاط المؤثّرة، لَتُفْصِحُ عنْ ذلك إفصاحاً، كما يُعْلم منْ هذا الموضع عند قول ابن عقبة: «قال: تُجِيرُ بيْن النّاسِ، وتَحمَّلُ بِديّةِ ابْنِ الْحَضْرميّ وبِما أصاب محمّدُ منْ تلْك الْعِيرِ، [فإنّهمْ لا يطْلُبون منْ محمّدٍ غيْرَ هذه الْعِيرِ] ودم هذا الرّجل»[2]. فإنّ ما بين المعكّفيْن ساقطٌ من الأصل وتاريخ دمشق؛ وهو لازم، وعادةُ النّسخ أنها إذا اتفقت في التصحيفات والأسقاط، دلَّ ذلك على نمائِها لأصْلٍ واحد.

ويرتقي الشّكُّ مُرْتقىً أعْلى حين تعْرفُ أنَّ ابن عساكر يرْوي عن أبي محمّد ابْنِ الْأكْفاني، عنْ عبْد الْعزيز الكتّاني - وهذا من تلاميذِ الشّيْخ أبي الحسن رشأ بن نظيف -، فيقولُ في تاريخ دمشق: «أخبرنا

(1) 26/ 107-108.

(2) المغازي: 6 و.

أبو محمد بن الأكفاني؛ نا عبد العزيز الكتاني؛ قال: توفي شيْخُنا أبو الحسن رشأُ بْنُ نظيف بْنِ ما شاء اللهُ رحمه الله يوم السبت بعد صلاة العصر للسابع والعشرين من المحرم، سنة أربع وأربعين وأربع مئة»[1]. وبنفْس الإسناد يتّصل الحافظ أبو القاسم برَشأ في موْضعٍ منْ كتابه: «أنبأنا أبو محمد بن الأكفاني؛ نا عبد العزيز الكتاني؛ أخبرنا علي بن الحسن بن علي ورشأ بن نظيف؛ قالا: أخبرنا محمد بن إبراهيم بن محمد؛ أنا محمد بن محمد بن داود؛ نا عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد؛ قال: وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس، أبو سفيان الرؤاسي»[2].

وكما غلب الظّنّ أنّ لابن عساكر اتصالاً بكتاب ابن عقبة من طريقِ رشأ بن نظيف، فقدْ تحقّق أنّ له روايةً منْه عن شيخه ابن الأكفاني عن الخطيب به، ينْقلُ عنْها في تاريخ دمشق كما هو معلوم[3]، وبالجمْع بيْن هذين الموْرديْن، نفهمُ لمَ طُرّزتْ حواشي نسْختِنا - إنْ تمحّض الْفرْضُ الذي فرضْناه - بالخُلْف بين روايتي الخطيب ورشأ بن نظيف، فإنّ كلتيْهما تؤوبُ إلى ابن الأكفاني إمّا مباشرةً وإمّا بواسطةٍ واحدة، وهو بَعْدُ شيخٌ لأبي الْقاسم.

---

(1) تاريخ دمشق: 18/ 149.

(2) تاريخ دمشق: 63/ 63.

(3) ن للمثال: تاريخ دمشق: 25/ 299.

و - مُشجّر السّنَد:



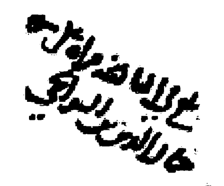
ز - تعاليقُ النّسْخة وسماعاتُها:

منْ قيمتها أنها حفظت أصْلَ الكتاب، ونقلتْ بعْضَ ما اختصّ به من تعليقات ذاهبةٍ في الْعَتَاقة والقدم؛ منْ قبيل التّعليق النفيس الذي كتبه القاسمُ بْنُ المغيرة بحاشية نسختِه، ينبّه به إلى أنَّ سطْراً من الكتاب

ليس من كلام موسى بن عقبة، وإنما هو لابن إسحاق، وهذا مستفادٌ من نسْخةِ رشأ بن نظيف:

مقطع من و 3 ظ

لمْ يكتبِ النّاسخ اسمه ولا تاريخ كَتْبه مُنْتَهى الأجزاء، ولعلّه فعل آخر ما ذهب من النسخة، وقد كاد يشْتبهُ علينا الأمرُ في بلاغٍ فاردٍ متأخرٍ بخطٍّ يشْبه خطَّ ناسخ الأصل وليس به، لكنّه على الأقلّ أفادنا أنّ النسخة تُدُوولتْ حتى بلغت يدَ قارئٍ «بلغ في الثّالثة قراءة على شيخه جمال الدّين ابن الشّرائحي»؛ وذاك تعليقٌ من القرن التاسع.



بلاغٌ من القرن التاسع

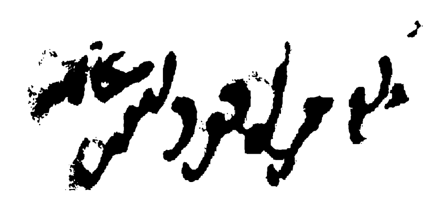
وثمّة بلاغ آخرُ بخطّ مختلف مُسْندٍ أضرَّ به مقصُّ المجلّد؛ نقرأ ممّا تبقّى منه:

«بلغ قراءة. . . .

جمال الـ. . . . . .»

«بلغ قراءة [. . . .][1]».

ولنفْسِ القارئ بلاغٌ آخرُ هذه صورته:



وقد كبّرْتُ سماعاً لقارئ ثالث؛ فيه: «[. . .] في الثاني قراءة على شيخنا الشيخ [جمال] الدين بن الشرائحي، وأخته أم [الخير] آي ملك؛ فسمع ذلك ناصر الدين [. . . .] وخديجة بنت عمر بن . . . . . .».

(1) ما بين المعكفين ممّا لم أتبيّنه.

فأما المُسْمع، فمحدّثُ الشام أبو محمّد عبد الله بن إبراهيم بن خليل البعْليّ الدمشقي، عرف بابن الشَّرائحي (ت748 - 820هـ)[1]. وبادٍ أنه كان شديد التّطلُّب للأجزاء العزيزة، يحوزُها ويُسْمِعُها، فقد حدّث في خامس عشر المحرم من سنة 803هـ بكتاب الرّدّ على الجهمية لعثمان الدّارِميّ في الجامع، فناله من ذلك عسْفٌ بعْضُه تمزيقُ نسْخته وشكْواهُ إلى القاضي[2]، وامْتُحِنَ كرّةً أخرى بسبب قراءته خلْقَ أفْعالِ العباد للبخاري[3].

وأكّد ذلك الحافظ ابن حجر بالقول: «صار أعْجوبةَ دهْرِه في معرفة الأجزاء والمرويّات ورواتها»[4]. قلت: ويكفي أنه عَرَفَ مغازي موسى وأقْرأَها.

وأخْتُهُ المسماةُ آي ملك (ت815هـ)، «سمعتْ بعناية أخيها من

---

(1) ن: إنباء الغمر: 3/ 149؛ الضوء اللامع: 5/ 2- 3؛ المقفى الكبير: 4/ 245؛ ر: 1514؛ ذيل التقييد: 2/ 28؛ ر: 1102.

(2) ن التفصيل في إنباء الغمر: 2/ 241.

(3) الضوء اللامع: 5/ 3.

(4) شذرات الذهب: 9/ 213. وخرّج ابن الشرائحي للشيخ زين الدين القمني (ت 833 هـ) مشيخة عن أربعة وأربعين شيخاً وحدث بها مرتين. وله «الحديث المسلسل بالأولية: الراحمون يرحمهم الرحمن»، في الظاهريّة، ضمن مجموع 51. ون بعض أخباره مبثوثة في تاريخ ابن حجي (1/ 75؛ 1/ 307؛ 1/ 453؛ 2/ 929؛ 2/ 932).

ابْن أُمَيْلَةَ ومَنْ بعْدَه، وحدّثت معه»، وسمع منها ابن حجر[1]. ولعلّ المقصودَ بناصر الدين هو أبو عبْد الله محمد بْن عبْد النَّعيم بْن مُحَمَّد بن سليمان الْمَقْدِسِي؛ إذْ كثيراً ما يقْترنُ في السّماع مع ابن الشّرائحي[2].

فدلّ هذا السماعُ على جُمْلة أمور:

1 - أنّ النّسْخة مسْموعةٌ ومعارَضةٌ، كما تثبت الفروق المنْبثّةُ في تضاعيفها بينها وبين نسخة الخطيب.

2 - أنَّ كاتبَ السّماع منْ تلاميذِ ابْن الشَّرائحيّ.

3 - أنّ تاريخ النسخة - إنْ لم يتمحّضْ له آخرُ الْقرْن السادس؛ لأنّ التّعاليق عارضةٌ -، فهو بالبتِّ على أقْصى تقْدير، قبل تاريخ وفاة الشيخ جمال الدين؛ سنة 820 هـ. وهذا الْفرْضُ الْأخير إلى الْبُعْد ما هو، لكنّه آخرُ تاريخٍ معروفٍ في النسخة يمْكن التّهدّي إليه، فلزم أنْ يكونَ سقْفَ التّقْدير.

ح - قيمةُ اقْتناءِ النّسْخة في تونس:

تحصّلت النسخة للشّيْخ إبراهيم بن عبد القادر بن أحمد الرِّيَاحيّ التونسي (ت1266هـ)[3] في قطعتين: صغرى، واشتراها

(1) المجمع المؤسس: 3/ 92.

(2) ن مشيخة ابن الحطاب: 316.

(3) عالم الديار التونسية وشيخ الجماعة بها. ن اليواقيت الثمينة: 88؛ 89؛ =

من ماله[1] بما قيمته ريالان اثنان.

قيمته ريالان اثنان

وكبرى، وابتاعها باثني عشر ريالا.

قيمته اثني عشر ريالا

فيكون حاصلُ ثمنِ النسخة سنة ثمانيةٍ وستّين ومئتيْنِ وألْفٍ (1268هـ): 14 ريالا، بالْعُمْلة التي كانت رائجة في عهد الْباي الْحُسيْنيّ أحْمد بن مصطفى باشا، «وقد تمّ إصْدارُ الرّيال في عام 1855م، وكان يتمّ سَكُّه من معْدن الذهب والفضة، كما ينقسم الرّيالُ إلى ستّةَ عشر خَرُّوبَةً وأرْبعين بارا»[2].

ط - وقْفيّة الْكتاب:

الحمْد لله أشْهد موْلانا موْقعُ جفْنِ الْملْك بعْد إغْفائه، وناشرُ بساطِ الْمجْد بعْد انْطوائِه، والْمُعْتني بنشْرِ الْعلْم ورفْعِ لوائِه،

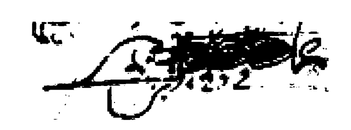
= 93؛ فهرس الفهارس: 1/ 437-439. ون للتفصيل: تعطير النواحي في ترجمة العلامة الشيخ إبراهيم الرياحي، لحفيده عمر بن محمد بن علي بن إبراهيم الرياحي.

(1) مثلما تثبت الوقفية؛ وستأتي وشيكاً.

(2) ن https://e3arabi.com/?p=324410

والْمتسبِّبُ لأهْلِه في الاشْتمال بردائِه، سراجُ الْإيالةِ الْإفْريقيّة، والْممهِّدُ بأرْجائِها مَسالكَ السّياسة الدّينيّة والدّنْيويّة، سيّدِنا الْمشير أحْمد باشا، حَاطَ اللهُ تعالى دوْلتَه، وأدامَ في ميْدان الْمُلْك جوْلتَه، أنّه حبّسَ هذا الْكتابَ - وهو الجزْءُ الرّابعُ [والْعاشر] - من الْغزَوات النّبويّة، على كلّ متأهّلٍ للانْتفاعِ به منْ عامّة الْعلماء وتلامذتِهمْ وغيْرِهمْ، مُعَيِّناً لقَرارِه خزائنَه الْعلْميّة التي عَمَّر بها صدْرَ الْجامع الْأعْظمِ بتونس، مُشْترِطاً عدمَ إخْراجِه منْه إلاّ لمؤْتَمَنٍ عليْه، بعْد اسْتئْمارِ أحدِ شيْخي الإسْلامِ الْحَنَفيّ والْمالكيّ، على أنْ لا يتجاوزَ مدّةَ مَغيبِه حوْلاً، جاعلاً ثوابَ ذلك في صحيفةِ صدْرِ الْأفاضلِ، ومُقدَّمِهِمْ بلا مُنازعٍ ولا مُناضل، خاتمةِ الْمحقّقين، ومَنْ ضَمَّ إلى غزارةِ الْعلْمِ متانةَ الدّين، سيّدي إبْراهيم الرّياحي الذي اشْترى أيّدهُ الله تعالى منْ مالِه هذا الْكتابَ منْ مُخَلَّفِ الشّيْخ الْمذْكورِ بهذه النّيّة الْحسنة، فبهذه الشّروطِ انْعقدَ تحْبيسُه، وعلى هاته الدّعائم أُحْكِمَ تأْسيسُه، بحيْثُ لا يُغَيَّرُ التّحْبيسُ عنْ مشْروحِ حالِه، ولا يُعْدَلُ به عنْ يمينِ ما سُطِرَ إلى شِماله، وشهِد عليْه بمضْمون ذلك، وهو أيّده اللهُ تعالى بالْحالةِ اللّائقةِ بمحلّهِ منَ الْمِلْك، بواسطةِ ارْتسامِ ختْمِهِ الْأشْرفِ أمامَ الْحمْدلة، بتاريخ أواخر أشْرفِ رَبيعَيْ عامِ ثمانيةٍ وستّين ومئتيْنِ وألْفٍ (1268هـ)، ومثْلُهُ أيّده اللهُ تعالى لا يَطْرُقُ الْجهْلُ ساحتَه.

توْقيع شيْخ الإسلام الحنفي :   توْقيع شيْخِ الإسْلام المالكي :





وتأْتي دَمْغةُ الْمُشير للتّوّ بعْدَ عبارة «الحمد لله»، ونقْرأ على حَوافِّها الْأَرْبعة: «يا رازِّقَ الْبرايا»، وفي ضِلْعٍ «يا غافرَ الْخطايا»، وفي ضلْعٍ «يا عالمَ الْخفايا»، وفي الضِّلْع الْأخير: «منْ فضْلكَ الْعطايا». وفي وسطها: «عبْدُكَ أحْمد باشا بك»، وبحِذائِه تاريخ 1253هـ.

ثانياً – منْ مشْكلات تحْقيق النّسْخة

اعترضتْنا أثناء التّحْقيق مشْكلاتٌ شتّى أقلُّها لا يُكْترَثُ له، وسائرُها حقيقٌ بصرْفِ الهمّ إليه؛ فمن ذلك:

أ – انْسباكُ ترْجمتيْن من الأصْل في ترْجمة واحدة:

سِيقَ في النّسخة هذا الاسْمُ على هذا المنْوال: «ثابِتُ بْنُ هَزَّالِ بْنِ عَمْرو بن وَرَقَة بْن إياسِ بْنِ عمْرِو بْنِ غَنْمٍ»، وليْس له أصلٌ، فإنّه زِيدَ في النّصّ بين «عمرو» الأول و«ورقة» «بْن»؛ وهو إدْراجٌ مُخلّ، سَبَكَ بيْن «ثابت» وأخيه «وَرقَة» في اسْمٍ واحد. وصوابُ ما مرّ:

– «ثابِتُ بْنُ هَزَّالِ بْنِ عَمْرو.

- ووَرَقَةُ بْنُ إياسِ بْنِ عمْرِو بْنِ غَنْمٍ»[1].

ومما اجْتمع فيه إلى السَّقَط انْسباكُ ترْجمتيْن في ترجمةٍ واحدة، هذا الموْضعُ من النّسْخة في أُسَارى بدْر: «والْمُنْذرِ بْنُ أبي رِفاعة بن عبْدُ الله؛ وهو أبو عطاء بْنِ أبي السّائبِ بْنِ عَابِد»؛ ففيه سقوطُ «أبو» قبْل «المنْذر»، وحقُّها أنْ تُضاف، وإدْراجُ «بْن» بين «رفاعة» و«عبد الله»، فَنَجَمَ عن ذلك رسْمٌ غير فعْليّ، والصّواب:

- «و[أبو] الْمُنْذرِ بْنُ أبي رِفاعة.

- وعبْدُ الله؛ وهو أبو عطاء بْنِ أبي السّائبِ بْنِ عَابِد»[2].

ب - الْفصْلُ في موْضع الْوصْل، بدلالةِ دارةِ الْقطْع:

وقع في الأصل:

«- زيدُ بْنُ الْحارث؛ وهو الذي يُقال له ابْنُ فُسْحُم.

- ومرّ ابْنُ قيْسِ بْنِ مالكِ بْنِ أحْمر»[3].

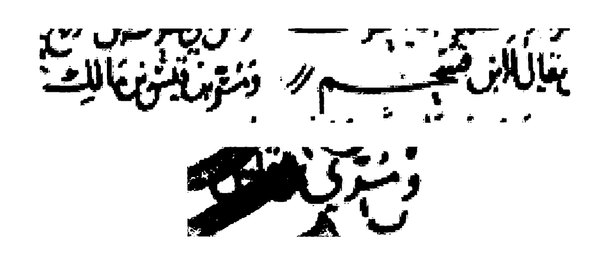
فقوله «مرّ»، مصحّفٌ عن «وهو» للبيان؛ فأعْضلَ علَيْنا حين عَدَدْنا «مرّاً» شخْصاً آخر، ولاسيما وأنَّ النّاسخ يُجْري الخُلْفَ في رسْمه، فكتَب في الحاشية: «ومرّيّ بن قيس»، ورَمَز له بالرّاء؛ وهي روايةُ رَشَأ

(1) المغازي: 16 و-16 ظ.

(2) المغازي: 19 و.

(3) المغازي: 17 ظ.

ابْنِ نَظيف. والْحقُّ أنَّ كلَّ ذلك تحريفٌ واضْطرابٌ، وصوابُه: «يَزيدُ بْنُ الْحارث؛ وهو الذي يُقال له ابْنُ فُسْحُم، وهو ابْنُ قيْسِ بْنِ مالكِ بْنِ أحْمر». وهذه صورةُ ما في الأصل ثمّ ما في الحاشية.



ج - مخالفةُ الْعددِ للْمعْدود في بعْض اللّوائح:

وغالبُ التّعْدادِ بذيل اللوائح الفرْعيّة ليْس بمنْقول حتى يُسْتظْهَرَ على تصْحيحه به؛ ففي النّسْخة: «فجميعُ مَنْ شهِدَ بدْراً منْ قريْش، ممّنْ ضَربَ له رسولُ الله ﷺ بسهْمِه: ثمانون رجلاً»[1]. لكنّ عِدّةَ منْ سمّاهم اثْنان وثمانون رجلاً، وأنتَ ترى هنا أنه يذْكُرُ جمْلتَهم ثمانين فحسْب، فلعلَّ العددَ قد حاق به التصحيف.

وسمّى المؤلف منْ أسْرى الْمشْركين يوْم بَدْرٍ منْ بني مخْزوم بْنِ يَقَظَةَ تسْعةَ نفر[2]، لكنّ الناسخ كتب في الْعدّ: «ثمانية نفر» فحسْب، ولعلّ مَرَدَّ ذلك أنّه حين انْسبك عنده اسْمان في اسْمٍ واحدٍ جرّاءَ التّصْحيف، ردَّ الْعَدَدَ إلى الْمَعْدود.

---

(1) المغازي: 13 ظ.
(2) المغازي: 19 و.

وبَسَطَ المؤلّفُ أسماءَ منْ قُتل يوم أُحُد من المسلمين من الأنصار منْ بني الْحارث بْنِ الْخزْرج وهم ستّةُ نفرٍ فحسب، لكنّه ذَكَرَ في عِدّتهم بذيْل المسْرد أنّ «هُمْ سبْعةُ نفرٍ»[1]؛ فإمّا سقطَ واحدٌ، أوْ تَصَحَّف الرّقْمُ. ثمّ قرَّ عندي أنّه مصحّف؛ لأنّ حاصلَ المذكورين جميعاً في الباب تسْعة وخمْسون رجلاً (59)؛ وفاقاً لعدِّ المؤلف، فَظَهَرَ أَلَّا سَقَطَ هنالك.

د - بعْض النّقول عنْ موسى تخالفُ الرّوايتيْن عنْه معاً، أو تضْطربُ في النّسبة:

مثاله أنّ روايتنا سمّت «الْحارث بْن أَنس بْنِ مالكِ بْن عَبْدِ كعْب»، من شهود بدر من بني النَّبيتِ، لكن هذا مُشْكِل؛ لأنَّ الطّبراني في المعجم الكبير[2]، وأبا نعيم في المعرفة[3]، وابْنَ عبد الْبرّ في الاستيعاب[4]، - كلُّهمْ عن موسى بن عقبة - يقولون: «بْن عُبَيْد بْنِ كعْب»؛ «عُبيْد» مصغّر، وبعْدَه «بن». ومناطُ الاسْتشْكال أنَّ رواية ابْنِ فليْح منْ طريقِ ابن أبي عاصم (مطبوعاً ومخطوطاً)، وروايةَ إسْماعيل منْ طريق الأصل تتّفقان على خلافِ ما عنْد الثّلاثة.

---

(1) المغازي: 42 ظ.

(2) 3/ 286؛ ر: 3322.

(3) 2/ 752؛ ر: 2004.

(4) 1/ 281؛ ر: 386.

ومنْ مواطن اضْطراب النّسْبة، ما يتّصلُ برسم «عُبيْد بْن التَّيهَان»، فقد كان محمّد بْنُ إسحاق ومحمّد بْنُ عمر يقولان: «عُبيْد بْن التَّيهَان»، وأمّا موسى بن عقبة وأبو معْشرٍ وعبْدُ الله بن محمّد بْنِ عمارة الأنصاري فقالوا: «هو عَتِيكُ بْن التَّيهان»؛ نقله ابن سعد في الطبقات الكبير(1). وتابعه في هذا التّنْبيه ابْنُ عبْد الْبرّ(2). ورَتَّب على ما مرّ، أنْ ذكَرَهُ في رسْميْ «عبيد» و«عتيك»(3)، مع التّنْبيه على أنّه واحد، لكنْ يشْكِلُ بأنّ ما في نسختنا مخالفٌ للْمعْزوّ لموسى.

هـ - ما ليْس في نسختنا وعُزي للمؤلّف، ولا يُدْرى هلْ هو لابْن فُليْح:

ومع أنّ ذلك ليْس بالْكثرة الْكاثرة، إلّا أنّه حاصل؛ فمنْه أنّ ابْن عقبة ذكر «سعْد بْن خيْثمةَ» فيمن اسْتشْهد في بدر، لم يزدْ على ذلك. ونقل الحافظُ في الإصابة(4): «قال موسى بْنُ عُقْبَةَ عنِ ابْن شهاب: اسْتَهَمَ يوْمَ بدْرٍ خيْثمةَ وابْنُه سعْدٌ فخرج سهْمِ سعْدٍ فقال له أبوه: يا بنيّ، آثِرْني الْيوْم. فقال سعْد: يا أبَتِ، لوْ كانَ غيْرُ الْجنّةِ فعلْتُ!. فخرج سعْدٌ إلى بدْرٍ فقُتِلَ بها، وقُتِلَ أبوه خيْثمةُ يوْمَ أُحُدٍ».

---

(1) 3/ 414؛ ر: 123.

(2) (3/ 1016؛ ر: 1726)، لكنْ تصحّف «عتيك» على الطّابع، واحْتفظ بالصّواب في الحاشية.

(3) (3/ 1236؛ ر: 2020).

(4) 3/ 56؛ ر: 3150.

قلت: ولـمْ يقعْ هذا النّصُّ فيما بلَغَنَا منْ نسخة المغازي، فإمّا أنّه سقط من نسْختنا، أو انْفردَ به ابن فليح، وهذان أرْجَح، أوْ أوْرده المؤلف في موضع تالٍ في ذيْل الْكتاب المقْطوع، وهو بعيد؛ لأنَّ ماجريات بدْرٍ وأُحُدٍ أحْرى بإيقاعِه.

واقْتصر ما في النّسْخة على تسْمية «سَعْد بْن خَوْلَةَ». وزاد ابن سعْد في الطبقات الكبير[1]: «حليفٌ لهم منْ أهْل الْيَمَن، ويكنى أبا سعيد؛ هكذا قال موسى بْن عُقْبة». قلت: ولم يقعْ هذا في الموضع من النسخة ولا في بقيّتها.

وممّا يُشْكل أيضاً، أنّ أبا نعيم[2] ذكر «سُبيْعَ بْنَ حاطب بْنِ الحارث بْنِ هيشة»، فيمن قُتِلَ يوْم أُحُدٍ منْ بني مُعاويةَ بْنِ عوْف، ولعلّه عيْنُ المذْكورِ عنْد ابْن سيّد النّاس[3] لحقه التصحيف؛ وفيه أنَّ ابْنَ عقبة قد ذكر من بني معاوية بن مالك بن عمرو بن عوف: «سُوَيْبِقَ بْن حاطب»؛ ولم أجدْه في نسختنا، ولا يَسَعُهُ العدُّ؛ إذْ به يصيرُ مجْموعُ منُ اسْتُشْهد منَ الْمسْلمين يوْمَ أُحُدٍ منْ قريْشٍ والْأنْصارِ ستّين، بزيادةِ واحدٍ على ما عند المؤلّف.

---

(1) 3/ 378؛ ر: 102.

(2) معرفة الصحابة: 3/ 1446؛ ر: 3668.

(3) عيون الأثر: 2/ 45.

و - ما وقع في النّسْخة منْ أوْهام، ولا جازِمَ بنمائِها إلى النّاسخ أوْ إلى المؤلّف:

ومنه تسميةُ «عبْد الله بْنِ زَمْعة» فيمن أُسِرَ من الْمشْركين يوْم بَدْر، منْ عَديدِ بني عامِرِ بْنِ لُؤيّ ثمّ منْ بني مالكِ بْنِ حِسْل. وهذا وهمٌ إن لم يكنْ من المؤلّف فمن النّاسخ؛ والمرادُ على الحقيقة «عبدُ بْن زَمْعة» - بن قيس بن عبد شمس بن عبد ودّ بن نصر بن مالك - أخو سودة رضي الله عنها [1]. وأمّا عبْدُ الله بْنُ زَمْعة بن الأسود بن المطّلب القرشي، فقدْ كان ابن خمس عشرة سنة يوم توفي رسول الله ﷺ، فليْس مقْصوداً [2].

ز - احْتمالُ الْإدْراج الْيسير في نسْخة مغازي ابْنِ عُقْبَةَ:

ينْبغي تحرّي الدّقةِ في بعْض اللّوائح؛ لأنَّ قَرَأَةً عارفين كانوا يقارنون أحيانا بين قوائم ابْنِ عقْبَةَ وقوائمِ ابن إسحاق، فلربّما ألْحقوا ما فات ابنَ عقْبة ممّا لمْ يَرَهُ قميناً بالإدْراج، بما وقع عنْد ابن إسحاق، ثمّ تُنُوسِيَ أصْلُ تلك التعاليق، فسبكها النّسّاخُ المحترفون غيْرُ العالمين بعْدَ طولِ العهْد في صُلْب النّصّ، فأدخلوا على كلامِ موسى ما ليس منه، وليْس يمكنُنا تفسيرُ وجود «عبْد الله بْن سُراقة» في

(1) ن عيون الأثر: 1/ 374؛ مغازي الواقدي: 1/ 143؛ نسب قريش لمصعب: 204.

(2) ن المستخرج: 1/ 27.

لائحة الْبدْريّين في كتاب الآحادِ لابن أبي عاصم[1] - وهو ينْقلُ عنْ موسى بن عُقْبة - إلا بما مَرّ؛ لأنَّ جماعةً من المؤلفين أثْبتوا بلْ نصّوا على أن ابن عقبة كان يراهُ غيْرَ بدْريّ، وأنّه لمْ يذكرْه تَبعاً لذلك في البدْريّين. ومع أنّ الحافظ المزّيّ رَحِمَهُ اللَّهُ رفَعَ هذا الإشْكال بالقول: «وذكره محمّد بْنُ فليْحٍ عن موسى بن عقبة فيمن شهد بدرا ولم يذكُرْهُ إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عنْ عمّه موسى بن عقبة فيهم»[2]. إلّا أنّ السّؤال مع ذلك يبْقى مُلِحّاً: كيف تسلّل هذا الاسم إلى لائحة ابْنِ فُليْح؟.

ومنْه أيضاً ما وقع عند قوْلِ الأصل: «فقال أبو بكْر: يا رسولَ الله، أنا أعْلَمُ النّاسِ بمسافةِ الْأرْض، [أخْبَرنا عَدِيُّ بْنُ أبي الزّغْباءِ أنّ الْعِيرَ كانتْ بوادي كذا وكذا]، فإنْ يكنِ الذي أخْبَرني صَدَقَني، فهُمُ الْيوْمَ بكذا وكذا بالْمنْزلِ الذي هُمْ به، كأنّنَا فَرَسَا رِهانٍ»[3].

وما جعلْتُه بين معكّفيْن هو من كلام ابن إسحاق، لأنّه حَاذَى ما تقدّمَ في الطُّرّة: «قال الْمُغيرة بْن قاسم: هذا السّطْرُ من كتاب يوسف ابن بهلول؛ قال: ثنا ابن أبي أويس، عن محمد بن إسحاق. وليس في كتاب ابن أبي أويس: «فإن يكن الذي أخبرني صدق، فهم اليوم بكذا

(1) ن فيض الله: و 35 و.
(2) تهذيب الكمال: 15/ 9؛ ر: 3293.
(3) 3 ظ.

وكذا الذي هم به» اهـ[1]. وإنّما تركْتُهُ في المتْن مع هذا التّنْبيه، لأنّه منْقولٌ أيضاً في صُلْب النّصّ عنْد الْبيهقيّ وغيْرِه.

وهذا الإدْراجُ وإنْ دخل في طوْقِ الاحْتمالِ أنْ يقع منْ كتابٍ آخر غيْرَ كتابِ ابن إسحاق، إلاّ أنّه يُظْهرُ سطْوَةَ سيرتِه وحضورَها في ظلال المتون الْأخْرى كمصدرٍ مؤسّسٍ قويّ. وتبْدو هاته السّلْطة الرمزيةُ في أنّها تحْضُرُ بالموازاة لنصّنا أحياناً، لدرجةِ أنّ نصوصاً منْها تلْتبسُ بمقاطع من مغازي ابْن عقبة، فيقعُ الْإبْدالُ بينهما سهوا، فمنْ ذلك أن موسى قال: «وكان عبْدُ الله بْنُ عبْدِ الله بْنِ عُمَرَ يقولُ: لمْ يُوصِ رسولُ الله ﷺ إلاّ بثلاثٍ: أوْصى للرُّهَاويّين منْ خيْبرَ بِجَادٍّ مئةِ وَسْقٍ، وللدّاريّين بجادٍّ مئةِ وَسْقٍ، وللسَّبَئِيّينَ بجادٍّ مِئةِ وَسْقٍ، وللْأشْعريّين بِجَادٍّ مئةِ وسْقٍ، وأوْصى بتنْفيذِ بَعْثِ أُسامةَ بْنِ زَيْد، وألاّ يُتْركَ بجزيرة الْعربِ دينان مُخْتلفان»[2].

فكأنّ الأمْرَ اختلط على الخطّابيّ فركّب لكلام ابْنِ إسْحاقَ في هذا الموضع، إسْنادَ موسى بن عقبة، فقال: «أخْبرنا محمّدُ بْنُ يحْيى الشّيْباني، حدّثنا الصّائغ، حدّثنا إبْراهيم بْنُ الْمُنْذر الْحِزَاميّ، عنْ محمّد بْنُ فُلَيْح، عنْ موسى بْنِ عُقْبة، عنِ ابْنِ شهاب، عنْ عُبيْدِ الله بْنِ

(1) ن صورة التعليق عند وصف النسخة.

(2) المغازي: 67 و.

عبْدِ الله بْنِ عُتْبة؛ قال: «أوْصى رسولُ الله ﷺ منْ خيْبرَ بجادٍّ مئةِ وَسْقٍ للْأشْعريّين، وبجادٍّ مئةِ وسْقٍ للشَّنَئِيين» اهـ. والدّليلُ على ذلك أنّ مخْرَجَ الْخَبَر عنْد ابْن عُقْبة هو عبْدُ الله بْنُ عبْدِ الله بْنِ عمر، لا عُبيْد الله ابْن عبْد الله بْن عُتْبة، فإنّ تسْمية هذا عنْد ابن إسحاق[1]. ثم إنَّ موسى يسمّي في الوصيّة «السَّبَئِيّينَ»، والخطّابي يقول: «الشَّنَئِيّين».

ومنْ مجالي ما ألمعْنا إليه ظهورُ التّناصِّ بيْن الْعَمَليْن، ومنه عند قولِ المؤلّف: «ثمّ قذفَ اللهُ الرُّعْبَ في قلوبِ أهْلِ فَدَك، حين بلَغَهُمُ الذي أوْقع اللهُ بأهْل خيْبرَ، فبعثوا إلى رسول الله ﷺ يُصالحونهُ على النّصْفِ منْ فَدَك، فقدِمَتْ عليْهمْ رُسُلُهُمْ بخْيبْرَ أوْ بالطّريقِ أوْ بعْدَ أنْ قَدِمَ الْمدينةَ، فقَبِلَ ذلك كما يُذْكَر، فكانتْ فَدَكُ لله ولرسولِه خالصةً لَمْ يوجِفْ عليْها خيْلاً ولا رِكاباً»[2].

فهذه الفقْرةُ صحيحةُ النّسْبة لأبي محمّد، لإجْراء النّاسخ الْخُلْفَ في بعض ألْفاظها بيْن نسْختيْ رشأِ بنِ نظيفٍ والخطيب، لكنّها بنصّها وفصّها منْ كلام ابْنِ إسْحاق أيضاً[3]، نقلها عنه غيْرُ واحد كابْن شبّة[4] والطبريّ[5]. ولسْتُ أدْري أهي لابن عُقْبة نَقَلَها ابْنُ إسحاق، أم لابْن إسحاق نَقَلَها ابْنُ عُقْبة؟.

---

(1) تهذيب ابن هشام: 2/ 353.
(2) المغازي: 67 ظ.
(3) السيرة الهشامية: 2/ 353.
(4) 1/ 194.
(5) 2/ 140.

ح - ما عزّ علينا تبيُّنُ معْناهُ وفكُّ مُعَمّاُه من عبارات الأصل، ولم يقعْ في الْمُعارضات فيمْكن تَلاَفِيه:

ومنه عجُزُ بيت من قصيدةٍ لبُدَيْل بْنِ أبي أَصْرَم شاعرِ بني كعْب:

تــركْــنــا بــنــي رِزْنٍ كــأنَّ بَــدِيَّــهُــمْ

[. . . . .] عــاقــل[1]

فموضع نقط الحذْف كلامٌ لمْ أتحقّقْه؛ وهذه صورته:

ط - وقوعُ روايتيْن للمؤلّف في تسْمية الرّاوي الواحد في موْضعين اثنيْن، فلا يُدْرَى أهو تلْوينٌ قُصِدَ به التّنْبيه على صحّة الْخلْف، أمْ هو محْضُ تصرُّفٍ من الناسخ، أوْ نُمِيَ إليْه منْ أصْله الذي نقلَ عنه؟:

ونمثّلُ له بما صحّ في النسخة من رسْمِ «أُنَيْس بْن قتادة»[2]، وكذلك نقله الطبراني[3] وأبو نعيم[4]، وقال ابْنُ سعْد في كبْرى طبقاته[5]:

(1) المغازي: 72 و.

(2) المغازي: 42 ظ.

(3) المعجم الكبير: 1/ 268-269؛ ر: 777.

(4) معرفة الصحابة: 1/ 249؛ ر: 854.

(5) 3/ 430؛ ر: 145.

«هكذا كان محمّدُ بْن إسْحاق ومحمّد بْنُ عمر يقولان: «أُنَيْ»، وكان موسى بن عُقْبة يقول: «إلْيا»، وكان أبو معْشرٍ يقول: «أن»».

قلت: هذا الذي عزاه ابْنُ سعْدٍ للمؤلّف صحيحٌ، وكذلك وقعَ في تسميته للمترْجَم له فيمنْ شهِدَ بدْراً منْ أصْحاب رسولِ الله ﷺ من بني عُبيْدِ بْنِ زيْدِ بْنِ مالك: «إلْياس بْن قتادةَ»[1]. لكنَّه هنا عادَ في أحد فسمّاه «أنَيْساً» مُصغَّراً على المشْتهِرِ عنْدهم، فإمّا أنّه قصدَ التّنْبيهَ على وقوعِ الاخْتلاف، أوْ نَحَا إلى التّنْويعِ إنْ صحَّت التّسْميتان معاً، أوْ أنَّ الناسخَ تثبَّت في الموْضع الأوّلِ فوافقَ نصَّ المؤلّف، وعدَل عنْه في الثّاني تصْحيحاً، كأنّه شايعَ ما عندَ الجماعة، واللهُ أعلمُ أيُّ ذلك كان.

ثالثاً - منْهج التّحْقيق واصْطلاحي فيه:

- فقّرْتُ النّصّ ورقّمْته، وعلى ما في شَكْله من الإعضال، فقد ضبطْتُ منه ما أشكل.

- وثّقْتُ ورسمْتُ آي القرآن على مقتضى قراءة نافع من رواية ورش؛ لأنّها قراءة المدينة، وبها قرأ مالك، والمؤلّفُ شيْخُهُ وبَلَديُّه.

- خرّجْتُ الأشعار وأثبت بحورَها، ونبّهْتُ إلى ما تختلف به روايةُ الأصْل عنْ غيرها.

---

(1) المغازي: 14 و.

- ضبطت المحالَّ وعرّفْتُ بها.

- تحرّزْتُ أشدّ التّحرُّز في ضبْط أسماء الأعلام - وهي عُظْمُ الْكتاب -، ولمْ أوقِعْ شيْئاً منها إلّا بتحقّق وتفْتيش؛ لأنّه ليْس قبْلَها ولا بعْدَها ما يدلُّ عليها كما تقرّر في الفنّ.

- شرحت أغْربةَ النصّ وما بدا لي معْضلا في الْفهْم إلّا بتوْجيه.

- وضعتُ أرقام أوراقِ النسخة حيثُ وقعتْ من النّصّ ناصيةَ كلّ صفْح، وذلك بخطّ مضْغوط بين مكعّفين.

- أنطتُ التّعْليقَ على النّصّ أوْ إيعابَ النَّظَرِ فيه بآخرِه.

- وأمّا الرّجوعُ بالكلام إلى مُسْتأْنَفِ القوْلِ تصْديراً له بعارضةٍ فارقة، فليس يحكمه تمامُ السّياقُ في الغالب، وإنّما هو اعتبارٌ قسْريٌّ ألجأَنا إليه تناثُر النصوص المنقولة عن الكتاب في مصنّفات الأقدمين، فلربّما اضْطررْنا إلى شطْرِ الخبر من وسطه، لتوافقَ الإحالةُ عليْه مبْدَأَه عند مَنْ نَقَلَه، لكنّ ذلك لم يبلغْ بنا مبلغ بتْر النّصوص أوْ كَهْرِها عنْ قويمِ سَبيلِها إلّا في آحادِ المواضع نبّهْنَا عليها.

وبالمقابل، فإنّ ثمّةَ نصوصاً طويلة كان يلْزمُ معاملُتها على وفْق ما ذكرنا لِطُولها أوّلا، ولتعدُّد قضاياها ثانياً، لكنّنا عدلْنا عن تقْسيمها؛ لأنْ لا أحدَ نَقَلَ منْها، أوْ لأنَّ أحدَهم نَقَلَها جُمْلةً، وتلْكَ من الضَّرائر التي ارْتكبْناها على كُرْهٍ، ولا تكْليفَ إلّا بمقْدور.

- وعدلْنا بعْدَ هذا عنْ تمْييز كلّ ما زادت به النّسْخةُ أوْ زيدَ عليها

من المناقل بين المعكّفيْن؛ لكيْ لا يفْقدَ هذا الرّمْزُ زَخَمَه، فيصيرَ نُهْبةً لاعْتباطيِّ الاستعمال، وقدْ تركْناه إذاً مخلّصاً للدلالة على معْناه الأثيل؛ وهو المزيدُ الذي سَقَط من النصّ، وهو لازمُ التّلافي؛ إمّا لإطباقِ المناقل على إثْباتِه فحسب، وإمّا لأنه مع ذلك ممّا يتوقّفُ عليْه سَدادُ المعنى، وهذا أخْلصُ في معْناه، وأقْومُ بمبْناه.

- تَكونُ الدلالةُ على ناقلي موادِّ المغازي لأوّلِ كلمةٍ من الخبر أو الاسم، فإنْ لم أعْثُرْ على ما أعارضه به، كان ترْكي أوّلَه غفْلا عن التّوْثيق دليلاً على ذلك. ولا أذكرُ مصدراً في هذا الموضع إلّا وقد نقل عن موسى بن عقبة ونصَّ على ذلك، سواء أساقَ النّقْل مُسْنداً أمْ عَلّقه تعْويلاً على ذكْرِ سنده في مقدّمة الكتاب كما فعل ابْن عبد البر في الاستيعاب، فإنّه لا يكرّرُ أسانيدَه في الغالب، وهو نمطٌ من تطوّر التّأليف جنح إليْه أنْدلسيُّوا القرْن الرابع، كابْن الطّلّاع في أقضية النّبيّ ﷺ [1]، واستمر حتى القرنين السادس والسابع مع ابْنِ الْحاجّ الْقُرْطبي في المناسك[2]، والْملّاحي الغافقي في لَمَحَات الأنوار[3]، لكنّ هؤلاء ذيّلوا كتبهمْ بذكْرِ مصادرهم وأسَانيدهم إليْها.

- ومنْ شأْني في التّوْثيق أنّي إذا ظفرْتُ بالنّاقل الْأقدم، عارضْتُ

(1) استخرجه من 34 ديوانا. ن 148- 151.

(2) ن خزانة ابن يوسف رقم 152: من الصفح 139 إلى الصفح 142.

(3) ن 3/ 1341-1416.

ما عنْدَه على ما في الأصل، غيْرَ ملْتفتٍ إلى منْ نَقَلَ عنْه بعد ذلك؛ لأنَّ الإدْلاء بالواسطة يرْتفعُ عند العلوّ، فإذا نقل الْبيهقيُّ في الدلائل عن مغازي ابن عقبة، فإنّي أكتفي بذلك، دون النّزولِ لمعارضة ما عند الصّالحيّ في سُبل الهدى والرشاد، وهو إنّما نقله عن البيهقي. أوْ ينْقلُ الْكلاعيُّ عن ابْن عُقْبة، ثم ينقل عنه بالدّوْرِ الدّياربكْريُّ في الخميس.

- وسبيلي في المعارضة أنْ أُقابل بين نصّ النسخة وما نقله الناقلون عن الكتاب منْ رواية إسْماعيل، مُعارضةً مخلَّصة؛ لأنها بمثابة نسخة ثانية للْكتاب، فإنْ لم أجدْ، تنزّلْتُ إلى المقابلة مع الْمرْويّ عن ابْنِ فُليح؛ لأنّه عيْنُ الكتاب عدا بعْضِ الخلْف، فإنْ لمْ أجدْ، اسْتأْنسْتُ بالمنقول عنْ عرْوةَ بن الزبير؛ لأنه في أنْحاء كثيرة منْه مُقَاربٌ كما خلص إليْه كلّ منْ نظر في مرْويّاته كالْبيْهقيّ، أوْ لاحظ سياقاتِهما في المصادر ككثيرٍ من الْباحثين.

- اعْتمدْت في قدْرٍ من الكتب المطبوعة كدلائل النبوة للبيهقي والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم والاكتفا للكلاعي وغيرها بعْضَ أصولِها من المخْطوطات الْقويمة؛ لأنّ نشراتها لمْ تُوَفِّ برفْع اللّبْس في المواطن المشْكلة، بلْ ربّما زادتْ منْ عنْدها أوْهاماً وتصْحيفات وأسْقاطاً، فأظْهر هذا الصّنيعُ تجانُفها حقّاً عن الصّواب حيث يشْتجرُ الْخُلْف.

- وبعْضُ ما وقع في الأصل مخالِفاً لما في كتب السير، ولم يبْدُ

مصحّفاً كأنْ ينْقطعَ الشّبهُ بيْنه وبين ما ذكره الْغيْر، ولمْ يشْهدْ له نقْلٌ أوْ عزْوٌ، فإنّي أثْبتُه على حاله، وأنبّهُ على المشْتهر؛ كتسمية المؤلّف في قتلى المشركين بأُحد: «السَّائب بْن مالكِ بْنِ الْمضْروب». كذا وقع في الأصْل، ولم أجدْه بحسب الْوُسْع في غيره، ولمْ أسْتجزْ تغْييرَه لأنّي لم أجدْ عليه ظهيراً منْ نقْل. والاسمُ على الجادّة: «شَيْبة بن مالك بن المُضَرِّب»، ولوْ أرسلْتُ التصحيحَ من غير دليلٍ لَفَسَدَ الكتاب.

ومن المثُل التي صحّ فيها ما في الأصل مع أنّه خُولف، عند ذكر المؤلف لمَا أفاءَ اللهُ على رسولِه منْ خيْبرَ لله ولرسولِه، وذكر منه: «وَجْدَة»، وقد تصحّف هذا الاسم في مصادر عدة إلى «وخدة»؛ بالخاء، والصّحيحُ بالجيم كما في أصْل المخطوط[1].

- جعلْتُ من مباحثي أنْ أقارن بيْن روايتيِ الكتاب المعروفتيْن، فأذكر الْفروقَ ما عَنَّ لي ذلك، بوِجداني للرّاوية الأخرى مخلَّصَةَ النّقْل مثلما وقع في غالب الجزْء الرّابع[2].

ويتعلق بهذا الأمر، ما فرَّط فيه المتأخرون من رعْيِ الخلْف بين الروايات وإنْ كان يسيرا، بسبب توسُّعهمْ في الحمْل على المعنى وتخْريجِ الآثار تبعاً لذلك، مع تسامحٍ غيْرِ يسيرٍ في إجْراء التّخْريج على

---

(1) تقدّم لنا بسط هذا المثال.

(2) مرّ معنا تعليل ذلك.

غيْرِ لفْظِ المؤلف، وهو إخْلالٌ بنمط التخريج النقدي مثلما عند سَلَفِنا من متقدّمي المغاربة والمشارقة.

وأنا أزْعمُ بعْدُ للقارئ أنَّ عملي قد ضمَّ في حواشيه روايةَ ابن فليح - في القدْر المنقول منْها بشكْلٍ ممحّض - تامّةً كافلةً بالميْزِ بينها وبين أخْتِها في موْطنٍ واحد، دون حاجة من الباحث إلى تشْعيثِ نظرِه بمراجعة الأصول، والْكدِّ في طلب المواضع منها، وتلْك فيما أحْسبُ تحْفةُ قادم، وغنيمةُ سِلْم. وليْس يقْدُر حقّ هذه الخدْمة إلاّ من تمرّس بنصوص السّنّة الْغرّاء وكلامِ المتقدمين، وإليْه يُساقُ الْحديث.

- وليْس من شأن التّعْليقات أن تُمِدّ أوْ تُشْبعَ في ذكْرِ ما خالفتْ به روايةُ موسى بن عقبة سياقاتِ الْأخبار المسنَدة، أوْ تُجْلِبَ على القارئ بجَلْبِ الْحوَالة على الموضوع عيْنِه في كتب السِّيَر للتكثُّر، فغناءُ ذلك غيْرُ ذي بال، وإنّما الآكَدُ فيما أسوقُهُ من ذلك أن يكون خادماً لإقْدارِ القارئ على أنْ يقْرأ نصّاً مصحّحاً تقِلّ فيه عَقَابيلُ الاسترسال، ما دَخَلَ ذلك في طَوْقي، وأسْعفَ به الإمكانُ.

- حيْثُما اشْتبهتْ عناوين بعْض المصادر، ميّزْتُ بينها بحسب الْوُسْع، ومثالهُ أنني إذا أطلقْتُ في التّعْليق معْرفة الصحابة، فقصدي الذي لأبي نُعيْم، وحيْثُ أردت الذي لابْن منْده، أَنطْتُهُ باسم صاحبه تمييزاً له.

- لا أفْزع إلى دعْوى التّصْحيف إلّا بشرائط مطّردة؛ منْها:

- أنْ يكون المَوْضعُ مَناطَ إجْماعٍ منْ أصْحاب السِّيَر.
- أنْ توجد شُبْهة التّصْحيف، بوُقوع الخلاف.
- أنْ لا يكونَ لِمَا في الأصل وجْهٌ يزكّي إعْمالَه ولوْ بتأوُّل، كأنْ يحْتمله الرّسْمُ أوْ يقع ولو مصحّفا في كُتب السيرة، فإنّ دفْعَ وجوهٍ كثيرة بالتصحيف، ليْست علّتُه في أحايينَ فسادُ ما في الأصْل، ولكنْ سببُه عَجَلةُ المحقّق؛ لأنّ الدّفْع بالتّصْحيف، يُعْفيه منْ كثْرة المراجعةِ واسْتشارةِ الأصول.

رابعاً - نمطُ التّخْريج:

- جعلْتُ خطّ أحاديثِ النّبيّ ﷺ مضْغوطاً، تمْييزاً لها عنْ بقيّة الكلام.

- قصَرْتُ بابَ التّخْريج على ألْفاظ النّبوّة إنْ وجدْتُ حكايتَها، وإلّا فبلفْظٍ مُقارِب، وأحلْتُ إلى الصّحيحيْن إمّا كانت الْبُغْيةُ فيهما، وإلّا تنزّلْتُ إلى أمْثلِ ما وقع لي من الأسانيدِ بحسب الْوُسْع.

ولوْ مضيْتُ أخرّجُ أخْبار الكتاب برُمّتها لطال عليّ الْأمْر، وتضخّمتْ حواشي الكتاب، وخرج المحقّقُ عنْ مقْصود المؤلِّف، فإنّ غرضَه كانَ أنْ يسْتوفيَ الآكدَ منْ صَحيحِ السّيرة دون إثْقالِ كاهل العامّة بما لا قِبَلَ لهم به منْ أسانيد حائلةٍ بيْنهم وبيْنَ الاسْترْسال، وتكْسيرُه عنْد المتلقّي منْ أشدّ ما يَمُرُّ به، ولربّما صَرَفَه عن التكميل أو الاستزادة، تبرُّما وتضجُّرا. . .

ولـمَنْ رأى في هذا الصّنيع فِراراً من التّوْفية، فله أنْ يسْتقلَّ بإخراجِ هاته الْبواقي في تأليفٍ مجرّدٍ لذلك، إذْ ذاك مقصدٌ آخرُ خارجٌ عنْ مهْيَع تحْقيق الكتاب عند الْخُلَّص لم نشأْ سُلوكَه؛ وكلٌّ وما اخْتار.

وقدْ تحقّق عنْدنا أثْناء التخريج السّيريِّ أنّ له خصوصياتٍ تميّزُه عن التّخْريج الْحديثيّ[1]:

فلئنْ كان التّخْريجُ في الحديث برَعْيِ عبارةِ الأصل أقْربَ إلى السّلامة؛ لأنّ التّوسُّع فيه بالحمْلِ على الْمعْنى ثمّ التّورُّكِ على الشواهد، يُضْعف ميزان النّقْد عنْد الممارس ويفْتحُ بابَ التّصْحيح بأدْنى ملابسة، فإنّ النّصوصَ المؤسِّسة للسيرة تحْوجُكَ ضرورةً إلى التّنزُّل للاسْتئناس بالشّواهد، ولاسيما مع ما رجعْتُ بخُفّيْ حُنيْنٍ عند طلب الْمتابعات والْمُعَاضَدات الموافقة لألْفاظ المتْن النبوي في كثيرٍ من النّصوص، ولذلك يكون التّسامحُ في استخدام الشّاهد في السّيرة ضرورةً لا مَناصَ منْها، وهذا فرْقٌ جوْهريٌّ بين التّخْريج في الْحقْليْن أعني الحديث والمغازي.

---

(1) سأفرده بالكلام في القابلِ بحول الله.

خامساً - رموزٌ واخْتصارات[1]:

- **ص**: الأصل - المتن؛ وقد أسْتَعيضُ عن الاخْتصار بالتّصْريح.

- [...]: ما بين المعكّفيْن للسَّقط اللازِمِ الذي أخلّتْ به النّسْخة.

- **و**: ورقة.

- **س**: السِّفْر.

- **و**: وجْه الورقة (عند وقوعِه بعْد التّعْداد).

- **ظ**: ظهر الورقة.

- **ن (في اصطلاحِ الأصل، وعند توْثيقي من مخطوط)**: نسخة.

- **ن (في التّعْليق)**: انظر.

- **ر**: رقم.

- **رح**: رقم الحديث.

- **ر ت**: رقم الترجمة.

- **رب**: رقم البيت.

- **خ**: المخطوط / النسخة.

- **ط**: المطبوع.

- **اهـ**: انتهى.

---

(1) منها ما يكْثُر دوْرُه ومنها ما يَعِزُّ.


الْمَوْقِعُ الرَّسْمِيُّ
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ
عَمْرُو بْنُ هَيْمَانَ بْنِ نَصْرِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ تَوْفِيق
الْمِصْرِيُّ السَّلَفِيُّ الأَثَرِيُّ

فهرس الموضوعات

الدراسة


الْموْقعُ الرّسْميُّ
أبو عبد الرحمن
عمرو بن هيمان بن نصر الدين بن محمد توفيق
المصري السلفي الأثري